



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

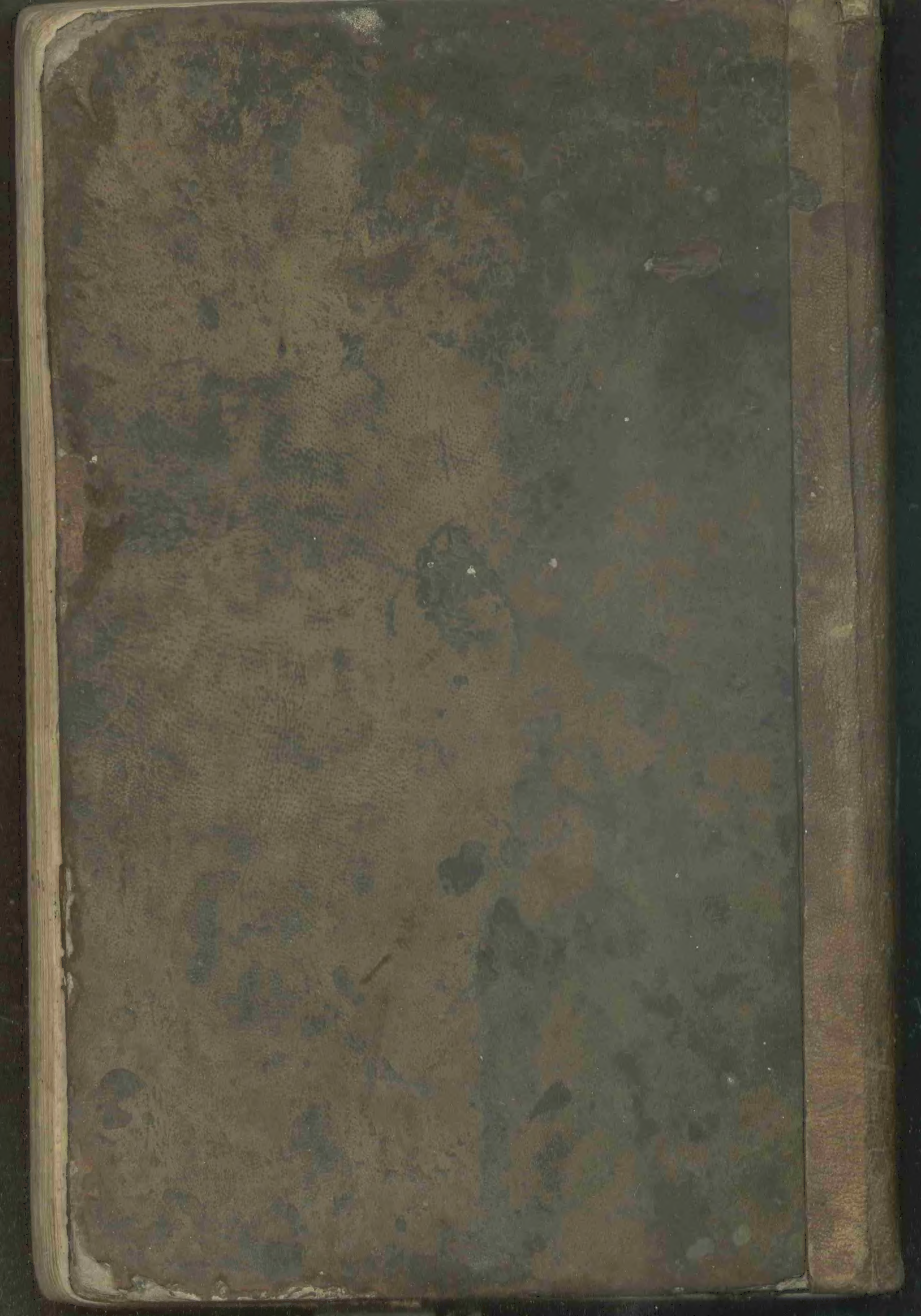
نام کتاب: معارج الاحکام

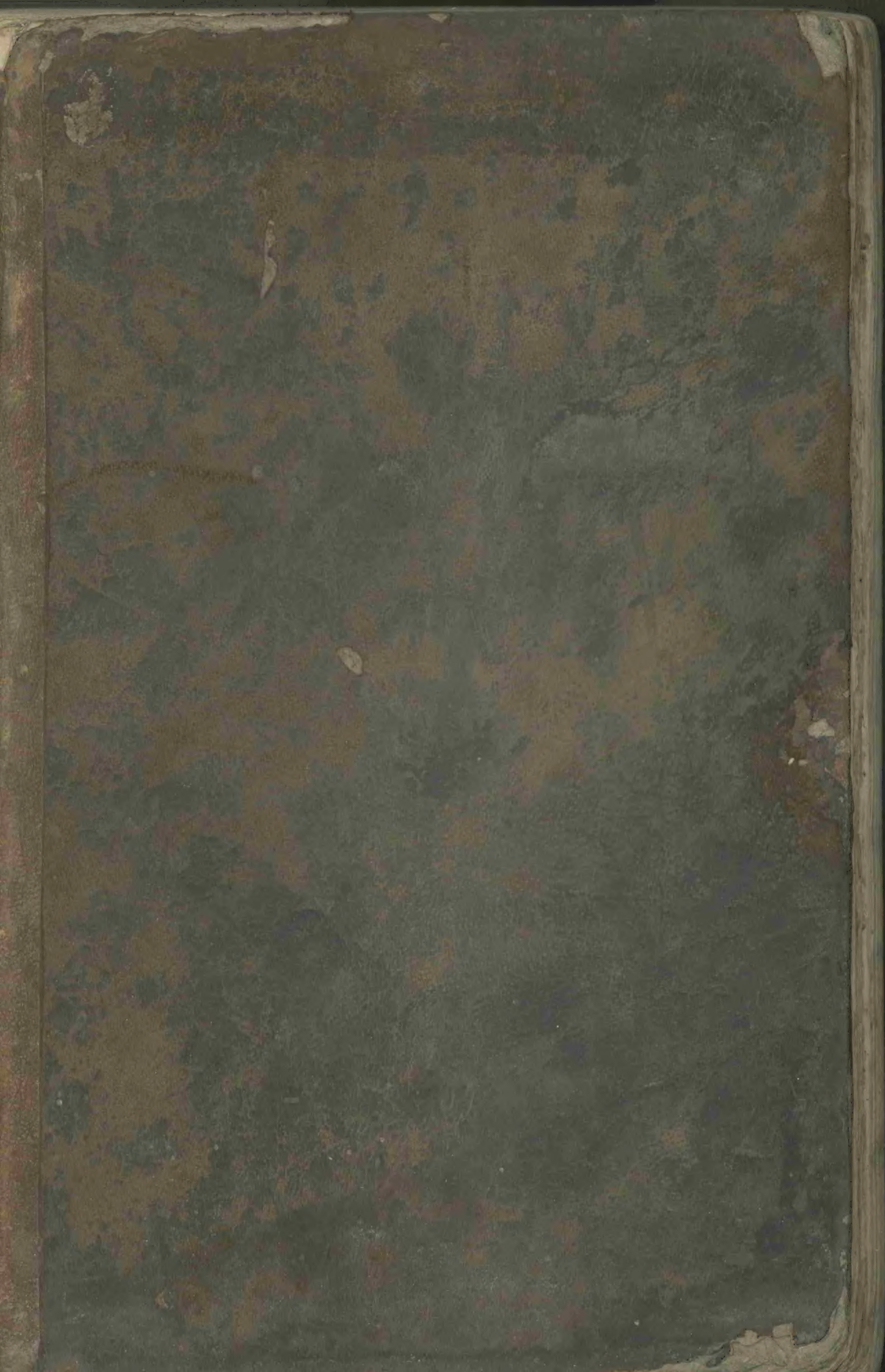
مؤلف: حسین بن محمد قدوسی

شماره کتاب: ۹۹۹ مسکوه

اندازه: ۳۴ x ۲۱

تاریخ تصویربرداری: ۱۳۸۹







کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

در ایام تاسوعا و عاشورا
سال ۱۳۲۲
مستقبلین ریاح که صیف نقاشی
حاج میرزا علی اعراسی خیلود

الفرايض

الاول في ميراث الاب
 الميراث في ميراث الاب
 الثاني في ميراث الاب
 في ميراث الاب

الاول في الصفات
الثاني في الادب
المفصل ١٢ في كيفية الحكم وفيه مقاصد
المفصل ٣٩ في ما يتعلق بالعمور
المفصل ٤٠ الثالث في جواب الجواب
المفصل ٥٨ في كيفية الاستعداد
المفصل ٦١ في بيان المنكر
المفصل ٦٨ في البيان مع

امده شمس علی قلی

الباب ٢٨ في كفاية القاضي الرضا
الكتاب ١٣ في لواحق احكام
المفهوم واللبنة واللواحق

النظر الرابع في احكام الدعوى ٩٦ وهو يستدعي بيان مقدمة ومقاصد

اما المقدمة فبسم الله على فصلين ^{٩٦} الاول في المدعى ^{٩٧} الفصل ^{٩٩} الثاني في التصديق الحق في الاختلاف في دفع الدعوى ^{١٠٠} الاول

المعصية ١١٦ النذر
في اختلاف العقود

الشهادتين

كذا
 والنظر في اطراف محمد
 الثالث ٢٣١
 في اقام الحقوق
 في الشهادة على الشهادة
 في الشهادة على الشهادة

الحاصل في التواضع و٢٤٨
الاول في اشتراط تورا٢٤٨
الف ٢٥٠ ان في الطواري

۳۶۸۵

78X12

IV



ما، محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله

مسند
۱۱۱۵

۱۰۰

والله اعلم
بما فيه
السلام
والصلاة
والسنة
والله اعلم
بما فيه

الافضل

والنظر في صفات القاصي والجاهل
وكيفية الحكم واحكام الدعوى
الاولى في الصفات هو

استند

[illegible]

المشورة حيث عن الصادق ع
فاذا حكم بجلنا

على البرص من ابي عبد الله النوفلي
عن ابي عبد الله قال قال الله تعالى

منه من اجل كرمه فانتم في كل زمان اعني
بقرنته راويين وكم هو اجدل الراء عنه
وهو في الحقيقه عصبته على تقوى بالاعتراف
منه بعد ما جلت شهرة انك البصير
الذي المربى به نفع ذو النور

خیا و امثالها

مكتوب در دست المار عنده

قوله ليس هو ذاك يعني ليس القاصي
المذكور ذاك بل هو الذي يحير الناس

في المذهب والاعتقاد
والفكر والدين

العدل يوم القيمة من شدة ما يلقاه يوم الحساب يود ان لم يكن قضى بين اثنين في عمره وفي التجر في مرة مكان عمره
وروى **القضاء** من قس من اصحابنا عن سهل بن زياد **منه** وعلى بن ابراهيم عن ابيه جيعا عن ابن جعوب
عن ابي جعفر النعماني عن ابي جعفر قال كان في بني اسرائيل قاض كان يقضي بالحق فيهم فلما حضر الموت قال لامرأته اذا
انامت فاعطيني وكفيتي وضعي على ربي وعلى جبري فانك لا ترين سوء فلما مات فعلت ذلك ثم ماتت
بذلك حينئذ انما اكتشف عن وجهه لتظن اليه فاذا هي بدهة تقرض مخرة ففرغت من ذلك فلما كان الليل
في ضامها فقال لها افرعك ما رايت قالت اجل لقد فرغت فقال لها اما لان كنت فرغت ما كان الذي رايت
لهواني في اخيك فلان اتاني ومعه خمر لم فلما جلس الى قتل الله جعل الحق له ووجه القضاء على صاحبة فقامت
فلما اختصا الى كان الحق له ورايت ذلك بيانا في القضاء فوجبت القضاء له على صاحبة فاصابني بالبيت
هو ان كان مع موافقة الحق **منه** قال الصادق ع ان النواويس شكت الى الله عز وجل شدة حرها فقال لها
استكني فان مواضع القضاء اشدها منكم **منه** محمد بن يحيى عن سما عن الخطاب عن علي بن سيف عن سليمان
عمر بن ابي عتيق عن ابن مالك عن النعمان قال لسان القاضي بين جريتين من احدى قضيتي بين الناس فاما
الى الجنة واما الى النار وفي التفتيح انهم لما بعث عليا قال له لان يمد الله بك وجلا واصدا لك وامر
من حر النعمان **منه** كتاب الغابات قال من خير الناس قضاة الحق وكفى به فضلا انه خلافة عن سيد المصطفين
فضل الحكم بين الخصمين وبه يحيى الدين ويظفي بآية الظالمين وبه ينظم نوع الانسان ومنه يكسب على غرائب الجنان
والاخبار في هذا الباب كثيرة جدا واما الاجماع فقال في المذهب فلا جعلت الامم على توفيقه قال في التفتيح
يختلف فيه احدى العلماء وقال في التخرير اجمع المليون كافة على مشروعية نصب القضاة بين الناس والحكم بينهم
وله شرط من المتفق عليه وشرائط فلا تختلفوا فيه فذكر المصالح من الاول سبعة والذكورة وكما العقل والاعلى
والعدالة وطهارة المولد والعلم فلا ينعقد من خلا عنها اجماعا كاذوكه الشارح الفاضل فان ذلك من المناسبات
الجليلة فلا بد من ظهوره ونصبه وعدم عزله وقد استنبط العلماء من المقبولة المذكورة كاذوكه في الذكرى
امور ثلاثة عشر الاول ايمان لقوله منكم لان غير المؤمن يجب التثبت عند خرم وهوينا في التقليد الثاني
لذلك ايضا وعليه بقوله اعداها الثالث العلم بالكتاب الرابع العلم بالنسبة ويكفي منهما ما يحتاج اليه ولو
بمراجعة اصل صحيح الخامس العلم بالاجماع والخلاف لتلاقيهما بخلافه السادس العلم بالكلام السابع
العلم بالاصول الثامن العلم باللغة والنحو والصرف وكيفية الاستدلال وعلى ذلك دل بقوله وعرف
فان معرفتها بدون ذلك محال التاسع العلم بالناسخ والمنسوخ والحكم والمتشابه والظاهر والمأول
ونحوها مما يتوقف عليه فهم المعنى والعمل بموجبه العاشر العلم بالمرج والتعديل ويكفي الاعتماد على شهادة الاثني
به كاشف عليه كتب الرجال ذين عند ضبط الجميع مع تداول الارضه وفي الكافي ومن لا يحضره الفقيه **منه** في
بلاغ واف وبيان شاف والذللنا شاف بقوله روى حديثنا الحادي عشر العلم بمقتضى اللفظ لغة

سألت عن المذهب النواويس
طبعة طبقات النواويس
اما بانها قد اصبحت اياما اولها
الحال او المراهل النواويس
الملك المولى بها ثم استظهر الاول
وقد المراد بها فيكون كضاري ولا في
بودة النواويس يكتب

البلوغ

ان كان من
العلماء

قوله والكلوا هكذا وحدثنا
فما عند روى عن روى
العلم سنة وحدثنا في اخرها
مر الكفا - وحدثنا

وعرفا

وعرفا وشرعا الثاني عشر ان يعلم من الخطاب رادة المقتضى ان تجرد عن القرنية واودة ما دلت عليه القرنية
وجبت ليشق خطابه وهو موقوف على ثبوت الحكمة الثالث عشر ان يكون حافظا معجونا يكون الخطأ
عليه من النسيان لتعذر ذلك الاضمار من ومنه وقد جرى عادة الفقهاء ان يذكر المذهب في التسمية وعموم البلوى
بنده من شرط الاجتهاد في باب الامر بالمعروف وفي كتاب القضاء لتلاقيهم عليها من ليل اهلية الفتوى
يقع عليه وهو التوقي من والى من جهة ذلك ما قاله الشهيد السعيد في كتاب القضاء من انه لا بد من حيث
مرجعية الشرايط الاستقلال بالانعام بان يعلم المقدمات التسع الكلام والاصول والنحو واللغة وشرائط الحدود
واختصاصه بقوة قدسية ياتون معها الغلط ويعلم الاصول الاربعة الكتاب والسنة والاجماع وكذا العقل
فيعلم الكتاب والسنة فحة الامور والنزوى العموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاجمال والبيان والبيان
والنسخ والحكم والمتشابه والظاهر والمأول وقضية الالفاظ وكيفية الدلالة ومفاسد الالفاظ والمنزوات
والاحاد والمند والموسل والمقطع وحال الرواة وتعارض الادلة وقوة الاستخراج ويكفي في الكتاب مع
المتعلقة بالاحكام وهي خوف خمائة آية ولا يشترط حفظها بل فهم مقتضاياتها واستنباطها متى شاء وكفى
السنة الاخلاق الى اصل صحيح عنده روى عن عبد الله بن مسعود عن العبد الى الامام والاحاطة بما نزل على
الانبياء في ما يخالفه وتما يصير الى دليل الاصل عند تعذر دليل سمعي يتخير الاجتهاد على الاصح ولا يشترط علمه
بالقياس بل محيية عندها الامتناع من العلة عند بعضها وما كان السكوت عنه اولى بالحكم من المنطوق به
وليس معرفة التفريع الذي ذكره الفقهاء شرطا لعدم تقييده به نعم ينبغي له الوقوف على ما خذها لانه اعون له على
التفريع اشرف كلامه ولا بأس ببيان ما ذكره توضيح المرام فالعام نحو اقولوا للمشركين وانما مثل الذين
او قول الكتاب حتى يعطوا الجزية والاطلاق واستشهدوا بشيدين من رجالكم لتساوله العدل وغيره والقييد
واشهدوا ذوى عدل منكم والجمال اقبوا الصلوة والبيت فسيحان الله حين يموتون يعني صلوة المغرب حين
نصبون يعني صلوة الصبح وعشيا صلوة العصر حين تظرون ظاهرا في صلوة الظهر والناسخ يترتب بانفسه
اشهر وعزل والنسخ مشاعا الى الحول فالاولى تضمنت العدة بالاشهر والثانية تضمنت العدة بالحول وقضية الالفاظ
كالامور والنزوى وكيفية الدلالة كالحكم والخصوص والحكم مثل قل هو الله احد وحققت عليكم امرا انكم آية وانما ما ذكره
العلم الحق من الشرايط من البلوغ والعقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة **منه** في
عليه من علمه انما يكتب به الشارح الفاضل وعمل الاول ان يعذر ولا يشترط على انفسها فكيف يجوز ان يوليا
غيرها واما الايمان بالمعنى الشامل للاسلام لتضمن القضاء والولاية ولا ولاية للكافر على المسلم بوجه لقوله سبحانه ان
بعضهم اوليا وبعضهم اعداء لبعضهم من شئ ولا ينبغي في الحادة المأمور بها معهم ولا في الكوفة
ولاية والولاية سبيل واتى سبيل على الرعية وهو منقضى لقوله سبحانه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
والعموم على الولاية كافر على مسلم واما في الدعائم والنزوى الصريح البليغ في قوله سبحانه ان الذين

ت

والتراف

وعشرين

والمتشابهة مثل قوله الرحمن الرحيم
سجد عليه فقد تقدم دليله على
فان قد حرم

اختره

ولی م

والاخذ بالاصل غير بعيد ولا اضطرار اليها بعد اقداره على قراءة المكتوب غير مسلم ثم ما ذكره في تعليل النبي
من انتفاء علمه عن جميع ما كان اولوية اما الثاني فلا اختصاصه بالعبادة والوحى وما يدور بروح القدس
الذي لا ينسى ولا يسهو واما الاول فلان قد علمه لو سلم فاما ما كان قبل بعثته لا بعد فان من اقدار الله
على رد الشمس وخلق القمر واجاء الموتى الى غير ذلك من معجزاته ومفاجئته وفضائله التي لا يحصىها العا
ولا يحيط بها العالمون والعالمون وقد علمه الله جميع ما في ملكوت السموات والارضين وشرف به
الكرسى والعرش واحاط بجميع ما كان وما هو كما نزل الى يوم الدين كيف لا يحسن ما يقدر عليه الصبيان
عن الايات بما يتاقي عن كل انسان وتما يتبد هذا البيان ما استفيض في الاخبار انه صرح جميع
كلمات الانبياء وقد ثبت ان جماعة منهم يخطون بايديهم ويقرؤون الكتاب ومنهم من يرون النبي
وقد ورد في بعض الاخبار ان ادريس اول من خط بالقلم فيفهم من ثبوت القضية الكثيرة حصول الاشارة
تتطاول على هذا الحال باحوال كسابر الافعال وما عتاك لذلك من ظاهر الكتاب المنقول عن النبي
انه قد اجاب عن ذلك بان ظاهر الآية يقتضي نفى الكتابة والقراءة عما قبل النبوة دون ما بعدها لان
التعليل في الآية يقتضي اختصاص النبي بما قبل النبوة لانهم انما يرايون في نبوته لو كان يحسنها قبل النبوة
بعدها فلا تعلق له بالنبوة فيكون تعلمها من غير مثل بعد النبوة ويجوز ان لم يتعلم فلا يعلم اشى
كلامه زيد كرامه والحق انها ليست بدالة على نفيها لا قبل النبوة ولا بعدها بشئ من الدلالات بل غاية
مفهومها انهم ما اظهر القراءة ولا عمل الكتابة قبل البعثة دفعا لادعاء ريباط المبطلين وتشكيك المشككين
كما عرض عن انشاء الشعر في الحالين حملا للمادة انتسابه صلوات الله عليه الى الشعر وقد اشهر من قوله
نبيا وادم بين الماء والطين وكيف تخلو بالبالغ تلك الدرجة عن صناعة خريفة مبتدلة ويدل على مقترنه
كمال الصنعة ما ورد في تعليمه الكتابة فروي الشارح الفاضل في منية المريد عنه في الجار عنه انه
قال لبعض كتابه ان الدوات وحرف القلم وانصب الباء ورفق السين ولا تقولوا اللهم حتى الله وقد
وجود الرحيم وعن زيد بن ثابت انه قال قال رسول الله اذا كتبت بسم الله الرحمن الرحيم فبين اليك
فيه وعن ابن عباس قال قال رسول الله ص لا تمد الباء الى الميم حتى ترفع السين وعن انس قال قال
رسول الله ص اذا كتبت اصدكم بسم الله الرحمن الرحيم فليمد الرحمن وقد ورد اخبار كثيرة بغيره ورواه
بعد البعثة منها ما رواه في مجالس الشيخ مسندا عن زيد بن علي عن ابيه قال قال رسول الله ص
لعلي ما علي خذ هذا الخاتم وانقش عليه محمد بن عبد الله فخذ امير المؤمنين ع فاعطاه النفاش وقال
انقش عليه محمد بن عبد الله فخذ امير المؤمنين ع فاعطاه النفاش وقال انقش عليه محمد بن عبد الله
فانقش النفاش فخطات يده فانقش عليه محمد بن عبد الله فخذ امير المؤمنين ع فقال ما فعل الخاتم فقال
هو فاخذه ونظر الى نقشه فقال امرك بهذا قال صدقت ولكن يدي خطات فاحمد النبي فجا به الى

في كتابه

كنه

وغيره

فقال

فقال يا رسول الله ما نقش النفاش ما اوت به ذكر ان يده خطات فاخذ النبي ص نظر اليه فقال يا علي انا
محمد بن عبد الله وانا محمد رسول الله وتعلم به فلما اصبح النبي ص نظر الى خامته فاذا تحته منقوش على النبي
فتعجب من ذلك النبي ص فجاء جبريل فباي جبريل كان كذا وكذا فقال يا محمد كتبت ما اردت وكتبت
وفي خبر آخر في البصائر فيه وصف قراءته ص الا لوح التي دفعت اليه وهي بالعبرانية ويدل على انه
القراءة والكتابة معا ما رواه الصدوق في **الامان** من **الكتاب** عن ابي عن سعد بن محمد بن عيسى
ابي عبد الله محمد بن خالد البرقي عن جعفر بن محمد الصوفي قال سالت ابا جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام
فقلت يا بن رسول الله لم سمي النبي ص الا في قال ما يقول الناس قلت يزعمون انه انما سمي لانه لم يحسن
فقال كذا رواه عليهم لحنه الله اني ذلك والله يقول في علم كتابه وهو الذي جئت في الاميين رسول
منهم يلو عليهم آياته ويذكروهم ويعلمهم الكتاب والحكمة فكيف يعلمهم ما لا يحسن والله قد كان رسول الله ص يقرأ
ويكتب باثنين وسبعين لسانا وانما سمي لانه كان من اهل مكة ومكة من اهل القرى وذلك
الله عز وجل لتدبر ام القرى ومن حولها ورواه الغني ايضا في الاختصاص ورواه الصفار في باب
رسول يكتب في بصائر الدرجات **مثله** من الباب محمد بن الحسين عن سعد بن الغائب عن علي
حاجان وعلي بن اسباط وغيره ونفعه عن ابي جعفر قال قلت ان الناس يزعمون ان رسول الله ص لم يكتب
ولا يقرأ فقال كذبوا لعنهم الله اني يكون ذلك وقد قال عز وجل هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم
عليهم آياته ويذكروهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل في ضلال مبين فيكون يعلمهم الكتاب
والحكمة وليس يحسن ان يقرأ او يكتب قال قلت فلم سمي النبي ص الا في قال نسب الى مكة وذلك قول الله عز وجل
لتدبر ام القرى ومن حولها فام القرى مكة فقبل امي لذلك ورواه في البصائر في الباب المتقدم عن عبد الله
بن محمد عن الخشاب وفي البحار عن العياشي في تفسيره عن ابن اسباط **مثله** وفي باب ان الامة صارت
اليهم كتب رسول الله ص من البصائر عن ابراهيم بن عمار عن هاشم عن عبد الرحمن بن حاد عن جعفر بن
الوشاح عن ابي المقدام عن ابن عباس قال كتب رسول الله ص كتابا فادفعه الى امرئته فقال اذا انا قضيت
رجل على هذه الاعواد اعني المنز فانك يطلب هذا الكتاب فادفعه اليه فقام ابو بكر فلم ياتها وقام عمر
ياها وقام عثمان فلم ياتها فلما ان قام علي ع اناها فنادها في الباب فقالت ما حاجك فقال الكتاب
الذي دفعه اليك رسول الله فقال وانت انت صاحبه فقالت اما والله ان الذي كتب لا تحب
فاخرجته اليه ففحظه فظفر فيه ثم قال في هذا لعلي جديا وعن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن خلف بن
حامد عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله ع ان النبي ص كان يقرأ ويكتب ويقرأ ما لم يكتب ولا
ينافي هذه الاخبار ما رواه **مثله** عن سعد بن عبد الله عن معاوية بن حكيم عن احمد بن محمد بن
ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال كان تمام من الله عز وجل على رسول الله ص انه كان يقرأ

في كتابه

الاماني

ادناه ثلثه وسبعين

اكنس معوي

في كتابه

ولا يكتب فلما توجه يوسف الى اجد كتاب العباس الى النبي ص فجاهد الكتاب وهو في بعض حيطان
المدنية فقراه ولم يحل احبائه وامرهم ان يدخلوا المدينة فلما دخلوا المدينة اخبرهم ^{الكتاب} منه محمد بن
الحسن رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد ومحمد بن
خالد البرقي عن محمد بن عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان النبي ص يقر
الكتاب ولا يكتب ^{الكتاب} منه م عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن
ابي نصر من ابا بن عثمان عن الحسن بن زيار الضيق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان
مما من الله عز وجل به على نبيه صلى الله عليه وآله ان كان اميا لا يكتب ويقول الكتاب فانه يحتمل على عدم صدور
الكتابة عنه لظهور من المصلحة كما تقدمت اليه الاشارة ويجعل محله على التقية لشهر ذلك بين
العامة على ما يستعلم من الرواية وليس متفقاً عليهم ايضاً فقد روى عن الشعبي وجماعة انه ما
رسول الله ص حتى كتب وقراء ويؤيد ظاهر الحديث المشهور ايضاً بدوات وكفا ككتاب كالبائ
تصلوا بعد وفعل في الجاهل من مناقب ابن شهر آشوب وجوها اخرى وجه تسميته م بالامام فيقول الله
سبحي بذلك لا من العرب وتعدى العرب بالاماميين لقوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولاً
يقول يوم القيمة امتي امتي وقيل لا نه الاصل وهو بمنزلة الامم التي يرجع الاولاد اليها وبالجملة لا ينبغي
الاوتاب في شام م في كل ما بعد من الفضائل فانه م الجامع لجميعها على احترازها من الامكان
واشد ما يستعد منه الانسان ولا يحيط بوصف كماله البيان والله يعلم حقايق ما افاض على
صالحاته من الامتياز فلذا اختار الشيخ م انه كان عالماً بعد البعث وان كان قافلاً اليها
قبلها وفيه المتيقن في كتاب المقالات الى جماعة الامامية ونسب الخافرة الى باقهم وسائر اهل
المنهاج والفرق وقال ان الله تعالى لما جعل نبيه م جامعاً لخصال الكمال كلها وجلال المناقب
باسمها لم ينقص منزلة نبيها بها يصح له الكمال ويجمع فيه الفضل والكتابة فضيلة من محمها فضل ومن مومها
نقص ومن الدليل على ذلك ان الله جعل النبي م حاكماً بين الخلق في جميع ما اختلفوا فيه فلا بد ان يعطى الحكم
في ذلك وقد ثبت ان اموراً كثيرة ما قد يتعلق بالكتاب فتثبت به الحقوق وتبطل بالدم ويقوم به البينات ^م
به الذين وقطاع بالانساب فضل شرف الملقب على العاقل منه واذا صح ان الله تعالى جعل اسم م جعل نبيه
بحيث وصفناه من الحكم والفضل ثبت انه كان عالماً بالكتابة بحسناها وشئ اخر وهو ان النبي م لو كان
الكتابة ولا يعرفها كان محتاجاً في فهم ما تضمنته الكتب من الحقوق وغير ذلك لبعض رعيته ولو جاز ان
يوجه الله تعالى في بعض ما كلفه الحكم فيه لبعض رعيته لجاز ان يوجه في جميع ما كلفه فيه الى ذلك
مناف لصفاته ومضاد لحكمة باعثة لشيء اخر وهو قول الله سبحانه هو الذي بعث في الامم رسولا
منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وهو اله

شايها ص

ويكسر عن بيان فضل الكتاب

على رساله

كما

كما يتجمل ان يعلم الكتاب والحكمة وهو لا يعرفها ولا معنى لقوله ان الكتاب هو القرآن ^ص
اذ اللفظ عام والعموم لا ينصرف عنه الا بدليل ويدل عليه ايضاً قوله وما كنت تتلون من قبله من كتاب
ولا تحفظ منه اذ الامام م المبطلون نفى عنه احسان الكتاب وخطة قبل النبوة خاصة فوجب
ملك احسانه لها بعد النبوة ولولا ان ذلك كذلك لما كان تخصيصه النبي ص معنى يعقل ولو كان حاله
في فقد العلمين بالكتابة بعد النبوة كما قبلها لوجب اذا اراد نفى ذلك عنه ان ينفيه بلفظ يفيد ولا
خلافه فيقول وما كنت تتلون من قبله من كتاب لا تحفظه يمينك اذ ذلك ولا في الحال او يقول ^{است}
تحسن الكتابة ولا يتاقي منك على كل حال كما انه اعلم قول الشعر ومنعه منه نفاذ عنه بلفظهم
الاقاات فقال تعالى ما علمناه الشعر وما ينبغي له واذا كان الامر على ما بينا ثبت ان كان يحسن
الكتابة بعد ان بآه الله على ما وصفناه انه لم يمتد له في كل امره والحسن ان ما ذكره لا ينبغي اقتداره على الخط
والقراءة قبل النبوة ايضاً وان لم يصدر عنه شيء من ذلك لبعض المصالح والله تعالى يعلم وقد تقدم
ما يدل من الاخبار والاجماع على اشتراط المذكورة وعدم نفوذ قضاء المرأة واما اشتراط الصب وند
عليه السهو والسيما بحيث لا ينفذ حكم بدون ذلك ولا يجوز نصه بشكل فان عد الترتيقواه
مينان من الحكم بغير ما يعلم ويضبط غاية الامر ان يتكلم في بعض الامور الى العدل وما مضطرب
م بخطه على الدستور كانه به الحق الذي يري به واما اشتراط البصر القاضى وعدم العقائد
بالاعنى فغير ظاهري والاعتماد على العدل كما في سائر ما يحتاج اليه غير بعيد تسك بالاصل مع عدم احو
دليل على الشرط الرابع اللهم الا ان يمسك بما سبقت لاشارة اليه من النبي ص مطلق القضا الا ما
خرج من اجماع وما نحن فيه ليس فيه شيء منها ولهذا الكلام وكيفية التقرير يرتفع التردد من
الكثر ما اختلفت الاصحاب فيه واما التمسك بمشي شعيب م فغير سديد لانخبار الوهن ^م
عنه بالعمامة والرجح في كل الحال في اشتراط الحرية والاهلية غلبا بالعلم والعدالة ولا مانع للعدل
حصول الاذن من اموي وحكاية لقمان الذي حكى الله حكمته في القرآن مع كونه عبدا مشهور
وايد في الشيخ م روى عنه م انه قال لو اقر عليكم عبد حبشي فاسمعوا له واطيعوا ^م
ليست شرط قبول الولد اذ ان الامام او من رضى البلاء م ولو استقصوا اهل البار قاضيا لم ^{تثبت}
ولا تيه نعم لو راضى حسان بن ابي حمزة الرعية وراضا اليه حكم لزمها الحكم ولا يشترط عصاها بعد
الحكم وليست شرطية ما استرط في القاضي للضرب عن الامام وليم الجواز حل الاحكام ومع عدم الامام
ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشترطة في القبول لقول
ابي عبد الله م فاجعلوه قاضيا فان قد جعلته قاضيا فاعلموا اليه ولو عدل والحال هذه الى قضائه

يتمتع م

وهنا مسائل الاولى م

كان مخطئا اما اشتراط اذن الامام في نصب القاضى العام فمعلوم ما تقدم من اختصاص ذلك المثلث
بخصامه الهام والمادون من قبله في الحقيقة لا يخرجها عن اختصاص كافي الجهاد وسائر المحطات واراد
من فوض اليه الامام من يجعله واليا الصقع من الاصقاع فانه يحتاج الى نصب قضاة لكل بلد او قرية لينظم به
امر المسلمين كما استفاد ما عده على ٢ الى الاشتراحين فلهذا وهذا المعنى مما اختلف فيه بيننا وبين
المسلمين كما ذكره الشارح الفاضل ثم اذن اعم من الخصوص والعموم في رضى الحضور والغيبة واليدين
مقبولنا الى خديجه وعمر بن حفصه وغيرهما وعلى هذا ففرض استقضاء اهل البلد من انصف الشرايط لعل في
حال عدم بسط يده حيث يحتاجون الى المرافعة المنان غتبا لرجوع الى من اهل القضاء يرتفع الدعي
بهم مالا يرام مالا اذن العام والما في حال الحضور وبسط اليد فلا لا نفوذ الى الشاوي والى الشاوي
الا هو وان صلح القاضى للقضاء ولا ان القاضى العام يلى خلافة عن الامام فانه ضالاه فلعلهم يكن ايضا
لن رضى به اهل البلد فلا يسمع في السير استقضاء اهل البلد وقصدهم اياه في رضى امير المؤمنين
والحسن عليهما السلام واما قاضى الخيم وهو من يتقاضى الحصان لقبول فوزه ونفوذ حكمه فلا باس به بعد حصول
الشرايط فيه وبسطة يده تتبع السير وموارد الا في مثل ما روى ان عمر بن الخطاب كتب ترافعا الى يديين قضا
وان عثمان وطلحة تحالفا الى جبير بن مطعم ولم يقع الا نكار عليهما بل وفي حكاية الاعرابي معه في بن العتيبي
بالجواز وفيه ما رواه في الشرح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حرق العامة لانه قال من حكم بين اثنين فتراضيا به ولم يول
عليه لعنة الله وجه التاميد من عموم اللفظ وتولية لآخر فيه والتحذير على نفى العدل دليل على جواز الاصل فتأمل
والمنسوب الى جماعة من العامة مخالفتهم في هذا الحكم وروى ما ورد من طرقهم ولقد اعاننا الله عما ورد
من طرقهم بما ورد عن اهل بيت نبينا وقد طلعت على طائفة من هؤلاء فوجدت حكمهم بعد ذلك معلوم ما سبق و
قد افقوا لا يحارب على ان يشترط في قاضى الخيم جميع ما تقدم اشتراطه في منصوب الامام ٢ وفي رضى الغيبة
الحكم للمجتهد الجامع العادل بحكم الامام ٢ فينفذ حكمه في الخاصين وغيرهما ولا عجة برضاها وعدم رضاها
لا قبل المحاكم ولا بعد ما رواه كما القضا ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسن بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

تعالى الحمد

٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

عن الحسن بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

انظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فان رضىوا به
احكاما فادعهم بحكمنا فلم يرضوا به فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه فاجلوه
على حد الشريعة بالله ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله
٢ اما ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجلوه بكم
جعلنا قاضيا فحاكما اليه ٢ من الباب ١ من اليحكم من عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد
عن الحسين بن علي بن ابي خديجه ٢ من ابي احمد بن محمد بن ابي خديجه عن سالم بن مكرم الحمال قال قال ابو عبد الله

ما تضمنت من المنع من التحاكم الى اهل الجور والفساد هذه الاخبار ونحوها محمول على النزاع الالهي
مع امكان تحصيل الغرض باهل الحق مستشهدين بخبر في صلب المذمورة ولا يخفى ضعفه لانه لا ينافي
لها عموم ما ورد في النهي عن التحاكم اليهم مطلقا بل من المجاسة اليهم فضلا عن محالهم كما تقدم بحرف
فلعل من اجل الارشاد الى شدة ما يتقاضى من سادات الساجدين الى القاضي بعدما ادعت البغاة
تأمل اعطاء صون النفسه المقدسة عن خط المنة نعم ان لم يكن الخصم منكرا بل مفرجا مطلا ولم ينجح فيه
النصح وبلغ حدا لا يبعد الاستعانة بالجاه لا تخفى مع ضبط قواعد الشرع وعدم التحاكم
عنه بضرب ولا شتم ولا اخذ مال كما هو عادة الشرطي من عمال الجور ولا ريب ان الصواب هو
الاستعانة بغير العون لمن استعان بهو المخلص من الجاهلية **القول الثاني** في القضاء يستحب لمن يثق
فنه بالقيام بشرايطه وبما وجب وجوبه على الكفاية واذا علم الامام ان بداخل من قاض لزمه
ان يستعاضه ويأتم اهل البلد لا اتفاق على منعه ويحل قتالهم طلبا للاجابة ولو وجد من هو الشرايط
فاستغنى لم يجز مع وجود مثله ولو ائتم الامام قال في الخلاف لم يكن له امتناع لان ما يلزم به الامام
واجب ونحو منع الامام اذا الامام لا يثبت بما ليس له انما هو لا يوجد غيره فحين هو لزمه الاجابة
ولو لم يعلم به الامام وجب ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف قد تقدم ان منصب
القضاء من المناصب الجليلة لاهله مع وثوقه فيما يفيد وبين الله بنفسه فانه خلاف ما نرى الرسول
يسهل سبل المأمول فيترصد المستاهل صدور امر الامام قبل يستدعي افضل المقام وفيه رتبة
يتصل بالامر المحمدي العادل بالذم مع الخلو عن الزواجر بعد ما اتفق اليه النزاع بل لا يجب من
باب الكفاية اذا لم يقم له اهله لم يخض فيه ولا يكون عينا كما في كل كفاية اذا لم يقم بها من يتشبه الامر
وبما حكم بعض العامة بكونه فظوا الى التحذير الواقع في الاخبار السابقة واجيب بان المقصود
خطر والمخدر عن الوثوق فيه والكره فيه من يثق بنفسه واحتمل الزلة والربح بعد حصول ما وقوة
اضاعته في الوجوب صلاح نفسه وضبطها عما يحرم عليه فلا يسقط الوجوب بتلك التركة والاخذ
بمواقع الرخصة كما في سائر الواجبات الكفائية لا ملقة فالتحصيل المقدمات في تشيها لا ضرورة
واما وجوب نصب القاضي على الامام في البلاد فلا خلاف في وظائفه من اصلاح العباد وعمارة البلاد
الداخل في جملة الامور المعروفة الواجب مما يمكن على الشرايط المقررة في باب نصب القضاة والقتال
لسوء الفاعل بقضي الحال حسب اقتضاه الصلاح لتحصيل الصلاح وليس لاحد ان يره الطريق ولو كان
من اهل الود والشفقة ولعل ما يذكره علماءنا من ان الله تعالى عليهم من امثال ذلك ايمان ما استندوا
من الشريعة المقدسة تبين جميع الاحكام وقصد يجمع ما جاء به النبي على التمام وقصد يجمع ما ظهر من
وفعل الامام كما وفي مقابلة العامة الباحثين عن امثال ذلك بناء على طريقهم من مباحة ائمتهم الى بيان

وخص من يعتبره داود بن الحصين
المجتبى في الدعوى

لا مانع ان يكون خلا في عموم ما ورد في
الكتاب من قوله تعالى وقدرت
الصدوق في التوقيف في خبره على ما جيلوه
من غير ان يكون له من ذلك ريب
المؤمنين من غير ان يكون له من ذلك ريب
يا مفضل ان من تولى سلطانا جازا
بانية لم يوجر عليها ولم يترك احدا عليها

والحال فيما ذكره من نصب خصوص الشخص اذا الكفاية قد يجب بعد التعيين كبعث الجيوش الى الامصار
بعد دعوة الاتباع فيلزم المدعي بعد ما يراه من الصالح فلا فرق بين ان يوجد غيره ممن يصلح في
ظنه ام لا لعموم فرض طاعة اولى الامر مطلقا بالعقل والنقل من الكتاب السنة بلا قبول معارضة
ولا مرية واختار الشيخ في العلامة في عدم المنسوب الى طاهر الوسيلة كالشيخ في طيقات
واختاره المقام مع العلامة لا يلزم الاما كان لا رفا وجعل الله الفاضل مرجع النزاع الى اللطف في
الكل على وجوب الاجابة على تقدير الزام والتحقيق حقيقته النزاع يرجع الى التفتيش عن هذا الامام
كسائر وظائفه التي يجوز اغنه وح الظاهر بخلافه لان ترجيح الامام وتعيينه والزامه دليل على
خصوصية تفرد به في حقها وان لم يثبت للمضروب فلا يصلح له الماطة بعده هذا مع ان اللزم على
القول الثاني تعطيل الامر وفساده اذ يجري في حق كل صالح التدافع والقرار الى مثل ما ذكره من العقل
ولا يمكن ما قالوه من تمشية الامر فيفسد عليه واجب التدبير في نظام الكل والبحث قليل الدوي
بل عدمه ولا يفر امثاله الا حول المذموم ما ذكره المصنف من وصل عبارهم الى النظر عن تقدمه
من وجوب اعلام من يصلح للمنصب حاله للامام اذا كان معينا فيه وتقر به نفسه اياه وكذا اذا
كان جماعة صالحة لئلا ذلك المنصب ولم يحكم عليهم علمه فيجب عليهم اعلامه بصلاحهم كفاية من باب
مقتضى الواجب من تمشية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فبعد بكتير ما استعده من الزامه
احد القضاء على التعيين للاخبار المستفيضة في عرض اعمال العباد عليهم عليهم السلام من رتبهم
وما ورد في احاديثهم باحاد الامم من المفيض من وجود شئ خصوص في ليلة القدر التي يعلمها
الله سبحانه كل امر ليس من يصلح للقضاء من رعيته داخل في الامر بل هو من اهل الامور ومن اكرم المستطوع
وقد علم بان احكام الصور المفصلة في الشرح والحمد لله ولا بأس بعد ذلك بذكر شئ مما حضر من تفصيل
فضايلهم وان كان خارجا عن موضوع الكتاب فعلا للشبهة السانحة في كل باب بعون الله الوهاب فها قد
في ذلك ما رواه في باب عرض الاعمال عليهم عليهم السلام عن عبد الله بن ابيان قال قالت لرضا الله
الله لي ولا هل بقي فقال اولست افعل والله ان اعمالكم تعرض على في كل يوم وليلة قال
ذلك فقال لي ما تقر اكتاب الله عز وجل وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
هو الله على بن ابي طالب وفي باب نادر فيه ذكر الغيب عن عمار الشاذلي قال سالت
عن الامام يعلم الغيب فقال لا ولكن اذا اراد ان يعلم الشئ اعلم الله ذلك وفي باب ان الامم عليهم السلام
اذا استأوا ان يعلموا علموا اخباري ان الامام اذا شاء ان يعلم علم وفي باب ان الامم عليهم السلام
يعلمون علم ما كان وما يكون وانهم لا يخفى عليهم شئ صلوات الله عليهم عن الصادق في حديثه قال
لو كنت بين موسى والخضر لخرقتهما الى علم منهما ولا يباقيهما باليقين ايدعيهما لان موسى والخضر اعطيا

وبعد ان علموا رده في بعض العقول
عن القادر في التكملة انه لا ريب في اهل العدل
الذين ارادوا ولا يتهمون ولا يثبتون وقبولها والعمل
واجبه ولا يحل لها رده ما علمت من خلاف
امرهم وولاية الجور اتباعهم والعدل
معهية الصغر جازم في عهده الى خدمته العدل
لم اجازة من عهده ولا القول لهم

تفسير

علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كان حتى تقوم الساعة وقد ورثناه من رسول الله ص و
وفي حديث آخر عن ابي حمزة قال سمعت ابا جعفر يقول لا والله لا يكون عالم جاهلا ابدا عالما
بشيء جاهلا بشيء ثم قال الله اجل واعز واكرم من ان يرضى طاعة عبد يحجب عنه علمه وارضى
قال لا يحجب ذلك عنه وفي باب ان الائمة عليهم السلام الوست عليهم لا خبروا كل امرء بما له وعليه عن عبد
بن المختار قال قال ابو جعفر لو كان لا نستكم او كية لحدثت كل امرء بما له وعليه وفي باب ان الائمة
ظهر امرهم حكموا بحكم داود وفي رواية عمار الساباطي قال قلت لابي عبد الله ما يحكمون اذ
قال بحكم الله وحكم داود فاذا اورد علينا النبي الذي ليس عندنا قلنا بانه روح القدس وفي حديث
آخر عنه انه قال لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكمة آل داود ولا يسال بينه يعطي
كل نفس حقها وفي الجاهل عن البصائر مسندا عن ابي الحسن الرضا قال قال ابو جعفر ان رسول
الله ص مثلت له امته في الطين ففرهم باسماء واسماء آبائهم واخلاقهم وحلالهم قال قلنا جعلت
فذلك جميع الامم من اولها الى آخرها قال هكذا قال ابو جعفر وقد ورد اخبار مستفيضة ان جميع
علوم الانبياء وينبئهم وصل اليهم عليهم السلام وفي الجاهل عن البصائر مسندا عن سلمان الفارسي
قال سمعت امير المؤمنين يقول في قول الله عز وجل ان في ذلك لامات للمتوسمين فكان رسول الله ص
الخالق يسماهم وانا بعده المتوسم والائمة من ذري المتوسمين الى يوم القيمة وقد ورد في اخبار كثيرة ان
عندهم الصحيحين صحيفة فيها اسماء اهل الجنة واسماء آبائهم وقبايلهم وصحيفة فيها اصحاب النار
باسمائهم واسماءهم وقبايلهم وفي باب ان الائمة ورثوا علم النبي ص من الكافي في حديث عن ابي الحسن
الاول انه قال ان الله يقول وما من غائبة في السماء والارض الا في كتاب مبين ثم قال ورتنا الكتاب
الذين اصطفينا من عبادنا فخذي الذين اصطفانا الله عز وجل واورثنا هذا الذي فيه تبيان كل شيء
وفي باب في ذكر الحقيقة والجفر الجامعة عن ابي عبد الله في حديث طويل الى ان قال ان عندنا علم ما
كان وعلم ما هو كان الى ان تقوم الساعة وفي حديث آخر عنه ان عندنا ما لا يحتاج معه انبساط
ان الناس ليجتاحون الدنيا وفي باب ثمان اماناتنا في الجنة القدسي حديث عن ابي جعفر انه قال لا يزال
في الجنة القدسي الى الابد يفسر الامور سنة سنة يومها في امر نفسه فكذلك في امر الناس
لكذلك وكذا وان لم يحدث لولي الامر سوى ذلك كل يوم علم الله عز وجل الخاص المكون والعجم المخرجون مثل
ما ينزل في تلك الليلة من الامور وفي باب فيهم اولاهم ابي عبد الله ان رجلا جاء الى امير المؤمنين وهو
مع اصحابه فسلم عليهم قال له يا الله اجلك واتوا ليعقوا لاهل المؤمنين ما كنت قال لي والله اني اجلك
واتوا ليعقوا لاهل المؤمنين ما كنت ما انت كما قلت ان الله خلق الارواح قبل الابدان بالف عام ثم
عرض علينا المحلة فوالله ما رايت رجلا مني عرض فاني كنت مسكت الرجل عند ذلك ولم يراجعني

فكرت

وفي رواية اخرى قال ابو عبد الله كان في النار وفي الجاهل عن البصائر مسندا عن ابي
يعقول ان الاسام لسمع في بطن مدفان ولد بين لقيه وتمت كل من صدقوا وعدة لا مبدل
لكلماته فاذا اسرار الاله جعل الله له عمودا من نور يصير به ما يعمل اهل الجنة كل ليلة وفي رواية اخرى
مقامه في الجنة ويعلم ما يعمل في القرية الاخرى وفي اخرى فاذا قام فادام بالامر رفع له في كل بلد منا ويظهر
به الى اعمال العباد وفي اخرى يرى فيه اعمال الابرار وفي اخرى انه قال لابي الحضرى يا ابا بكر ما يخفى
على شي من بلادكم وينيد ذلك بيانا ما رواه في الجاهل عن تفسير علي بن ابراهيم عن جعفر بن احمد عن عبد الله
بن عبد الرحيم قال في معرفة سائر كتاب اصحاب اليمين وكذا اصحاب الشمال واما كتاب اصحاب اليمين
الرحمن الرحمن بيان اي صفة التسمية لكونه كتاب الرحمة وعن كتاب سائر الانوار عن طارق بن شهاب
عن امير المؤمنين انه قال في حديث يصف فيه الامام الى ان قال وينصب له عمود من نور من الارض الى
السماء يرى فيه اعمال العباد ويلبس الحسبة ويعلم ما في الصغر ويطلع على الغيب ويعطي التقصير على الخلق
ويرى ما بين المشرق والمغرب فلا يخفى عليه شيء من عالم الملك والمملوك ويعطي منطق الطير عند الحاجة
هذا الذي يخبره الله لوجه ويرضيه لنفسه ويؤيده بكلمته ويلبسه حكمته ويجعل قلبه مكان منبته
ينادي له بالساعة ويدعون له بالامرة ويحكم له بالطاعة الحديث وفي الخراج في اعلام الصادق
عن عبد الله بن يحيى الكاهلي في حديث غريب انه يراه دعاء للقضاء السبع واضاف غيرهم بعد الدعاء قال
فدخلت على ابي عبد الله في من قايما فاجرت الخبر فقال استمرى اني لاشهدكم بشي ما رايت ثم قال ان في
مع كل ولي اذا ساء سمعته وعيننا طوره ولست انا ناطق قائم قال ابو عبد الله يا عبد الله انا والله
عنكم وعلامته ذلك انما تشاء في البرية على شاطئ النهر واسم ابن عمك لم يثبت عندنا وما ان الله ليعتبر
حتى يعرف هذا الامر قال فرجعت الى الكوفة فاجرت ابن عمي بمقالة ابي عبد الله ففرج فرجاشديدا وسر
وما ان استجرا وفي باب معجزات الباقر عن جابر ان كثير النواق قال له ان الغيرة بن عمران عندنا
بالكوفة يزعم ان سلك ملكا يعرف الكافر من المؤمن وشيعتك من اعدائك قال ما حوكتك قال في
الحظلة قال كذبت قال ودعا ابيع الشعير قال ليس كما قلت بل تباع النوى قال ان اجرك هذا قال
الملك الذي يعرفني شيعتي من عدوي لست تموت الا ناهيا قال جابر الجعفي فلما اضرنا الى
الكوفة ذهبت في جماعة سنال عن كثير من الناس على عجوز فقالت ماتت ناهيا منذ ثمانية ايام وفي اعلام
ابي عبد الله انه ايضا عن ابي بصير انه قال له في حديث ابيك عندنا مشتبها مع اسماء الشعبة واما
الى يوم القيمة واسماء آبائهم واجدادهم واداهي صحيفة صفراء ممدجة وعن البصائر عن الحسن بن علي
من عبد الله عن عيسى بن هشام عن عبد الكريم عن سماعة عن ابي عبد الله قال بيانا امير المؤمنين في
مسجد الكوفة اذا ناه رجل فقال يا امير المؤمنين والله اني لاجلس قال ما تفعل قال والله اني لاجلس

بكر م

اهل م

راطر

حذيفة م

وسمى الكسحى ترجمته مرسله بالاعمال
او الزاى العمل المفعول والمفعول من حيث
يدكر فيه ومنه حضوره للصلى عليه السلام
وصاحبه الحديث الى ان قال يا رسيد ما لي
بهى رايك وانت مستك
بعضك بعض مقصص على لغة
الركن فها هو الذى يحكى عن الركن
والصلى عليه وآله الى يا رسيد ليس لك
الا اقم ولا احو ولا تارة ولا
يا ادم الكسحى فليس لك ولا احو ولا تارة ولا
المعروفات لم كان واذا
شبهه بغيره من غير
فانها

من احوال شيعة حتى يجب على الاحاد تعريضه مرتبة نفسه حتى يخرج بذلك عن العطل والتحيز
يلزمه من مراعاة مصالح العباد وعلل الاحباب رضوان الله عليهم كما كانوا في امثال هذا المقام مباحثهم
مخالفتهم وعييتون معهم فيما شؤوا وروى في ما روى ويطيرون فيما طاروا فاقضت حسن المناظرة ان يكون
ما يلزمهم من مراعاة العصمة في ولا يتجاوزوا عن ذلك الى ما لا يصل عقولهم ويحده نفوسهم من لطائف شتى
وكل لف علومهم ولا نهم اعلا واجل قدرا ومكانا من ان يخفى عليهم امثال ذلك من فضائل موالهم رضوان
تعالى عليهم وفي العاين الشيخ الاحل المصنف في الجواب عن شي من امثال ذلك في فضائل الائمة عليهم السلام من علمهم بالدين
واجبارهم عما يكون قبل كونه فقال ان ذلك ليس بواجب صفاتهم ولا شرط في امامتهم وانما اكرمهم الله
ببواعلهم اياه لاطفح طاعتهم والتعجيل بامامتهم وليس ذلك بواجب عقلا ولكنه وجب لهم من جهة التمتع
فاما اخلاق القول عليهم باهم يعلمون الغيب فهو منكر بين الفساد لان الوصف بذلك انما يستحق من علم
الاشياء بنفسه لا بعلم مستفاد وهذا لا يكون الا لله عز وجل وعلى قول هذا جماعة الائمة الامتياز
عنهم من الفوضه ومن اتى اليهم من الغلاة وقال الحق الجلي في نفى الغيب عنهم بعناهم انهم لا يعلمون
ذلك من انفسهم بغير تعليم فاجابوا الهام والافظان عدة مخبرات الانبياء والاولياء من هذا القبيل
ويدل على ما ذكره في التبع لما اخبر اصحابه بعض الاخبار فقال بعضهم لقد اعطيت الامر المومنين علم الغيب
فضحك فقال للرجل وكان كلبا ما اخاك ليس هو يعلم غيبا ما هو تعلم من ذي علم وفي رواية اخرى
نقله في البحار عن محاسن المفيدة عن ابي المغيرة قال كنت انا ومحيي بن عبد الله بن الحسن عند ابي الحسن فقال
لجميع جعلت فداك انهم يزعمون انك تعلم الغيب فقال سبحان الله ضع يدك على راسي فوالله ما هببت شقة
فيه ولا في جسدي الا قامت ثم قال لا والله ما هي الا وراثة من رسول الله فارتفع الاشكال الذي يترى
في نفى علم غيره سبحانه بالغيب سيما الخمسة المعدودة في الكتاب بين ما ورد من الاخبار في علمهم عليهم السلام
ذلك والله قال وهل يجوز ان يبذل ما لا يلي القضاء قيل لا لانه كالوشوة الطام من المصرة التوقف
في الحكم والحق ان فرض المسئلة كانه به الشارح الفاضل ساقط عندنا حين ظهور الامام العادل
واحتال ببله ليت المال بعيد بل كانه غير محتمل في ثبوت الرفع اما لو فرض عدم تمكنه بعد استحقاقه ورجحانه في
حقه في دول الظلمة الغاصبين مخوذة الشارح الفاضل من غير اشكال بل رفع الاشكال عن وجوبه لو كان
فيما بينه وبين الله واجبا عليه لم تكن واعتماده على نفسه ويعلم ان الغيب صالح له فلا احتياط في اخذ المال
عنه كما هو بظلم في منعه وكذا بدل المال العزل غير المستحق لتخليص الناس عنه وما اذا كان اهلا له والحق
ان امثال ذلك خطير جدا ومن الالزام ولا يصلح امثاله الا لتقوية المراقبة وهم يعملون في قلوبهم
لا يقرض تشقت باله وتشو يش حاله قال اذا وجد ثلثان متفقا وان في الفضيلة مع استعمال الشرا
العبارة فيها فان قلنا لا فضل جان وهل يجوز العدل الى الفضول فيه قوله والوجه الجواز لان ظلمه يوجب

الامانة
شانا

بنظر الامام ظاهر العنوان بقرينة المقام وآخر الكلام ان الكلام في تقليد القضاء المنصوبين من قبل
الامام وقد ذكرنا البحث عن امثاله سابقا فلا يفتقر الى بيان ولكن يمكن تحقيق المدعى في صورة
تقليد المنصوبين للقوى والمنصوبين في زمن الغيبة بالاذن العام لارشاد الخاص العام فيجب
ح تقليد الاعلم يجوز له تقليد غيره ويحكم في امره اختلاف العلماء فيه وجه الجواز اشق لك الجميع
في الاهلية ولا طباق الناس من من الصحابة وفي سائر الايام على تقليد من يصلح لذلك من العلماء
حسبما يتيسر في الاناء من غير ظهور فكيه ولا لوم عليه في ذلك وتأييده العسر واليسر والمنقذين
فان اجتهاد العامي حتى يميز بين العالم والاعلم المستبعدات لعدم احاطة علمه بذلك لقصور
واورد عليهم ان اهليته في حد نفسه لو سلم عن سننهم لجواز تقليده من غير خصوصية
بما يذكر من الادلة وحال الصحابة والمستقيين معلوم لمن يتبع اطوارهم وعرف مناهجهم فليس
يحصل الظن من احاطتهم بعدم العلم بدخول المعصوم بينهم ويكشف عن وجه المقام في الجلاء
باب من اياه الحكم الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن داود بن فرقد قال حدثني رجل عن
سعيد بن ابي الخضير الجعفي قال كنت مع ابي ليلى من امته حتى جئنا الى المدينة فبينما نحن في مسجد رسول
الله صلى الله عليه وآله دخل جعفر بن محمد فقلت لا ياتي ليلى يقوم بنا اليه فقال ما تصنع عنده فقلت نسأله
وفدته قال ثم فقمنا اليه فسلمنا عن نفسي ما هلي ثم قال من هذا معك فقلت ابن ابي ليلى
المسلمين فقال له انت قاضي المسلمين قال نعم فقال له ما هذا فتعطينه هذا وتقتل وتفرق بين
وزيرة فتنا في وجهه فقلت احدا قال نعم قال في اي شيء تقضي قال يا بلغي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن
علي وعن ابي بكر وعن عمر قال فقلت عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان عليا القضاء قال نعم قال فكيف تقضي
ففي قضاء علي وقد بلغك هذا فما تقول اذا جئنا بارض من فضة وساء من فضة فم اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله
بيده فاقضت بين يدي ذلك فقال يا رب ان هذا قضى بيننا قضيت قال يا جعفر جعفر بن ابي ليلى
حتى عاين مثل انظر ان قال الى التمس لنفسك رعيلا والله لا اظلم من راسي كلمة ابدان والاعلى متمكن
من تحصيل الجزع من التماس مع من لا يرضى من علماء العصر فقربا له كافي اصل تقليده ووجه المنع عن
ما ورد من النهي عن التقليد ومتابعة الظن فما خرج عن ذلك بالايجاج يتبع وما سواه يبقى في العا
ولا ان الظن الحاصل من اتباع الاعلم اقوى فاتباعه مع تقدير اليقين احق ويكون تأييده بعون من الله
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله فمن يهدي الى الحق اخوان يتبع امن لاهدي الا ان يهدي وقوله
اقضاكم على حيث استفتد حوبا استفتد منه وجوب اتباعه لكونه اعلم بحكم القضاء ويدل على اعتبار
الاعلم في القضاء بخصوصه ما رواه **باب** من اياه القضاء من **ط** عن محمد بن يحيى عن **باب** من اياه الحكم
احمد بن محمد بن الجبال عن داود بن ايوب عن سعيد بن ايوب عن ابي عبد الله قال ان كان العالم يقول لي عينة

ان ظهورهم وعدم بسط ايديهم في
المصنوع وبيان كيف حكمهم في ما عني اساءوا
الى مثاله علمهم من يري حكمهم علمهم الى

باب القضاء من **ج** ل عن عدة من صحابنا
عن احمد بن محمد بن عيسى عن **ص**

ابن ابي ليلى **ع**

بيان في باب بعض القضا
ما لا يتغير الحكم

منه ما لا يخفى على من عاينها من غير حاجة الى سفير قليل يجوز اخذ الموثق مطلقا
 بان الواجب لا قاسرون السعي واستفصل الشئ الفاضل بان السعي من مقدرة الواجب لا يتم اذ
 الاله فيكون واجبا كالمسألة ولا يخفى عن اشكال لزوم العسر والحرج والخطيئة عن كثير من امور المعاش
 والمعاد على تقدير وجوب ذلك اللهم الا ان يثبت على شهادتهم من مثل حفظ نفس باحرام قتل او هتك
 عرض ونحوها ويؤيده عدم سماع تداول مثل في الاسلاف السالفة في اعصار الامة ثم لو توقف الامر على
 شهادته وحصل الغرض بكتابته فلا يبعد وجوبها عليه ويؤيده كل ما ورد في حقوق المسلمين والمؤمنين
 لبعض ولزوم الانصاف والمواساة والبرام والمقاطعة المباشرة وقضاء الحاجج ويؤيده عموم كل ما ورد
 في اقامة الشهادة فلا يترك الميسور بالمعسور وما ورد في هذا المعنى ما رواه **الشهادة** من **بعض**
 عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله عن عبد الرحمن بن ابي نجران ومحمد بن ابي عن ابي جليل عن جابر بن ابي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شهد بغيره يهدم بيته بغيره ومن شهد بغيره يهدم بيته بغيره
 لوجه ظلمة من البصيرة الحلالية باسمه ونسبه ثم قال ابو جعفر الانصاري ان الله تبارك وتعالى
 واقبوا الشهادة لله واما ما ذكره من حوان اخذ من المؤمنين والقاسم وكانت لقاضي كماله من بين
 مصلحة من مصالح عامة المسلمين هو ظاهره مما سمعنا من اهل العلم بذكره وايضا خلافا ولكن المشهور كما سبق تحريم
 الاجرة على الاذان وبديل عليه اخبار ما رواه **ابو جعفر** **س ٧٥** **ع ١** عن ابي جعفر في حديث
 انه قال اخر ما فارقته عليه حبيب قلبي انه قال يا علي لا تتخذ مؤذنا ياخذ على اذنه اجرا

صنفه من حديث بعض اصحابنا
 وفي وجهه كروحي
 ما رواه ابي جعفر الانصاري عن ابي عبد الله عليه السلام
 في اويل كتاب التجارة
 مستفيض
 من حديث
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام

لكنه مقبول الشهادة وهل يجوز اخذ الموثق لو احتاج اقامتها الى سفير قليل يجوز اخذ الموثق مطلقا
 بان الواجب لا قاسرون السعي واستفصل الشئ الفاضل بان السعي من مقدرة الواجب لا يتم اذ
 الاله فيكون واجبا كالمسألة ولا يخفى عن اشكال لزوم العسر والحرج والخطيئة عن كثير من امور المعاش
 والمعاد على تقدير وجوب ذلك اللهم الا ان يثبت على شهادتهم من مثل حفظ نفس باحرام قتل او هتك
 عرض ونحوها ويؤيده عدم سماع تداول مثل في الاسلاف السالفة في اعصار الامة ثم لو توقف الامر على
 شهادته وحصل الغرض بكتابته فلا يبعد وجوبها عليه ويؤيده كل ما ورد في حقوق المسلمين والمؤمنين
 لبعض ولزوم الانصاف والمواساة والبرام والمقاطعة المباشرة وقضاء الحاجج ويؤيده عموم كل ما ورد
 في اقامة الشهادة فلا يترك الميسور بالمعسور وما ورد في هذا المعنى ما رواه **الشهادة** من **بعض**
 عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله عن عبد الرحمن بن ابي نجران ومحمد بن ابي عن ابي جليل عن جابر بن ابي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شهد بغيره يهدم بيته بغيره ومن شهد بغيره يهدم بيته بغيره
 لوجه ظلمة من البصيرة الحلالية باسمه ونسبه ثم قال ابو جعفر الانصاري ان الله تبارك وتعالى
 واقبوا الشهادة لله واما ما ذكره من حوان اخذ من المؤمنين والقاسم وكانت لقاضي كماله من بين
 مصلحة من مصالح عامة المسلمين هو ظاهره مما سمعنا من اهل العلم بذكره وايضا خلافا ولكن المشهور كما سبق تحريم
 الاجرة على الاذان وبديل عليه اخبار ما رواه **ابو جعفر** **س ٧٥** **ع ١** عن ابي جعفر في حديث
 انه قال اخر ما فارقته عليه حبيب قلبي انه قال يا علي لا تتخذ مؤذنا ياخذ على اذنه اجرا
 والمنسوب الى المصنف جواز اخذ الاجرة عليه كالأجر في فرائضها بان الاجرة محتاج الى تقدير العمل
 والعوض ضبط المدة والصيغة الخاصة واما الارزاق فينظر للحاكم لا يتقدر بقدر وعمله من بيت
 ما اعد الصالح من خراج الارض ويقاسمها ونحوها وقال الحق الارزاق في الظان الفرق بين الاجرة والرزق
 ان الرزق يخرج للاحتياج كاي اخذه ساير الناس فانه لو لم يؤذن ايضا لكان باخذ من بيت المال رزقا محتاجا
 اليه بخلاف الاجرة وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في اويل كتاب التجارة وكذا ما ورد في حق العلم
 فذكر **الاجرة** تثبت ولا تبا القاسم بالاستفاضة وكذا تثبت بالاستفاضة بالنسبة للملك المطلق
 الموت والنكاح والوقف والمعتق ولعمري يستفاد ما بعد موضع عقيد القضاة او لغيره من الاسباب
 اشهد الامام او من نصبه الامام على ولايته شاهدين بصورة ما عهد اليه وسيرهما معه ليشهدا بالولاية
 ولا يجب على اهل الولاية قبول دعواه مع عدم اليقين وان شئت الامارات لم يملك يحصل البقين تحقيق
 ثبوت ولاية القاضي المنصوب من قبل الامام ثم يحصل العلم القطعي للناس بحيث لا يقبل النقص ابا السماع
 عن الامام او ابا ما وارتقراين لولا الكتابة لما موثرت في التزويج معلوم بالعقل والنقل كما نصير الحق لا يثبت
 وكذا باجاء شامدي على مملوكي الدار كسائر ما ثبت فيها بالاجماع ولا يبعد ثبوتها بحكم الحاكم الشا

كان

فان عزله على تقدير ثبوت لا يخرج عن الاهلية بالبرهان لعل وصلو ذلك المقام الذي نصبه الامام غايته
 ان يكون من قبل قاضي التحكيم او من يقوم في الامت في مقام اقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وعدم ثبوت عزله بعد لا ينقض حكمه بذلك بعد ثبوت ما ذكره من العلة ويؤيده ان الشوق بالعدل
 وكذا التعويل بالقران المفيدة للعلم والكتاب يحتاج الى عالم يحكم بها ولا عيرة بفهم العوام وسائر الناس
 الداهلين عن قواعد الشريعة الفاضلة بعد ذلك التعويل في اثباته عند حاكم آخر من حكام الامام وقبحه لما
 ذكره ما يثبت بالاستفاضة فان فسادا جماعة ياتي العقل واطمئنهم على الكذب يحصل العلم القطعي بغير
 اخبارهم كما هو مقتضى كلام الله في وادهم كالا وكين واما مع حصول العلم العادي المتاح للعلم وان
 تطرق اليه الاحتمال البعيد فيجب التجوز العظمي واستظهر المحقق لا يثبت الحاقه بالاول في خصوص ثبوت
 الحاكم وبها من الاحكام الاما نص الشارع بناء على ان هذا الشارح على العرف وانما يطلب اكثر من ذلك
 ولا يخفى ان المال لا يخفى من الهوى عن اتباع ما ليس به علم وحقيقة العلم فبايضد اليقين فلا بد من
 بدل على كتابته وانه فلذا لم يكفوا في المشهور بذلك العلم في باب تجسس ما علم ظاهره وكذا في الحدود و
 القصاص والديات وفي خصوص الطلاق لخص الامم من سماع الشاهدين العاديين لفظ الطلاق
 بالجملة بعد تواتر التصور في الهوى عن متابعة ليس له به علم ولا يخفى ان كفاية مدعيه الاما نص الشارع
 فيما هو مقام وهو الموسوم بالعلم الشرعي فلذا تدرج في ما ناسخ العلم من الاستفاضة فيما بعد كاشفا
 اليه الله الفاضل ثم بعد ثبوت كون الاستفاضة طريقا من طرق اثبات الاحكام ينبغي ان لا يتجاوز
 محل وروده واول ذلك ما لو قلنا بكفاية حصول الظن الغالب الغير الواصل الى تلك الدرجة والظن
 ان ليس تعويلهم في ذلك على اعتبارات عقلية لثبوتهم رضوان الله تعالى عليهم من مثله بل على الزاوية
 المتفاهة بالقبول عندهم وهي ما رواه **ابو جعفر** **س ٧٥** **ع ١** عن ابي جعفر في حديث
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن **ابو جعفر** **س ٧٥** **ع ١** عن ابي جعفر في حديث
 اذا اقيمت على اهل الجمل للقاضي ان يقبوا يقولون البينة اذا لم يعرفهم من غير مسئلة قال فقالوا
 يجب على الناس ان ياتوا بما يظهرون الحكم والولايات والتنازع والوارثية والنجاش والشهادات فاذا
 كان ظاهره ظاهرا ما موافقا جازت شهادته ولا يستحال عن باطنه **بيان** في الموضوع المذكور من سبب خلا
 بهما كان ان ما خذوا في الظن وبص ظاهرهما كان بظاهر الحكم واستفاد من قولهم انهم الى قولهم
 وصية الاخذ فيها وفي المنازع التام وفيه والاسباب محض الوارث وفيه فاذا كان ظاهره اهل
 الحق وقال المحقق المجلسي في شرحه يراى كفى فيه بالاستفاضة ولا يحتاج الى العلم وان يحكم في استحقاق
 الاسور بالة واذا كانوا مشتغلين بها لا يسئل عن صحته وان يكن تعميم الولاية بالنسبة لاية الامة والحدود
 والقيم فانما كانوا متصرفين بالولاية لا يسئل عنهم البينة انهم ملخصا والظاهر يمكن استنباط اكثر من كفايتها

منه ما لا يخفى على من عاينها من غير حاجة الى سفير قليل يجوز اخذ الموثق مطلقا
 بان الواجب لا قاسرون السعي واستفصل الشئ الفاضل بان السعي من مقدرة الواجب لا يتم اذ
 الاله فيكون واجبا كالمسألة ولا يخفى عن اشكال لزوم العسر والحرج والخطيئة عن كثير من امور المعاش
 والمعاد على تقدير وجوب ذلك اللهم الا ان يثبت على شهادتهم من مثل حفظ نفس باحرام قتل او هتك
 عرض ونحوها ويؤيده عدم سماع تداول مثل في الاسلاف السالفة في اعصار الامة ثم لو توقف الامر على
 شهادته وحصل الغرض بكتابته فلا يبعد وجوبها عليه ويؤيده كل ما ورد في حقوق المسلمين والمؤمنين
 لبعض ولزوم الانصاف والمواساة والبرام والمقاطعة المباشرة وقضاء الحاجج ويؤيده عموم كل ما ورد
 في اقامة الشهادة فلا يترك الميسور بالمعسور وما ورد في هذا المعنى ما رواه **الشهادة** من **بعض**
 عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله عن عبد الرحمن بن ابي نجران ومحمد بن ابي عن ابي جليل عن جابر بن ابي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شهد بغيره يهدم بيته بغيره ومن شهد بغيره يهدم بيته بغيره
 لوجه ظلمة من البصيرة الحلالية باسمه ونسبه ثم قال ابو جعفر الانصاري ان الله تبارك وتعالى
 واقبوا الشهادة لله واما ما ذكره من حوان اخذ من المؤمنين والقاسم وكانت لقاضي كماله من بين
 مصلحة من مصالح عامة المسلمين هو ظاهره مما سمعنا من اهل العلم بذكره وايضا خلافا ولكن المشهور كما سبق تحريم
 الاجرة على الاذان وبديل عليه اخبار ما رواه **ابو جعفر** **س ٧٥** **ع ١** عن ابي جعفر في حديث
 انه قال اخر ما فارقته عليه حبيب قلبي انه قال يا علي لا تتخذ مؤذنا ياخذ على اذنه اجرا

كلمة
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر الانصاري
 عن ابي عبد الله عليه السلام

على ما ذكره الشارح رحمه الله

[illegible]

وَقَدْ قُضِيَ بِهِ الَّذِي مَنَعَ الْكَاسَ الْبِخْرُولَ عَلَيْهِ
الْأَمَانَةُ وَرَضَاهُ مَرَّةً

همالیه بحیرہ مالکات فامہ مکرور
الرضا فخر عمریہ ولا حقہ شوقی
انی سلما زایا و هو فی ضریہ کاسلان
علیہ علم باذن له ولم یخرج الیہ قال
یا اخری ہی ایما سلم

يا أبا حمزة ولا يصح الحال ضعف أمثالها القاصد بعضها ببعض وغيرها مما في الكافي والجار وغيرهما
 من حقوق المؤمنين والمسلمين ودوى الحوائج اجمعين بمن له الحرمة في الدين والظان امثال ذلك
 على اخذ الحاجب وقت جلوسه للحكومة وفضل الحكم بين الناس كما يأخذ الظلمة وحكام العرف
 للظلمة والكبير فلا يجزى الحاجب غلبا من لجاه وغطته ويحجب الفقراء والمساكين فلذا قال الفاضل
 الماهر المجلسي في شرح الكافي على محل على ما اذا كان الاحتجاب للتكبر والاستهانة بالمؤمن وتحقيره وعدم اعتبار
 بشأنه لانه معلوم انه لا بد للمرء من ساعات في اليوم واللييلة يشغل فيها الانسان باصلاح امور نفسه
 ومعاشته ومعاودة لاسيما العلماء لا يضطرهم الى المطاعة والتفكير في المسائل الدينية وجمعها واليقظا
 وتنقيحها وجمع الاخبار وشرحها وتنقيحها وغير ذلك من الامور التي لا بد لهم من الخوض فيها والاعتزال عن الناس
 والتخلي عن مكان لا يستغفم عنها احد الادلة في مدح العزلة والعاشرة متعارضة انتهى كلامه بعبارة و
 هو في غاية الجودة ويؤيد ما ذكرنا من استغنى من كيفية سلوك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام ^{خصوصا}
 ما في تفسير العسكري في كيفية معاملة الرضا مع جماعة من الشيعة والحاصل انه ينبغي ترك الانانية
 الهوى ومداقته النظر في خدمة المولى فجارها هو الحق ولولى من قبل تقديم الواجبات العينية على الكائنات و
 الغورية على الوسعة ولا يغير مجاورات النوى فانها الصادرة عن سلوك العقبي بل الدنيا واما ما ذكره من
 كراهة القضاء في المساجد فهو المنسوب الى الاكثر والشيخان في المنفعة والهاية على استحباب ذلك
 واختاره ابن ادريس كالاتباع وذهب الشيخ في طي الحزان وصرح في الخلاف بنفي الكراهة مطلقا ^{ستقر}
 في لف والفايلون بالاول واختلوا في كراهة مطلقا ام الدوام سنة والاخر مختارا وفي العلامة في
 احد قوله وكذا الشهيد فائدة اربعة اقوال وربما احتل بعضهم الكراهة بما يكون الجلوس لاجل ذلك
 لا بما اذا كان الجلوس لاجل العادة فانفق صدور الدعوى حجة الاول ما رواه ^{بعض} من زناد ^{افضل}
 المساجد من محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن موسى الخشاب عن علي بن اسباط عن بعض جاله قال قال
 ابو عبد الله ع جنبوا مساجدكم البيع والشراء والمجانين والصبيان والاحكام والضايرة والحدود
 ورفع الصوت وربما على اسنارام الخصومة لرفع الاصوات واحضار الصبيان والحقن والمجانين ومن لا يتر
 الغاسات ينبغي تزيه المساجد في الحالات وانت تعلم بانها تعليات عليتها وامثالها لا يمكن اثبات الحكم
 الشرعية هذا مع ان صاحب المحدثين يستلزم كراهة ما خلا عنه من الامور كما ان الحاكم انتهى عما يأت
 المخصوص في مجلس الام ما هو خلاف الشرع بل لا يضر عليه وكذا اهلنا فيهم عن الانبان بما في الشرع عنه
 ولا يدخل الحق بل يخرج حكومته الى ان يخرج وليس من يجوز الحكومة في المسجد ويحكم باستحبابه
 كل حكومة ولو صاحبها موافق لمجوز في الشرع علنا نقل عن الرازي انه حرم الكراهة بما فيه جدل و
 خصوصه فليتأمل بحمد الله ومن وفقه اما في كراهة الدوام فما تقدم واما في الاستثناء فمستكوا افضل

م. ا. خ. د. ا.

57

معاد ص

المقام

۴۷

الشاعر كفاي

المعالي

والله اعلم بالمرء وما ورد في الحديث
على الخط م

منه او

میرزا ابوالفتح محمد

و دليله ظني و قد انكره جماعة اصحابنا
و غيرهم

الأصل فانه لا يقض ^{التميم} وأعرض عليه التمس الفاضل لما حاصله انه انما يتم في الامثلة الثلاثة الاول اما
جزر الواحد هو من مواضع الخلاف في الفقة لا يقض كالمبضوض العلة كالمعمل ببعض الاحياء المتقاضاة والظان
فيكون م

فأيد على ما تقدم
فمنه ما

في الخلاف

القول ان يجعل الضابط ما يخالف في الكثرة وعكس ما قيل الاخبار ايضا بل ما ورد في تحذير الحكومات من
ولزم بدل الجهد ونهاية المدقة حتى تخلص عن القوط فيها فامل **قال** ولو حكم بالظاهر ثم تبين
وقت الحكم نقض حكمه لا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظن وينبغي ان يكون السؤال عن الكثرة
سأفانه بعد من التهمة وثبتت مطلقة ونفقت الى المعرفة الباطنة المتقدمة ولا يثبت الجرح الا مفسرا
ويثبت مطلقا ولا يثبت الجرح الى تقدم المعرفة ويكفي العلم موجب الجرح هنا مسايل ينبغي تحقيقها الاول
اذا تبين من الشهود حسن الشهادة بعد ما حكم القاضي فيها بقض حكمه ولم يظفر خلاف فيجوز
والخلاف منسوب الى ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه والوجه فيه ظهوره في الشرط على القول فيمن ثبت
فساد المشروط فانه اذا كان الجرح الى غلبة الظن او عدم ظهور ما يفرج بالعدالة على القول فلا وقع لعدم
البقين بخلافه فيتم الخبر بترك الاول بالعقل والقل الثانية ما ذكره المص من عدم جواز التعويل في
على حسن الظن الناشئ من ملاحظة اتيانه بطائفة من الاعمال الصالحات والخيرات فمبناه على اختيار من
القول الاخر اما على التمس الاول فيقول على حسن الظن من غير تفتيش امر آخر كما تقدم وكذا الحال في جواره
في اخفاء النقض عن السرية وتفتيش التركة لكنه على القول الثاني ايضا فيما اذا لم يعرف ما القاضي فلا بد من
استعلام كونهما على حسن الظن ولا اقل ولا ريب في ان الاسرار بعد من الرية التهمة وينتبت عليه لا يثبت
على المواجهة وقد استفيد هذا المعنى فيما تقدم من حديث مولانا العسكري ثم الثالثة ما ذكره من ثبوت العدالة
بشهادة الشهود مطلقة دون الجرح فهو المشهور واختاره في عدل وقيل وجوب التفتيش فيها وهو المقول
عن ابن الجوزي وقيل بكفاية الاطلاق فيها جميعا في لف وجه التسوية بينهما ونقل عنه انه ذهب في قوله
الى خلاف الاول فاعتبر التفصيل في التعديل دون الجرح وفي قول آخر ذكره في الاصول ان المعدل والجرح
ان كانا معا لم ينسب اليهما كفي الاطلاق ولا وجب كذا السبب ولعل وجد الاول ان حصول الملكة بالمعنى المذكور
تقدم امر وجوب تحقيق العلم به وتحقيق العلم به بعد ان يحصل للشخص ما هو كثره مرة بعد مرة حتى يطمئن
الخاطر اليه ويسكن النفس اليه فلا يخفى امر حتى يذكره ويعول عليه وكذا ان قلنا للمعنيين الاخرين فان مرجع
التعديل في الاول الى ان لا شاهد ما وجب الفسق منه فيشهد بها عدلا به صل والثاني الى علم الشاهد منه
مدامه الخيرات ومحابزة السيئات وهذا بخلاف الجرح فان لم اسبا بالكثره ومن الغيرة فينبغي ان يذكر كفاية
الفسق فعلى ان يبرهن في التفتيش ما يمكن ان يكون له عنه الجرح وقيل عنه العدول وكونه على خلاف الاصول
لزم من زيادة القوة حتى يسقط عن درجته القول في من الرسل وما ذكره من عدم تقدم افعلة في حصول
الفسق بجرح مشاهدة صدور المعصية منه بعدا بخلاف التعديل بغير المعنى الاول للزوم سبق المعاشرة منه
فيما هديها مدامه على الخيرات واجتنابه عن السيئات على الثاني ما زيد من ذلك حتى يصل الى حد الاطمينان
بحاله وما يظهر منه ليس من باب التصنع بل بالسخ في نفسه وسيرة امره والظان مني اشتراط التقدم فيما
ان

على كذا

ذكره

في طواره واقواله

وجمته

انواع

ذلك تعرض

ذكره المصنبة على الغالب لاحتمال حصول العلم بتركه شخص في زمان قليل بعد الامعان ومداقة النظر ولا
يبعدان بدخل ذلك وان كان يسير البصر في التقدم في مقابل الجرح الحاصل بجرح مشاهدة على معصية
من المعاصي فمعدا من غير عدل وقبول وبجرح السماع اذا بلغ حد التواتر او الشيع كان به الشارح القا
وه وينبغي تقييد هذا المذهب بما اذا علم الحاكم طريقة المعدل في التعديل وتحقيق معنى العدل والعدل موافقة
له في ذلك والا فكيف يطعن بقوله مع احتمال ان يكون تعويله على رايه المخالف لايه فلا بدح من تفتيشه و
التقص عن كفاية تعديله وبطريقه لا يحول من اشمل التفصيل فيها ويجوز ان يكون في ما لا خلاف بان علم العدل
والجرح بالاسباب لا بد منه للتعديل **قال** فلا حاجة اذا الى التفصيل بعد ان يكون من ارباب الخصال
ليست علم سابق ولعل وجهه في العلم متى في وجوب ذكر سبب التعديل دون الجرح وهو حصول العلم
وعمل اول حصوله من غير تفتيش فالباعين يتظاهر بالعدل وان لم يصل الى حد الفلاح وعاد من الوجوه
ظهر ضعف قول الاخيرة فان علم الاسباب لا يمنع الحكم لما قد عرفت من احتمال اختلاف النظر فيها والحاصل مع عدم جزمه من جهة
لا يمكن من التعديل والجرح لعدم علمه بشاهاها ولما كان من غايه الامر على تحصيل غلبة الظن بقدر العلم
لاحد البشر وتحقيق الجرح في اشتراطه فينبغي ان يعلب الظنين بعد العجز عن البقين ولا ريب في انه انما يكون
بعد التفصيل الباعين فيها جميعا سيما اذا اذ لم يعلم موافقة طريقة الشاهد لطريقة الحاكم والبرهان في جهة
عدالة بن يعقوب في قوله فاذا سئل عنه في محله وقيل له قالوا ما رايك منه الاخير موافقا على الصلوات
معاهد الا فاقها في مسأله وكذا ما في حديث مولانا العسكري فان اواخرها وذكر ما اضلا الى ان قال
ان فلا نا ولا حاجتي عنكم فيما بيننا بحيل وذكر صلح الى قوله فان رجعا بحجتي وثناء قبيح وليس امثال ذلك
من التحجس المذموم بل تبين الحقيقة لجريان احكام الشريعة كذا يتعدى عن الحق ولا يقع العدول ويمكن ان
امثال الخت عموم ادلة الاستدلال وراعاة الحزم في كل باب ثم الظاهر في تقدير جواز الاكفاء بجرح التعديل كما
اظهار ما يوجب ذلك من نصيب اليه كذا في او على او كذا ما عمل بالاصل وعدم الافادة وحصول التهمة في
العدول لو كان عدل الشخص ثابتا ما وكذا تسمية وقبول الشهادة على ما ذكره في القواعد فانه وصف
بعد ثبوت التعديل فينبغي للحاكم البصير التفتيش عن علم سريته ويعرف امره من ذلك ايضا وليس جرحا
للتعديل حتى يشترط به وكذا الحال فيما يتعلق بعضهم من ان الصنية لغيره من اخرج شهادة الولد على والده لما
قد عرفت ان ذلك امر آخر ينبغي للحاكم تفتيشه وتحقيقه بعد التعديل والتفتيش الكلام ههنا في تفصيل التعديل
ويجوز الكفاية به لا في جميع شرائط قبول الشهادة وكذا الحال فيما ذكره في التحريم من ان يجب على المكي ان يقول
اشهادانه عدل بقول الشهادة او هو عدل الى على غير بن الامين وقد عرفت الوجوب بين **قال**
ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح لانه شهادة بما يخفى عن الاخرين ولو تعارض البينان
في الجرح والتعديل قال في الخلاف يقضي الحاكم ولو قيل يعمل على الجرح كان حسنا ما ذكره المص اول

١٢ من مسيلين
طريق من الاصبع من يانك
ثم تساق الحديث من اشته صر

مؤمن

[illegible][illegible]

یہ سب کچھ کان میری قندہ شن

ردم

لقد

وقد تقدم في ارباب الكتاب

ما راب موضع هو ان كان مع موافقة الحق ودواء في **الكتاب** من **ع** عن ابيه عن ابن الجعاني
 ابن عقدة عن علي بن الحسين بن عبد الله بن اسلم عن ابيه عن معاوية بن سفيان المني عن محمد بن اسمعيل بن الحكم
 عن ابي جعفر عن اخيه وفي **الكتاب** عن القصص باسناد الى الصدوق عن ابن المتوكل عن الحميري عن احمد بن محمد
 عن الثمال عن ابي جعفر عن مثله فعلى هذا ينبغي تركه النفس عن امثاله بمجاهدات شديدة وبإضافات شديدة
 ولا يحلها وهو اها فاهاته على رهاها ونحوها ويمكن تأييده بعموم قوله سبحانه ان تبدوا ما في انفسكم
 تخفوه يحاسبكم به الله ولكن الظاهر ان امثاله من باب حسنات لا بر رسيئات المقربين وتشويه الخلق في
 الدنيا غير مناف للمكروهات كقوله وان كان تصفية النفس عن مثله من الراتب العالية للنقوى فلا منافاة للزنا
 مع المشهور من عدم وجوب التسوية في الميل القلبي اما الآية فمحملة للنفخ والتخصيص للملكات الردية
 والاعتقادات الغير الرضية فلما عد في الدرر من المستحبات ان يجتهد على التسوية بين الخصمين في الميل
 ان امكن ومما يندبه عليه قوله سبحانه ولن تستطيعوا ان تعدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل
 وقوله بعد القسم بين ذواته اللهم هذا قسمي فاما الملك وان اعلم بما لا املك وليس الاستناد بامثاله
 في مقام الاستدلال لان الاثبات بالنظر في الجملة فان المكلف به هذا ايضا وحق من المضاحجة وغيرها فضا
 الشهوة من ولا ضرورة في استواء جهن والميل اليهن بل كان هذا داخل في الاطاعة للبشر فيه كما دل
 سبحانه ولن تستطيعوا ان تعدوا بين النساء ولو حرصتم وذلك بخلاف احواء القلب عن الميل
 الى واحد من المخاصمين واصلاحه بحيث ينقطع هوى النفس من البين كما يشعر به الخبر وما اتفق الدنيا
 به لكن الظان امثاله كاعتقادات من تكليف الحق احوال ما يكلف بمعاينة الناس حتى يكون من الواجب ملائمتهم
 واما ما في العفة لمضيقه وان كان واضح الله على وجوب التسوية فيما ذكر لكن قد ذكر ان امثاله
 لا يصلح لاستنبط منها الاحكام وان يؤسس عليه اساس ثم الظان في جواب اسلم لا ينتظر سلامه في
 لعموم قوله سبحانه واذا جئتم فدية فحيوا باحسن منها او ردوها وليس بكم مثله كسر قلب لا المقام مقام
 لظهور العدة نعم لو افترض سلامها فكلها لا يبعد ان يحجب ما كلفه ذلك مع التساوي في الاسلام
 واما اذا كان احدهما مسلما والآخر كافرا فلا يجب التسوية بل يجوز له ان يرفع المسلم الى المجلس ويترك
 لعموم الاوامر بالموادة بين المسلمين دون الكفار والمشركون ويدل عليه ما في الحار نقل عن كمال الفراء
 عن اسمعيل بن ابان عن عمر بن شمر عن سالم الجعفي عن الشعبي قال وجد علي ادعاه عند نصر في مجاء
 به الى شرح يخاصمه اليه فلما نظر اليه شرح ذهب فبني فقال وكانك مجلس الى جنبه فقال انشرح
 اما لو كان خصمي مسلما ما جلست لامعه ولكن نصراني وقال رسول الله ص اذ كنتم راياءهم في
 طريق فاجتروهم الى ضايقة وصغر ارجلهم كاصغر الله لهم في غيابة نظرهم الحديث ويجوز الحكم الاول
 ما رواه **القضاة** من **ع** من ارباب الحكم عن علي بن ابيهم عن ابيه عن النوفلي عن ابي
 الحسن

او يكون ذلك لاظهاره الدعاء
باللسان لا بجزء عظم الختان

للاستيناس

من الخطوم

هذا مع ان كان رجل كسوة
الطلق على الاستحباب

فادكره الشارح العادل بعد التسوية
 السلام من ان لا يكون مع عدم
 ان سلم احدهما دون الآخر فله نصيب
 وجاء ان سلم الاخر فيجوز ما وافق
 طوله الفضل في رفع المسلم او قوله
 لا يخفى سلمه فاذا سلم احدهما فاسا
 لا يخفى قبل غير واحد اصحابنا
 امثاله على باب الرزم التسوية
 قطعاً بل لا يبعد احوال التدرج
 بينها في الجواب منها التسوية
 آخر خصم فتمت الجواب على ما
 رتب التمهيد فتصواب والعقضاء
 الحق من العباد
 حقوق

عن ابي عبد الله قال قال **القضاة** فليواسيها في الاشارة وفي النظر في المجلس
 به مسلا ومنه فليواسيها **القضاة** الثانية لا يجوز ان يلحق احدا الخصمين ما فيه ضرر على خصمه
 لوجه الحاح ان ذلك يخرج باب المنازعة وقد نصب لستها وجه المسئلة ما ذكره المصنف ويمكن ادخاله
 ذلك في ادا الامانات والتحرر عن الخيانات وخصوصا فيما تقدم من التصحيحات والظاهر تسوية المسلمين
 ولو كانوا مستضعفين مع المؤمنين في امثاله لعموم تسوية الاحكام الا ما خرج بدليل خاص من الاختصاص
 وقد بسط الكلام في رسالة احكام المخاصمين في امثاله وما يندبه عليه ما رواه **الروضة** **ع** عن
 بن عبد الله القريشي قال اني الى ابي عبد الله ع رجل قال لابي بن رسول الله راي في ما خرج من منزله
 الكوفة في موضع اعياه وكان شجرا من خشب ورجلا من خشب على فرس من خشب يروح بسيفه
 وانا امشاه ففرغ عروبا فقال انت رجل تريد اغتيال رجل في سعيته فانت الله الذي خلقك
 ثم يميتك فقال الرجل اشهد انك قد اوتيت علما واستنبطته من عند اخيك يا بن رسول الله عا
 قد ضربت لاني جلا من جبراني جاء في معرض على صبيته فسمعت ان املاكا يوكس كرا لماعت انه ليس لها
 طالع عجمي فقال ابو عبد الله ع وصاحبك يتولا ناويين امين عدو ناقض انعم يا بن رسول الله حل
 جيد البصرة مستحق الدين وانا ناي الى الله عز ذكره اليك ما هممت به وفيتته فاجز في يا بن رسول
 الله لو كان باصيا حل لي اغتياله فقال **القضاة** الا امانته لمن اتمنتك واراد عليك الضميمة ولو الى
 قال الحسن عليه السلام ان الاستنساخ والتحقيق المدعي وتخريب الدعوى غير مصر بالنقوى بل من باب
 مداقة النظر كيد برنظم في الحكم بغير الحق من غير تحقيق النظر مع صحة النية وعدم التعرض الى القاء الحجر
 واحتمال المنع بموجبه الحق الا رد سبله في نفي البعد عن جوان الاول ايضا اذ كان المدعي جاهلا لا يعرف
 التحري القاصي علم باحوال فمادرك لا يصلح دليلا للتحريم مطلقا مع الا بان فتح باب المنازعة الحققة
 التي يصير سببا لعدم ابطال حقوق الناس ما عرف فساد الا ان يكون بعد دليل آخر من اجماع وغيره فتا
 انتهى كلامه وفي بعض الاخبار تأييد لما ذكره من قول ما رواه **ع** من **الرهون** **ع** من **ع**
 عن محمد بن عيسى بن عبيد عن سليمان بن حفص المزدني قال كنت الى ابي الحسن ع في مجلس
 وله ورثة فجا رجل فادعى عليه مالا وان عنده وهذا فكتب ان كان له على الميت مال ولا يئنة
 له عليه فليأخذ ما له ما في يده الباقى على ورثته ومنى لفرأ عنه وطوبى بالبيئة عرو
 واوفي منه عبد الله ع والعدة كاهن اخلص الشريعة وطولوا السنة والله تعالى **القضاة**
 اذ استكت الخصمان استحب ان يقول لهما نكلا او ان يكلم المدعي لو احسن منها باحسن منه امر من قبل
 ذلك لان بوجه ما خطب احد بهما لما تبين من الحاشي في حق لا حق في عدم وجوب استنطاق الخصم
 للخصوم حكم ما استحب ان يكون من باب رفع الحشمة ومن مضافات قضاء الحاجة ولا استنطاق بها

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

ع

هذا هو الحكم
فيما لا يرد
فيما لا يرد
فيما لا يرد

من عدم التحديد في التاجير فواضح من ثبوت حجة الحكم بغير علم القول سبحانه ولا تقف على السبل
في أقسام القضاء فاحضض في النار وامثاله لكن ينبغي له البحث في التفتيش وعدم العلم
في مدارك الحكم ونقص الاحوال فان لم يظهر بعد ذلك وحصل اليأس قال لا ادري في امورها الصلح واليه
يرشد ما تقدم من حديثه فاما العسكري المفضل في كيفية حكمه صلى الله عليه وآله تعالى علم
قال الخامسة اذا اورد الخصوم مرتين يدعي بالاول والاول وان رددوا جميعا قبل بقرع عليهم
قبل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى الخصوم وقيل بذكرهم ايضا لخصم الحكومة معه وليس بعد
ويجعل الحق سائر ثم يخرج رقة رقة وليست مع صاحبها وقيل ان يكتب اسماءهم مع نفس الرقة بالكتابة
لما كان مقتضى تسوية الحاكم بين الخصوم ومن ينفع اليه عدم ترجيح احد على الآخر مخرج شرعي فله من
ذلك مراعات ترتيب ردد المدعين وعرض حالهم في فضل الحكم بينهم حتى لا ينسكب بالهم ومع عدم الترتيب
وقوع الاشتباه في ذلك فالعمل بالقرعة على اي نحو اتفق خلاص الاتصال ويشتهر عموم الحال وفي **الفتاوى**
كلما لا تنها فيه الا شهادا عليه فان لم يستعمل فيه القرعة فندري عن ابو عبد الله انه قال في قضية
اعدل من القرعة اذا فوض الامر الى الله تعالى فسامع كما من المدعين وفي الخلاف ان القرعة بالقرعة
في كل امر مجهول قال شيخنا المقدسي في ضد القواعد الشريعية ثبت عندنا قولهم كل امر مجهول فيه القرعة وذلك
لانها عند تساوي الحقوق ووقوع النزاع دفع للصفاين والاحقاد والرضا بما جرت به الاقدار وقضاء
الملك الجبار وذكر فيه من جملته اوضاعها التقديم في الدعوى الا ان يكون بينهم مضطرب او امر آخر قال
لا وفتي في الامامة الكبرى لاها باخر ولا في الفتاوى والاحكام المشبهة اجماعا ومقتضى الاحتياط ان
ما ورد من الدعاء المأثور عن الامامة طهارا فيكتب المقدم والمؤخر في رقاع على الرؤس ويستمرها ثم يخرج
باسمهم واحدا بعد واحد بعد الدعاء حتى يستوفى بعمل بمقتضاها واما جعل الرقاع في رقاع من غير ذلك
ما يدل عليه او يكتب اسماء ويختفي بين يديه ويؤخذ واحد بعد واحد فيفصل الحكم بعد سماع ادعائه ولا
حوان الامر من رفع الخصم والتجسس بكل منهما في البين ثم المشهور كما ذكره الشافعي مختارا لمص من جواز
الاكتفاء بذكر المدعي بخصوصه وعدم لزوم ذكر المدعي عليه وان كان لخصم تخفيف تقديم من شاء فان قوله
ولا يتجاوز واما ما ذكره الشافعي من تاجير فضل الحكم بينه وبين سائر خصومه وان خرج القرعة باسمه
مطلقا لم يظهر وجهه وكذا تقديم القرعة على النزاع الثاني في القول بالتفصيل في اخذ بالاول مع عدم الكثرة
وبالاخير معها على الشبهة اذ اطلع على ما يبين النفس من الادلة عليه ومن هذا الباب احكام الفتوى والمدعي
عند لا رجحان واستثنى التحريم لو كان المطلوب منه من العلم غير واجبة في تقديم من شاء وقيل
ولا بأس بتسكبا بالاصل ما لم يثبت المخرج والاحوط مراعات الاحكام فيه ايضا حذر من كسر السلم
الا ان يكون لاحدهما ترجيح واستقرارا للتاجير ولا يخفى وسع مجال الاستبصار بالمصاهرة اصلا فيقول

حسب ما يراه ويستند الى عموم حقوق المسلم والمؤمن في الضرر ولكن ينبغي تركه هو النفس في ذلك م
كل الاحوال الا ان يرد عليه الوبال ولا فرق في كل ذلك بين ذي الفضيلة وغيره وكذا بين الرجل والمرأة واذا
دلى الصلح في تقديم احد يستحب عن الحق مسئلة الا يثار من باب الناس فقد روي الصدوق في **الاصح**
فضائل الحج من **مسألة** عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر
يحديث الناس بمكة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه الفجر ثم جلس معهم يتحدثون حتى طلعت
الشمس فجعل يقوم الرجل بعد الرجل حتى لم يبق معه الا رجلان انصاري وثقفي فقال انصار رسول الله صلى
الله عليه وآله قد علمت انكما حاجة تريدان ان نسلنا في غيرنا فان شئتما اخبركما بما جرت به الحال قبل ان تسئلنا
وان شئتما فاسئلنا في قال لا بل تخبرنا يا رسول الله فان ذلك احلى للهم ولا بعد من الايتان انت
للانسان فقال النبي صلى الله عليه وآله اما انت يا اخا الانصار فمالك من قوم يؤثرون على انفسهم وانت
قروي وهذا الثقفي يدعي انثوته بالمسئلة قال نعم الحديث ولا فرق فيما ذكر بين دعوى غير المدعي
وبين دعواه فليسمع كلامه بعد فصل الحكم بينه وبين مدعيه فان دعواه متاخر فيجعل كما قيل مع **مسألة**
السادسة اذا ايدى احد الخصمين بالدعوى فهو اولى ولو ابتدأ الدعوى سمع من الذي عن يمين صاحبه
ولو اتفق مسأفر فحاضرهما سواء لم يستضرحدهما بالثاني فيقدم دفعا للضررهما مسئلتان الاولى
الطمان لان ابن ابي عمير في اوليته من ابتدأ بالدعوى لسبق حقه ولا يعرض عنه تحقيق غيره بل هو
الشهادة الدرس بالوجوب لو تساوى لم يسبق احدهما الاخر بل ابتدأ جميعا الدعوى فالمشهور انه يسمع
دعوى من كان على يمين خصمه ثم يتوجه الى سماع دعوى الآخر حتى السبق في الانتصار عليه طبقا لظاهر
الحققة وهو المقول عن الشيخ في الخلاف واستندوا لذلك من الاخبار بما رواه **مسألة** من
مسلم عن ابي جعفر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يقدم صاحب اليمين في المجلس الحكم
ورواه ابن الجنيدي على ما في الانتصار عن ابن محبوب عن محمد بن مسلم عنه نحوه ثم قال يحمل ان يكون امر
بذلك المدعي لان اليمين مردودة اليه الا ان ابن محبوب في ذلك في حديث رواه عن محمد بن سنان
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله انه قال اذا تقدمت مع خصم الى الاوقاف فكن على يمينه اي يمين الخصم
قال السيد بعد نقل كلامه هذا تحليط من ابن الجنيدي لان التاويلات انما يدخل بحيث يشكك الامور ولا خلا
بين القوم انه انما اراد يمين الخصم دون اليمين التي هي القسم واذا فرضنا المسئلة في نفسين قبادا الكلام بين
مدعي القاض وقناهها وادكل واحد منهما ان يدعي على صاحبه فها جميعا مدعيان كما انهما جميعا مدعيان
فبطلت المزية والفرقة التي بينهما ابن الجنيدي انتهى كلامه اعلى الله مقامه وقال الشيخ في كتابه احضارنا
عند الحاكم معاني حال واحدة وادعيا جميعا في حاله واحدة كل منهما مدعي صاحب من غير ان يسبق احدهما
روى اصحابنا ان يقدم من هو على يمين صاحبه ثم بعد فضل خلاف العامة استدراج القرعة واجبا ثم

من قوله في المسئلة الثانية بعد
نحو الاداء المكو و هو م

السادسة اذا قطع المدعي عليه
دعوى المدعي على دعوى ثم تسمع دعوى
عن الدعوى ويبنى الحكم ثم سئل
هو م

وعن الشيخ في النهاية انه قال روي عن
ابي موسى عن جعفر بن محمد عن ابي
عليه السلام انه قال لا يجوز للمدعي
ان يرفع دعوى على المدعي في نفس
المرحلة الاولى من الدعوى فلو كان
حكم الله عليه فليس يحطى م

على ما ذكره اشار اليه
في الوجه المشهور في
بعض النسخ لا سيما في
عملها هو المعتاد منها م

الذي كثر فيه كذا
في بعض النسخ
من قوله
في بعض النسخ
وتبع الشبهة المذكورة م

في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

كما ذكره المستفي في السابعة فلا يصح
الى دعواه فاما بقطع دعوى الاول لفضل
العصا عليها فانه من جملة تلك
القاعدة مع ما في من خبره من ان
الدعوى وطهرت لغير عامه الروح
لشؤون ان لا يفسد فيها ويحتمل
المدعي عليه مثله فليس من وقوع
العصا عليه ولا يخرج في بعض النسخ

لهذا

حسب

من عواقب السوء من هتك حرمان الله سبحانه فلا ينبغي القوم بالخلف من دون ان يلزم ذلك
بالناس المدعي ثم لو لم يرد المدعي عليه باليمين او احلف الحاكم من دون استدعاء المدعي فلم يقبلها الوقوع
في غير موقعها وبعد ما ان التمس المدعي كما ذكره المصنف فانه لا يستوفيه احد من دون رضاه و
يمكن ان يؤيد باصالة الدعوى الى ان يقطعه الشرع والخلف الا فيما ذكره الامراء وعن بعض القضاة
انه بعد ما ياد على الخلف غرم نفسه فاعطى المدعي حقه جاز من اعادة الخلف على المنكر وكذا الحال فيما
لو حلف المدعي من غير ان الحاكم على اصح به العلامة ولم يظهر خلافه والله تعالى اعلم
ثم المنكر اما ان يحلف او يمين فان حلف سقطت الدعوى ولو ظهر المدعي بعد ذلك بما لا الغريم لم يجل
له مقاضته ولو عاود المطالبة اثم لم تستمع دعواه ولو اقام يمينه باحلف عليه المنكر لم تستمع وقيل يعمل بها ما
لم تستقر المنكر سقطت الحق باليمين وقيل ان شئ يمينه سمعت وان احلف والاول هو الروي وكذا لو اقام
الاحلاف يشاهد وبذلك يعدل بين وهذا انما هو الكذب الخالف نفسه جاز مطا التبريد مقاصد الجاهل
مع مسامحة قد عرفت من فوائد اليمين قطع الدعوى ودفع النزاع ولا ينفع في قطع شغل الدنف في الدار الاثر
كما كان في الاول بل يجب على الخالف ان كان كاذبا او ساهيا السعي فخلص شغل ذمته وتحصيل البراءة ليس
للمدعي تقاضيه في الدنيا ولا ان يطالب بعد الاحلاف والظان لا خلاف فيه بين اصحابنا وقال الترمذي
لا يظهر فيه مخالف استظهر الفاضل في الاتفاق ويدل على ذلك اخبار كثيرة منها ما روي عن حماد
من حلف لكم ضد قوه وقوله من حلف له فليرض او ردها في الشرح وروى الشيخ مفك في باب
بعد ما مر باب المكاسب وراى في آخره ومن لم يرض فليس من الله في شئ **باب** من حلف له
من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شئ **باب** من حلف له
الله من حلف له بالله على حق فصدقته ومن ساءل الله فاعطوه ذهبت اليه مدعى المدعي
لا دعوى له **باب** من الايمان محمد بن يعقوب عن **باب** الايمان **باب** من حلف له
ابن عمير عن منصور بن بريد عن ابي حمزة عن علي بن الحسين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
بالله ومن حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فليرض فليس من الله عز وجل
بشئ ولو شئ في شئ **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
محمد بن الحسين عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن ابي عبد الله قال قال الله لي بغض المنفق
بالايمان الحديث **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من الله عز وجل ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله ورواه في المفسر
الى ابن عيسى عن ابن ابي عمير وابي ايوب **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له

ليس

او ينقل

عن التميمي

توضيح من غير طريق مصدق الى
ان لا يصح

بيان زاد في بعض نسخ
في آخر الخبر ايضا

فكبح عن الحسين بن احمد بن ادريس عن ابيه عن محمد بن الحسين عن عيسى بن عاصم
ومارواه القضاة **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
عن عاصم بن موسى بن اكل التميمي عن **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
الحسين بن النضر الحنفية فاستخلفه فحلف ان لا يخرج من قبة ذهب اليه بن المدعي فلا دعوى له قلت له
وان كانت عليه يمينه عادلة قال نعم وان اقام بعد ما استخلفه بالله خمسين قسامة ما كان له
اكانت اليه قد اطلت كما ادعاه قبله ما قد استخلفه عليه **باب** من حلف له **باب** من حلف له
عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن محمد بن ابي عمير عن
ابراهيم بن عبد الحميد عن خضر النخعي عن ابي عبد الله في الرجل يكون له على الرجل مال فحلف
قال ان استخلفه فليس ان ياخذ شيئا وان تركه ولم يستخلفه فهو على حقه **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من كاذب في حلفه **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
باب من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
ابن عبد الله الجاهلي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن وصاح قال كانت بيني وبين رجل
من اليهود معاملة فخانني بالفسخ فقدمته الى الوالي فاحلفته فحلف وقد علمت انه حلف
يمينا فاجرة فوقع له بعد ذلك عندي ارباح ودراهم كثيرة فاردت ان اقتن الالف درهم التي
لي عنده وحلف عليا فكتبت الى ابي الحسن واخبرته اني قد احلفته فحلف وقد وقع له عندي
مال فان امرت ان اخذ منه الالف درهم التي حلف عليا فقلت فكتبت لا اخذ منه شيئا ان كان
قد طلق فلا نظره ولولا انك رضيت بيمينه فحلفته لامتك ان اخذها من تحت يدي **باب** من حلف له
رضيت بيمينه فقدمت اليه ما فيها فلم اخذ منه شيئا وانتهيت الى كتاب ابي الحسن **باب** من حلف له
الشيخ اصفى **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من المكاسب **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
بن خالد قال سالت ابا عبد الله عن رجل وقع له عنده مال فحلف له عليه وحلف ثم وقع له عنده
اخذ منه ما كان له الذي اخذ منه وحلف عليه كاصح قال ان خانتك فلا تخذه ولا تدفعه اليه
عليه **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
عن بعض اصحابه في الرجل يكون له على الرجل مال فحلف له عليه فحلف له عليه فحلف له عليه
يطلب منه وكذلك ان احتسبه عند الله فليس له ان يطلبه منه وفي **باب** من حلف له
حقك وحلف عليه ووقع له عندك مال فلا تأخذ منه الا بقدر حقك وقل اللهم اني اخذت مكان

من عواقب السوء من هتك حرمان الله سبحانه فلا ينبغي القوم بالخلف من دون ان يلزم ذلك
بالناس المدعي ثم لو لم يرد المدعي عليه باليمين او احلف الحاكم من دون استدعاء المدعي فلم يقبلها الوقوع
في غير موقعها وبعد ما ان التمس المدعي كما ذكره المصنف فانه لا يستوفيه احد من دون رضاه و
يمكن ان يؤيد باصالة الدعوى الى ان يقطعه الشرع والخلف الا فيما ذكره الامراء وعن بعض القضاة
انه بعد ما ياد على الخلف غرم نفسه فاعطى المدعي حقه جاز من اعادة الخلف على المنكر وكذا الحال فيما
لو حلف المدعي من غير ان الحاكم على اصح به العلامة ولم يظهر خلافه والله تعالى اعلم
ثم المنكر اما ان يحلف او يمين فان حلف سقطت الدعوى ولو ظهر المدعي بعد ذلك بما لا الغريم لم يجل
له مقاضته ولو عاود المطالبة اثم لم تستمع دعواه ولو اقام يمينه باحلف عليه المنكر لم تستمع وقيل يعمل بها ما
لم تستقر المنكر سقطت الحق باليمين وقيل ان شئ يمينه سمعت وان احلف والاول هو الروي وكذا لو اقام
الاحلاف يشاهد وبذلك يعدل بين وهذا انما هو الكذب الخالف نفسه جاز مطا التبريد مقاصد الجاهل
مع مسامحة قد عرفت من فوائد اليمين قطع الدعوى ودفع النزاع ولا ينفع في قطع شغل الدنف في الدار الاثر
كما كان في الاول بل يجب على الخالف ان كان كاذبا او ساهيا السعي فخلص شغل ذمته وتحصيل البراءة ليس
للمدعي تقاضيه في الدنيا ولا ان يطالب بعد الاحلاف والظان لا خلاف فيه بين اصحابنا وقال الترمذي
لا يظهر فيه مخالف استظهر الفاضل في الاتفاق ويدل على ذلك اخبار كثيرة منها ما روي عن حماد
من حلف لكم ضد قوه وقوله من حلف له فليرض او ردها في الشرح وروى الشيخ مفك في باب
بعد ما مر باب المكاسب وراى في آخره ومن لم يرض فليس من الله في شئ **باب** من حلف له
من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض ومن لم يرض فليس من الله في شئ **باب** من حلف له
الله من حلف له بالله على حق فصدقته ومن ساءل الله فاعطوه ذهبت اليه مدعى المدعي
لا دعوى له **باب** من الايمان محمد بن يعقوب عن **باب** الايمان **باب** من حلف له
ابن عمير عن منصور بن بريد عن ابي حمزة عن علي بن الحسين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
بالله ومن حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فليرض فليس من الله عز وجل
بشئ ولو شئ في شئ **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
محمد بن الحسين عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن ابي عبد الله قال قال الله لي بغض المنفق
بالايمان الحديث **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له
من الله عز وجل ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله ورواه في المفسر
الى ابن عيسى عن ابن ابي عمير وابي ايوب **باب** من حلف له **باب** من حلف له **باب** من حلف له

ولا تأخذوا كثر ما حنسه عليك وان استخلفك على ملك ما اخذت فاني لك ان تحلف اذا طلت هذه الكرامة
حلفت على حقت وحلف هو فليس لك ان تأخذ منه شيئا فقد قال النبي من حلف بالله فليصدق
من حلف له فليرض من لم يرض فليس من الله جعل وعزم ما تضمنه من الحرف بين حلفه ونفسه وتحليفه
لشهود حيث اتفق اجمع العبرة بحلفه من دور التحليف ثم ههنا مسائل بنده الصلة عليها الاولى لو اقام المدعى
بعد ان رضى بحلفه وحلف بيته لا ثبات حقه ففي سماع احوال اشهر ما حتى حكم الشيخ وابن زهرة في الخلاف
والغنية الاجماع عليه عدم سماعها واختاره المص والعلامة لعدم الاجازة وخصوص صحة ان لا يعجز
السابقة ههنا وعلى بعد ذلك بان اليمين بحجة المدعى عليه ان البينة بحجة المدعى وكلا لا يسمع بحجة المدعى
بعد حجة المدعى فكذا العكس وعن الشيخ في موضع من ط انه قال بسامع مطلقا كالمثلية وفي موضع
اخر بعدم سماعها كالهائية وفي موضع آخر بسامعها مع عدم علمها في الاولى وبيانها لها واختاره ابن
ادريس والجلي على ما نقل عنها وموافقا في لف على ما نقل عن المصنف في المقنعة وكذا عن القاضي في الكافي
وعن المراسم والوسيلة سماعها الامع استقرط سقوطها واحتمل الثاني البينة قائم مقام الاقرار وكذا لا يلزم
بالاقرار فكذا لا يلزم بالبينة واجيب بقوة الاقرار فكذا اسطل حكمها اذا خالفها وصحبت تشكيل التمسك بها
في صحة رواية ابن ابي عمير على ملاحظة طريق الشيخ وقفة الاسلام الكلي واما على طريق الصدوق فيصح
بلا شبهة وبذلك وصفه في لف ويؤيدها رواية سليمان بن خالد اذ سمع هذا مع كون ابن محبوب طريقا لا يروي
وهو من اهل الاجماع ولم اظفر بما عارضها والاعتبارات العقلية عن صحتها لمعارضه فلهذا ما تاملت
باجازة فذكرنا لو قلنا في الاولى سماع البينة الكاملة هل يسمع ما يوثق بها وهو اقسام منها
واحد على بين المدعى ام لا فالدعي قواه التمسك الفاضل هو الاول لا شتر كما في اصل الحجة الموجبة للقول
عندها وان كان اضعف من الاول والمص على اصله من عدم السماع ولعل الاقوى عملا بظاهر الروايات
من غير ظهور مخرج منها ولا ريب في ان المصالح في امثالها ما يمكن او لا في الدلف الحالف نفسه
واعترف بالحق جاز مطالبة وحامها صحتها كما كان ذلك قبل اليمين وفي الخلاف عنه في الخبر وما تقدم
ان الحلف انما يسقط دعوى الدنيا هو كما كان باقيا على الدعوى لا فيما كان ثابتا بلا نزاع فيدخل في عموم
الاخذ باقرار العقل ويؤيده انه مساعدة على اخراجه وتأييده ان تاب ما اتاه فدخل في عموم قوله وانفعلوا
الخبر وسابقوا الى العقدة من ديك وامثالها ويؤيده من خصوص الاخبار ما رواه **يحيى** عن ابن ابي عمير
عن محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن عمار عن ابيه **يحيى** عن من سمع ابي سيار قال قلت
لاي عبد الله ثم اني كنت اسودعت رجلا مالا فحلف لي عليه ثم جاءني بعد ذلك بسنين
بالمال الذي كنت استودعته اياه فقال هذا مالي فخذ وهذه اربعة آلاف درهم ورجعني في ذلك
فهي لك مع حالك فاحلفني في حل فاخذت المال منه وابتعت ان اخذ الرجوع منه واقضته للمال الذي كنت

وهذا هو الطريق في ط

عدم السماع وان قلنا لسماع البينة

عمومات الامور المروية

احسن عبارة عارضة في رواية مارة
شرك بين صنفين كقولهم
ووثقة على من يصدق
الصدوق اليه التمسك كقولهم
وهو حاله مشهور في صنف

اسودعه

استودعته وابتعت حتى استطلع رايتك فارتى قال فقال خذ نصف الرجوع واعطه نصفه وحلان
هذا رجل ايت والله النوايين وفي **الشيعة** اذا اعطيت رجلا مالا فحلف وحلف
عليه ثم اناك بالمال بعد مدة وبما رج فيه وندم على ما كان منه فخذ منه راس مالك ونصف الرجوع هذا
رجل ايت **فان** رد اليمين على المدعي لانه الحلف ولو نكل سقطت دعواه الظان لا خلا
بيننا في سقوط الدعوى بنكول المدعي في الحلف بعد رد اليمين عليه بشرط ان يسأل الحاكم عن سبب اعطائه
فان لم يأت بوجه معقول بل التمسك بالحق في التعلل وقال لا اريد الا خلاص فليس له المطالبة في هذا الخبر
وهل استيفائه في مجلس آخر قولان فالذي يظهر من المص هذا الخيار الاخير واستصحابه التمسك الفاضل
والاول خصوص عن الشيخ في ط والعلامة في موضع من عدم استيفائه في موضع آخر قولان ان لو قلنا
اسقطت عليك هذه اليمين لم يسقط دعواه فان اعاد الدعوى ثانية فله حلاصة حجة اخبر عموم خلا
النافية لحقه بعد نكوله عن اليمين المدونة عليه **القضا** من **يحيى** عن كيفية الحكم عن ابي علي
الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابيها عليه السلام في
الرجل يدعي ولا بينة له قال يستخلف فان رد اليمين على صاحب الحق لم يحلف فلا حقه **من**
الباب محمد بن يحيى عن **يحيى** من **الباب** احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن
النضر بن سويد عن القسم بن سليمان عن عبيد بن زادة عن ابي عبد الله في الرجل يدعي عليه الحق ولا بينة
للمدعي قال **يحيى** لو رد اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حقه له **من** **ابان** عن محمد
عن ابي عبد الله قال اقام المدعي البينة فليس عليه يمين وان لم يقع البينة فالدعي الذي ادعى
عليه اليمين فلي فلا حقه له وسيجزي في حكم الدعوى على الميت ما يؤيد المدعي وكذا ما سئل عن كناية
عن قريب في الحاشية وحسنة هشام ايضا ما رواه **يحيى** عن محمد بن زياد عن
مسند الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابه عن ابيان عن رجل عن ابي عبد الله في الرجل يدعي
عليه الحق وليس لصاحب الحق بينة قال يستخلف المدعي عليه فان ابيان يحلف قال ناورد اليمين
لصاحب الحق فان ذلك واجب صاحب الحق ان يحلف باخذ ماله وعلى بعد ذلك بحج الحاجة الى حله
ولو لا لزم اتساع دائرة الدعوى في كل يوم فيعظم الخطب لا يفرغ القاضي لسفل آخر ابداد دليل الاول
التمسك بالاصل وكونه كالأقرار او البينة فيثبت بها ما ثبت بها واما الاخبار فاحتمال التخصيص في
ذلك الخبر لا يخفى عليك او التمسك بالاصل فاصح مع عدم المائل وليس كونه كالبينة او لا
مطرد احدى جميع احوال والتخصيص ان يكون ما يوجب من دليل يقاوم العام حتى يخصه لا
ثم انه استثنى عن موضع جواز رد اليمين مواضع منها موضع التهمة كما تقدم بها ومنها الوادعي
الوصي للقيم مالا على آخر فانكروا سواء نكل او رد اليمين اذ لا يتوجه عليه يمين وكذلك الولى والوكيل

هذا هو الطريق في ط

وهو في العلم كونه لا يثبت العلم وان الظاهر انه في ما في

الذي استثنى عن موضع جواز رد اليمين مواضع منها موضع التهمة كما تقدم بها ومنها الوادعي

بيان في كيفية واعطيه نصف الرجوع
وورد عليه صريح
كان وجه
وهو ان
وفي رواية
كان ايت حتى

ودرجة الشايع في قوله
من ليس على سقاط الحق والى
من ليس على سقاط الحق والى
من ليس على سقاط الحق والى

حسنه في سماعه في قوله
ابان عن محمد بن سويد
ابان عن محمد بن سويد

زانية
مواضع من ذلك

الذي استثنى عن موضع جواز رد اليمين مواضع منها موضع التهمة كما تقدم بها ومنها الوادعي
الوصي للقيم مالا على آخر فانكروا سواء نكل او رد اليمين اذ لا يتوجه عليه يمين وكذلك الولى والوكيل

لا يستخلف المدعي بعد البينة عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله حيث قال فان
حلف فلا حق له وان لم يحلف فعليه وفاحق الحق لا رد بيلي بعد قضاها في صلاتها معللا بانها غير
ظاهرة في لزوم الحق بغير رد اليه ولعل المقصود عدم سقوط الحق ان لم يحلف وتؤيده ما ذكره
في آخر هذه الرواية بغيرها ولو كان اي المدعي عليه جبالا لزوم اليه او الحق او بغيره اليه عليه
مؤيدة للقبح في رواية اخرى فانهم مع كلام في السند بعدم ثبوت ياسين الصيرفي ووجهه
من عيسى كانه العيسى الذي قد يطعنون فيه وان كان الظاهر مقبول ولا يدل قولنا في هذه
الرواية من لزوم اليه على المدعي مع البينة اذا كان الدعوى على الميت على قول جميع ما في هذه
الرواية ولا يوثق من في سندها لاحتمال كون الحكم ثابتا بغيرها مثل الاجماع والشهادة وغيرهما وهو
ظواهره لذلك ما جعلت ليلا على هذا الحكم فلا يرد قول شارح الشرايع وهذه الرواية لم يذكرها
الحق فتأمل انتهى كلامه ورواه في العلامة في هذه الرواية مذكورة في الكافي والتهذيب في
الذي ذكره الشيخ على عارضا ورواه الصدوق في الفقيه هكذا قال قلت للشيخ نعم موسى بن جعفر
اخبرني عن الرجل يدعي قبل الرجل الذي فلا يكون له بينة باله قال فيمن المدعي عليه فان حلف فلا حق له
وان رد اليه على المدعي فلم يحلف فلا حق له انتهى ورواه بعض علماءنا قدس سره عن الكافي في
هذا الوجه ايضا لكن مع زيادة على ما في الفقيه وهي وان حلف فعليه ان يقر لكن ما عدا ما من بين
مطابق لما نقله الشيخ قدس سره ولهذا لم يتعرض لها الا صاحب وقال ايضا تأمل الرواية لما ذكره قدس
عنه واخرج فانه لا كلام في ان المدعي عليه ان يرد اليه بان يقول المدعي حلف على الحق وانما الكلام في
انه اذا نوجه عليه اليه لم يرد اليه ولم يحلف فهل للحاكم ان يحكم بقبول الحق والزام المدعي عليه بما
اورد اليه من عند نفسه على المدعي ويحكم بعبءه باقتضائه الحال وظاهر من هذا الامر لا دلالة
لرواية عبد الرحمن بن علي الوجه المنقول في الفقيه على خلاف المدعي فتأمل واجمع الاخرين بالاجماع
المنقول عن الشيخ وقت وباروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المدعي على طالب الحق ورواية عبيد بن
السابقة تحت قوله وان رد اليه على المدعي لزم الحلف وما رواه القضاة من عن
علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن ابي عبد الله قال سئلت البين على المدعي
ايده الوالد العلامة بارواه من الباب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن نون
عن رواه قال استخرج الحقوق باربعة وجوه بشهادة رجلين فان لم يكونا رجلين فجل
وامرأتان فان لم يكن امرأتان فجل وبين المدعي فان لم يكن شاهدا فالبين على المدعي عليه فان لم
ورد اليه على المدعي فمضى واجبه عليه ان يحلف وياخذ حقه فان ابي ربح حلف فلا شيء له
وجه الدلالة ان الظاهر من اول الخبر حصر استخراج الحقوق في هذه الاربعة اعني شهادة الشاهدين

فان نقل ظاهره قال على لزوم الحق عليه
محيي وتكلمه وان لم يقر منه رد اليه على
المدعي حتى يثبت عليه الحكم فمضى

بني المجمع الاراد على

وما ذكره قدس سره في غاية الجودة

منه
بسم الله الرحمن الرحيم
رواه وكذا في المصنف فان
ابن ابي عمير ورواه غيره

على ما يندرجه

وما يجري

وما يجري مجراهما وبين المدعي مع الشاهد الواحد وبين الشكر وداليه على المدعي فلو جاز
القضاء بالنكول لا يخصص استخراج الحقوق في هذه الاربعة لكن في صحة رواية محمد بن عيسى عن نون
كلامه وان الصحة ولعل الارسل وجهه الذي عنه لا يضر بجبالا لبحال يونس واعتضاد الرواية
بذكر الشكرين اياها من غير ظن وقدح ولا اقل من صلاحيتها للتأييد فتأمل انتهى واجمع في المذهب
ايضا بان الحكم مبني على الاحتياط التام وانما كان بعد بين المدعي لاحتمال نكول لا عن ثبوت الحق بل
لحتمه اليه فهو من ثبوت الحق ولا دلالة للعام على الخاص وعلمه الشارح الفاضل بان المدعي
مع رد اليه عليه يجب عليه الحلف فان نكل بطل حقه واذا جاز ان يبطل حقه على تقدير النكول
وجب على الحاكم التماس اليه منه للتأنيث المسقط للحق اي اذا جاز ان يبطل حق المدعي بسبب
نكوله عن اليه الرد فكون رد اليه حقا للمدعي عليه فيجب على الحاكم التماس اليه من المدعي
ان لم يطلبه المنكر وسكت عن ذلك وان لا يحكم بغير ذلك بالنكول واداء المال فلا يكون متبعا
لسقوط حق المنكر بالحكم بمجرد النكول كما اورد في الوالد العلامة في هذه الرواية في العبارة متخفا
وكان حق العبارة هكذا للتأنيث المسقط للحق اي لا ينقطع المسقط وعلمه ايضا بقوله نعم ذلك
ادنى ان ياتوا بالشهادة على وجهها او يخافوا ان تردا بان بعدا بما نهم فثبت نعم عينا وروية
بعد بين اي بعد عوب بين ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المطلب وفي اليه من الطالب ومقتضى
صيغة التفضيل الا شتر في الحقيقة وتفضيل احدهما على الاخر فاشتركا في اليه لكن المطلوب
اولي وان الاصل براءة الدفة وعدم شغلها بالمال الى ان ثبت الزيل عن حكم الاصل ولم يثبت ذلك
بالتكول واجيب عن كل ما ذكرنا من اجماع فبعدم تحققه في موضع النزاع خصوصا بعد ظهور
الحلاف من نفس حاكمه وجماعه من الاعلام واما عن الخبر النبوي فلو كان من طرق العامة
وبعد سلامته محتمل كون الرد في خصوص واقعة فكون حكاية الحال لامطابقا وجاز ان يكون
بالتماس المنكر من عنده ثم يؤيده ان المنكر اذا بذل اليه لا يصح رده على طالب الحق ورواية
عبيد بن جحيفة لما عرفت من ان في الطريق القسم بين سليمان وليس شانه الا ان له كتابا وغاية مقنا
هذه الرواية المدح لا الثقة والضبط وبعد سلامة فظاهرها في رد المدعي عليه فانه المذكور
فيله الحاكم وكذا الظن في تحريم تفكيك الصغير على تقدير رده الى الحاكم وقربا من ذلك ما ذكره
الفاضل والوالد العلامة في بقوله ان الفعلان اما مبنيان للفاعل والمفعول او بالتقريب وعلى
كل تقدير فيوقف الاستدلال على كون المراد رد الحاكم مطلقا مساويا كان مع رد المنكر ام لا
هو في محل المنع فان احتمل كون المراد رد المنكر ورد الحاكم عند طلب المنكر رد احتماله ظاهر
على اكثر التقادير ولا اقل من الاحتمال فلا يتم الاستدلال فتأمل ولعل الاظهر ان يقر الفعل لا

اس منه

والله العلامة رده بقوله م

والمعنى هو ان المدعي عليه ان يرد اليه بان يقول المدعي حلف على الحق وانما الكلام في
انه اذا نوجه عليه اليه لم يرد اليه ولم يحلف فهل للحاكم ان يحكم بقبول الحق والزام المدعي عليه بما

المنكر

والمعنى بان يكون المراد حكمه عليه من وجه جواز
رد اليه من المنكر على المدعي لا رده من
نفسه من اذنه ورضاه كما هو في
اخبار كثيرة فتأمل في شاهد واحد من
المدعي وسقط ان ذلك مما اذا
لا يثبت عليه م

وزعمه ما ذكره م

فی شرح عقد

الزيت

نقین

المجلد الثاني

وساق الكلام الى ان قال

عربی و فارسی

محى في الطراز
من كتاب السما
حكاه ذلك
في كتابه بمصر
وصف و
بعد تكليفه
كان الشاه
عالما ما حله
نصر

بحكم بذلك فظهر الى ان دعواه ليس دون مرتبة دعوى الوصية لادعوى طالب مينة اصل الدين ثم
على الحق نظر الى كون اصل دعواه ديناً فيستلزم الجزم ثم لو زاد على الثلث فله القضاء في الثلث بمقتضى
دعوى الوصية كما في صورة وفاء الثلث وفي الزيادة يقتضى الدين وليس له ذلك وان قلنا
ثمرة نظر الى ان المجموع دعوى واحدة ولعل مقتضى النظر مطابقة الوصية فان دعوى المدعي
ليس حقيقة على الميت بل هو في الحقيقة على الوصي والورثة فلا يستلزم الجزم على الحاكم العمل بمقتضى
الوصية انتهى كلامه على الله شأنه ثم اعلم ان للاعتراف تعدى حكمه الى ما ليسا ويخالف في المعنى من ذلك
على الغائب الصغير الجرمين قولين الاشبه بالقواعد والاصول المضبوطة العامة لعدم كماله
للمحقق رة وتوافقها خالفها على موضع النص والوافق والقول الآخر المنسوب الى الأكثر وهو ان
في الحكم بالتعدي لا يشارك العلة او الحاقاً منصوصها او من باب اتحاد الطرفين في المسائلين
يعني القياس الجازم كما قاله المحقق لا يربط في ويبعد في النظر القائل كل كلام اجلة الاصحاب عليه الاجماع
على بطلان القياس عندنا وان نسب الى ابن الجوزي مخالفة فيه لورود اخبار يستفيضه بل متواترة
على خلافه فيقطع بقول المعصوم في امثاله وما استثناه بعضهم من القياس المنصوص العلة والافق
فالظن عدم تحقق شيء منها فافهم فيه كانه به الشك الفاضل فان مورد النص وهو الميت اقوى من المخرج
لحصول الدامس عندنا بالمرء بخلاف المختلف فان لم لساناً يرتقب ولا يبعد ان يكون مرادهم من هذا
الكلام فتح باب تنقيح المناط كما مستكثمة في بعض مسائل الميراث او باب القياس
المنطقي الذي لا يدل الى اندراج الجرميات تحت الكل واجزاء حكمه عليها وذلك قد يكون قطعياً وقد يكون
ظنياً والاول لا كلام في جزمه وفي الثاني يحتاج الى تدقيق نظر وتامل صائب لعله يصل بذلك الى احد
يصلح للحجة والا فينبغي التوقف حتى يظهر الامر دليل آخر وعلى ان يقدّر فالنص في حق جزم العلم لا
عند اولي النهج حذر من ورطة الفتوى وذهب عن القول على الله لا يرضى الاول لو قلنا
ما الفرق بين دعوى العين والدين وادعى العين ولم يوجد في تركته وحكم بضمها ففي الحانها بالدين
من اجل انتقالها الى الورثة والعين نظر الى اصلها ووجهان واستجود الشك الفاضل فانها وعلله هو
لو اقر قبل الموت بمدة لا يمكنها الاستيفاء في غالب العادات ففي انضمام العين الى البينة وجهان
ذكرها الشك الفاضل في منشأها اطلاق النص الشامل لموضع النزاع وقيام الاحتمال وهو ابراهمه
وفضله من ماله ولو بعد الموت ولو بعنوان التقاض على اعتقاده والمستك باصالة بقاء الحق لها
بالظن لذلك وقواه الشبهة لو اقام المدعي شاهداً واحداً على الميت فقال العلاقة في القواعد
اي الذي ادعاه عليه وعلله الفاضل بان العين انما لو تمته لدفع احتمال الجرمين بل الحق وقد اندفع به الدين

والكلام في هذا الفرع وما هو الالبين
بالاختيار يستعمل ما سبقه من ال

الى
منع
من
الدين

فيحصل القطع م

حققة م

والارشاد م

والدين
والدين
والدين
والدين

اذا الغرض منها اثبات بقاء الحق فيحكم عليه لعموم الادلة مع حصول الاستظهار ايضا فلا يحتاج الى
عين آخر ولو قيل بل يمكن بعيداً من الصواب بناء على ان الاصل في تعدد الاسباب تعدد المسببات
فيحصل ان يكون بين واحدة قائمة مقام شاهد واحد عليه لاثبات الدعوى والثانية لتبين بقاء عليه
وولعل المصالح مع بعد بين واحدة احوط واول عملاً بعموم ذلك ولو وسعة ساحته وتحرراً من الاحتكام
وفي القول بغير العلم وورطانه ثم الظان ليس عليه التعرض لصدق شاهد في عينه كما صرح به العلامة
رنة فانه جزء للحجة كالشاهد ولا يوقف في تصديق احدهما الاخر كما في حق كل من الشاهد بالبينة
الى الآخر قد يقال ويدفع الحاكم من مال الغائب قد الحق بعد تفصيل القاض بالمال ما ذكره
الاعلم من ان الكفيل بعد ما مضى من القضا على الغائب سواء كان بعد بين المدعي على كونه كاهن
او عدم حله على فحانه حذر من التورط على الغائب بالتعرض لتقويت ماله كما في ملحق القضاء عليه كما
تضمنته رواية جمل من دراج الآتية في القضاء على الغائب حيث قال ولا يدفع المالك الى الذم في البينة
الا لا يكفل وظهر ان ما ذكره الشك الفاضل من قوله وانما اعتبر المالك الكفيل لان ما يوجب عليه العين مع البينة
فحصول الكفيل عوضاً لا احتمال براءة الغائب من الحق على وجه لا تقبل البينة ومن اوجبه عليه العين لم
الكفيل الا على تقدير بعد البينة كما لو كان المدعي وكل السقيم فيستظهر الكفيل ولا شك ان الكفا
والعين احتياطاً واستظهاراً لان ثبوتها يحتاج الى دليل جاز على غير وجهه لظهور الدليل كما في
ويشأن المحقق ان رفع من ان يبنى الحكم الشرعي بحج بعض التقليلات والمناسبات من عنده ولو
ذكر المدعي له بينة غائبة خيرة الحاكم بن الصبر وحلاف الغريم وليس له ملازمة ولا مطابقة كقول
وردة الاول ان وطيفته بيان الحق والارشاد وقطع الدعوى لما قلناه لا يخفى في ما عليه من الكلام
مقتضى الحال والمقام من تخييره بين الامرين فان اختار الخليفة والارشاد وقطع الدعوى ولم يتقنه
ازان صبر حتى ياتي بالبينة فينظر فيها ووجه الاختيار تكليف ايد لم يثبت عليه من الشرع حق
ويجوز ادعاء المدعي لا يحسن مواظبة مسكاً باصالة براءة البينة حتى يثبت المثل عند بل و
ههنا هو المشهور والنقول عن الشيخ في طوف وابن حنبل من القدماء وعامة المتأخرين وعن شيخ
في به الزامه بتكفيله حفظ الحق المدعي وحذر من تضييع ماله بذهابه وعدم الظفر بعد ذلك
ببره ولعله دليل آخر ولا فقد تكرار ان اللازم في كل الاحكام حقيرة وخطيرة ملازمة التوقف
والسكوت حتى يظهر دليل يدل عليه بخصوصه او عمومه نعم لو رضى المدعي عليه قضيباً بنفسه
وفوقضا وخضه فلا نزاع **والسكوت** فان اعتمد الزم الجواب فان ما ذكره
حتى يبين وقبل مجر حتى يجب وقبل يقول الحاكم اما اجبت والاجللك ناكلا وردت البينة
اليهين على المدعي فان اصره الحاكم اليهين على المدعي والا لزمه في الاختيار بناء على عدم القضاء

الدين
والدين
والدين
والدين

حلقه م

السكوت

ان الغرض

ما أنزل الله من شيء إلا فرغنا منه
 قبل أن ينزل على رسلنا من شيء
 الا ما قلنا من قبله

[illegible]

و قد تقدم في صدر المبحث
الوجه اذ قال في الاجابة
ص

على ان
والسبب
لكن
وقد
والمبلغ
واختار له
وقواه
نكته

ارباب

ووصف الفضل المرق بالوهاب
والساقى المستظا

بقوله هو

کتاب ۴

المدى

ام لا عندنا يجوز طلاقا وعندهم لا يجوز حتى قال ابو حنيفة من ادعى على عشرة واحد حاضر وتسعة غيب اقام البينة فضى على الحاضر وعلى غيره من الغائبين انتهى فحاصل مذهبه ان الدعوى اذا كان مع جماعة حضرها احد منهم او وكيل الغائب منهم واقام البينة بحضره عند الحاكم يحكم على الغائبين مجلس الحكم وان لم يحضر شريك الغائب فلا يسمع الدعوى ولا يقضى عليه وخالف الشيخ في الحاضر اذا لم يتعد حضوره مجلس الحكم والشهور اطلاق الحكم واجتواز الجواز بالخبر المستفيض وقد تقدم في النقضات وهو ان هذا زوجة ابي سفيان جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وقالت ان ابنا رجل شحيح لا يعطيني ما يكفي ولدي فقال لها خذي ما يكتفي وولدت بالعرفف وكان اوسفيان غائبا عن المجلس قالوا وفيه حجة في عدم اشتراط غيبة الخصم بمسافة العدو ولا غيرها لان ابا سفيان كان حاضرا في مكة حين الدعوى وقضت مسافة العدو بانها التي يمكن المبكر اليها من الرجوع الى مسكنه لئلا يقال ان المسافة لا صراحة لهذا الخبر بعد تسليم السند في الدعوى اذا يمكن حل قوله خذي الخ على الافاء والحكم الشرعي من القضاء وروايت في كون التبليغ اغلب احواله ثم دون القضاء والحال على الغالب اولى من الحال على النادر كما قاله الشيخ في قوله في قواعد الشارح فليس به في التمهيد وفيه ايضا ان النقول في بعض الكتب انما قالت بعد قوله لا يعطيني ما يكفي ولدي يجوز ان اخذ ما لا يكتفي ولدي فقال له خذي الخ وظاهر السؤال هذا الوجه الاستفتاء بمجلس الجواز على الفتوى وايضا بعد الجواز على القضاء مع عدم ثبوت صدق قولها في الظاهر والقول بعلية صدقها ما لا يرد او غيرها لا يقع في المقام لعدم الدلالة على عموم جواز القضاء على الغائب كما هو المدعى مع ان تصرفه بهذا الوجه يمكن ان يكون للامانة وكونه اولى بالؤمنين من انفسهم فلا دليل على الجواز لغيره مطلقا قائل وذكر الشارح فيما مضى احكاما كثيرة فيها وقد اشار اليها بما عدا ايض الحق الادبيلي وقصصها على ما في الوالد العلامة من جواز خروج الزوجة في الجلة الى الاجانب عن بيت زوجها والا لوجب عليه فيها ما في فان تقريره ثم حجة مقدم جواز خروج المروجة مطلقا بدون اذن الزوج يحتاج الى ايراد دليل ليس هنا اذنه معلوما وان امكن ان يترك عدم النهي باعتبار علمه بانه لا يسمع بعد لا خلاف الظ من حال السؤال المذكور وعلى تقدير التسليم يدل على جواز خروجها في الجلة وانه لا حرج على الزوج في الإحضار للخروج ويمكن استنباط الجواز لغير الزوجة بطريق الاولوية وجواز حكمها مع الاجانب في الجلة وجواز ذلك كلاهما كل واحد وحوازا لاصفاء البينة قبل ثبوت كونه لا ضرورة ويمكن المناقشة في الاخبار بان اصفاؤه عدم النهي لعله باعتبار علمه بالصورة وجواز الاعتناء بمقام الظلم وجواز استماعها في هذا المقام وان لم يكن ضرورة البينة ولا لوجب عليه فيها عن قولها شحيح وجوب نفقة الزوجة والولد ووجود كونهما بقدر الكفاية وانه لا يجب عليها الصبر على ما دون الكفاف وانه لا يجب التفتيش عن تحقق شرط الاتفاق

سافر الكندي

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في الجواز
فان قيل لا بد من
الاجابة على ما في
الكتاب من ان
الزوج اذا طلق
فلا بد له من
البينة

مثل عدم العثور فيكون لا يستنبط منها ان الاصل وجوب اتفاقها ويمكن المناقشة في الاجابة بما مر وجواز
وتولى الام لقبض النفقة لاتفاق الولد في الجلة فيجوز دفع نفقة الصغار الى الامهات ولا بعدا فيهم منهم
وفي الحضنة في الجلة ويمكن المناقشة بما مر وجواز اخذ المائة من مال الزوج لانفاق نفسها وولدها هذا
الكفاية بعد تحقق شرائط الاتفاق بغير اذنه بل مع ظهور عدم رضاها فلا حرج عليها في ذلك لو لم
الزوج او كان غائبا لا يمكن التوصل اليه وكان عند الزوج مال لم ياذن في الاتفاق فيهم جواز المصا
وفي الجلة ويمكن المناقشة فيه بانه لعل الجواز والاباحة انما يحصلان بامره وحكمه فتأمل انتهى كلامه
والكذلك قد تقدم في بحث النكاح وروا ابي حنيفة في موسى الاشعري انما قال كان النبي صلى الله
عليه وآله اذ حضرته خصمان فتواعدوا في احد ما ولم يبق الاخر فضى للذي في على الذي
له ليف وظاهر ان المراد به بعد اقامة البينة لعدم التوفيق في الحكم بجرح الدعوى ومقتضى الخبر ان
حضور خصم من شريك او وكيل او غيرها وغيبته ويدل عليه طريق اهل البيت ما رواه **باب**
من زادت القضاة عن ابي القسم جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد بن ابراهيم عن عبد الله بن هيثم عن
امان بن عمير بن جميل بن دراج عن جماعة من اصحابنا عن ابيهم السلام قال الغائب يقضى عليه اذا اقام
عليه البينة وبما عدا ما له ويقضى عنه دينه وهو غائب يكون الغائب على حجة اذا قدم قال ولا
يبدع المال الى الذي اقام البينة الا بهلاكه **باب** من الباب وعنه عن ابيه عن سعد بن
عن ابي بن بريح عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن قتيبة عن المعيشة **باب** من كرم محمد بن يحيى عن
بين الذين **باب** احسن محمد بن علي بن الحسن عن جعفر بن محمد بن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم
سخره ورا داذ الم يكن مليا والطريق الوسط واضح الصحة والباقي صالح للتأييد استدلال الشيخ
قد ذهب اليه بان القضاء على الغائب موضع ضرورة فيقتصر فيه على محلها وبان الحاضر بما جعل
وفي الشهور او مد فاعن شغل منه من اقامتها على اذنه ونحوه وذلك مقتضى الغاية للتبصر
ويطول انتظاره ويمكن ان يؤيد قوله بما رواه الحميري في القرب **باب** عن السندی بن محمد بن
ابي الجهم عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي طالب عن جعفر بن محمد بن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم
القطع بالقضاء عليه بل يكون على حجة ولا بد من الكفيل واحتمل جله على الغائب عن المجلس وهو
وفي البلد يمكن ان يقال ان كان ضعيفا لم يكن الجهمي الا انه موافق للاصل وعموم عدم القضاء
على المدعى عليه حتى يسمع منه فخرج عن ذلك باجماع ونحوه يقال بريد في الباقي على حكم الاصل
مع عدم ظهور العموم ثم رواه جميل بن عبد الله الغائب عن مجلس الحكم عن اطلاق الغائب عرفا
وقال لا يقال في المعارف بين الناس فلا ن غائب بقوله مطلقا اذا كان حاضرا بالبلد غائبا عن البصر
والاصل عدم تغير العرف في الاعصار الى من صاحب الشرع ولم يعمد من يتبع قضاياه وقضايها

تأروا واهنت القوم انتم كما فيهم

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في الجواز
فان قيل لا بد من
الاجابة على ما في
الكتاب من ان
الزوج اذا طلق
فلا بد له من
البينة

بيان في بعض النسخ عن علي بن ابي

باب

على مثل ذلك فاقض قوة مذبح الشيخ في طوره وهو انما ينفقه سوى التبيان واخاره المحقق
 الاربعين في وان كان مخالفا للشهر ويمكن تأييده ايضا بعموم خبره في الضرر فان بيع مال الحاضر
 من دون اطلاقه وتسليمه الى المدعي ضرر بين وقد لا يتمكن الحاكم من استرداده بموته او طمته
 وان كان مليا واخذ الكيل وهذا بخلاف يعوق الامر في الجملة الى ان يحضر الخصم او وكيله فيفضل
 القضاء على مقتضى الشرع بينهما ولا يعد مثل ذلك ضررا على المدعي وكذا الغائب عن المصار كما
 قريبا على مسافة يمكن التوصل اليه بان تهل لا يضر بحال المدعي في العرف والعادة ان لم يجمع
 على خلافه نعم يحجبه المشهور بما اذا علم بحال ولا يحضر الا حضار او كان قد وارى قطلا ومطاطين الحضور
 والخروج ما عليه وفيما جازي اخذ الخ من ماله والتسليم الى الغريم ينبغي ان يكون بالكيل المالى دفع
 للضرار وعمل بما تضمنته رواية جميل من قوله ولا يدفع الا بكفلاء الا اذا كان مليا كما تضمنه بعض
 الروايات والظاهر ان المراد اخذ كفل من الكفلاء ما عتدهم لحصول الغرض وعدم الظفر تقابل بظاهر وكذا
 ثم ان ظاهر ما ذكر من الكلمات عدم توقف الحكم على الاستحلاف وصرح الشيخ وط باسحاب المدعي المطلق
 بعد اقامة شاهدي عدل على حقه لحوان ان يكون قد قضى الحق ولا علم بذلك للشهود وقد علم ما ذكره
 حقوق الله وحقوق الناس الحصة واما اذا اشتراك الامر بينهما كالسرقة المشهورة حتى لم يظفر خلاف بين
 الاصحاب التفرقة بين الامر بين فعل في كل منهما بمقتضاه حتى السارق يقرم ولا يقطع ونرد المص في هذا
 الحكم ما ذكر ومن انهما معلولة واحدة فكيف ثبت احدهما دون الآخر واجيب عنه في المشهور بانه
 لا استبعاد في مثله بعد اتباع الدليل كالواقعة واحدة بالسيرة فحكموا عليه بتعظيم المالدون الحدود ولو بلغ
 الضارب وكان محجورا عليه في المال ثبت عليه القطع دون المال وجعل الشايع الفاضل الاصل فيه
 ان تلك العلة ليست بالاحقيقية بل بمرآت للحكام فيجوز تخالفها وقد ذكر مثل هذا الكلام
 من كثير من الاصحاب والحق ان يعجز عن تطبيق على ما ذهبنا في علة الاحكام بل انما سبب المذهب الاستعانة
 القائلين بعدم الحسن والفتح الواقعي نفس الامر في الاشياء ولعل التحقيق في مثله ان يقر بان امثال
 تلك العلة ليست كل واحدة منها علة تاممة لا تختلف عنها العلول وبسبب استقلالها حتى يترتب عليه
 السبب بل علة ناقصة واسباب غير تاممة فلا تدفع في عدم ترتب العلول والسبب في تحقيقها
 لاحتمال فقد جزء آخر منها يكون الجزء الاخير للعللة التامة معها فتختلف الحكم من دفعها ولا يتم الا انها
 او يكون علة اخرى يتخللها مع فقد ما وجدنا في مثلها ما ورد من العلة في الشريعة المقدسة للاحكام
 مع تحقق العلول من دفعها بالاجماع كالقصر المثلل بالعسر مع تخلف العلة فيخرج للفرج والفرج
 ويسير كل يوم على الحامل بما فيه نشاط كثير له ما ادى الى الحدائق والعساكين في تصور مهدة والظاهر
 وامثال ذلك في ان العسر للشرع القصور لا يلزم من تخلفه تخلف سائر علله اذ يكون للشيء على كثرة

عجز الرواية على الطريق الاخر

كما تقدمت كاشارة اليه
قد عوى على الميت

حقيق ما ذكره في
في ان العلة

ينبغيها

مدخلا

مستقلة وغير مستقلة يكون مستقلا لا مع اجتمعا وغيرها وليكن هذا على كرمك فجايز عليك من
 امثاله وقد مر التنبيه على هذا الشرح على مثلها فندبر **قال** الثالثة لو كان صاحب الحق
 فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم الى الموكل ولا بد منه ففي الامور ترد بين الوقوف في الحكم
 لاحتمال الاداء وبين الحكم والقاء دعواه لان الوقوف يؤدي الى تقدير طلب الحقوق بالوكالة والاول
 اشبه القول الاخير هو المشهور ومستغرب العلامة في الارشاد قالوا ان عليه ان عليه ان عليه ان عليه
 لزوم الحكم الخرج العياد ادى ثم هو على دعواه المالى في سماع دعواه سداد حريق سماع كلام الوكيل لاحتمال
 ان يدعى كل مدعى عليه الا براد والاداء ووجه اختيار المصرك التمسك باجالة البراءة واحتمال صدق
 الدعوى فتجمل اخذ دعوى الوكيل اضراره ولا ضرر في التوقف بل فيه افعال العموم قوله سبحانه ولا تظفر
 ما ليس لك به علم وضعفه الشئ الفاضل بان سماع دعواه على الغريم غير مستلزم لسماع دعواه على وكيله
 والحاصل ان ههنا دعوى بين فاعل فيه بان تقدم من ضابطه اجتماعها فيقدم ويفضل ما قد تقدم ثم فصل
 الآخر كما مثلهما واحتمل الحقن الاربعين في لزوم اخذ الكيل المالى عن الوكيل حتى يجمع بين المقدم وبين
 النزاع من بين الحق ان المسئلة مشكوك لم تضع الظفر في كل من حتى يقطع الدعوى فلما توقف فيها
 الفقهاء على ما ذكره الشئ الفاضل في حين ما ورد من مثل تلك القضية عليهم في مر من ائتي الفقهاء الا ان
 محتما باذكرة اخر المصنف في يمكن تأييد اختيار المصرك ان الوكيل لا يرد على موكل بل ينقص غيره
 كان موكله حاضرا فوقع بينهما هذا الجواب بعد الدعوى فلا ريب ان لا يلزم ما اخذ المال حتى يقال ان ثبت
 الدعوى بل توقف حتى ثبت ويجوز ان ادعى عليه او لا بعد افكاره ما ادعاه فيجوز ان يكون ما في
 ايضا منها جاز على احكام النيابة الامانة عنه الشريعة من عدم الحلف حتى الغريم كما يترتب
 وبامثال هذه المستغنيات لا يقدح الحكم في افعال لقوله لا ضرر ولا ضرار فظهر ان ما احتاره اقول
 وبعد باظهار مختاره ما اذا اطلاق وجهه لتسليم القول الاخر الى المصرك ولعل منشاءه ضيق الحال
 مع كثرة الهام الشاغل من مراجعة الكلام اعلى الله درجة كاشروا طمته **قال** لا فاضل
 في كيفية الاستحلاف واليمين في امور ثلاثة الاول في اليمين ولا يختلف احد الا بالله ولو كان كافرا
 وقيل لا يقتصر الجوس على حفظ المال لا في ديني النور لها بل يضم الى هذه الشريعة ما ينزل الاحكام
 ولا يجوز الاحلاف بغير اسماء الله كالكتب المنزلة والرسول المعطية والا ما كن المشرك ولو ادعى
 الاحلاف الذي يقتضيه دينه اذ وجب حان الاصل في اليمين في الشريعة المقدسة كما قال الشارح
 الفاضل ان يكون بالله لقوله سبحانه فيقسمان بالله وقوله لا تخلفوا الا بالله ولا توفوا في ذلك بين
 الذكر والامني والمسلم والكافر والظاهر ان لاحلاف في شيء من ذلك مما تقدم نقله في كتاب الايمان
 عن ابن الحنبل من القول باعفاء الحلف باعظم الله من الحقوق من الرسول والقران والطلاق والعتق

بعض ما احتج به

اللفظة

في بيان الاحكام في
الظلم والمظلم

ووسل عما يجوز وعما لا يجوز من البنية على الاضمار في البين فقال قد يجوز في موضع ولا يجوز في
 آخر فاما ما يجوز فانه اذا كان مظلوما فاحلف به ونفى البين فعل نيته واما اذا كان ظالما
 فقال بنية المظلم **الفصل ٢١** و **١٥١** هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت
 جعفر بن محمد ثم ذكر نحوه وعلى هذا فكل ما ورد في ضرورة الضمير البنية في اعتقاد البين فهو
 مختص بغير بين الصبر وعين المظلم والحق وقد ورد في هذا المعنى اخبار اخر ليس المقام محل ذكرها
 واما ما يصف به قول الشيخ انه ربما كان اختلاف لفظ لا بد من حلفه واكتفى به في صدره
 وولطافته للمأمور به اوقع للنفس فيه بخاصيته فيها من غير حاجة الى ما اضيف اليها
 من حيث انه لا يعتد لها حاله النور والظلمة فلا يجري لديه الحرفة بخلاف لفظ الله فان
 لا يطلق على غيره سبحانه واليه يشهد قوله عز من قائل ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن
 الله هذا مع ما ذكرنا من الاحكام الشرعية لا مدخل فيها عندنا للاعتبار بل ينبغي الوقوف فيما على
 ما ظهر من الآثار ثم هذا كله اذا لم ير الحاكم ان يتخلف الكافر بمقتضى دينه اذ ورد في الاضحية خلا
 فذهب الشيخ في النهاية الى حوز تخليفه كذلك وتبعه المص وجماعه واستشكله القم الفاضل مستدرك
 وروى من تبعه ما رواه **ابن ابي عمير** عن محمد بن يعقوب عن **كاظم** عن **ابن** علي بن
 ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله ع ان اصل المؤمنين استخلف فهو مبا بالثبوت
 التي انزلت على موسى ع قال الحق لا بد من الراجح ضعيف السند ولا عموم لها فانما المشقة
 لا بد من تحمل اختصاصها بتلك الواقعة او بالامام العالم فلا يتعدى وبالمجمل ان كان هذا المقول
 الاجماع فيكون تخصيص ما تقدم بما ذكره والا فلا والظن كلامه انه روى عن المحض والخبر فياد كرو
 للفسل كذلك بل ورد على وفق مضمونها اخبار اخر مثل ما رواه **ابن ابي عمير** عن الحسين بن النضر
 بن سعيد وابن ابي عمير عن جميعا عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر ع يقول قضى على
 عاصم بن ابي عمير استخلف اهل الكتاب ممن صبر استخلف بكتاب ومصلحة **ابن** منه **ع** الحسين
 بن سعيد عن فضالة عن **ابن** العلاء عن محمد بن مسلم **ع** والحسين بن صفوان
 بن يحيى عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سالت عن الاحكام فقال في كل دين ما يستحقون
 وهذه الرواية في النوادر والمسئوبة الى ابن عيسى فلهذا ان فيه وقال يجوز في كل دين
الفصل ٢٢ عن الحسن بن خريز عن الحسين بن علي بن ابي عمير عن ابيه ان عليا ع كان يستخلف النصارى
 واليهود في بيعهم وكذا يسمون في بيعوت يراهم وشهدوا عليهم احتياط المسلمين **الفصل ٢٣** عن
 وعن السدي بن محمد عن ابي الخضر عن ابيه ان عليا ع كان يستخلف اليهود والنصارى بكلمتهم
 ويستخلف الجوس بعبوت فارهم قال صاحب التفسير هذا وما في معناه محتمل على التعليق

وفي رواية ان النيات تجوز

ومن اوقية م

او فان كل شيء م

الايان والتميز م

بن سعيد م

يوسف بن صديق م

في رواية جعفر بن محمد

عن الحسين بن صفوان

عن محمد بن مسلم

عن ابيه

عن علي بن ابي عمير

عن الحسين بن علي

عن جعفر بن محمد

عن الحسين بن علي

ابن ابراهيم فاقهرت من ذلك والتمت ان قلت لبيك باسبك فقال جئت الى ولي الله
 وحجته وبابه تسال هل يصل الجنة الامم تعرف معرفتك وقال فقالك فقلت اي والله
 قال اذن والله يقبل داخلها والله انه ليدخلها ثم يقال لهم الحقيقة فقلت باسبك ومن
 هم قال قوم من جهنم على ما يظنون بحقه ولا يدرون ما حقه وفضلته الحديث وفي كتاب
الموسى في حديث احتجاج الرضا ع على اهل الملل الخلق قال الحسين بن ابي ابراهيم
 تعلم ان متى قال ان المسيح هو ابن داود بن ابراهيم الحديث **وكيف** ان الرضا ع قال ليه نصرا
 اني اسئلك بحق المسيح وانه اعلم اني عالم بالانجيل قال نعم **كا** الصيام من **٢٣** على بن محمد
 عن عبد الله بن اسحق عن الحسن بن علي بن سليمان عن محمد بن عثمان عن ابي عبد الله ع في حديث طويل
 ان امير المؤمنين ع قال لبعض علماء اليهود حين انكر عليه قتله لمن شهد بجلده التوحيد وانك
 الرسالة بالخان نشدتك بالسمع آيات التي انزلت على موسى ع بطور سيناء بحق الكنايس
 الحسن القدوس ونحن السميت الديان هل تعلم ان يوشع بن نون اتي بقوم بعد وفاة موسى ع فشهدوا
 ان لا اله الا الله ولم يقر وان موسى رسول الله فقتلهم بمثل هذه القصة فقال له اليهودي نعم اسلم
 املك فاموس موسى ثم ذكر ان اسلم وافروا بولايته وصايتهم **كا** المجدة **١** من **٢٣** ابو محمد
 بن العلاء عن عبد العزيز بن مسلم عن الرضا ع في حديث طويل يصف فيه الامام ع الى ان قال في
 رد المخالفين بعد ما اوبيت الله الحق وسبوا كتاب الله وراء ظهورهم **كا** المجدة **٩** من **٢**
 عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن مروك بن عبيد عن محمد بن زيد الطبري قال كنت قائما على
 الرضا ع فاجلسا من عنده عدة من بني هاشم وفيهم اسحق بن موسى بن عيسى العباسي فقال يا اسحق بلغني
 ان الناس يقولون اننا نخرج الناس عبيدا وقرأت من رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت قط
 ولا سمعته من احد من آبائي ولا بلغني عن احد من آبائي قال الحديث **وفي باب جامع ما مضى** **كا** المجدة
 قال الرضا ع بعد ما اوبيت الله الحق وقد وقع في بعض اشعار الى طالب ايضا الخالف بيت الله
 ولا يخفى عن باييد او قويد ما في النوادر المسنونة الى ابن عيسى عن علي بن جعفر ع انه قال
 لا يخلف اليهودي والنصراني الا بالله ولا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما
 خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره
 في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا
 بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم
 كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه **كا** الامان والمظلم من
 عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
 في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما
 خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره
 في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا
 بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم
 كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه **كا** الامان والمظلم من
 عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

في حديث طويل وهو قوله لا يصح لاحد ان يستخلفهم بايمانهم وعنده ثم قال كلما خالف كتاب الله في شيء من الاشياء من بين وغيره رد الى كتاب الله اجمع الشيخ اختاره في خصوص الجوس بان اعتقاده ان النور لا يتقبل ارادته من الاله المعرف فلا يكون خالفا بالله واجبت ان المعتبر هو العلم بكونه اقسام بالله الذي امر به لا بعبادته معتقده ومن ثم كانت العبوة في الحلف بنية الحلف اذا كان محققا لا الحالف لما رواه كا الامان والمظلم من عن علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول

ماریون

او ایستادگان بنیادین و بنیانگذاران
الحفاظ الالهی و محفوظ

في الخلف م
١٥٧
وقد عرفت من الجاني واروم ومات
للبنات المستطاع فاعلموا ان اولادهم من اولاد
المسلمين انما لا يجمعوا اليه انما هو
حالف م
باخر اصله من حالف
وقد انزل الله لا حول له
ما في نفسه وما في ايديهم
بالخلف في طوعه وباعذار
البلغ وبها والاد
الفرج بلاغ م
او اخي م

لم اجد هذا الخبر في الحاشية
 المحقق انما ثبت في نسخة
 من دمام مكة

باب من روى عن علي بن عبد الله
الوراق عن سعد بن عبد الله عن
أحمد بن محمد بن عيسى

بر عبد الوهاب
اسرار الوهاب
بر عبد الوهاب
اسرار الوهاب
بر عبد الوهاب
اسرار الوهاب

مجلس

و رواه الشيخ في كتابه في ادراك
كتاب القضاة سماه راوي محمد بن ٢٠

مفتوحة

بیتب ۸

والتعريف شرط الجبري لطلوع الافطار و
 التعريف بعد من الفطر اذا لم يكن الفطر
 كوني لعل في الفطر في وقت
 فانه نعم انه لا كلف في
 التسمية في استيفاء

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

قدم الشرح
درة فريخ الفاحشة الزود

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

محمد بن يعقوب عن **كا** القضاة
من **نظم** محمد بن جعفر الكوفي عن محمد
بن عيسى اسمعيل عن جعفر بن عيسى
يه من **روح** م
كا من الباب على عن ابيه
عن بعض اصحابه عن منصور بن
حازم م
حذير الكس

وقد قيل في بعض النسخ ان
اخرى من النسخ ان الحلف على شيء
وجب البتة سواء كان الشيء
او غير ذلك لان الحلف على شيء
لا يوجب البتة
في بعض النسخ
كان في بعض النسخ

كونه

اليمين

سائل في بعض النسخ

ففي بعض النسخ
حفظت باليمين
وهي في بعض النسخ
نفسه

والاول في بعض النسخ
البتة واليمين
والثاني في بعض النسخ
العالم في بعض النسخ

وادعى سقوط الحلف

الحالف ان يحلف على القطع ان كان متعلقا بفعله او تركه وكان قاطعا في نفسه فنيا او اثباتا
والا لا يحلف وادعى ان متعلقا على نفي فعل الغير حلف على نفي العلم مثل لو ادعى احد حقا
على ابيه البتة وادعى عليه قبض دية او كان الدعوى على اثبات فعل الغير فالشتم الفاضل
انه يحلف على البتة ان علمه كما يشهد به ومبناه على كون موضوع الشهادة على موضع الحلف كما
ذكره الشهيد في قواعد والمقداد في نضده ولو ادعى عليه الابراء بعد اوقاف الحلف
الوارث على نفي العلم كما ذكره الشافعي في نضده القواعد التي تم حوز الحلف على نفي فعل
الغير اذا كان محصورا او امكن العلم به كالشهادة وما دعوى الاجماع من المصالح في حق
دعوى المدعي بعد كونه من بين الرد في غير ظاهر لما تقدمت الاشارة الى الخلاف فيه وانما
في طاقيل بسقوط دعواه في ذلك المجلس بخصوصه وكذا العلامة في موضع من بعد ان يكون
الراد بالاجماع القطع بموافقة المذهب المشهور بلذهب المعصوم فلا يضر هذا المعنى تحقيق الحلف
على مذهبنا في الاجماع واما ما ذكره الشافعي من اشتراط العلم بما يتوجه عليه فنفى
انه اذا ادعى العلم لا يتوجه عليه اصلا وسقط دعواه ولعل مبناه على ما هو المشهور من اشتراط علم
المدعي واما التوجه اليه على النكر بالاثبات امكن فيمكن فيه ايضا ذلك وفي رواية سليمان بن حفص
التقدم تحت قول لا يستخلف المدعي مع البينة اشعار بذلك وقد ذكر الشافعي الفاضل في الجواهر
العلماء من الشهود في قواعد والمقداد في نضده ههنا وفيما واستشكلوا الحاقه باحد القسمين
منها ما لو كان الدعوى جناية بيمينه فيجب حلفا وان حلف على البتة لان البينة من مال وثمان البتة
ليس يجوز حلفه من حيث قصيره في فعلها والتقييد باليمين في المكان الخلاف الواقع في حلف البينة
بالضمان مع التفریط دون عدمه وقيل بضمان صاحبها ان اصررت ليلادون ماذا اصررت فهاذا رواية
في هذا الباب وتجب تحقيق الامر او هذا المجلد انشاء الله تعالى وقطع في القواعد بان يحلف على
اليمين ووجه ظاهره في ما ذكره من علمه حقيقة حاله كما اذا كانت موطورة في اسطبل ونحوه ومنها ما
لو انكر جناية عبده قبل حلفه على نفي العلم بما على القاعده من كونه متعلقا بفعله الغير ويحلف ان يحلف
على البتة لان العبد ماله وعمله كفعله وبما يفي الروحاني على ان جناية العبد هل يتعلق بمحض الرقة
ان يجهل بالدين من جهة حتى يقع بالفضل بعد التوقيل الاول فالاحتمال كماله بيمينه فيحلف ويحلف
لنفسه وعلى الثاني فالاول يحلف على نفي العلم لان العبد ماله يتعلق بها الحقوق والرفق كالمالك
بها واستظهر في نضد القواعد من الاجماع وقطع في التفریط وان استشكل في القواعد
منها ما لو قال المشتري للوكيل المنصوب البيع وقبض الثمن انت تعلم باذن المالك ان تسليم البيع
الى قبض قبض الثمن فاستظهر جماعة انه يحلف على نفي العلم ويدين حلف البيع حتى يقبض الثمن وان

سائل في بعض النسخ

كان

حلفه على البتة لانه يثبت لنفسه استحقاق بثوت اليد على المبيع الى ان يقبض الثمن و
بان ذلك ثابت له باستصحاب حكم اليد فلا حاجة الى اثباته ومنها ما لو ادعى احد
عجز عن تسليم المبيع وادعى علم المشتري بقبول حلف المشتري على البتة لانه يمينه يستقيم
وجوب تسليم المبيع اليه واحتمل الحلف على نفي العلم لان متعلقه فعل الغير فهاذا لو ادعى اخوه
اليمين وادعى علم اخيه به الحلف الاخ على نفي العلم بها وقواه الشافعي والفاضل وقيل على البتة
لان الاخوة رابطة جامعة بينهما فهو حالف على فعل نفسه ولا يخفى ضعفه ومنها ما لم يذكره الشافعي
الفاضل وهو ما لو انكر احد الزوجين الرضا عن المدعي بحلفه على نفي العلم وان حلف الحلف
على البتة وبما قبل حلف الزوج على البتة دون الرقة معلل بان في بين الزوجين نصيب العقد
في الماضي واثبات استباحته في المستقبل فكانت على البتة تغليظا بين الزوجين لبقاء حق ثبت
العقد بخفي فيه بنفي العلم والفرق ضعيف فيمكن فيه ايضا اعتبار البتة لانه ينفي حرمته مدعي الحلف
على البتة فلو ورد النكر اليه لم يثبت حلفه الا حلفا وقال الشافعي ليس له ذلك الا برضا المدعي
وفيه تردد منشأه ان ذلك لا يوجب الا اسقاط منشأ التردد من ان يثبت النكر اليه التي من جهة
الى المدعي بنفس الرد فلا يعود من غير دليل فيكون لا نكاحا لا ابرا او مثل الوالحف المدعي وسقط حقه
ولا يعود اجاعا ووجه الاخير كون اليه بالاصالة للنكر لا خلاف فيستصحب اليه ان يعلم المزيل و
لم يثبت كون محرم الرد اسقاطا واحتمال التقويض كاف للمطالبة فيخرج الحق عنه بمجرد الاباحة سواء
اقبل الحاكم الى المدعي وادع بالهلف ولم يفعل ام لم يامر او لم يقبل اليه اصلا هكذا عممه الشافعي والفاضل
والظاهر ان المدعي لم يقوله ولم يفعل عدم اقدامه فورا بالحلف بان كان مشغلا بغيره النفس اليه من
غير ان يظهر منه اثار النكول ولم يحلف حتى يجمع النكر ويذهب على ما فعل من الرد وليس المراد عدم
امتناع امر المالك بعد الرد وتعلقه فيه فانه يصير كالا بذلك ويسقط دعواه كما مر فلا يحتاج حينئذ
الى حلف المالك بعد ذلك فانه عتبت والحلف ان يكون على بثوت الدعوى لا سقوطه فيظهر
المسئلة للاستيناس البتة الغير المفضولة واباحة الطعام للغير واحضاره للضيف فان البتة
فيه مالم يابل ويمكن ترجيح مختار الشيخ وقايد دظاها وادعى في حقه فيما سبق من قوله في
عبيد بن رزارة يستحلف ويدين اليه على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له فان المستفاد
منه سقوط حقه بمجرد رد حلفه ويمكن تأييده ايضا بموجب اقرار العقل على انفسه جازفا
فلا تقطع النظر عن حقه وارجاعه الى المدعي فلا يسمع رجوعه فيه فان مفاد هذا الجواب
المفهوم وان كان يقضلا ويمكن تأييد المطالب ايضا بمسئلة يولس تحت قوله وان نكل النكر وما رواه
القضاء من حرقه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض اصحابه عن ابا

سائل في بعض النسخ

اليمين

لانه يمينه

المدعي

كما اشار اليه

هل هو اسقاط حقه كالا براء او تقويض
واحدة المدعي كلاهما محتمل ولاول مختار
الشيخ في طو قال بان قال اخبرني المدعي

عن رجل عن ابي عبد الله في الرجل يدعي عليه الحق وليس لصاحب الحق بدينه قال يستخلف
الدعي عليه فان لم يستخلف وقال انا انا اليه عليك فان ذلك واجب على صاحب الحق
ان يحلف ويأخذ ماله فان مقتضاها ان ليس لاخذ الحق حالة مستقرة بعد اليقين عليه بلزومه
والاخذ والا لزم سقوط الحق ولو كان ههنا شق آخر لا في به مفضلا والا لزم تاخير البيان وتوقي
ذلك فيما اذا كان رجوعه بعد الحكم واقدمه وتنويه للقسم لعموم ما ورد في امضاء حكمه في
الرجوع عنه الا فيما اذا ثبت خطاه ولان اليقين صار حقا للدعي وانتقل اليه بالاجماع بعد ما كان
حقا للمكره فلا يرجع الى الاول - كسابر ما ثبت كونه ماله الا بدليل وثيقه ان ذلك انشأ
المرعية في عظم اليقين وتنويه الله الحكومة لتلاعبها في الحال ولا يتشاغل الحاكم عن وظيفة
الحال بتضييع الاحوال وعلى ان يقدّر فلا شك ان المصلحة في مثاله احوط واولى **قال** وليكن
مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق لانه باق على الدعوى ولو ادعى عليه خصا او اجارة مثلا
فاجاب باق لم اعصب لم استاجر قبل ماله الحلف على وفق الجواب لانه لم يجب به الا وهو
قادر على الحلف عليه والوجه انه ان تطوع بذلك صح وان اقتصر على نفي الاستحقاق كفي هذا
اطلقه العلامة ره والحاصل انه لو اجاب المدعي عليه بعد الادعاء سواء كان الدعوى
كقوله عليك الف درهم او مقيد بكونه من ثمن شئ مثلا بانه ليس لك على شئ ولا استحق
على شئ كفي اتفاقا كما ذكره الشافعي فاضله معلا لجصول الغرض واستلزام نفي العام
الخاص اما ان كان الادعاء خاصا واجاب ايضا بنفي الخاص بل بغيره الحلف على نفي
انكاره ام يكفي فيه الاجمال والحلف على نفي الاستحقاق فعلان والذني وجهه الصوره
وهو الوجه كما استظهره الشافعي الفاضل هو الاخير لجصول المطبه مثل الاول وجواز تعليق
به بان كان قد خرج عن العهد بعد شغل الذمه فحلفه على نفي الخاص غير مطابق للواقع
فلا يجزئ المؤمن بمثله واخار الشيخ في الاول لطابق الدعوى معلا بان اتيانه بما
الخاص ولا ينبغي تلك الخلاف وضعف لعدم ثبوت تعيين كفيته الجواب عليه لو سلم
فدنه على الحلف وفق الجواب للاصل فياني بما يقيد براءة ذمته هذا مع شيوخ المشايخ
في المعارف من الكلام خصوصا حين الخاصة بما لا يتساهل غلبه في اليقين فالنامة بالخص
يحتاج الى دليل خاص لعدم ظهوره وبثوته دليل العدم والله تعالى اعلم ولو ادعى المكره
الابراء او الاقباض فقد انقلب مدعي المدعي مكره افكهي المدعي اليه على بقاء الحق ولو
حلف على نفي ذلك كان الكاذب غير لازم ما ذكره المصنف حكوا واضمح من قواعد الشريعة
المقدسة قال في تصد القواعد الحلف ايا ما على القطع وهو ينقسم الى اثبات ونفي كلاهما

الآية كسرة العظم والكبر والخوض في مذهب
بلا خطه المال
وأنه قد كان
وأنه قد كان
وأنه قد كان

صاحب الحلف

والا ما استقر من وجوه الشك في الحلف
والا ما استقر من وجوه الشك في الحلف
والا ما استقر من وجوه الشك في الحلف

اما من فعله او من فعل غيره فالاقسام اربعة يحلف على نفي العلف واحدا منها هو الحلف
على نفي فعل غيره والباقي على البت وفيما نحن فيه ان حلف على البت والاثبات فكل هاهما فعله
والعبار بالبت والقطع حذر من وبال اليقين الكاذبة وقوله سبحانه ولا تقف ما ليس
به علم ولا يكره الظن فلا يجوز له اليقين بقول عدل بل عدلين او حظ او شبهة حال عندنا وخالفه
بعض العامة ولا فرق بين فساد كونه المصرة ههنا موافقا لغيره بين ما اذا اقام المدعي البينة العامة
ام لا فان ذلك دعوى آخر غير مذهب البينة الاولى بل اقرار بالحق صريحا فان كان البينة على
مدعيه بآتيه حتى ثبت له الاقباض والابراء والا يحلف المدعي ببقاء حقه او نفي ما عليه
لتحقق الجواب عن من هو ما وافق الشيخ ههنا جواز الحلف على بقاء الحق على ذمته وجعل حلفه على
نفي ادعاء الخصم احوط وفي القطر القاض المسئلة الاولى اولى بالجواز ههنا فان المهرود الفا
من الشرع الحلف للمدعي عليه على انكاره وبرائة ذمته عماد على المدعي موافقا للاصل و
من المدعي بعد الرد على اثبات ما يدعيه وفي مواضع خاصة واذا كان الحلف على نفي ما عليه
لكن كليا يؤدى المدعي كافي اذ لم يظهر في الشرع تضييق لطريق كلامه ولا تبيان لبيان من افترض
الاطلاق والاصل ان يكون له الخيار في كل ما افاد المدعي كما تقدم والله تعالى اعلم **قال** وكل ما
يتوجه الجواب عن الدعوى فيه يتوجه معه اليقين ويقضي على المكره مع النكول والعق والنكاح
والنسب غير ذلك هذا على القول بالنسب بالنكول وعلى القول الآخر فردا اليقين على المدعي
ويقضي لصح اليقين وعليه مع النكول ما ذكره المصنف ههنا وافته العلامة وغيره لبيان ضابطه
كلية الشمل على جميع ما يثبت فيه الدعوى ويلزم المدعي عليه فيه الجواب والقيده على ما ذكره الله
اذ ليست الدعوى فيما للمدعي من الحق وهو الله سبحانه لم يرضخ مطالبته واثباته بل لا يرضخ
والاعراض كاستيذان السقط عن المنكر اليقين كاستيذان عقرب انشاء الله تعالى هذا الحكم
عام فيما سواها سواء كان في الحقوق المالية او غيرها كالنكاح والطلاق والرجعة والعتق
الا يلاءم العتق والنسب والوعد وغيرها وتعلق بعض العامة خلاف فيما ذكره في ظاهر كلام الشافعي
الفاضل اختصاص المخالفة بهم وان لا خلاف فيما ذكره بين اصحابنا رضوان الله تعالى عليهم في
كانت الدعوى في طبعها مذكرا مذكرا من الاحكام حتى رد اليقين على المدعي ان لم يحلف
المكره قال وان كانت الدعوى غير مال ولا المقصود منه المال من الاشياء التي تقدم ذكرها واما
مثل النكاح والطلاق والعتق كان على المدعي البينة فان عداها فعل المدعي عليه اليقين فان لم يحلف
لا يرد اليقين على المدعي ولا يحلف ايضا مع شهاد واحد فافهم ان الصريح بالخلاف من المصنف
للاشارة الى خلافه في العامة لان كان محولا ايضا وحكي الشافعي الفاضل لجماعة من العامة خلافه

وهي
بالحلف على عدم
او يحلف على نفي
الا قبض والابراء

المشهور

قد استدل بها الاشارة

والحلف على الكارهم وقد سبق ان
وظيفة المدعي عليه اما الاقرار او
اليمين او رد ذمته كما راى
ورما جعل احراز الدعوى
بالجواز او القاسم ليعقد
وجعله اجزا من الدعوى
السلام او حق الجوار او حق الامانة
ما لا يثبت على الذمة شيئا ولا يجوز
الجواب على المدعي عليه

لاشارة الى قول الشافعي
منه اذا كان الدعوى مال او
حلف المكره على المدعي عليه
بشخصه اذ لا اشارة

الابواب
فيما لا يثبت على المدعي عليه
فيما لا يثبت على المدعي عليه

آخر في المقام حيث ذهب الى ان الخليفة يجري فيما ثبت بشاهدين ذكرين كالحديث وسئل
اصحابنا بعموم ما دل على عين النكر وما روي عن ركانة انه اتى النبي صلى الله عليه وآله فقال
يا رسول الله طلقت امرأتي البتة فقال طلقت بالبتة قال واحدة فقال والله ما
اردت بها الا واحدة فقال ركانة والله ما اردت بها الا واحدة فرددها اليه صلى الله عليه وآله
ثم طلقها الثانية في رخص عمره الثالثة في رخص عمره قال مسابيل فان الاولى لا يتوجه اليه
على الوارد ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وانتهى في يده ماله ولو ساعد
المدعي على عدم احد هذه الامور لم يتوجه ولو ادعى عليه العلم بموته او بائنه كخالف الخلف
لا يعلم بموت المورث والحق والوفاء فادعى في يده ماله خلف الوارد على القطع بوجه اليه على خصوص
الوارد كما اشار اليه المصنف وجماعته من العلامة مبنية على عدم وجوب اداء دين المورث في
الوارد الا ما ثبت موته وانتهى في يده ماله لا في يده ماله لا في يده ماله لا في يده ماله لا في يده ماله
يتوجه عليه الدعوى كما بينه المصنف من عدم المال وعدم علمه بالموت والدين ولا
فلا يتعلق عليه الدعوى ولم يثبت عليه اليقين وكذا لو اطلق الدين على الميت ولم يات بما ذكر من
الامور جميعا وان اعترف المورث جميعا على بعضها وقع عدم التصديق بان ادعى عليه بموته و
انكر الوارد فمقتضى الصابغة السابقة ان يكون عليه الخلف مبنية على عدمه كاقطع به المصنف وبسببه
النم الفاضل في تهديد القواعد الى اصحاب شعائر الاقارب والخلاف مستوجب الى وجهه للفتنة
باحتمال خلفه على البتة لظهور اطلاعه عليه ووجه آخر لم يتضمن الفرق بين حضور المورث
وغيبته وضعفها ظاهر لان ما ذكره لا ينفك القطع واليقين بقطع احتمال ان كانت الدعوى
بعد موته في تركه بخلاف الوارد على البتة بعد انكاره وكذا اذا كانت بعد موته
فيها في العلم بالدين فيخلف على نفق العلم لذلك وقد تقدم في حكم الدعوى بالانعام ان يقتض
بعض الاخبار حوز ادعائه ما احتمال علم الوارد بدينه وذلك غير بعيد والله تعالى اعلم
الثانية اذا ادعى على المورث فالعزم موله وليستوى في ذلك دعوى المال والجناية ما
اطلقه المصنف من اذلة العلامة في بعض كنبه سواء كان دعوى مال وجناته ومقتضا
قول قول المولى على العبد لو اقر على العبد وتوجه اليه عليه لو انكر فيه كما قال المحقق الا في
وه تامل ما بناه على قول العبد للمالك مطلقا وعلى بعض الوجوه وظاهره ان قلنا بعدم
قوله للمالك فلان قد يثبت على غرضه ان هو ان يبيع به بعد ما عثر كما سلف في باب الخلع
وتحت قوله اليه يتوجه على المالك ههنا واما في الحال فقد قطع النم الفاضل بكونه ملغى عن
الاعتبار لكونه اقرارا في حق العزم لو كان المدعي المالك الموجود بالفعل في يده صح ما ذكره

ركانة كثر ما ان عبيد بن عباس

في استخلاصه من الاصل على جواز الحافضة الطلاق وفي ان محل النزاع الاستحسان في صلبه في الاستحسان الحار في ان كيد في المقام ما لم في العلم

تسعة

دوران اختلاف في التهديد

فان يفرح باقرار العبد للمالك

نار على النار

كما صح به المحقق الارمني روى واما اقرار المولى في حق العبد فمقبول كما قاله المصنف الفاضل في دفعه
بازاء ذلك الحق او يفكر بمقداره في الحقيقة اقرار المولى اقرارا على نفسه ولا ضرر على العبد فيه
لأنه لو كان الاقرار بالجناية الموجبة للمال واما اقرار العبد بما يوجب القصاص مع انكار السيد ايا
فتمرد وجوب القصاص عليه بعد العتق واما مع انكاره واقرار السيد بما يوجب فتمرد الاشكال في
العبد نفسه هو التام فله في نفسه فكيف يسمع اقرار الغريم حقه واحتمل الارمني روى ان يملك
المعنى عليه منه ح بقدر الجناية كما قاله المصنف الفاضل فيكون غريم الدعوى على العبد وموله كلاهما
ولكن اليه بعد انكاره متوجه على العبد ولو اقر له على بعض الوجوه وهذا قاعده سماع الدعوى
كما في الشرح فلذا العلامة في التحريم بعد ما ح بعدم ضمان المولى في الاقتصار قال من طريق الخاص
مطالبة العبد بالخواب فان اعترف بموله اقتصر منه والا كان للمعنى عليه بقدر الجناية وله تملكه
او استوعبت وكذا الاشكال في توجه اليه الى السيد بعد انكاره مع اقرار العبد فيقال كيف
يخلف على نفق غيره مع اقرار الغريم وكان مرادهم من الاطلاق احلاف السيد على نفق العلم
فيكون دعوى الارم على العبد حقيقة مطلقا على موله لكنه بعيد عن ظاهر الاطلاق فلذا الشرح
في عدم توجه اليه على العبد وان نكل رد على المدعي وثبت في نفسه العبد يتبع بها بعد العتق
وتبعه الفاضل في شرحها وعلى هذا فلا يثبت على المولى شيء عنده متمسكا بالاصل وما في الحكم على
ان المهر المدونة كالاقرار فلا يسمع في حق الغريم وكذا البينة فيتبع بها بعد العتق ان كان الحق متعلقا
بالبينة واما ان تعلقت بالقبلة قصاصا واسترقاقا او بالعين الموجودة قبلت يمين المدعي حقه
معبود ومقتضى كلام الشيخ في ط ان الغريم في الجناية الموجبة للقصاص هو العبد في موجب المال المولى
والتحقق كما ذكره الفاضل ان الغريم حقيقة في بعض الدعوى هو المولى وهو ما يوجب استرقاق
العبد ولو شئنا منه او اشتقاقا لما في يده او يد المولى من مال وفي بعضها هو العبد وهو كل ما يتبع به
بعد العتق من غرامته وقصاص في بعضها كلاهما وهو ما اذا اريد الاقتصار من نفسه او طرفا في
الحال فلا بد فيه من تصديقه ما اذا نص في المقام فالاولى عطف عنان الكلام والاتكال على الملك العلم
وباب الصلح وسيع لا حياط طريق فيسبح الثالثة لا تسمع الدعوى في الحدود بمجرد البينة
ولا يتوجه اليه على المالك لم لو قد فبالا ولا بينة فادعاه عليه قال في المبسوط حان ان يخلف لثبت
الحول على القادر فبفيه اشكال اذ لا يبين في حد لما كان الميراث الثابت في الشريعة المقدسة ان
سماع الدعوى انما يكون فيما اذا كان المدعي مستحقا لما يوجب دعواه ولا يسمع في محض حقوق الله
لعدم اذن صاحب الحق وهو الله بل ترغيبه وتحريمه الى السرقة وردد وجهه او في فغنه
انه قال لمن حل رجلا على اقراره عند بالانها سترته بنوبك ومن المستفيض قوله ص ادروا

كثيرا ايضا في بعض الوجوه وهو قوله فبونه لثقت فلما سئل

المعنى هو قطع به

ولعموم ولا يستحان ولا وازدة وشر اخر

في يده

والاعفاء

وزوی

بناء على كون وارت من لا وارت له المسلمين عند غيبة الامام والامام عند غيبته
الدين حتى يعرف فيؤدي او يحلف فيصير في الشهادة قواعد فرض المسلمة في غير شاهد واحد
والتي برساله الوصي او السب او حتى للفقر فانكر الوارت وكل كما قد تقدم في بحث النكول
فاختل في الالوجه الثلاثة احوال حبسه حتى يقرأ ويحلف والقضا عليه بنكوله والاعراض عنه فتر
قاله بما صنفه وعراض هذا لان اليقين هنا واجبة قطعا والثانية اذ ادعى الوصي على الوارثة
ان اباهم وصي للفقر والمساكين وانكر ذلك فاستدل قوله فان حلفه سقطت الدعوى ولو
نكلوا لم يمكن رد اليقين لان الوصي يجوز ان يحلف عن غيره والفقر المساكين لا يتعينون فلا يثبت
منهم الحلف فقال قوم يحكم بالنكول واليمين لان لا موضع ضرورة وقال آخرون فحسب الوارث حتى يحلف
له او يعترف بالظان الاشارة انما وقعت الى اقرار العامة كما هو يدل في ذلك الكتاب والافاق
منها ما يعطى ضرورة فيه والثالثة انما مات رجل وخلف طفلا وادعى الى رجل بالنظر في امره
وادعى الوصي نيا على رجل فانكره حلف سقطت الدعوى وان لم يحلف فلا يمكن رد اليقين
على الوصي لانه لا يجوز ان يحلف عن غيره فبقوا الى ان يبلغ الطفل ويحلف ويحكم له وهو الذي قضيه
منه هنا والمهمة استشكل الحكم من اجل ان الحبس عقوبة فلا يقدم اليه من دون موجب فاما ان
او يرضى بالنكول وان لم يرض به مطلقا او يوقف الحكم لاعمال المدعى وعدم الوارث على اجماع
العقد كما منه به التمس التمس له قال **الثالث** الروايات عليه من يحيط بالزكوة لم تنقل الى الوارث
وكانت في حكم ما لا يثبت وان لم يطالبه اليه ما فضل عن الدين وفي المالكين للوارث الحجاز على
ما يدعي لمورثة لانه قائم مقامه قد تقدم البحث في هذه المسئلة في مواضع الارث والعرض من ذكرها
هنا بيان محال الوارث مع العاقبة لو لم يكن بمقر بالدين وكذا لو كان للبيت من على الخلع
ادلة الارث وكونه قائما مقامه وان كان بعد فضل الحكم واخذ الحق يكون الواجب عليه رد ما اخذ
من العرض على الدين وكذا الوارث به بعض الدين بانه من الحق وظهر ما ذكره في الحلف والخلاف
مع الشاهد وبدونه على ما تقدم تفصيله في ذلك متعلق بالوارث وان لم ينفق مال البيت
من اجل استغراق الدين فانه حكم كونه كسائر الاحكام ويصحى الثواب الاخرى بالامتنان والاحسان
الى مورثه من السويغ ان رزقته فان حوزة المؤمن ميتا كحوزة ميتا كما استفيض الاخبار
والله المستعان **قال** البحث الثالث في اليمين مع الشاهد يقضي بالشاهد واليمين في اليمين
استناد الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضا على ما بعده القضاء بالشاهد
الواحد وبين المدعى في العلم من الجمع عليه بيننا ذكر ذلك الشيخ في كتابه وكذا ابن زهره في
بل حكى عليه اجماع الصحابة ونسبه ابن ابي عمير في السراير الى جميع اصحابنا وقال في دعونا

بيان محامته

يحتوى

اليمين

بحكم الشاهد الواحد مع بين المدعى وفي فصرح باجماع الفرق ونفي الخلاف عنه
فيما بين اصحابنا في القاتج والكفاية كالتام الفاضل هنا ووافقنا اكثر العامة والمجتهدين
الاسوة من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله بالاخبار المتواترة من طرق العامة طحاها اما الاخير
فقد اورد التام الفاضل وقبله الشيخ في فصرها اخبار كثيرة الزام على من انكرهم مثل ما روى
والن حباس ان النبي صلى الله عليه وآله قضى مع الشاهد باليمين وعنه ما انقضى بالشاهد الواحد
مع بين الطالب ورواه عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وآله
وقبين صاحب الحق وعن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وآله
كان رسول الله
صا وروى عن عمر وعثمان يقضون بالشاهد الواحد مع بين المدعى قال الشيخ وفيه اجازة
دوام حكمه بذلك فثبت سنته وروى احمد والدارقطني والترمذي انه قضى به عاصم
بالعراق وعن ربيعة عن سميل بن صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله
الله عليه وآله باليمين مع الشاهد الواحد واه الترمذي وابوداود وزاد قال عبد العزيز
فذكرت ذلك لسميل فقال اخبر ربيعة وهو عندي ثقة اني حدثته اياه ولا اخفط قال
عبد العزيز وقد كان اصاب سهيلا علة اذهبت بعض عظمه ونسي بعض حديثه فكان سميل
ذلك تحفة عن ربيعة عنه عن ابيه واما الاول فكثير منها ما رواه **ابن** من البيت
الشهادات من ج عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى
ابى عبد الله قال كان رسول الله يقضي بشاهد واحد مع بين صاحب الحق وقد تقدم
في اواخر هذا الكتاب فصرح على عليه السلام بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله بشاهد ويمين في قضية شريفة
ويدل على ذلك ما رواه **ابن** من البيت عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى
عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
حدثني ابي ان رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بشاهد ويمين **ابن** عن محمد بن عيسى والحسن بن علي
وعلى بن اسمعيل كلهم عن حماد بن عيسى نحوه ويدل على ما ذكره التمس ما رواه **ابن** منه
عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاعي عن حماد بن عثمان قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول كان على صلوات الله عليه يجيز في الدين بشهادة رجل ويمين المدعى
ابن منه **يب** **ابن** منه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن زكريا عن عمار
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال
فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشاهد واحد ويمين صاحب الحق وفذلك في الدين
بيان في يمين زادة عن ابيه بعد علي بن ابراهيم **ابن** منه محمد بن يحيى عن احمد بن محمد

الخاصة وصر

من ج عن جعفر بن محمد عن صفوان بن يحيى

الطار ايداعا على

ابن

رواية الى بصير

ابن

يجوز

1-10

محمد بن ابراهيم اسبقه و مطاعه
 حرمش كند و راه و در حيله كند
 له و در انچه علم كند و در ما نيش
 كند اعتقاد و كمال اله و الله
 ما كبر كبر و الله

بالجهد المتقاض ما هو

ابن ادريس وغيره بعد وباطلاق بعض الادلة السابقة واطلاق ما ورد في قيام امر
 مقام رجل واحد حتى قال في الغنية يقوم كل امرئين مقام رجل بلا خلاف وصرح بعضها
 كحسنة الحلبي رواه منصور بن جازم السابقان وبهما استدلال الفاضل في ايضه
 لا يصح بالحال ذكر خصوص شاهد واحد من الرجال في كثير من الاخبار لعدم التعارض بينهما
 لا منافاة في الاصل في حال المطلق على المقصد حصول المناقاة فيجوز من ذلك توطئة الجمع بينهما
 بحال العام على الخاص والمطلق على المقيد وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ينبغي ولو بقي بعض
 الرهب بعد ذلك فالمصالح خرج احوط **قال** وسننظر في شهادة الشاهد في وثبوت
 عدالة ثم اليقين والبرهان بالبين وقت لا غنى وافتقر الى عادتها بعد الاقامة ما ذكره المصنف من
 وجوب تقديم اقامة الشاهد ما قطع به الاصحاب على ما نص عليه الفاضل واستصرح الشيخ
 في ذلك حذف ذكره في النهاية ولم يذكر فيه خلافا الا من بعض العامة حيث ذهب الى
 عدم الترتيب بينهما معلل بان اليقين غير الشاهد ولا يقرب بين الشاهدين فكذلك اقام
 مقامه واستدل الفاضل اصحابنا بان جانب المدعي جانب المدعى لقوى وانما يخلف من
 يقوى جانبه كما انه يخلف اذا نكل المدعى عليه لقوى النكول جانبه وعلمنا ان الفاضل
 بان المدعى وظيفته البينة بالادلة لا اليقين فاذا اقام شاهد صارت البينة التي هي
 وظيفته فاقصته وصممها اليقين بالنص بخلاف ما لو قدم اليقين عليها فانه ابتداء باليقين
 ولم يتقدم ما يكون متمم الاول وان اثبات الاحكام الشرعية بماثال هذه التعليلات في المسائل
 في غاية من الاشكال واطلاق الادلة السابقة شاملا لعدم الترتيب المشهور فقلنا تأمل في ذلك
 المحقق الذي يبلغ شرح الارشاد واستظهر علم الوجوب ان يكون هناك اجاع وهو غير
 ظاهر في بيان ذلك ذكره في النهاية والمفاتيح ويمكن ان يوجه الظاهر بوجهين الاول ان
 الثابت من قوانين الشريعة ان كون البينة للمدعى واليمين للمدعى وتوجه اليقين الى المدعى
 انما جاء على خلاف الاصل بالاجاع لادلة خاصة تتبع موضع الاتفاق ويبقى الباقي تحت
 المعلوم والذي علم من الادلة الشرعية انقلاب حال المدعى بعد اداء شاهد هذا العدل المقبول
 شهادة الى حكم اليقين وما قبلها فيحتاج الحكم الى حجة تقام العمومات السابقة ولم يظفر بها
 ولعله مراد الشرح ويمكن ان يعمل في مقام التأييد بوجه آخر فيقرب ان المستعمل من الشرع الاول
 التخذ من الايمان مادام يجد الانسان سبيلا الى تركها فلو حلف المدعى قبل قيام الشاهد
 الواحد فربما يتقرب الشاهد لشهادته لشك وريب اعتراه او لعارضة عرضته فيلغو عنه
 ويلزم هيب عينا وضياءا يمكن تأييده بالتقديم الذكرى في اكثر النصوص الواردة في شريعة

وان م

ويظهر الدور في نوع مخالف في ذلك
 حيث لا يشترط تقديم الشهادة
 والتقدم اليه في بعض النصوص
 مما في فريضة على عدد من

بالمدعى

وبه يفتقر قوله صمد فقدموا ما قدم الله
 حجة على من يثبت الترتيب بين
 الصفا والمروة وهذا م

وهو المستفاد من اقامة على ما شاهدوا واحدا في قضية شريفة وقوله بعد ذلك وقد
 رسول الله ص بشهادة واحد بين وباجملة الخروج عالم يظهر مخالف فيه بين الاحباب
 غايته من الاشكال والقطع بالم يظهر من الاجماع ايضا اشكال كانه به سيد المحققين في
 بعض تحقيقاته نعم الا ان من متابعيهم فيما نحن فيه من باب اختيار احد الشقين وعمل بقوله
 دع ما يربك الى ما لا يربك ولا يقطع بالفتوى حتى ياتي الفرج من عند الله واما انما
 استتراط شرف عدالة الشاهد الواحد في ما سيذكر في كتاب الشهادات في تحقيق
 لذلك واما اعتبار العلم بما قبل الحلف على ما صرح به انتم الفاضل وقبله العلامة في عدم
 غيرها وهو الظاهر من النص المحقق هنا ومختصة فغير ظاهرا فان غاية الامر ان لا يحكم به قبل التمسك
 لا ان يكون له عينا محضا فلذا لم يذكره الشيخ ولا ابن ادريس ولا ابن زهرة اصلا والله تعالى
يعلم قال وليت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض والغصب في المعاوضات
 كالبيع والصرف والصلم والاحارة والقرض والحبة والوصية له والجانبة الموجبة للدين
 وعمل الخطاء وقتل المؤمن والمحر العبد وكسر العظام والجانبة والمأمومة للمؤمنين
 الشاهد واليمين اذا كان بين تفصيل مواضع شرعية وجعل الضابط لذلك ما كان مالا او
 منه المالا فلا دلالة على الدين والقرض وهذا هو المشهور في النهاية والحاشية والكافي في الصلاة
 على ما نقل عن الفقيهين بالدين واستدل باري عن ابن عباس ان النبي ص قال استشهدت
 بالدين والبيع والقرض الخ ما ذكره فان المقصود من كل المالا والغصب في ذلك انما
 الدين وادام مال الكتابه وصرح بعضهم بدخول اجارة الانسان بنفسه في الاجارة المطلقة فان
 مناصح الحق مضونة والاخر كالبيع والصرف الخ ما ذكره فان المقصود من كل المالا وهذا هو المشهور
 في النهاية والحاشية والكافي في الصلاة على ما نقل عن الفقيهين بالدين واستدل في المسئلة
 بالاجماع المحكي في السراير وباروي عن ابن عباس ان النبي ص قال استشهدت جبريل
 في القضاة باليمين مع الشاهد فاشار على ذلك في الامور وقال لا تعد ذلك والظاهر من طرق العامة
 وان ذكره الشيخ في المسئلة في لم اظفر عليه في كتب الاخبار واما من طرق الخاصة فصححة محمد بن
 مسلم ووثيقة ابن جبر في المقدمة وان يمكن ان يؤيد بنى الحكم بالشاهد الواحد واليمين على خلاف
 الاصل لما تقدم ان الاصل في المدعى البينة واليمين من حق المتكفي فانها انما هي على خلاف
 فيقتصر على موضع الضر والاجاع ويترك الباقي تحت الاصل كما كان ويؤيده الراية المتقدم في الضم
 من سليمان حيث قال قضى رسول الله ص بشهادة رجل مع بين الطائفة الذين وجدته ثم ان الظاهر
 من ابن زهرة في الغنية اختصاص مورد اليقين والشاهد بالدين فانه قال ويقضى بشهادة الواحد

في المدارك

وقوله كما تقدم في المتن

وضابطه ما كان مالا او مقصود
 منه المال م

المصنف

القاعدة

من ان حجة في الرسالة في كل من
 الدين حجة في الدين حجة في الدين
 عيسى وندخل الدين حجة في الدين
 لا غير ما كان حقا من حجة في الدين
 حقا للدين من حجة في الدين حجة في الدين
 حق الدين دون حق الله تعالى في الدين

في الدين خاصة ونحوه في النهاية وهو المقول عن ابي الصلاح في الكافي وكذا في بعض الاسام من
مواضع الشاهد واليهين الديون ولم يذكر غيرها والمشهور بتعميم الحكم بما ذكره المصنف فان قوله
كل ما كان مالا او المقصود منه المال ومن صرح بهذا التعميم العلامة وكذا القطب المكي في
الاصباح فانه قال ويقضي بشهادة الواحد مع بين المدعى في الدين خاصة وكل ما كان مالا
او المقصود منه المال وبصرح الشيخ في آخر باب ما يجوز شهادة الواحد مع بين المدعى الذي
يعول عليه ان يقل بشهادة شاهد واحد وبين المدعى في كل ما كان مالا او يجري به الى ماله ما كان
او غيره من فاقطع بنسبة القول الاول اليها من الفاضل الحندي في منشأه العقلية عن آخر الكلام
ومثله قد جرى الانسان اكثر الاشغال والله المستعان وظاهر النسخة الاولى وان كان في الخلاف
ولكن العلامة في لف حمل على احوال اصحاب التعميم ولا بعد في ان الشيخ في ف قد حكى الاجماع فقال
بحكم الشاهد واليهين في الاموال عندنا ثم استدلال اجماع الفرية ويكون فالف الخلاف بعد الزنا
انقطع احتمال خلافه فلذا قال في السراير بعد نقل عبارة النهاية وان ذلك في الدين خاصة انما يرجع
عن هذا القول في استنباطه ومسايل خلافه ومبسوطه قال وهو الصحيح الخي القين لا يرد في جميع
اصحابنا ولا يبعد كثيرا ان يحمل الاختصاص المفهوم في عبارة ابن زهرة وغيره الحصر في النسبة
الى حقوق الله وسائر ما خرج عند اصحاب من مطلق الشاهد واليهين وبقي اطلاق الادلة السابقة
وخصوصا ما ثبت في مسلم ولا ينافي ما دل على خصوص الدين لعدم اعتبار المفهوم واحتمال ان يكون حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى فيه على سبيل الاتفاق لا الاختصاص سيما بعد معارضتها للمنطوق والشبهة العظيمة
بلا اجماع الحكمي والمقول عن ابن زهرة هنا في العترة **وهو** واجبا به في قتل الخطا مع شاهد واحد حسبا
وعشرين مينا وتحقق في كتاب الفضايل انشاء الله **قال** وفي النكاح ترد اما الخلع والطلاق
والرجعة والعق والندب والكاتب والنسب والوكالة والوصية اليه ويعيوب النساء فلا وفي الوقف
اشكال منشاء النظر الى من ينقل والاشبه القول لا انتقاله الى الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى
الجماع مع الشاهد الا مع حلف كل واحد منهم ولو اقيم البعض ثبت نصيب من سلفه دون المتبع
قد عرفت ما عليه الفتوى من مطلق الشاهد واليهين من كونهما فيما كان مالا او كان المقصود مالا
فيخرج عن الضابطه القضاة وما يوجبها والاولا كما اذا ادعى على احد انه مولا ومعتق او العبد
على اصدانه مولا بلفظ ذلك بحلفه والوصاع والولادة والنفذ والوديعة كما في ف وقد اخرج
وخص الوديعة في لف بما اذا ادعاها الوديعة دون ما اذا ادعاها المالك فانه مال واعتبر بعضهم
بان الوديعة يدفع الضمان بدعواه فلا فرق بينها وعدا من ذلك الخلع والطلاق والرجعة
ان استلزم تلك الامور المالك كونه غير مقصود الاصل فان المقصود بالذات في الاولين للبينونة

ملاستعاجل في قول مو

الشيخ في تير ومن وافقه في العبارة

العلماء مو

لعله كج م

يفاه

والمال تابع وهذا اذا كان النزاع في تحقق البينونة بهما فلو اتفقا في اصل الطلاق واختلفا
في انه بالجمع ام لا فقطع الفاضل كالثم الفاضل بانه نزاع في المال وكذا لو ادعى على عبده بانه
اعتقه على مال وانكر ويحجب تحقيق الحال انشاء الله وكذا العتق والندب والكاتب والنسب
والوكالة وان كانت في مال والوصية اليه وان كانت في مال على ما ذكره الشيخ في ف وطوبى
المص وجماعة منهم ابن ادريس ودعا فاضل في دعوى الخلع بين الرجل والمرأة فالحق يدعى
المال في الاول دون الاخير وفي دعوى الرجعة بالعكس واجاب الثم الفاضل بان الرجعة
من حيث هي رجعة لا يوجب النفقة بل يوجب النكاح السابق وانما الرجعة لرفع حكم الطلاق
واعادة حكم النكاح فهي بالذات لا توجب المال فلذا وقع الاتفاق على عدم ثبوت الرجعة
وفي آخر الكلام وجه ثبوت بصا بقا للعلامة في احد قوله وبما قيل في العتق اي بغير ثبوتها
بناء على ان المالك مال والتمويه نفوت المال فالحرة تتضمن المالا من هذه الجديفة فيفسد عليه
احكام التدبير والكاتب والاشهاد والعلامة في القواعد والتمويه وان في المسألة من اواف في النكاح
والتمويه قطع بغير ثبوتها وبما في الاول في النكاح الحكم لما عرفت من عدم التمسك بدليل التفصيل
المشهور وما يتقطع العذر الا من طرق العامة واما ما ورد من طرق اخرى فيتمها خالية عن ثبوتها
على الدليل الخاص وهو رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر كان القول بالتعميم بجميع حقوق النساء
منها العلم بعملها فينفى ان تنصرف العمل على رعاية القسمين سليمان ونحوها من اختصاصا
بالدينون موافقا لابن زهرة وظاهر الهاتين طوس سقطت لعدم سلامة الاسناد عن الاعتبار فلا بد
من العمل على العموم حتى يظهر دليل خاص فيشكل الامح بمخالفته المشهور ولعل المثل ما ذكر توقف
التشديد في الدرر من حيث انقي بنقل الفواين ولم يخرج شيئا منها كما ترد المص في خصوص النكاح
من اجعل اختصاص المورد على المشهور بما لم يحتمل طرق حكم المال فيه من حيث تضمنه المهر والنفقة
وعلم منظر الى ان المقص من بالذات الاحسان والتنازل وقائمة السنة والنفقة والمهر تابع
كما يتبين من الفاضل وذكر في ثلثة او حجة بغير ثبوتها مطلقا سواء كان المدعى رجلا او زوجة
مطلقا وثبوتها اذا كان المدعى الزوجية واستقر في عدل عن بعضهم انه يثبت بالوكالة كالثم
بعد الدخول والتمتية وصعفة الثم الفاضل بعدم توقف النفقة على الامر من وفي المفوضة ايضاه
في الجديلة سواء دخل بها ام لا وبعد موثا يكون الزوج مدعيها بالبراث ويمكن ان يتق اذ ادعى
الزوج للبراث فيح ليس من باب دعوى النكاح بل الظاهر لم يردوا فيه ما يعم المهر والمهر واخل
التم الفاضل ودعى الزوج المال مطلقا سواء مات ام لا فنظر الى استحقات اياه قبل الموت
على اي تقدير وثبوت الحكم بحجة الزوجية فتمها مطلقا سواء دخل بها ام لا تضمنه المهر

اي رجعة الزوج م

الخلع م

وصححه م

تضمن مو

بغير

بغير

عنهما

هذا هو الحق

وقف

من حيث ان يكون الوقف

باب

من الوقف غيره

والنفقة وما استشكل المصنف هنا الوقف من اجل الشك فمن ينقل اليه وقد تقدم الاقول في باب
 فيقول ان ينقل الى الله سبحانه وينقل الى الوقف يعلم امامه الامم او مع عدمه انما ينقل بقول
 ملك الوقف وجبته ومحتوا المصنف والعلامتين قولوا قبلها الشيخ في طو جاعته منهم ابن ادريس
 وابن براج على ما نقل بناء على اختيار الاوسطه والابن براج بالشاهد والابن كسابر الاموال واستقيم
 المحقق على الاول والاخير ثبت بجملته ان لم يرد في ذلك فاع لا ملك المالك في الوقف في ذلك
 استصح الشارح الفاضل هو القول بالتفصيل يعني لا انتقال الى الوقف عليهم في الوقف الخاص
 دون العام محتاجا بوجوه علامات الملك الاجزاء البيع وهو غير مناف لاصل الملك كام الولد
 واختاره جماعة منهم العلامة في قول آخر في فرع الثبوت لجملته على الاول والثاني ولو كانا بمرز
 بيعه على بعض الوجوه السابقة انتفت الحافاة واحتمل في لف جواز ثبوتها الى المقتضى بالثقل
 الى الوقف عليهم بناء على ان المقصود من الوقف هو النفقة وهو مال ودفعه انما الفاضل بان
 تابعة لاصلها لم يمكن اثبات الاصل بجملته يمكن اثبات المنفعة كذلك واستقر العلامة بثبت
 الحكم فيها في حق الاموال ايضا كالميراث والنفقة وقيل العقد المتعلق بالاموال وقيل نعم
 الكتابة واحتمل عدم مناه على عدم كون ما ذكر من حايه المالك فلا يثبت بجملته واستشكل
 حكم اخذ النعم الا من من الكتابة وذكر الشارح الفاضل في كتاب الشرايات فيه الوجهين وقطع في التخيير
 على ما نقل واستصح الفاضل الاول بناء على ما ذكره وهذا الاعمال منفعه على الاعمال في ثبوت
 اصل العتق بجملته في ثبوت النعم التي من النعم وبمجموعها وهذا كله بناء على قول ما ورد في تخصيص
 المحل بخصوص الاموال كما سبق وان لم نقل بذلك بناء على ضعف دليل التخصيص فالوجه قبولها في
 امثاله للعموم ولا فرق في الدعي بين ان يكون منفردا بان دعوى او يكون شراكم غيره فيحلف كل
 واحد منهم بعد اقامته شاهد واحد عليه لا يثبت بحقه لا يثبت حق الغير للقاعدة المقررة والظن
 المضبوطة من نفي شرعية الحلف لا يثبت من الغير لا يثبت حق الغير للقاعدة المقررة والظن
 فكلمة المحجة ومحصل الغيتة ولا مدخل في الفسخ اثبات دعواه وعدمه ولو لكل البعض عن اليقين
 او كان خارجا عن القابلية كالصفا والمجنون حان من حلف خصمه ومن المتخلف كما في المصنف في
 وصرح القواعد بطلان استحقاق الحلف بعد موت الناكل وجهه انه انما ينقل اليه ما ملكه او
 ومع النكول يخرج من الحصة فلا ينقل الى وارثه في الوقف فانه قد انتقل الى الورثة من الوقف
 من البعض الاول فلذا استثناء في الاموال داخل فيهم الدسوية وهو بعيد ولو مات قبل الحلف
 والنكول فالخلف لورثة فيحلفون مع العلم كاصح به العلامة لصدق الادلة عليه واستشكل في
 وجوب اعادة الشهادة منشاءه اتحاد الدعوى وقيام مقام مورثه ومن قواير المدعي

تصنيف

حقيقة ولا يحلف المدعي الا بعد الشهادة والاحتياط حسن مما يمكن وكذا يحلف الورثة في
 مال مورثه كما ذكره في كتابه فان كان ماله في نفسه لا دلالة فيقسم المال على مقدار انصافه من الارث
 لا على الايمان وضع امتناع بعضهم فالحكم كاسبق ولو كان بعضهم متو عليه وقسمه
 الى الورثة كالحال ولو حلف في شئ فحق فيما يقضيه المالك اشكال واستقرت في ذلك
 من اجل ان الحالف يعرف باشتراك المال بالاشاعة وهو حسن في العين دون الدين فانه يتعين
 المدين وقبض الدين والفاضل في الشك ان لم يحلف لا اعتراف الفاضل بذلك وهو غير بعيد
 كانه في العين **قال** ولا يحلف من لا يعرف ما حلف عليه فبما لا يثبت ملا الغيرة فان
 غريم الميت ما دل على ان من شاهد فان حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو اد
 هذا واقام شاهدان لم يثبت الحلف لان حلفه لا يثبت مال الغير اما انه لا يجوز للحالف ان يحلف
 الا فيما بينه وبين ظاهره العاقل والنقل وقد تقدم تحت قوله الفصل الرابع في كيفية الاستحلال فانه لا
 فلا يخرج جماعة من اعيان العلماء وعلماء بانه يجوز لاحد الحلف على ما يحلفه مكتوبا او خط
 مورثه وان من التزوير لقيام الاحتمال والتبعية به هنا الرد على بعض العامة القائلين بحول الحلف
 على ما يراه بخط ابيه في دفتره اذا غلب على ظنه وان لم يحلف الشهادة به وهو غير بعيد كما صرح
 به الشهيد في قواعد بل كلما حاولت الشهادة به حان الحلف عليه وما لا فلا فان المناط في كل هذا
 العلم بالادلة ورد في بعض الاخبار عدم حوال الشهادة بان آه بخبره وانما مع عدم ذلك وما ان
 لا يجوز له الحلف لا يثبت مال الغير وقد تقدم بانه ما استثنى من اوضاع دليل خاص في دعوى الى
 غيره فتعلق هذا الحلف غريم الميت لا يثبت حقه على الغير بل الحلف عليه من وظيفته واثباته القاييم
 مقامه وان لم يثبت في المال اذ كان مقلسا او كان على ميتة دين مستغرق كما تقدم نعم
 له الحنابلة في هذا الدين وضع العوض الى الدين عملا بعموم ادلة الارث وعدم انتقال المال الى
 الدين وقد سبق تفصيل الكلام في ذلك في فواتح كتاب الميراث ولا يحلف الغريم عند امتناع
 الوارث لكون الاحكام الشرعية توقيفية ولم يرد من لدن الحلف فيسقي في الاصل والظن
 والظن لا خلاف في ذلك بدينا كما يظهر من الشارح الفاضل حيث قال لم يكن الغريم الحالف عندنا
 ونسبته في الكتاب الى الاحكام ولكن الشهيد في قواعد والمقداس في فضله ذكر خلاف في المسئلة
 وكذا في غيرهما والمفسر وان الغريم يحلف مع امتناع الوارث في المقامين ويحتمل ان يكون نقل
 القول اشارته الى مخالفة العامة كما سبب الشارح الفاضل صريحا الى بعضهم ههنا وهو ان
 الشيخ في حقه في النسب على رده كظاير فيحلف الوارث ينقل المال الى الاية بناء على بقاء
 في حقه مال الميت لا ينقل الى الغريم الا باذنه عوضا عما على مورثه وان امتنع الوارث على

بما لا يثبت

والعلامتين قول

في الدنيا

العلماني ص

ارادوا الوارث
 المالك الميراث
 على ما هو عليه
 في نفسه

عن الحلف فالظاهر ان الحلف بالثبوت الفاضل ان لا يجبر عليه الا بجبر مودعه ولو لم يودعه ما ورد في الحديث
وان كان صادقا فيما يدعيه وصرح النجاشي ان هذا هو الوجه في حكاية المدعي بصرح الشهيد في قوله
فيما اذا لم يكن شاهداً أصلاً فيكون رجوع الشاهد في نفسه كعدمه بعد ان يثبت الحلف وحلفه في نفسه
عنه دعوى المدعي لا الوارد فان حلف الوارد بعد اقامته شاهداً فيما بعد ذلك ثبت المال كما
اليمن كاشفة عن التركة فيأخذها الغريم بالقيمة والراية كما ذكره النجاشي الفاضل ولا يثبت فيه عموم ما
ورد في سقوط الدعوى بعد التحليف فان ما اخذ ليس بالدعوى السابق بل بوجوبه وهو ان
ما ثبت للميت من التركة ويمكن ان يبين الوارد في امانة له يثبت او امانة للميت على ما
سبق من الخلاف في المسئلة وعلى اي تقدير يجوز دعواه واخذ ما في يد الوارد بعد اقامته
المدعي لما تقدم من ان ظاهر الادلة والاجماع عدم جواز صرف الوارد فيها حتى يودي ما على
ما ورد فينا امانة واما انه هل يجوز للغريم اخذ ما من المدعي عليه ابتداء من دون الوارد في امانته
وجهاً فاشيان من ثبوت كون من تركة الميت وان لم يحلف الغريم فيثبت عليه جواز اخذ ما منه من
الوجه الآخر سقوط حصة حليف المتكبر وقد تقدم ان اللان عليه بعد ذلك قطع الدعوى واستسكان
الحكم في عدم الفاضل في شرحها فاقول في الاخير وهو الاقوى لما تقدم من حكاية الاجماع على علم انتقال اليا
الى الغريم فان كان المأخوذ من المدعي عليه عينا من اعيان اموال الميت فالوارد في حق مبرأ
الامر ان يكون محجوراً عن التصرف حتى يودي ما على مورثه وكذا ان كان ديناً فانه يدين تسليم الدين
ورضا الوارد والاخذ بدلالة عليه فيا في عليه ظاهراً فاعلى العين ومع ذلك فقتضية الاحتياط ايضاً
تقتضيه ومن هذا الباب ايضا ما لو ادعى المدين من امانة اقام شاهداً واحداً بانه من مال الراعي فلا
لنحلة اثباته لكونه مالا للغير فلا سبق ان ليس للانسان اليمن لا يثبت مال غيره وان كان حصة متعلقه بوجوب
بطلان اليمن على الراعي فان شاء حلف ويكون رهناً مع ثبوت وان ائتمعت وكذا حال غناء الفليس
في ذلك لو كان له شاهد واحد فمال على غيره فاليمن متعلق به لا يثبت له مال ليس من وجهه ولم يرد في الشرع
ما يدل على ثبوت في حقهم فيبقى الحكم تحت القاعدة المعلومة ولا يثبت **قال** ولو ادعى الجماعة
مالاً موروثاً مع شهادتهم ثبتت الدعوى وقسم بينهم على الفرض ولو كان وصية فمستوفى
الا ان ثبتت التفضيل ولو استعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذ ولم يكن للمتنع مع شركة ولو كان
في الجلة مولى على يوقف فصبه فان كل ورشد حلف واستحق وان استنعم لم يحكم له وان مات قبل
كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه هذه المسئلة كما ذكره المصالحق من فروع دعوى
الجماعة ووافقه فيها العلامة تقي الدين الطائفة في طو الحاصل انه يحلف الوارث مع الشاهد
لا يثبت بالموارث فانه الآن ما لا يثبت ان نقل الية منهم ويثبتهم برفع من عن الضرر

فما لو ادعى آخران من متعارفة
الوصي

ويقسم المال بينهم على قدر انصافهم في فرضتهم المفروض بحسب فهم لا بحسب ايمانهم وفي الوصية فبقوا
على السوية اذا اطلقت العطية عليهم فالحاقه مقتضى الاطلاق الا ان يصح بالتفاوت فباعتقاف
هذا على تقدير حلف الكل ولو حلف بعض وامنع آخر فالخالف يختص بما حلف بقدر حصته
سقط الباقي لكونه فاضلاً عن غيره الوارد وهذا الاشكال في النجاشي الفاضل وهو بيان الفرق
بين هذه المسئلة وبين الوارث اعياناً لا على غيرهم مع ذكر احوال سببها الموجب للشركة ولو كان فانه
ان اقر احد ما شاركه الاخر فيما وصل اليه لا يثبت له من سهمته فمقتضى بعض اعيان الفرق تخصيص
ما ذكره هنا بالدين وما ذكره هناك بالعين فان اعيان التركة مشتركة بين الوارث والمقر بعينه فبالا
من التركة فاعمل مع بحسب اقراره فيحكم فيها بالمشارة بخلاف الدين فانه لا يدين الا بالدينين و
القضي الذي قبضه الخالف انما قبضه لنفسه وعينه بازا وحصة المدين فلا وجه لشاركة الاخر
فيه بعد اكمه انما يستقيم على مذهب من لا يقول في الدين بالشركة وروى عن قال بمشارة فاقبضه الاخر
منه ولو كان بعد القسمة كما هو مذهب المص في كتاب الشركة وفاقا للشهره فان يوافق هذا ذكره هنا
قال النجاشي الفاضل لو انعكس الفرض انعكس الحكم يعني لو فرضنا ان اعياناً اقرت ان تارثوه فاقبضوها
بالدين شاركة الاخر فيما وصل اليه وان ادياوا انا شاهد واحد على عين وحلف احدهما لشاركة
الاخر وبما فرق بان المدعي فيما تقدم من باب شركة انا يصل اليه الملك من اقراره في اليد
بعد اقرار المقر بانه سبب الملك المشترك شاركة فيه واما هنا فانا يتلقى الملك من قبل الشاهد
واليمن وهو مختص من حلفه ومن من امتنع ولا يحصل الملك يمين غيره خصوصاً بعد امتناع
عن اليمن المتعاقبة وقد اقر بان اليمن بمنزلة لليانة وعلى هذا التقدير لا فرق بين العين والدين
في المسئلة وفيه كما ذكره النجاشي الفاضل ان السبب ليس هو الشاهد واليمن بل هما كاشفان
عن الاستحقاق السابق ورفع الحجر عنه ووجه في الكفاية عدم الشركة فيما اخذه الخالف فاعلان الجوا
ابراء العنا وقبضه على وجهه لا يوجب الشراكة ثم انه لو حلف التارك بعد ذلك فان كان قبل
يدفع المال الى الخالف فلا كلام في مشاركتها به وان كان بعده ففي مشاركة الثاني فيما قبضه
الاول وجهاً ذكرهما في الشرح منشأهما من وجود السبب فيثبت عليه السبب ومن سبق الحكم
ما خصه به با حلف عليه بما قبضه ونحوه النزاع يظهر فيما حصل من التاء فانه لو كان في
حالة الجماعة مولى عليه كصبي محزون وقف فصبه الى ان يصل الى حد الكمال ولا يجوز على الخالف
لعدم قابلية شركته وبعد الكمال والورشد والحلف باخذ نصيبه المفروض له ومع نكوله لم يحكم له
كما ذكره المص واستقر في عدم الشركة فيما قبضه الخالف مطلقاً من اجل اعترافه بالشركة المشاعة
قواه النجاشي الفاضل مع ان لا يبين كاشفة عن ملكه من حين موت مورثه وان تاحي شوته في الظاهر

فرضه

عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

وربح في الكفاية العدم واحتمل الفاضل الشك وان لم يحلف من اجل غرضه بذلك وهو غير بعيد للاخبار الكثيرة المتقدمة في كتاب الشركة المتضمنة لعدم قبول ما اذا كان ديناً

وان ما وصل الى كل منها ينبغي ان يقسم بينهما ومن ذلك ما رواه **باب** من الصلح عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن **باب** ٩٤٠ **باب** ٩٤١ ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله في رجلين كان لهما مال يديهما ومنه متفرق عنهما فاقسم بينهما ما كان في يديهما وما كان غائباً بينهما فقلت فاصيب احدهما ما كان عليه غائباً واستوفى الآخر فقلت ان يرد على صاحبه قال نعم ما يذهب بالمال فاذا كان الحال هكذا في القسمة الا حيلت المصاحبة للتراضي فما ظنك في الاضطراب ولعل ايقاع المصاحبة بينهما لرفع النزاع في حوا

الرب والمال **باب** ٩٤٢ **باب** ٩٤٣ سألنا ثلثة عن هذه الحارثية يملكون وام ولد ي حلف مع شاهده و بقيت رقبته دون الولد لا ليس مالا و ثبت لها حكم ام الولد باقراره هكذا تكلم العلامة ايضا في هذه المسئلة في التركة نفعاً للشيخ ونحو صحيح من كان له جار يته ولدها فادعى عليه اخى بانها ام ولد وان الولد له وهو اصل فادعاه في حق الحارثية لملكوته وانها ام ولد في حق الولد ادعاء النسب فانه حاد اقام شاهداً واحداً وحلف لا ثبات لملكوته الجارية فقد اثبت مدعاه لكونه مالا فان ام الولد ملوكة يجرى عليها ما يجرى على الحق لما تقدم في باب مثل ما رواه **باب** ٩٤٤ من العتق **باب** ٩٤٥ من كره عن محمد بن يعقوب عن **باب** ٩٤٦ العتق امن **باب** ٩٤٧ على بن ابراهيم عن ابيه عن **باب** ٩٤٨ ابن رباب عن زائدة عن ابي جعفر قال سالت عن ام الولد قال لا متبع وتورث وتوهب وحدها حد الامت والظان المارد ان شاء واحكامها حكم الامت ومن ذلك ما نحن فيه فيحكم به الامت من تحررها من نصيب ولدها لانه لا يجوز له بيعها الا في مواقع الاستثناء فاذا ملكها بظاهر حكم الشرع بعد الدعوى فهو حر

وبعامل معها معاملة ام الولد واما ادعاءه في حق الولد فليس من مواضع الشاهد واليه فان النسب ليس الا فلا يثبت لها وقد ذكر الشئ الفاضل فيه الاتفاق وما سئل المحقق الارمني في بناء على لزوم ثبوت كونه ام ولد لثبوت النسب ثبت بالقرار مع عدم المنازع ويمكن تأييد ما دل في الشريعة المقدسة من تغليب جانب الحرية فانه مشتبه بها في الحجة وفتح الشاخره على غرضه عدم ثبوت عتق الولد فانه تابع للنسب فمع عدم ثبوته لا يثبت وان قلنا بثبوت العتق لهما في موضع آخر واحتمل الثبوت وان كان تابعا بناء على اشتراط الدعوى على امرين فيحكم بعتقه دون نسبه ولا نزع الجارية التي حكم بكونها للام ولد وثبوت الاستيلاء مقتضى ثبوته فعلى هذا ينتزع من يد المدعي عليه ويحكم بحريته لظاهر افراد

صلى الله عليه وسلم

بما لا يتيه عنه مكان عليه وفيه اورد في موضع كان عليه في

عن ابي محبوب عن محمد بن

كما هو المفسر في

وعلى الاول يبقى الولد عند صاحب اليد فوجه ثبوت النسب باقراره دون حريته كالمو استلحق عبد الغني فغيره ويحلف به على تقدير انتقاله اليه في وقت ما والله تعالى اعلم **باب** ٩٤٩ لو ادعى البعض الورثة ان الميت وقف عليهم دار او على نسلم فان حلف المدعون مع شاهدهم فغنى لهم وان امتنعوا حكم بجامعهم انما وكان نصيب المدعين وقفا وان حلف بعض ثبت نصيب الخالف وقفا وكان الباقي مطلقاً يقضونه الدين وتخرج منه الوصايا وما فضل مبرراتها وما يحصل من الفاضل المدعي يكون وقفا ولو انقضت المنع كان للبطن الذي ماخذ بعدد الخلف مع الشاهد ولا يبطل حكمهم بائتمان الاول لما كان هذه المسئلة غير منصوص وذكره الشيخ في طو بيته الشئ الفاضل بتفصيل حسن فاللذين لا اكفاء بتفصيل مع من يدعيه وتقسيمه مطلقه وبيان محله فاذا كان الورثة جماعة فادعى بعضهم ان المورث وقف عليهم بعض اعيان التركة كدار مثلاً وانكرها في الورثة واقاموا شاهداً واحداً ليضموا اليه البين وقلنا ثبت الوقف بالشاهد وبين فالوقف المدعي يقع على وجهين أحدهما ان يدعوا وحق الربط فيقولوا وقف علينا وبعدنا على اولادنا وعلى الفقراء والثاني ان يدعوا وقف الشريك في سميح حكمه والبحث في هذه المسئلة عن الوجه الاول يقرب منه قوله ولو انقضت المنع كان للبطن الذي ماخذ بعده الخلف الخ ورح فاما ان يحلف جميع من ادعى الوقف منهم مع الشاهد ويحكموا او يحلف بعضهم ويحكم بعضهم فان حلفوا جميعاً ثبت لهم الوقف ولا حق لباقى الورثة في الدار ولو كان لا يقض منه دين ولا وصية لم يجرى عن ملكه ثم اذا انقضت المدعون معا على العقاب فهل ياخذ بالبطن الثاني الدار فيغير بين ام يتوقف حكمهم على البين فيه وجهان مبنيان على ان البطن الثاني يتلقون الوقف من البطن الاول ومن الواقف فان قلنا بالاول وهو الاشارة فلا حاجة الى البين كما اذا اثبت الاول ثبت ملكا بالشاهد والبين ثم مات فان وارثه ياخذ بغيره من ولا قد ثبت كونه وقفاً فيثبت ثبوتها الوقف فيدوم كالو ثبت بالشاهدين ولا نه حتى ثبت المستحق ولا يقتضي المستحق بعد الى البين كالو كان المدعي ملكاً ولان البطن الثاني وان كانوا باخذون عن الوقف فمهم خلفاء من المستحقين ولا فلا يحتاجون الى البين كما اذا ثبتت الوارث ملكا للميت لشهادته وللميت غيرهم فان لم ياتوا بغيره من فاذا انتهوا استحقاق الى البطن الثالث والرابع عدا هذا الخلاف وان قلنا بالتالي لم ياخذوا بالبين كالبطن الاول فلا يثبت لغيره عليه فلو كان الاستحقاق بعد الورثة كالا ولا كذا مثلاً للفقراء وكانوا محصورين كفقراء فرتبه ومحلته والحكم كالا ولان لم يكونوا محصورين بطل الوقف لعدم امكان ثباته بالبين وعادت الدار واذا هذا يصير في الورثة بغيره من وجهان ويحتمل عودها الى ارض الناس الى الواقف بناء على

وقف م

الوجه المذكور في الوقف

طلعا ولم يكن وقفاً

بشيء على عدم ثبوت النسب في الوقف فلو حلفوا اخذوا ولو لم يحلفوا م

بشيء الوقف المنع من المورث عليهم

على

انه وقف تعذر صرفه كالوقف المنقطع ويجري فيه الخلاف الذي تقدم في الوقف
ولومات احد الحالفين صرف نصيبه الى الآخرين فان لم يبق الا واحد صرف لكل اليه
لان استحقاق البطن الثاني شرط بانقراض الاولين وهل اخذ الآخرين من الحالفين
يكون بين او غير بين يعني على ان البطن الثاني هل باحد بين ام لا فان قلنا بعدم انقراضه الى
البين قلنا اولى لا نه حلف مرة في استحقاقه في الجلة وان قلنا بالبين ففيه هاهنا وجهان من
انتقال الحق الى الباقي عن غيره فيفتقر الى الحالف فمن كونه قد حلف مرة وصار من اهل الوقف
فتبقي بحسب شرط الواقف تارة اقل وتارة اكثر هذا حكم ما اذا حلفوا جميعا ولو كانوا جميعا عن
البين فالدار تركه بقضى منها الديون والوصايا ان لم يكن ازيد من الثلث والافقده على ما
فصل في كتاب الوصية ويقسم الباقي على الورثة ويكون حصه المدعي وقضايا فرارهم حصه
باقي الورثة طلقا لم فاذا مات الناكولون فحق حصتهم الى اولادهم على سبيل الوقف غير بين
وجهان مبنيان على تعلق الوقف كما تقدم من ان البطن الثاني يتلقون الوقف من البطن الاول ام من الوفاة
وهل الاولاد ان يحلفوا على ان جميع الدار وقف وجهان من كون الاولاد تبعات باهم فاذا اختلفوا
لم يحلفوا ومن لم يتلقوا الوقف من الواقف فلا تبعية وبما بين الخلاف على ان الوقف المنقطع
الابتداء هل يصح ام لا فان تبعه لم يحلف الاولاد على الجميع لا تقاطع بل جعفرهم وان جونا جاعا
الوجهان والحق بينهما وان منعنا من الوقف المنقطع الاول لان حلفه لا ينافي عدم انقطاع
في الواقع وان انقطع بالعارض من حيث لم يحلف باهم ولا ان البطن الثاني كالأول لان الوقف صار
اليهم بالصيغة الاولى من الواقف ولا يقع الثاني من الحلف يؤدي الى جواز افساد البطن الاول
الوقف على الثاني وهذا لا سبيل اليه فالقول بجواز حلفهم اقوى وهو خيرة الشيخ في المبسوط والتم
والعلامه وغيرهم ولو حلف بعضهم دون بعض بان كانوا ثلثة حلف واحد وكل اثنان باخذ الحالف
الثلث وقفا للباقي تركه بقضى منه الديون والوصايا وما فضل بقسم بين جميع الورثة على ما
ظاهر العبارة فان المصالح بان ما فضل يكون ميراثا ومقتضاها اشتراك جميع الورثة فيه والعلامة
تبعه على هذه العبارة والحق انه مقتضى بالنسبة الى غير المدعي كما سيصح بان حصه الناكولين يصير
وقفا باقرارها وان نقل التصريح عن بعضهم بما اخذ وجهه ان الوارث الذين لم يدعوا الوقف
وهم المستحقون لهذه الحصه يغترون بانها حق لجميع الورثة وان كان بعضهم وهو مدعي الوقف
فلظلم في اخذ حصته منه يمينه ولا يحسب عليه ما اخذ من حقه في الباقي لا نه مدعي وهو الدار والميراث
لا مشاع فيؤخذون باقرارهم ويقسم على الحالف وغيره ولا يخفى ضعفه كانه به الفاضل في شرح عبد
فاهم انما يغترون بالاشتراك في الجميع وان ما اخذه الحالف والوقفية انما استحقته بالارث والحق

منع عن المدعي الوقف او الوقف
عليه او انه صرفه في وجه البر
وقد تقدم وجهه كل هذا في علم
ولقد اقرى في اوصال الفقهاء
التميز من هذا الى الفقر الاقاربه
في حقه وعدم سماع ادعائه لعدم
مصلحة احد ما ثبت

لا سبيل الى جواز افساد
الوقف من جمل بطون
الواقفة

معتز به لا يسمي الا ما اخذه نعم ان زاد نصيب مدعي الوقف انما على نصيبه وقفا كان
الزائد فهو للمالك هذا مع ان الدار للمعينة ايض مشاعة ومحل النزاع هي فيها لاساير الترخ
في الفرض فامل لا يني ان حول المصير وما يحصل من الفاضل للمدعي يكون وقفا صحيح في اشتراك الحالفين
فما بقي لساير الورثة لا نه يقال هذه العبارة ايض غير صريحة فياذا كرهتموه لان يكون المراد من المدعي غير
الحالف من الناكولين كما صرح به العلامة في القواعد حيث ان شرط العبارة السابقة فاستبها
بقوله وما يحصل من الفاضل للمدعي الذين لم يحلفوا ويكون وقفا فمكن ان يجعل القيد كلامه فتر
لجعل الميراث لغير الحالف موافقا للشيخ في طر هذا هو الظاهر فامل وعلى تقدير القسمة على الحالف
وغيره فما يخص الحالف من الباقي يكون وقفا على الناكولين لان الحالف يعتز لم بذلك وقيل
الفاضل بقسم بين المنكرين من الورثة والدين وكذا ودون الحالف لا نه مقرا بنحصر حصته فما اخذه و
الباقي لا خيرة وقفا واختار هذا القول في المبسوط لا نه قال لو حلف واحد منهم دون الآخرين فقبض
من حلف فقط عليه والباقي ميراث بين الآخرين وبقيية الورثة ولا يخفى عليك ان ثمة النزاع فتر
في حق الحالف فانه بعد اخذ الحصه يعطيه للناكولين لا نه افر بها لهما بل التمرة انما تظهر في حق الباقي
والمنكرين من الورثة فبغير نصيب الا ولين فقط على الاول على نصيب المنكرين من زيادة نصيب الحالف
من الباقي الى نصيبه ما منه ويتساوى الفرقان فيه على الثاني لم يفرق الحالف من البين فيقسمون
اي الناكولين المنكرين الباقي بينهم على قدر انصباهم وقضيه انه اذا كانوا اربعة مثلا فاقام
ثلاثة وانكر الرابع وحلف واحد من المدعيين وكل اثنان فالثالث الحالف لثبوت الوقف عليه بحلفهم
الشاهد ومخرج المنكرين الاخبار وروح يشترك الثلثة في الباقي وما اخذ ربعه على الاول و
يعطيه الناكولين لا نه افره بحقه ما ونحوه من الباقي على الاول فيقسم اربعة ارباع بين الثلثة
فيصيب كل منهم واحد وثالث على ذلك على الاول نصيب المنكر واحد لا نه نصيب الحالف الناكولين
واحد ونصف ثم حصه الناكولين يصير وقفا باقرارها كاذكره الشئ الفاضل به واذا مات الناكول
والحالف حتى فقصدهما للحالف على ما شرط الواقف باقرارهم وفي حاجته الدين ما سبق من الوفاة
فاذا مات الحالف فانه يستحقاق للبطن الثاني في حلفهم الحالف الذي مر من كل الحالف حيا
معد موت الناكولين واراد اولادهم ان يحلفوا فعلى القولين المذكورين في اولاد الجميع انما تنكروا
والاصح انهم الحالف وما حكم نصيب الحالف المستحقا فله ثلثة اوجه احدها انه يصير
الى الناكولين لا نه قضية الوقف لا يمكن جعله للبطن الثاني لبقاء البطن الاول ولا نه اقرب
الناس الى الواقف وعلى هذا ففي حلفها الخلاف السابق فان قلنا بالحالف سقط بالنكول كالأول
والثاني انما يصير الى البطن الثاني لا نه ينكول الناكل سقط حقه وصار كالمعدوم واذا اعدم البطن

وعدم انقضاء نصيبه ومنه

بعض النكولين وحده او بعضهم في طم

هذا اذا لم يردوا ولا الناكولين ان يحلفوا
في حفاة ما زاد عن نصيب الناكولين
ففيه م عدم موت الحالف م

فلا ياخذ من كل شئ

معتز
الوقف
الوقف
الوقف

قال في هذه النسخة

الاول كان الاستحقاق للثاني فهذا هو الذي اختاره الشيخ في الميسر والثلث وهو
ان وقف بقدر مصرية لا يمكن حصرها الى الباقي من الاول النكول ولا الى البطن الثاني لان
شرط استحقاقه ان يرضى البطن الاول فادانته مصرية الوقف بطل المقطع الاخر ورجع الى
اقراب الناس الى الواقف ويجعل على هذا صفة في وجه البطن هذا الانقطاع لم يكن واقعا
واناطل كما لو بطل اسم المصلحة الوقوف عليها وعلى هذا فاذا زال التعذر بان مات الناكل ونقل
الى البطن الثاني جاء في حلفه ما في حلف اقراب الناس اليه اذا كان هو الناكل **قال الثاني**
اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهدين بقيت الدعوى فلا يلزم الاولاد
بعد انقضاءه بمن مستانفة لان الشئ الاول اغنى عن تجديد وكذا لو انقضت البطون
صار الى الفقراء او المصالح اما لو ادعى التبرك بغيره وبين اولاده انفق البطن الثاني الى البطن
البطن الثاني بعد وجدها فهو كالموتورة وقت الدعوى صدر المسئلة من ذوات النساء
فان الاول في الوادي جماعة الوقف عليهم وعلى تسليم هذه المسئلة مما لو انفق المدعي في
واحد كنه يدعي لنفسه ولم يرد من البطون فلا جماعة الى اصل واحد والاول الى اصول
متفرقة واحد ما عدا الآخر وقد يتصور في تفرع الفروع على اقل من ذلك ولا ينافي اتحاد
فيها واحتمال استبعاد حكم الاحقة من هذا مع قرب حكم القربى اذ يحل عليه كما بينه برهان الحكم
رأى والحاصل ان الدعوى ان كان من جماعة او واحد جماعة على الترتيب لحلف الاول يعني
الاخرين عن اليمين لثبوت التي شرعا يمينه وشاهده كالوكان بالشاهد من الجماعة المزمع انما
يتلقون الملك كل في ميمته عن الحالف كسابر امواله ولا مدخل لحاقه فيه وهذا حاله وانما لو ادعى
التبرك بغيره وبين من بعده فان مرجع الامر الى الدعوى الجماعة وتلقوا كل حقيقة الوقف
عن الواقف فلا مدخلية للوسطية فانهم كما عدا حاضرة وقت الدعوى فلا يكتفي بهن احدى
كما لا يكتفي فيها **قال** فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركة فحلفوا
مع الشاهد ثم صار لاحدهم ولد فادانته حلف اربابا ولا يثبت حصته هذا الولد ما لم
لا يتلقى الوقف عن الواقف فهو كالوكان موجودا وقت الدعوى ويوقف له الربع
فان كل وحلف احدا وان استغنى قال الشيخ يرجع ربه على الاخوة لا لهم انبتوا اصل الوقف
عليهم ما لم يحصل الزام وباحضنا عجزى بحرى الممدوم وبغير شكل يثبت من اعتراف الاخوة
بعدم انقضاء الربع ولو مات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل الى الثلث من حين وفاة الميت
لان الوقف صار ثلاثا وتلك الربع الى حين الوفاة فان لم يولد احد الجميع وان ولد
الربع الى حين الوفاة لورثة الميت والاخرين والثلث من حين الوفاة للاخرين وبغير شكل لا اولاد
الربع

البطن

حكم لو بطل رسم
المصلحة الموقوف
عليها

في هذه النسخة
كان استحقاقه
للبطن الثاني
على ما شرع

ولا فرق
في هذه النسخة

ما ذكره من ان الوقف من فرض الشريك وحل حصة سبانه انما لو ادعى اخوة ثلثة التبرك في دعوى
الوقف فحلفوا عليهم وعلى اولادهم فبعد اثبات المدعى بالشاهد واليمين اذ اولادهم ولدوا
ما قرأهم اربابا فينبغي ان يرضى البطن الاول فيكون له ولديه لثبوت حقه
بغير الحلف او يبدى من آخر كسابر اموال اهل مالك معين له وجهان ذكرهما في الشرح واستصح
الاخير فان حلف بعد تحقق علمه بالتوازن المصلحة للبقين استحق كالبطن الاول ولو لم يعلم علم الحاكم
حقيقته الا ان الاستحقاق المصلحة للعلم بحكمه بناء على حكم الحاكم عليه وان نكل الولد المفروض
بعد بلوغه وشدته وفي مقرر الربع المفروض وجهه محتمل ذكره من ربه الى اصول جميعا
والي الناكل بخصوصه والى حلف الواقف كالبطن الثاني لان وجهه البر والمصارف
للسلمين كسابر ما كان مجهول الملك والاول اختيار الشيخ في طعدم الملاحم لهم في ذلك والولد
صار كالمعدم فلا دخل له في حلفه على اصول التي لها الوقف بالقول فاذا سقط عن الاعتبار
استقر الوقف على الحال الاول وذكره في المثال للتقريب والاستيناس من باب القياس
فتبينوا ادعواهم بالثبوت القافادعي عليه ثلثة كل واحد افعالية فيقسم بينهم بعد حلفهم
جميعا وان حلف اثنان فالالف لهما وان حلف واحد فله واجيب بعدم الوجه لردده الى الحق
لاعتراهم بعدم كون الربع من نصيبهم وما ذكره من التشبيه بالحكم ثم في اصل فضلا عن الفرع بل
ليس للحالف مع نكول غيره الا اخذ حصته الا ان يبرأه الاخر قبل القضاء بموج النكول واما لو حلف
بالنكول ولم نقل بجلال الحق فينبغي ان يسمع الدعوى بحكمها الواقم البينة باقامة شاهدين
على ما ذكره الشافعي الفاضلة والظاهر احتمال انقول بالقضاء بالنكول في جانب المدعي فان اليمين
حقه وعنده اقامة شاهدين على مدعاه ولا يلزم الانسان اقامة الشهود لا ثبات حقه بل متى شاء
اقام وما لم يقم يثبت له حق وادلة القضاء بالنكول غير شاملة لما نحن فيه اذ مع ذلك فلا ينبغي
ان يعوق الحق الثابت بالغير الثابت فانه تقويت على معنى الحق حقه من غير حجة شرعية نعم ان
استعمل الناكل حصار الشهود وملاحظة كتاب الحساب ونحوه ليضيق خاطر الحالف فالظاهر
بما جرت العادة كل ذلك بمقتضى الضوابط الكلية المستنبطة من الشريعة المقدسة ولا ينبغي
الخروج عنها الا بحجة شرعية مثبتة للحكم ومع الشك فيما ذكر من الاصول ينبغي التوقف والله تعالى
يعلم ووجه الثاني اعتراف الاخوة باستحقاقه فلا يعتد به واجاب عن في طمان الاخر
اذا اعترف الى شئ لم يثبت عادة ما عجزى الى المقر وصحة في الشرح بان لازم اقراره في حق
الغير انتقال المقر عنه لا قراره بقبول السبب له وان لم يثبت في حق غيره لنكول فيكون من
حيلة الاموال الموهولة للمالك وليس من الوافر الوارث لاحد بوصية مودعة فلم يقبل الوصي فان

او الاستفاضة

كذلك

او رتبة

جعل

العائد لاساس

مسحقة او بغير الميت مما ارعاه عليه

ب

لكنهم ماتوا او اوصوا لغيره ثلثت بالقرود ذلك
بغير فانه يعود الى من اعترف بذلك وكذلك
من اعترف لغيره بذلك فان لم يقبلها
الغير عادت الى المقر فذلك هو صراط

في هذه النسخة
ولا فرق في هذه النسخة

لا مكان التشديد والما القول مشافهة فهو ان يقول لا تخف حكت كذا او اذنت او مضيت فحق
القضاء به ثم رد نص الشيخ في الخلاف انه لا يقبل واما الشهادة فاشهدت بالبينة ما حكم واشهدت
اياها على حكم تبين القول لان ذلك مما عسر الحاجة اليه اذا احتياجه ان ياب الحقوق الى ما هو في اللام
المتابعة غالب فكل من شربوا اصل الشغل مفقدا وصعبر فلا بد من وسيلة الى استيفائها مع
تباعد الغرض ولا وسيلة الا رفع الاحكام الى الاحكام واثم ذلك احتياطا ما صورناه لا يقبل بوجه
الى ذلك بالمشافهة على مشافهة الاصل لا نقول قد لا يساعد مشافهة الفرج على الشغل والشهادة التامة
لا نسع ولا نلزم ان يسمع الخاء والاحكام ابطلت المحرر مع تطاول المدونة والسمع من ذلك قول الى
الضرورة الواقعة الواحدة بان يرفع الحكم عليه الى آخر فان لم ينفذ الثاني ما حكيه الاول افضل لنا
ولا ان العزمين لو صادقا ان حاكما حكم عليها الزمها الحكم الاول وكذا لو قامت البينة لا يحيا
نقبت ما لو اقر العزم به لزم لا يقال فتوى الاصحاب انه يجوز كتاب قاض الى قاض في العمل به وروا
طحة بن زيد والسكوني عن ابي عبد الله كان لا يجزى كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره حتى وليت بوا
فاجازوا بالبينات لا تأخى عن الاول يمنع دعوى الاجماع على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل
بكتاب قاض الى قاض ليس مناسا من العمل بحكم الحاكم مع ثبوته ونحن فلا عبرة عندنا بالكتاب محروما
كان او مضت حوا الى جواز ما ذكرناه اولى الشيخ ابو جعفر رضي الله عنه في الخلاف فيجب من الزم
بالطعن في سندها فان طحة بن زيد والسكوني عامي ومع تسليمنا نقول بموجبها فاننا لا نفضل بالكتاب
اصلا ولو شهد به وكان الكتاب ملغى اذا عرفت هذا فالعمل بذلك مفسر على حقوق الناس وفي
الحدود وغيرهما من حقوق الله تعالى اعلم ان المشهور بين الاصحاب عدم العبرة بالخط في الحكم
الحاكم الى غيره وعدم الاعتماد عليه في الشهادة بل ظاهره انما هو في اجاع الامامية حيث
قال لا عزة عندنا بالكتاب سواء كان محروما او لا وسواء قال القاض لشاهد من شهد تكا على
ما في هذا الكتاب خطي او لا وهو الظاهر من المصنف والشارح الفاضل وقال في اذا
ارفع اليه خصمان فذكر ان محنة ديوان الحكم فاجبه الحاكم من ديوان الحكم محنة فحتمه
مكتوبا بخطه فان ذكر ان محنة ذلك حكم به فان لم يكن بذلك لم يحكم به ونقل موافقة ذلك عن
جماعة من العامة منهم ابو حنيفة وقرى بها من ذلك ذكر العلامة فاذا لم يحركه خطه مع تلك
المدافعة قدم على غيره بمجرده اولى وصرح بالاجماع الشيخ في الخلاف فان ادريس في السراير بعد
ما نقل في الخلاف والعلامة والعلامة في التحرير وعموما في الواو من التزوير وغيره فعلا باخرا
كتبه من غير قصد تحقيقه وعن ظاهر ابن الحنبل انه جوزه اعتمادا على الكتاب في حق الاميين من
الاموال وما يجري مجراها دون الحدود في الابدان ودون حقوق الله فلا يقيم الحاكم حد الله

الثاني م

ان عليا م

عليه م

ره هنا م

وان زهر في الحنية م

ام لا م

على حد

على احد مجرد المكتوب ونقل في الشرح عن العامة اهم ايضا اختلفوا بعضهم منعه مطلقا
وبعضهم جوزه كذلك ومنهم من فصل فاجاز مع الوثوق بالخط والختم ولكن الشيخ في
تجوز ذلك الى جميع فقهاء اذ اثبت انه كاتبه ولا حاجة بنا الى تحقيق خلافهم ووافهم
حجة المشهور ان الحكم موط بالعلم والظن الشرعي وليس خصوص المكتوب شيء منها فافتر
التوقف عن الحكم الى ان يحصل الاذن شرعا في الحكم حدرا من قوله سبحانه قل الله اذن لكم
ام على الله فتقرن وعملنا بقوله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم وان يقولوا على الله ما
لا تعلمون والحكم بغيرها انزل الله لعدم تحقق العلم بحقيقة ما حكم به فافتر في السراير بان
لا يجوز للحاكم الثاني ان يقبل الاول بل يجب عليه ان يحكم بالحق بانثبث عنه من اقامة البينة ولا
دون ما ثبت عند غيره وايدوه بما رواه **باب** من زيادات القضا عن سعد بن
عبد الله عن احمد بن ابيه عن ابن البغرة عن السكوني عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي
كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره حتى وليت بوامية فاجازوا بالبينات **باب** من البنا
وعنه عن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن محمد بن زيد عن جعفر بن ابيه عن علي بن ابي
ورواها ايضا في النهاية من سلا عنهما والظاهر ان المراد ما ذكره في حديثه الى رواية
الاصحاب وضعف الروايتين غير قاض في المطا فانه يجب على الاصحاب مشافهة الضموم
بل ذلك فلما قبلها ابن ادریس في السراير مع توغله في رد الاحاد هذا مع ان في طريقه اولة
عبد الله بن الغيرة وهو ممن اجمعت العصاة على تحريم ما يصح عنه فيكون صحيحا على أصل القدماء
وقال في السراير قوله واجازوا بالبينات يريد بذلك ان هذا كتاب فلان القاض لا ان
يكون المراد اجازوا الاحكام بالبينات هذا حكم الكتاب واما القول ان يقول القاض لقاض
آخر مشافهة فقال الشيخ في اذا قال الحاكم الحاكم آخر قد حكت كذا او مضيت كذا او
انفذت كذا لا يقبل منه ذلك الا ان يقوم بينة تشهد على حكمه وبما حكم به ولا يحكم بقوله
حكمت بينهم كذا بل يجب للثاني الحكم بمجرده ذلك فحينئذ خلاف في رد المص واستكمال البينة
واستيف الشما فاضل القول اجمع للاول بان حكم بغير علم وهو منوع عنه وللتاني بان يسمي حيا
بعد اقامته الشهود على حكمه فواجبه بحكمه مشافهة اولى بالقبول واسهل للمحقق لا بد بل في
مطلوبا بان الغرض من الشهود اثبات حكم الحاكم لا اقراره وليس اقبالة يقول الحاكم اقوى
من اثباته بالشاهدين العدلين اذ هما عدلان وهو عدل واحد قول العدلين حجة دون
الواحد قائل ولعل وجعلنا التام ما قد شاع وذاع في الاحكام الشرعية من تصديق الانسان
على عمله وعلى ما يليه ما عتد به فان لم يكن عدلا لا فضلا من هو او حلا في زمان حتى صلح

مخرجه اس م

ظن في المصدر السراير

حكم م
حكمت بينهم كذا
فحينئذ خلاف م

نظر م

ثم ارجعنا الى

وذكر ذلك راجع الى اجتماعه
ولست اعرف وانه في اقواله
فرض هو وجع من مولاة مال
يخرج بنفسه هو
ياه عن
معه وهذا الغنى
وعدا حمله هو

والمعروف بالاسم صانع محقق والمؤمن بالله
الذي لا ينزل إلى المسموح صانع محقق والمؤمن بالله

میں نے

قوله؟

آخرون م

کلام و اشعار
فی بیانہ م
فی الاطلاع م

فتبوا عن الله
وعادوا

نفسه بما اشتراها او يبيعها موقفة فكتب الى علم فلانا ان امره يبيع حتى من الضعفة
واصلان من ذلك الى وان ذلك راي الله او يقومها على نفسه ان كان ذلك
له الحديث **باب** من احكام الطلاق **من** من احكام الطلاق **من** من احكام الطلاق
عن محمد بن عيسى القطيني قال بعث الى ابو الحسن الرضا رزم ثياب وغلانا وحجته
لاخي موسى بن عبيد وحجة ليونس بن عبد الرحمن فامرنا ان نخرج عنه فكانت بيننا مائة دينار
انلانا فيما بيننا فليما اردت ان اعجب الثياب رايت في اضعاف الثياب طينا فقلت للرسول
ما هذا فقال ليس بوجه بمتاع الاجل فيه طينا من قبل الحسين ثم قال الرسول قال ابو الحسن
هو امان باذن الله وامر بالمال امو من صلة اهل بيته وقوم محاييج لا يؤبه لهم وامرهم بفتح ثيابنا
الى ربحهم امرأة كانت له ولم في ان اطلقها عنه وامرهم بالمال وامرنا ان نشهد على طاعتها
من يحيى واخرى محمد بن عيسى اسمه وفي كتاب الحج **من** من الفقيه الحسين بن سعيد
فضالته بن ابيوب عن عمر بن حفص الكلبي قال قال لي عبد الله بن رجل ساق الهدى فخطب في
موضع لا يقدر على من يصدق به عليه ولا من يعلم انه هدى قال فخرجوه ويكتب كتابا ويضع
عليه كيعلم من يراه انه صدقة وفيما ورد في حدان الوصية بخط الموصي ايضا ما يدل على
وبالحكمة ليس الحكمما اختص القطع بانه لا وعدم احتمال التليس وعدم التحقيق من الكتاب على
الاسم او المشق والحوها لا ينبغي الدراع فيها فان هذه المسئلة من جنسيات الاحكام
قد اتفوا في الاصول الشرعية التي تفرع عليها الاف من امثال تلك المسئلة باقل من ذلك
ومن ذلك الاعتماد على كتب الحديث السموعة على المشايخ وكذا الرجال وسائر اسباب
شرايط الاجتهاد كما ورد في اخبار كثيرة وأشار اليه المحقق الارديلي ومن ذلك الاعتماد
على الوجادات بخطوط العلماء ولعل اصحاب مع حصول القطع وعدم الاحتمال ايضا
في الفتوى مع ابن حنبل وغيره واليه يشهد كلام الشيخ في طه فانه اجاب عما عمتك به الخصم
من كتب النبي في بقوله واما كتب النبي ففانما عليها لانها كانت معلومة وهي حجة لا تزل
حجة واما الخلاف فيمن ليس بصوم ولا نذرى هل هو كتابة ام لا فيرفع الخلاف فقال
المحقق الارديلي في يمكن النزاع في صورة الظن ايضا اذا كان اقوى من الظن المأول من الشك
متاخا من العلم ويكون احتمال التقيض مجرد التخمين العقلي انتهى كلامه في الاعتماد على الظن
ما لم يصل الى حد العلم وان كان اغلب من شهادة العدلين بما ثبت غير معلوم للنهي عن بيع
مطلق الظن واما السكون الى شهادة العدلين فليس في باب الظن بل من باب العلم الشرعي والادل
القاطع كما في سائر الظنون في سائر الاحكام مع اعتبار الشرح اياه من الحاقه لا سبابا واعتبا

بيان بعض كنه حقيق كان
حقى

ازم رزم ثياب
نحوه

لا يؤبه لهم اى لا يبالي به

حصر ما يدعى موقفت
اسطره كشيء من كنه
الوصف والكتابة وما

هذا المقام بل يجري في الشهادة
والفقا لجانب والوروزا مجام
للحكام وعرف ذلك ما لظان مع حصول

اعند

رب

البينة الاملاك وغيرها وعلما مراده وما يؤيد الطهوران سد الطريق الى بطلان
يبطل فائدة الخط والكتابة هذا في حقوق الناس ما في الله نعم من الحد فبطلان ذلك
ايضا وبطلان عدم لقوله ادروا مدد بالشبهة والادب في المص والنم الفاضل ارتضا
وقد ذكر المحقق السابق في شرح الارشاد ايضا الوجهين ههنا وما ذكر في حكم الشبهة
بالطريق الاولى كما به عليه الشارح اذا الفرض من الشهور اثبات الحجج الشرعية
الظن والطبعا النفس المعتدلة من شهادتها مع تضعيفه بذلك يحصل العلم
اليقين بالحجة الشرعية من قوله فليكون او بالقبول فان الفرض من اقامة البينة هو معرفة
ما هو الحجج من حكم على الفرض ولا ريب ان قوله في ذلك اقوى من ذلك نظائر كثيرة في
الشرعية مثل ما اذا آل امر الزوجين الى تعيين الحكيم مثلا قال لا احكمنا بكنا او شهدا
بحكمها فان الاول او بالقبول من الثاني فبطلان الفوضة اذا كان تعيين المهر مفوضا الى كل واحد
او الى ثالث وقال غيت كذا او اقيم البينة لذلك عند تقدير الوصول اليه وهو اقامة البينة
على فتوى المجتهد والسمع منه من سون واسطة ونظير رواية الروي عن الامام اوقا الشري
به ذلك وامثاله لك فانه لا ريب ان البينة في جميعها اضعف من اخبار نفسه عن نفسه فان
البينة في ذلك قريب من شاهد الفرض ولا شك ان شاهد الاصل او بالقبول من الفرض
وليس الا من ذكر الامثال العباد بالله القياس بل الفرض عدم الاستبعاد والاستيناس
قامل **باب** قاضي الى الحاكم امر ان احدهما حكم فمعين مختصين والثاني اثبات
دعوى مدع على غائب اما الاول فان حضر شاهد الاضواء خصوصية الخصمين وسمعا احكاما
واشهدا على حكم فم شهدا باحكم عند الآخر اثبت بشهادتها حكم ذلك الحاكم وانفذ ما ثبت
عنده لا انه حكم بصفة الحكم في نفس الامر فانه لا ريب بل القابلية فيه قطع خصوصية الخصمين
لوعاود المازلة في تلك الواقعة وان لم يحضر الخصومة فحكم في هذا الواقعة وصورة الحكم
وسمى المتحاكمين باسما فها واما فها وشهدا على الحكم ففقيه زهد والقبول
لان حكمه كان ما ضيا كان اخباره ما ضيا **باب** او هو اثبات دعوى المدعي فان حضر
الشاهدان الدعوى واقامة الشهادة والحكم باسما فها وشهدا على نفسه بالحكم وشهدا
بذلك عند الآخر قبل ادا انفا الحكم ولعمحض الواقعة وشهدا بما صورته ان فلان بن فلان
الفلاني ادعى على فلان بن فلان الفلاني كذا وشهد له بدعواه فلان بن فلان وذكر عدلتهما
وقر ليتهما في كمت وامضت ففي الحكم به ثم مدع ان القول بجمع خصوصية احضار الكنا
التضمن للدعوى وشهادة الشهود اما الواجب ما كانا آخرنا ثبتت عنده لدا لم يحكم به الثاني وليس

الحاكم

لو قال حكمت فان فيه تردد او صورة لانه ان يقص الشاهدان انهما شهدا من اولى
وما سمعاه من لفظ الحاكم ويقولوا واشهدنا على نفسه انه حكم بذلك وامضاه ولو احالة
على الكتاب بعد ثبوتها فقلنا اشهدنا الحاكم فلان على نفسه انه حكم بذلك جاز ولا بد من
ضبط الشيء للشهود بل يرفع الجحالة عنه ولو اشتبه على الثاني او وقف الحكم حتى يحججه
المدعى لو تغيرت حال الاول بموت او غزله فيقبح ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت سبق
لم يعمل بحكمه ويقر ما سبق انفاذه على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتاب بل
كل من قامت عنده البينة بان الاول حكم به واشهد به عمل بها اذا التزم لكل حال انفاذا
ما حكم به غيره من الحكم اتفق القابلون يجوز الالفاء على قول قول الشاهدين لو حضرا
اصل الواقعة المفضولة عند الاول وحضر اشهادة الشاهدين بعد ادعاء المدعى
واشهاد الحاكم اياهما على حكمه وامام مع انتفاء الحضور وحكاية الحاكم عندهما شهادة
شاهدي الاصل وحكمهما وتعيين المتخاصمين لهما واشهاد اياهما هل ينفذ الثاني حكم
الاول انتهى اليه لا ترد فيه الحق وجه التردد من ان حكم الثاني ما حكم به الاول قول بما
لا يعلم فيكون منهي عنه بالعقل والنقل من الكتاب والسنة خرج الشك الاول بالاتفاق
بقي الباقي تحت العموم والاطلاق ومن ثبوت الملازمة بين قول قول في الشك الاول
فان المناط فيها جميعا هو ثبوت حكمه ولا مدخل لشاهد في الالفاء في شهادة الشهود
وتركيها في اشهاد الحاكم بحكمه المناط بثبوت حكمه فاذا ثبت ينبغي ان يعضى بالوجوب
السالف وغيره او الا فلا فلا يتواءم الشارح الفاضل ناسبا اياه الى الاكثر وجعله المص اولى
واستقر به العلامة ويمكن الجواب عن الوجه الاول كانه به الحق لا ريب في ان يثبت
كون ذلك قوله بلا دليل بل الدليل قائم بذلك وهو كل ما دل على حجية قول الحاكم بعد تحقق البراهين
فيه سيما ما دل على ان رد قوله كالد على الله فبعد ثبوت حكمه لا فرق بين الاشهاد وعده وبيانه
حضور الشهود مجلس الحكم وبين اطلاقهم على كيفية الاحوال واشهاد القاضي اياهم ونقلهم
كيفية الاحوال نعم ما قال الحق البار المبرور انه ينبغي الدار على الشك وعدم النزاع في
القبول بعده والله تعالى اعلم الظهور ان ليس النزاع في حكمه معلقا على حكم الاول بل المراد ايضا
وانفاذ محسب المادة الدعوى وقطعا للنزاع وكذا الحال لو شهد على حكمه ولم يشهد المدعى
بان كانت الدعوى على غايب فسمع الشاهدان الدعوى واقامة البينة والحكم ثم شهدا
الحاكم الاول بالصدرة مع القبول هناك الاول وكذا العلامة بل الاقوى القبول لمن لم يشهد
الحاكم كانه الفاضل واحتمل ان يكون ما ذكره من باب الاحتياط ويصح الشيخ في طرحت

قال والاحتياط ان يقول لهما هذا كتابي الى فلان وقد اسندتكم على ما فيه وقال فان امضوا الكتاب
نظرت فان ضبطا ما فيه لم يضره وان لم يضبطا ما فيه لم يعمل عليه وصرح بعدم قبول شهادة الشاهدين
في ذلك معلا بان قبول شهادتهما مقصور فيما كان مالا او المقصود المالا ولا يطلع عليه الا كما لا
والاستدلال ليس ههنا واحدهما ان الحكم في حكم الاول صحيحا او اما لوقال ثبت عندى من هو
ان يلحقه بحكمه فقد قطع الشارح الفاضل ان بعد قبوله كما هو المستفاد من كلام المص في وجوب
ان مقتضى الادلة السابقة وجوب امضاء حكمه لا انباته فلا يحكم الثاني ما ثبت عند غيره
تردد المص في قول قوله اذا قال حكمت للآخر وجه التردد والتراجع ظاهرهما
ما ذكره فلذا اتوى التماس الفاضل القول على ما سبق وجه اعادة الكلام مع ما سبق في صد المسئلة
التصريح ببيان الفرق بين القولين ثبت عندى وحكمتم ثم انه لا بد ان يفضل الشاهدان
الحكم فضلا من دون اجل ولا حيلة كما ذكره المص وبعده العلامة وان كان من كتاب يقر
عليها فشهدان به وانما اتقت من الحكم من النصوص المستفيضة في امضاء حكم
الجامع للشرائط علمت ان الفرق بين حيوته وموته وحجته ومرضه وه في غير ذلك وفيه
خلافا لبعض العامة ولا في انتهى اليربين ان يكون معينا لم لا يلزم ان يثبت الشاهدان
الشهادة عند غير المعين لعدم اشتراط الشهادة بالاذن وخالف فيه العامة فلم يجزوا
غير المكتوب اليه الانفاذ بل لو ارسل بلفظ عام مثل من وصل كتاب هذا اليه من قضاء المسلمين
حازن والتخصيص بالكاتب به التماس الفاضل الردي على بعض العامة المانعين من اطلاق
القول في ذلك فاذا ظهر وجهه عن القابلية قبل امضاء الاخير فالظن عدم انفاذه وحقا
فيه ايضا بعض العامة وان كان بعد انفاذه مرة ولم يقبح في حكمه لم يضره بامر الشرع وان
الثاني يفسقه بعد حكمه باحكم به لاصا لبقاء ما كان على ما كان وعدم تغيره من حكمه بل عدم
التلازم بينهما فلا يبرح عن مقتضى اصل الدليل بل يقع الظفر به لا ان يظهر الحق في حكمه
فيرجع الى الحق ولا ينبغي النزاع فيه والله تعالى اعلم **مسائل ثلث** الاولى اذا اقر الحاكم
انه هو الشهود عليه الزم ولو انكر كانت الشهادة بوصف يحمل الاتفاق غالبا فالقول قوله
مع ميمته ما لم يقع المدعى البينة وان كان الوصف بما يبعد راتفاقه انما نادى او ملتفت الى
الى انكاره لا خلاف الظهور ادعى ان في البلد مساويا له في الاسم والصفة كلف باثباته فانه
المساوي حبا سئل فان اعترف انه العزيز الزم واطلق الاول وان انكر وقف الحكم حتى يبين
وان كان المساوي ميتا وهذا لا خلاف لانه لا تشهد بالبراءة اما لان العزيز لم يصره واما لان
تاريخ الحق متأخر من موته الزم الاول ولو احتمل وقف الحكم حتى يبين اما ان المصالح عليه بعد

وخرج ابن زهر في الغنية بل
ادعى على عليا طاع الطائفة

لا يملك المص على غيره من غير
ولا ينفذ ما ليس له به علم

وان اذن الشاهدان لا حجة
عند غير المعين لعدم اشتراط الشهادة
بالاذن وخالف فيه العامة فلم يجزوا
لو المكتوب اليه انفاذا

اذا رآه بانه المشهور عليه فظاهر من عموم قوله ان اقرار العقلاء على انفسهم جازع ما تقدم من وجوب امضاء حكم الحاكم وانقاده بعد استجاءة المحقق لا بد من بولي وجهه الشارح هو الوجه والظاهر ان الحكم كذلك لو ثبت بعد عينه بالشهود فلا يسمع انكاره بعد ذلك ايضا كما صرح به الشيخ في طريقه العلامة والفاضل الشهير الحق الادب بولي وان اهل التصديق للمسئلة ولعله من اجل الظهور واما لو انكر ولم يشهد الشهود على عينه ولكن شهدوا على اسم الحاكم والحكم عليه وكثيرا ما الحكم الاول واسم ابها وجدها وخلفتها وصفتها وقيلتها وكانت تحت للاشتراك في غالب الاوقات فالقول قوله سمعته عسكنا بالاصل واحتمال عموم الوصف مع النكول فقال الشارح الفاضل انه يحلف المدعى وتوجه عليه الحكم والظاهر من ما ذكره على القول بعدم القضاء بالنكول والالتوجه عليه الحكم بمجرد ولو كان الوصف ما يتعدى غالب الاوقات الا نادرا لم يلتفت الى انكاره عند المص وجاعته وهو الظاهر من الشارح ولا يخفى عن اشكال بناء على ما قالوا في احكام الدعوى من سماع كل دعوى محتمل وان سلم الاسم والنسب قال لا يلزم تسليم شيء اليه واحلف على ذلك ففي جانب وجهان ذكرهما الشارح الفاضل ولعل الاصح ما استصحى عدم الاجابة من اجل قيام البينة العادية عليه وهي الحق فترجعه الحق عليه كافي كل دعوى تقام عليه واحتمال ان يكون قد وثق بغيره بعد الحكم على انكاره الفاضل في شرحه على ما في كل الدعوى مع تعطل الشهود نعم لو ادعى القباض او الامانة فهو محتمل كلام آخر ينبغي اثباته او احلاف الخصم بعد انكاره ما تقدم ببيان ما يها وان سلم الاسم والنسب لم يسلم كونه الحاكم عليه فان لم يكن هناك من شارك في الاسم والصفات المذكورة قالوا بانهم الحكم عليه على ما يظن ان لا على الاصل ولا يخفى عن اشكال وان وجد المشارك لم اعترف بخصائص الامانة وطولها حتى ان انكره وقف الحكم الى ان يظهر الحق بمراجعة الكاتب لملامتها بين احداهما او بينة او اقرارا او نكول هكذا ذكره الشيخ في طريقه المص والعلامة والفاضل الشارح وهو لو كان المشارك في الوصف بغيره بعد الحكم فقد استنفذ الشارح الفاضل في كل ما ينبغي في وفيه الاشكال ولو كان قد مات قبل الحكم فان ثبتت بنية تدل على براءته مثل ان لم يكن الغريم معاصرا له وان يكون تابع الحق مؤخر من موته فالحكم لا يتم على الاصل الظهور بطلان الحكم وان لم يظهر الغريم الماتعة وقف الحكم كما قاله الشيخ في طريقه الماتعة ولم يوجب الدعوى على الرتبة لعدم دعوى صاحبها التي على موته ولا دعوى عليه فقد بين حكم الوصف الحاكم الحكم وشهد الغريم بذلك واما اذا كان اقصر على بيان حكمه على فلان بن فلان من غير مزيد بيان للاوصاف المعينة لاشان فيقبل بطلان الحكم لجهام المحكوم عليه حتى ياتي بالتحريم لوقر بطلانه فلان بن فلان

لشروط الحكومة وحرمة رده واختاره الشهيد في كسروا بعد استبعاد خلافه وبه قطع العلامة

التم الا ان يقال ههنا بتقديم الحق على اصل

فمثل عموم وجوبه حكمه وظهور خلافه فظاهر هو ان لا على كل ما يشترطه

وانه المقصود بالكتاب لكن انما الحق اميل فيه في حق القضاء المبرم وعلى الشرح بطلان في نفسه الا ان يقر الحق فيؤخذ باقراره وفيه ايضا اشكال اذ بعد ثبوت حكم الحاكم الذي ينبغي للكل انفاذ حكمه وتسليم امره عليه ينبغي القول بوجوب خروجه بعد اقراره عن عهده حكم فلذا وجهه في عدمه وهو الوجه وقال في الخبر لو لم يحكم الاول ولكن اقصر على سماع البينة لم يثبت واقصر الثاني الى سماع البينة ايضا وجهه ظاهر اذ ما تقدم من الدليل على انفاذ حكمه غير ان فيه فلا وجه لحكم الثاني بمجرد ذلك والله تعالى اعلم **قال** الثانية المشهود عليه ان يتبع من التسليم حتى يشهد القابض ولو لم يكن عليه الحق شاهد قيل لا يلزم الا شاهد ولو قيل يلزم كان حنا حسا للمادة المتارة او اقله توجه اليه ههنا ذكر العلامة وقد تقدم ذكره من ايضا في غاب الوكالة حيث قال في آخر الكتاب كل من يده مال غيره او في ذمته له ان يتبع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق القبض يستوي في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل الا ببينة ههنا الجود المقتضى الى الدلائل واليمين وقيل آخرون بن ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل او التسليم في الاول واجاب انه امتناع في الثاني الامع الا شاهد الاول اشبه وكان اعادته كانت عليه في الخرج لمناسبة المقام بقا للشيخ فانه في خط اذا قضاه الحق كافي على القابض ان يشهد على القبض فيلزم اجاب لا بد ذكره في الوكالة وذكره ههنا وهو انك منطوقه فان كان الحق ثبت عليه بغير بينة لم يجب على القابض الا شاهد لان الاصل براءه ذمته حتى لو لم يأت حلف ولكن يخبر عن الكذب بل ياتي بالصدق وان يحلف على انه يستحق عهده شيئا كان به الشارح الفاضل فها مضى ولا يخفى عليك ان احتمال الضرر على الغريم الذي يثبت الحق امام البينة ولو بالقرار وقد تعد اثبات الادعاء ولا يمكنه الا انكاره والتورية لقيام البينة على الاصل فتبصر غاية الضرر فلذا واحتمل المحقق الادب بولي وجوب الدفع بلا بعد القول ببولان كان الحق ثبت عليه بالبينة اوجب عليه اقباضه حتى يشهد القابض على نفسه بقبضه حذرا من ان يطالبه مرة اخرى ولا يخفى في العبارة من السامعة كعبارة قاض فان الغريم اذا كان له الامتناع من الاقباض حتى يشهد لا يمكن له الحق الامتناع عالم يقع ولا امر سهل الوضع للمدعي فظهر من هذا في تكرار القول في المقامين عدم استيفاء حق المقام بعدة البين واختار المص والعلامة وجاعته من امتناع المشهود عليه ان يشهد بتسليم الحق مطلقا حسا للمادة الدعوى وحذرا من حصول البين عليه وهو وجوب وان كان صدقا وفيه معرفة لدوى المالك يمكن ان لا يثبت عموم ما دل على وجوب الخرج فوري في حقوق الناس من عدم الماطلة والتعويض اداءها الا بانهم وان عليه فكل يوم ينبغي انم عشاها وكل ما دل على وجوب اداء الامانات من الكتاب السنة من غير شارة التي تضمن التعويض لا ينبغي الرجوع

هذه الامانة

في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل ولو كان له الامانة في رده ما لا يقبل

فذلك احتمال الادعاء فان ذلك لعل من باب الاستحسان والاعتبارات التي لم يثبت في الشرع حجة
 مثله وقد يتعدى اقامة الشهود سيما المقولة وقد يضرب في الحق شيئا من ذلك بين الناس للشرع
 فان كل صديق صدقوا يمكن تاييده ايضاً بعموم ففي الضرر والعسر والخرج فلا يكون اخيراً في الحق
 وجعله عقد التعوق اذ حال حاجبه في العسر والخرج مرفعة التي لم يثبت بعموم خروج اللد
 عن الصلاح وانشاءه للدعوى فامل **الثالثة** لا يجب على المدعي دفع المجمع الوفاء لانها حجة ولو
 خرج المبلغ مستحقاً ما ذكره الله ههنا وفاقه العلامة ما ذكره الشيخ في طه وعلله ايضاً في الموضوعين بانه
 ملكه واليه يرضى في الشرع فلا يجب على الانسان دفع ملكه الى غيره كغيره من امواله وانما حيزه من الغنل
 انما يصح في قبالة الاملاك في الصلوات المتعارفة في العاد ان يعطيه العرف وكان من غير الحق عند
 الحق فبعد من حقه بل من رده الى صاحبه وليس حجة الصلح باقل من هذه التوبة المذكورة وصحة الاستحسان
 عند من استقرض فاقبض من اداء حقه الى اخذه وقد جردته في كتاب الترهين واحتمل الحق اذ يباين وجهه الذي
 فيها ايضاً كالأول لعل اخذ التساوي في الصلوات للاملاك ان تقاسم البائع عن عطاء الاصل او في اولى منه
 ان يستقرض قبض الحق في المبيعة فلا بد من اعاد البائع فغسل ان يثبت على ذلك ثم ردا الايام وصياح
 دعاوى لم يثبت على رده الا في وجهه عليه الضرر كما هو المتعارف لان **الفصل الثاني** لو اخرج من
 احكام القسمة في حق الامان ان ينصف قاسماً كان على من يشترط فيه البلوغ وكال العقل لايمان
 العدل والحرية والحسب ولا يشترط الحرية ولو اخرج من قسمة القسمة لغيره في العاد والشرع فتملكه كالحق
 اقر به الجواز والقرابة ايضا باقتسامها من قاسم لما كانت القسمة الغالبية على فضل القضاة من خارج المتنازع
 لحسم مادة النزاع فكذا الحق المصون واعتدلتها بالكتاب والقضاء ويدل في ذلك احكامها بالجملة هي مشروعة في الشرع
 كما قاله الفاضل في شرحه مدعي في طه عليه جاع الامنة وليندره من الكافي واد احضر القسمة والقرابة
 سبحانه ونهزم ان الماشقة منهم وبانه صلا يقسم القيام بين الغاين في قوله ما رواه في **الفصل الثاني** في
 من قاسم ورث في القاسم من اجل حصرهم وجدلهم لاعتدال الدين على جميع احكام الشريعة وليا معرفتها بافضل
 كذا وكذا والشا مباعدة العانة العرفين بعدم العسمة امامهم فيميز الاحكام تنويعها للشا من يعمل عليه وانما
 وتجهيزها من خلاف عن الوفا بما ذكره ههنا انه يستحق الامان ان ينصف قاسماً باصفاء كل ينو وقد اطلو على ما يدل
 عليه كلامه على ما يمكن ان يبين مختارهم بعموم قوله سبحانه وافعلوا الخير وبقولوا لله يعلم القسمة المصطلح وهو قوله
 انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخوتكم واتموا الزنازع فذلك يقتضي من دون القسمة فلا بد من حكمه بل
 عارفاً بافضله ففة في نفسه على ما يشي به من ماله ومع حضور الامام فذلك متعلق بمكانه المتعلق بالصلح الذي لا
 وانظام ما عن فيه فها هو اذ في قوله ومع غيره هو كمال الى من اذن في القضاء وجعله ففة في نفسه
 الحلال في جميع ان يجوز له كل ما كان باشره عليه حال حضوره وبسطه الاما في جليل الاختصاص وقد ورد في بعض
 الاخبار والخص في مباشرة غير الفقهاء لذلك ولعل ذلك في غير القسمة الاجبارية في المتنازع في التقاضي في شرعية
 لحصول انتفاع واستبداد المالك به فبين وجه ما ذكره الله وغيره من استحباب نصب القاسم للامام
 ثم الظاهر ان ما ذكره من الاحكام المتعلقة به مما ائتمنا ذلك

نعم فيما لا بأس به لا بأس به
 القسمة
 ولا بد من العلم بالادلة الشرعية في القسمة
 والنظر في المقام والمقصور والكيفية
 والواجب اما الاول

وامن احكامها ما ذكره في كتاب
 المستغنى وما يتعلق ببعض
 اركانها على ما كان في القسمة
 وفي طه روى ان كان على قاسم في
 عبد الله بن محمد وكان من قبل
 المال فقصدهم لبيان الحكم بان
 الاشارة بانهم من الشرا فبؤدى
 ذلك غالباً الى المنازعة والشقاق
 فمقتضى الحكمة ان يشع ما يمتد
 الحقوق بالاتفاق وان في الشرا
 حجاز عن استقلال الانتفاع ما خلق
 له الشرا ليخلق لخلقكم ما في
 الارض جميعاً وتوكلتم الناس سلطان
 على اموالهم فيقتضي الحكمة شرعية القسمة

الحكم في القسمة بين العدل وبين ضيق كل من له مال او لوليا **من** عن محمد بن يحيى عن احمد
 محمد بن زهري عن سماعة قال سالت ابا عبد الله عن رجل مات وله بنت وصغار وكان
 وصية له خدام ومالك وعقد كيف يصنع الورثة فقسمة ذلك الميراث ان قام رجل فقسمة ذلك
 كله فلا بأس ثم ما ذكره من ترايط القاسم تبعاً للشيخ في طه يمكن استنباطه من بعض العمومات من قوله
 النعم عن استيمان غيرهم فان القسمة ما يلزم فيه الامانة والعدل لا يميل الى احد ولا يحتمل الجور انما
 ليتك من زاوله ما وكل اليه ويتفرق الخصمان عن رايه والى غيره من رايه السابقة فان ظاهرها
 في القسمة الاختيارية واما في القسمة الاجبارية فان يكون القاسم منصوباً من قبل الامام ويكون حكمه وارثاً
 عليهم يكون مراعات الشرايط احق واولى فاما معرفة القوم فمن ضرورات ما يحتاج اليه ولو ائتمروا
 الى اهل البرة ولا بد منه لمعرفة التقسيم فان القسمة في غير المتساوي لا يجرى اسمها ما كان مستقلاً على الراد
 يحتاج الى معرفة القيمة لتحقيق العدل ويتجانب عن الخيف عليهم واما الحرية فمقتضى الاصل السالم عن
 المعارض عدم اشتراطها وجواز ذلك للعدل لا ما احضر من الله ويظهر من ط اتفاق اهلنا على
 قسمة العدل على الشرايط المقررة وترايضها به فكما يجوز ولا يجوز فقسمة فيما بينهم كقاض عليه الشيخ في طه
 وتوجيه اصاله المتساوي في الاحكام بين الخاص والعام وفي حوز الركون الى قسمة الكافر والارضا
 نظراً لرواياتهم عن الركون اليه والاعتماد عليه كما اشار اليه الشرة ولما فاته لشرعية القسمة فان
 النزاع والفضل بين الحضور وارتقاء المراء ولا بد من تعديل السهام حتى يرتفع الشقاق ولا اطمنا
 على الكافة في شئ منها وهذا التقريب يمكن الاستدلال به مع الفاسق عن ذلك الذي جردنا لشمول النزاع
 الا انه عن الركون اليه وفولوا سيما شارب الخمر في الظاهر كما في حسن الطه والصلح ان لم يتحقق
 العلم بان ذلك لم يحصل الا اعتماداً عليه في الجملة ويرتفع البغضاء بينهم بالبرة ولا ريب انما هو
 واولى **والمنصوب** من قبل الامام بعض من نفسه بنفسه لغيره ولا يشترط رضاها بعدها
 وفي غيره يقف الزوم على الرضا بعد الفرقة وفي هذا الشكل من حيث ان الفرقة وسيلة لتعيين الحق
 وقد قارنها الرضا الاصحاب الاختيارية لاقتان ظاهرهما على التزام الرضا بقاسم الامام او المنصوب
 من قبله كما يظهر من طه حيث عذر بالامانة في هذه الرضا بفعل القاسم برضا الشرا وقبله لا يلزم
 القسمة الا بعد الاقرار بالرضا بعد القسمة وان كان بالفرقة وقبل ائتمنا ذلك اذا كانت مستقلة على
 لا غير فالفرقة عنده لتعيين البائع والمستوى واعتبر بعد التميز السبع والشرا كما يظهر مما نقله
 في طه وقبل لزومه بعد الرضا بها او لا يلزمه ما يصيبه بعد ذلك واحتمل الشراخ الفاضل ان
 التصرف فيه بعدها عن من يجعلها كالبائع مطلقاً او على بعض الوجوه وهذا القول ينسبه في كتاب
 الشرا الى بعض العامة وظاهره هناك ان خلافه متفق عليه عندنا فالفرقة تابع للاصل ولا
 مختار الشيخ في المسوط واستحسنه في النزاع كما استجود بخلاف المقتضى غير تقييد بالفرقة وهو
 والثاني مختار الذي ليس
 وقوله ايضا في طه

وعرها
 كتاب
 كرسية

اعلم ان
 انما
 اذا كانت
 القسمة
 والذين
 في قوله
 لا يجرى
 في قوله
 في قوله

يضمن الحكم فيها ولو كان بعضهم في آعليه
 شرايت لا سند فيه طه هذا
 الشرط الكلي والامان والعدالة
 والفرقة كالبقية في الحساب
 بل يظهر عدم الخلاف فيها
 الا ان سئل اذ ليس من است
 وظيفتها
 ولا ينبغي القطع عليها الا ما حصل بموجب
 ان الله الانسان على ما له وهو ادله
 والذين ولا بد من ما شرع في القسمة
 ولا خلاف ظاهر في حوزها والاكاد
 والقاسم صالحاً للوكالة فيصالح له
 او اقتضاها لنفسها فلها كرسية
 حلاله وموهوب
 البور انما هو قطع عدم
 اشتراط العدل والفرقة
 في عدم الحكم فيها وانما هو
 على ما كان في القسمة
 كما في قوله تعالى
 انما الله الانسان على ما له
 وهو ادله
 والذين ولا بد من ما شرع
 في القسمة
 ولا خلاف ظاهر في حوزها
 والاكاد
 والقاسم صالحاً للوكالة
 فيصالح له
 او اقتضاها لنفسها
 فلها كرسية
 حلاله وموهوب
 البور انما هو قطع عدم
 اشتراط العدل والفرقة
 في عدم الحكم فيها
 وانما هو
 على ما كان في القسمة
 كما في قوله تعالى

شرح ابن كثير في تفسيره
في تفسيره

إلى التمسك بالمال المص ولعله الأقوى فإن الغاية المطلوبة في شريعته أن لا
عليها من رفع النزاع وتبين حق كل من الشريكين وليست ببيعاً عندنا ولا جارة لشيء
خاصة فيها بل هي وسيلة أخرى برأسها اختصاص الملك بقدر الحصة لكل منهما والظلم
فيه ينافي ومن فتح الباب بطول الدعوى خصوصاً فيما يفرزها القسمة الشرعية فانه بمنزلة حكم الله
يعين حقهما فان أصل القسمة من فعل الله سبحانه بالكتاب والسنة ثم من رسول الله وأمره
تقسمون عطاءهم على الناس بقدر قايماهم من ذلك قسمه النبي والفرايض والصدقات والأخماس
العطايا والمستزكات وجعل الله سبحانه أسرار الناس طريفاً إلى ما اختاره عنده بشرعية القسمة
لمن عمل بها فخرج بالقسمة بعد الاتكال على حقيقة الأمر ما قسمه الله له ولا راد له ولا مرجع إلا إلى
فضائه فليزعمه الرضا بما حكم الله به وما ورد في ذلك من رواة في فتح الأبواب عن شيخنا محمد بن
واسع بن عبد الله الفارسي أصحهما باسنادهما إلى الشيخ باسنادهما إلى الحسن بن محبوب عن كتاب الشيخ
من مسند جميل عن منصور بن حازم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وسئل بعض أصحابنا عن مسألة
وقال هذه تخرج القسمة ثم قال في قضية العدل من القسمة إذا فرض الأمر إلى الله عز وجل
الله عز وجل يقول فسامهم فكان من المدحفين ودوا في الحسن بن محبوب عن أبيه عن
باب بيع البيت من النسيئة عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن غيره من آبائه وأبناء
صلوات الله عليهم من قولهم كل مجهول ففيه القسمة قلت له إن القسمة تخطى وتضيق قال كلما حكم الله به
يخطى **المدحفين** حتى يصح ما سئل في قضية القسمة أنه يقدر واحدة ولو كان له واحد عشرة مرة
ثم يقول اللهم إني استخيل لعلك بعاقبة الأمر واستشير الحسن بن محبوب في المأمول والمحل واللام
إن كان امرئ هذا قد نيطت له أمانة وبواد يوحف بالكرامة أيامه وليا ليخرج فيه بحجة وقد
شموسه ذلوك وإيامه سرور وإيا الله فاما ما رآته وما هي في التمسك بالمال ثم خلى بجمتك خيرة في عاقبة
ثم يفرع هو وأخوه ويقصد بقضية التمسك ويقع أو على رفيقه يفعل بحسب ما يقصد في نفسه ويعمل بذلك
مع قوله وأخلاقه طويته ويؤديه ما ينبغي من **المدحفين** عن جعفر بن محمد قال في الدار يكون
بين القوم غايبة عنهم قد عرفوها فافتموها على الصفة وعرف كل واحد منهم حظه منها قال يجوز
ذلك عليهم وهو مثل بيع الدار الغائبة إذا عرفها المتبايعان فإن لم يعرفوها أصغر في بعضها ولم يعرف
بعض لم يخرج ذلك حتى يحضر القسمة أو من يقوم مقامهم وكذلك الأرض والشجر يمكن أن تؤخذ الأولى بأبي
المدحفين عن جعفر بن محمد أنه قال القسمة على وجهين أحدهما قسمة التراضي فافترضا في الشراكة وكان
كل واحد منهما لا يعرف كل واحد منهم ما قسم عليه ورضيه مضت القسمة عليهم الحديث ويمكن القول
بجمله على الرضا قبل القسمة كما هو مقتضى اللفظ الماضي ولا حياطان يجري المصالحته بينهما بعد القسمة

نقص من
عليه

سيرة

18
في القسمة
منها صاحبها
في معنى المصالحات

للسلم عن تشويق الدم والنزاع بالبرقة فان ميدانها وسيع ولا مضايقة فيها بل ساحتها فاسحة وأما
استقرار العدل لقاسمها وعدم اختلاله فيمن يرضونه من المسلمين فلا يصل فانه في كل
الزائد عليهم ولأن القسمة كما سبق إليه الإشارة من حقها ولا يتجاوز عنها فإذا رضى بها رجل آخر غيرها
ليقسم بينهما كان جائزاً كما نبه عليه الشيخ في **الحاشية** ويجري القاسم الواحد إذا لم يكن في القسمة
رد ولا بد من اثنين في قسمة الرضا كما تبين بقوله ما لا يفرده الواحد وسقط اعتبار الشا
مع رضا الشريك قال الشيخ في طان كانت القسمة لا تقتصر إلى تقويم بل يجري تعديل الشراكه
قاسم واحد وإن كان فيها تقويم ورد فلا بد من قاسمين لأنه تقويم فافترقا إلى مقومين وأطلق
ظاهره اعتبار التعدد في القاسم سواء رضى أو أجاب ولا يلزمها اختياره المص وهو سقوط
اعتبار ذلك مع رضاها بالواحد لأن الحق فيها ولا يتجاوز عنها والغرض من القسمة الفصل وقطع
الاستزاع في الملك ظاهراً أن يفعل في ملكها ما أراد أبان رضى بانفسها أو بفاسق أو بعد
واحد ونحوها كما نبه به المحقق الأديب في رد المظالم أدلة القسمة وعموم الناس مسلطون على
أموالهم وأصالة عدم شرط ما ذكر من اشتراط التعدد إنما هو فيما إذا عينه الحاكم فما اشتمل
على الرد وما إذا اشتمل على الرد فالظاهر أن قاسم واحد من الحاكم أيضاً قال الشيخ في قوله الشهرة
العظيمة بل نسبته في الشرح إلى مذهب أصحابنا لا يتفق مستند إلى من نصبه
قاسماً واحداً كما تقدم وهو يدل على أن المذهب لا يلحق بالشاهد من بعض العامة فقام
لا نقول به **الحاشية** وأجرة القسام من بيت المال فإن لم يكن إمام أو كان ولا سعة في بيت المال
كانت أجرته على المتقاسمين فإن استأجره كل واحد بأجرة معينة فلا بحث وإن استأجره في
عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من الأجرة لزمهم الأجرة بالحصص وكذا لو لم يقدر الأجرة
كان له أجره المثل عليهم بالحصص بالسوية إذا ثبت بما سبق بشرعية القسمة وتعيين القاسم
عامل كسائر العمال يحكمه في حكمهم فإذا تبرع بالفعل بغير قصد الحسبة وعدم الأجرة فلا أجر له لا سقاط
حظه وأما إذا قدم الأجرة وعينه الإمام فمقطعه ما شاء ما أعله لصالح العباد وقد تقدم الاشتاء
إلى دليله وأما غيره فمقطعه ما عينه لمن لصالح العامة للمسلمين إن كان عند شيء من ذلك
ولا يأخذ من المتقاسمين إذا عين الشخص ورضاها أو كانا رضى به ومع التقاسم فالظاهر أن
الحاكم عليها فإنه ولي المتسرع وخالفه قل هو ولي بنفسه فيعدل الأجرة بينهم ويأخذها عنهم بالحصص
فإذا كان نصيب كل واحد من السدس مثلاً والباقي للأخرى كانت الأجرة على سببه وكذلك أجرة
الكامل والوزان وفكر الشيخ في السقوط عن قوم آخرين القول بأنه جرة على عدة الرؤس على الأقسام
وقوى الأول واستصحه في الشرح فإنه عدل ووجه الأخير اشتراكها في قدر العمل فوقعها

فإن كان كفاية الواحد في شدة العمل
كفاية في شدة العمل
في أي منهما كان قدره

فيعطيان الأجرة

تحقق

ذلك فاقض حتى الله منه وفي مقاساة الصادق بعض الارضين مع بعض النجسين ايضا بالسطح
وهذا الحكم على المشهور ثابت بما ذكره سواء تعددت الاخماس الخلفه او اتفقت فثبت الحكم
على اربعة كل نوع على حدة ولا يحتاج الى القسمة باختصاص كل نوع منه الا مع التراضي المتقوى
بعض العامة القول بعدم الاجبار في سعة النياب للدارين ورتبه وطريقان الفرق فان
كل واحدة من الدارين يمكن ايرادها بالقسمة دون النياب ولم يظهر خلاف المسئلة بنسب
ولا عبرة بخلافه بعض العامة حيث منع من قسمته من المانع اذا كان للعقد كالم
والرغبة للتصفية كالعسل والسم فان مع قطع النظر عن اصولهم فيستحسن انفسهم وكل
الضرر المانع من القسمة هو نقصان القيمة مطلقا او اذا كان فاحشا بحيث يتغير به عن اعدام
الانتفاع بالنصيب بعد القسمة الذي اخاره المصنف الاول وتبعه العلامة وفاقا للشيخ في احد
الوجهين في طوف وفي وجه آخر له فيها اختيار الاخير وان قيل المصنف في كتاب الشفعة والقول
انهم للعامة والوسط مختار الشهيدين رحمهما الله تعالى والمتقوى عن صاحب الجامع اعتبار
نقصان الانتفاع بدون القيمة فيكون بحيث لا ينفع به ما كان ينفع مع الشركة واستقر بها
وهو ينبغي التمسك بما لا يتسارع به عادة لا ما لو كان قليلا لا يعاين عادة فان جازم مثله تحت
عموم الادلة غير معلوم وقد بين ما ذكره حكم التضرر مطلقا وعدم الضرر كذلك فاما ما تضمنه
بالقسمة بعض الشركات دون اخرى فان لم يكن مشتركا على الرضا والوكالات الدار مشتركة بينهما ولا
عشرها ولا اخرى تسعة اعشارها وبعد القسمة صار العشر خارجا عن صلاحية السكنى والاشقة
الاعشار فالمشهور فيه انه لا يجوز التضرر خاصة للدليل المتقدم ونقل الفاضل عن شافعي المبرور
الاجبار وهو بعيد وهل يجزى بما اذا كان الطال متضررا فالمشهور نعم واستضرر بالطال
ليس مضايقة له وخالف فيه الشيخ في طحيث الحق بالواستضرر الكل اجاب واستشهد بالعلامة في
تفصيل آخر مناه على تفسير الضرر فانه هل هو بطلان الانتفاع بالمرة او نقصان القيمة فعل
الاول لم يجز المنع عليها ولا يجاب الطالب لها لايها من اذاعة المال وهو من عنه وقبحه على
الاخير اجاب المنع لا تنفاه الضرر في حقه ثم اورد على نفسه ان ما ذكره من الدليل في بطلان
به عايد في نقصه واجاب بمنع ذلك لان الضرر في ماله بايعود ونقصه اليه وان اشتمل على
نقصه على ابطالها لما اشتملت من النفع واخر حقه من غيره وتفرقه بملكه عن ملك حصة
فان قيل يكون اعظم نقصا له من الشركة فجاز تحمل النقص من اجله وهو حسن فان فيه جمعا بين المشهور
من نفي الضرر والضرر وتسلط الناس على اموالهم وعدم الاسراف والتدبير والرهى عن اقل
المال ولكن قوله بل على ابطالها غير ظاهر لا يؤول الى ما مر منه من عدم اجبار المنع عليه فان ايضا

والحكم فيما لا خلاف له في الشفعة هو الوقف
والظاهر حكمه بالاول

القسمة

القيمة بالكلية اذ اعطى المال لهم الا ان يفرض المسئلة في صورة امكان الانتفاع به بعد
وفي بعض مصالحه وان لم يبدل القيمة وبوجه المقام في الجارة ما رواه من لا في الدعايم عن علي
انه كتب للرافعة بن شداد انه لا قسمه فيما لا يقسم يعني طالا تجزى على انصاء الشركاء وجميع
من محمد انه قال القسمة على وجهين احدهما قسمة التراضي فاذا تراضى الشركاء وكانوا كلهم تجا
الامر وعرف كل واحد منهم ما قسم عليه ورضيه مضت القسمة عليهم والوجه الثاني على وجهين
احدهما ان يقسم المقسوم بالزرع اذا استوت اجزائه والوجه الثاني ان يقسم بالقيمة اذا
اختلفت ففاضل وعنده انه قال في قسمة الدور لا باس ان تقسم البيوت بالقيمة والسا
ما الزرع وان يزرع من المساحة طريق شايع بين القوم ويصح ايضا ما يدل على المطافى للمسئلة
التالية والآخر في اكثر المواضع ايقاع المصالح بعد تعديل السهام ورجوع احوال بعض الكلا
في المقام وانشاء المصنف بقوله كذا وذا نامتساويا ونقصا فلا يكونا كان وغيره معللا
بان القسمة تميز عن البيع الى خلاف جماعة من العامة فان منهم من جعل القسمة بيعا مطلقا فقام
من جعل قسمة التراضي بيعا دون غيرها ومنهم من خصه بما اشتمل على الرضا صريحا دون غيرها
على ما نقله الفاضل وغيره عنهم ونقل عن بعضهم موافقتهم لاول استظهر المحقق الاول
في شرح الارشاد عدم الخلاف بين الاصحاب في كونها امر ارضا مما لا للشريك حصته الثلث
حصته منه مطلقا واستدل على نفي كونها بيعا بقدران الواضحة وخواصده في ان البيع يحتاج
الى صيغة خاصة ولا يدخله الاجبار الا لعارض ولا مدخل فيه للقرعة ولا بد فيه من تقدير المتعاقب
كل على حدة لا يتقدر الاخر وفي الجميع كل ما ذكره الجلاء واورده عليه والوال العلامة في بعض تعليقاته
ان اراد ان يطلق البيع ليس فيبقى من ذلك فهو غير مسلم عند الخصم فان من يقول بان القسمة بيع
فيقول بتحقيق ما ذكرت في المطلق باعتبار هذا الفرد وان اراد به البيع الذي ليس بقسمة فهو مسلم
ولا يجزى دفعا على ان اختلاف اللوازم انما يدل على اختلاف اللزومات فيما اذا لم يكن منشأ
اللزوم ذات اللزوم كما في ما نحن فيه اذا كان بين اللوازم تناف وليس فيما نحن فيه كذلك
عدم الافتقار الى صيغة اذ ياتي ان لا بد في البيع من صيغة ما يختلف القسمة لكنه غير معلوم ذلك
بل انما حصة بيع المعاطاة وترتب بعض لوازم البيع عليه فامل ثم قال وكان الاظهر في الاستدلال على عدم
كونها بيعا عدم الدليل على جريان لوازم البيع في القسمة لان تلك اللوازم على خلاف اصل مقتضاها
على موضع الدلالة فامل انتهى كلامه واجيب عن الاخبار بكونها موضع ضرورة كافي في مواضع الاتفاق
من البيع للصحة فانه يدعي الحاكم بالقرع مال المدين ويؤديه الى ارباب الديون وفي اخبار القاض
ايضا فروع تايد للوط واجيب عن ضرورة تقدير احد النسيدين بقدر الاخر في القسمة بخلاف البيع

انفتح كونه
الراضى وغيره

روايل
مستندة لكونها

القسمة
خواص القسمة

هذا هو الحق
 من حيث هو
 لا من حيث ينبغي
 ان يكون
 بل من حيث هو
 في الواقع
 لا في الظاهر
 بل في الباطن
 لا في الظاهر
 بل في الباطن

A

الناس على اموالهم وعموم قوله الرجل الحق بالامداد فيه الروح خرج ما خرج من القسمة الاجارية
 دليل وبقي الباقي تحت روى في **الكتاب** عن جعفر بن محمد ٢٢ انه سئل عن الدار تكون لقوم
 فيقول بعضهم اخذ حصتي في كل دار ويقول بعضهم لم يجمع لكل واحد نصيبه في موضع واحد
 قال فينظر فان كانت الدار معدلة في جاتها ونفاها ورغبة الناس فيها قسم لكل انسان حقه في
 مكان واحد وان كانت مختلفة اختلافا بينا قسمت لكل دار منها ناحية واحدة وكل واحد منهم
 حقه **وعنه** صلوات الله عليه انه قال في الحوايط المتفرقة في الاماكن يكون يلزم مثل البني
 ونحوه كيف يجوز قسمته ذلك قال يكون نصيب كل واحد على حدة مفروضا معلوما **صلوات**
 الله عليه انه قال اذا استترك قوم في حوايط وارض في نواحي شتى او بعضها قريب من بعض
 ان احب كل واحد منهم ان يأخذ نصيبه في كل ناحية فلا بأس وان احب ان يجمع له نصيبه في ناحية واحدة
 بقيمة عدل فلا بأس وان كان كل شئ من ذلك لا ينقسم على الانصاف او اذا انقسم دخل في الضرر
 على بعض الشركاء وكان حقه منه مالا يكاد ينفع به على الانصاف كان الواجب ان يجمع حصته كل واحد
 منهم في ناحية بقيمة عدل **انه** سئل عن القوم يكون يلزم الجمان فيها انواع الثمار في مواضع
 مفترقة منه كيف تقسم قال يجمع نصيب كل واحد منهم في ناحية منه بقيمة عدل فان كان
 زرع وثمار لم يقسم الزرع والثمار مع الاصل ويقسم ناحية **وعنه** انه سئل عن القوم تكون لهم
 الارض وفيها اشجار مفترقة قال تقسم كل شجرة منها بارضها ولا ينبغي ان يكون شجرة لرجل ارض
 غيره **وعنه** على المشهور ينبغي ان يحمل على قسمة التراضي والاجاز **والقائمة** يلزمها دكاكين متلاصقة
 لا يحمل احادها القسمة ففي اجبار المنع وجها ذكرها الشافعي الفاضل مستظها **وعنه** ولعل
 البقاء على الاصل والعموم عدم الظفر بالخصص والاجماع **وقد** بين حال العقار وما اذا كان
 المشترك غير عقار فادان عبيدا او ذوات او اشجار او ثيابا فان كان من نوع واحد مثل ان يكون
 العبدان تركيين او حبشيين ونحوهما او من منعة فان كان من نوع واحد مثل النسوية بين الشريك
 عدد او قسمة يجبر على قيمتها اعيانا على ما خاره المص وبنسبه الثمن الى كل من التفاضل متساوي القيمة
 لم يكن بذلك في الدول لا اختلاف الاغراض فيها واستشكل حكم العبيد في القواعد **وجه** الاشكال
 ما ذكره من تفاوت الاغراض وتفاوت الاشخاص فكان بالخلافين حبسا على الاول بارونة لقا
 عن النبي **وقد** صرح به الشريعة في كتاب الوصية واورد شيخنا المفلح في غاية المرام عن عمران بن
 الحصين ان رجلا من الانصار اعتق ستة عبيد وموته لم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك الرجل منهم ثلثا
 قوله اسديدا وداهم فجزاهم ثلثة اجزاء ثم افترق بينهم فاعتق عبيدين وارقت اربعة وحملت على متسا
 القيمة وتدل على ذلك ايضا من طرق الخاصة ما رواه **ص** من العقوب عن الحسين بن سعيد
 وهو

حفظه

قوله من القوم يكون لهم
 الحوايط المتفرقة مقدار
 متساوية

ما خالف المشهور منها

العقار مثل سلام كل ملك ثابت
 كالدار والتملكه

الفضل

كذا ما ورد

عن

كل عبيد متساوي صاحب القسمة

فطلب احد الشريكين القسمة
 ليخسر المخرج حصة
 القوم من ربع القسمة
 ولكن ورد عليه ان المخرج من داخل
 في الثالث وهو قسمة الكسوة فلا وجه
 لذكره **ههنا**

الفضل

والقديم الخلاف فيه بينا عملا
 بعموم ما دل على سيطرة الشريك
 على المالك وعدم حكمه غير طيبته
 مردود ومقام المعاشرة

السابقة تحت قوله في القسمة
 والفرق من هذا الشرح ما سبقه
 من ان العبد ينفق لنفسه
 سبعا بقية على قطع القسمة
 واستقرار الشريك في القسمة
 التي فيه كعدمه والفرق ما بين
 فيه ههنا وفيه الشريك بالمرء
 على الزيادة عند زيادة
 القسمة

و يورد و رواية بغيره
الآنية وقت ولقد كان
راجح على ما لا يكاد يحد
لها ١٠٤٠

الباطل غيرنا هض لنعطل انه عملنا ظاهر افعال المسلم وافواله ما لم يظهر خلافه وتباكد ذلك اذا كانا
من اهل الامة فكلما يحل شهادة السجاني في بيع في البدن عوى من ادعى عليه انقصت العارية وغيرها
فكلما لا يحل قسمته بغير ما ينبغي ان يكتب في السجل احصاء حقيقة الامر فلا يشبهه الحال مردا للثبات
والاعمال وبذلك ينبغي العمل فما اذا اقام اليدين ابط على ملكته في ايضا يكون المبلغ من الالهام
وابعد من تضيق المرام وبما اعترض بعضهم على تقدير اقامة البيعة ما هنا اقام وتسمع على مالوكا
لها خضم ولا خضم منها واجب بان مباشرة الحاكم لنفسه من ذلك ملكها بسماع البيعة لا خصال الفاعل
فيكون على الاحتمال من باب القضاء على الغايب فيكون الغايب على تقدير حضوره ودعواه على حجة
هذا التقرير اذ من مؤيدات القول في المسئلة الاولى ان لا سيد فعل الحاكم الاحتمال وعلى ان تقدير
فالطحا ذكره الشافعي ان لا فرق بين كون المقسوم منقول وغيره و في بعض العاصم في ذلك بل الغنا
وبغيره من المنقول فخص الخلاف الاول دون الاخر على عدم الفارق **قال** الثالث كيفية القسمة
الحصص ان تساوت قيمه قدر اقل القسمة بتقديرها على السهام لا بد من تضمين القيمة كذا يكون بين اثنين
قيمتها متساوية وعند التعديل يكون القاسم بخلاف الاخر على الاسماء والاخر على السهام اما الاول
فهو ان يكتب كل نصف في رقة ويخرج كل واحد بالجزء من الآخر ويجعل ذلك مصونا في سائر الشفع
او الطين ويأمر من لم يطلع على الصورة ما خرج احد هاهنا على اسم احد القاسمين فما خرج فله واما الثاني فان
يكتب كل اسم في رقة ويصوغها ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج سهمه فله ذلك السهم وان تساوت قدا
لا قيمة عدلت السهام قيمة والقي القدر حتى لكان الثلثان يقيمت مساويا للثلث جعل الثلث محاذيا
لثلثين وكيفية الرقة عليه كما صورنا وان تساوت الحصص قيمة لا قدر اقل ان يكون لواحد النصف
للآخر الثلث والآخر السدس وقيمة اخرى ذلك الملك متساوية وتسويت السهام على اقله جعلت
اسداسا ثم يكتب رقة فيه تردد بين ان يكتب بعد الشراء او بعد السهام والاقر با لقسما
عدد الشراء والحصول المراد به فالزيادة كذا فاعرفت هذا فان يكتب ثلث رفاع لكل اسم فيقول
للسهام اول وثان وهكذا الى اخره والحياء في تعيين ذلك الى المتقاسمين ولو تعاسر اعينه القاسم
ثم يخرج رقتان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلثة الاولى ثم تخرج ثالثة فان خرج صاحب الثلث
فله السهام الاخرى ولا يحتاج الى اخراج الثالثة بل يصاحبها ما بقي فلهما الخروج اسم صاحب الثلث
او كان له السهام الاولى ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب النصف فله الثلث والآخر الخامس
لا يحتاج الى اخراج اخرى لان السادس معين لصاحبها وهذا الخروج اسم صاحب السدس او كان
له السهام الاولى ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث والرابع ويخرج اخرى
لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج اسم ولو اختلف السهام والقيمة عدلت السهام تقوى ما وصفت

و يورد
من كذا
في القسمة
يصف

كسر

النصفه
والثاني لصاحب النصف
خرج في الثانية صاحب
النصف كذا في الثاني والثالث

ولا يخرج
في هذه على السهام
او في السهام او في السهام
عوضه

على قدر سهمه اقل نصيبا واخرج عليها كما صورناه لما عرفت ان القسمة الاجبارية هي ما مكر منها
التعديل فاقسامها اربعة اشارة للصورة واليه وجه الحصران بقا انما ان يتساوى السهام
واجزاء المقسوم في المقدار والقيمة او مختلفا او مختلفا السهام ويتساوى الاجزاء او العكس
بان يتساوى الاجزاء او مختلفا او مختلفا السهام ويتساوى الاجزاء او العكس
الشم الفاضل والقيمة فيها بتعديل القيمة سواء اتفق قدر الاجزاء ام اختلف وخلص احكاما
ان في ما اذا كانت الحصص متساوية كخفين بين اثنين يعدل السهمين بالقيمة سواء اختلف
القسامين على الاخر بالمقدار ام لا ثم يخرج حصصه ويتعين بالقيمة ويخرج على الاسمين
السهمين او السهمين على السهمين فالاول ما ذكره المصنف ان يتعين كل نصف في رقة ويخرج
في سائر رقتان في الالهام جذرا عن الالهام سواء كان الساتر شقة او طين او فيا او غير ذلك
ثم يخرج من لم يطلع على حقيقة الامر احد الرقتين على اسم احد الشريكين فتكون مختصة به والثاني
ان يكتب اسم كل من الشريكين في رقة ويجعل بها عمل الاول ويعد ذلك يخرج على احدى الرقتين
من احد السهمين فما خرج من الاسمين يكون ذلك السهم مختصا به وكذلك في سائر الشقوق
ولا حاجة في جميع الصور الى اخراج الاخرى لتعينه وان رفاع الشريكين والظا العجين في تعيين
يبدع به من الشراء في اخراج باسمه وكذا الاجزاء لعدم التفاوت بها وعدم الظفر بل يجب
تعيين الاستاء بفعل بالاصل وعموم كل شيء لك مطلق فتدبر ما ذكره حكم ما اذا تساوى نصيب
الشركاء وقض حكم اثنين من الصوري الاربعة كذا ذكرها المصنف فكل واحد من احد هما مالونساو
مقدار الحصص والقيمة والثاني مالونساو الحصص من القيمة واما اذا اختلفت مقادير
الانصاء كما مثل المصنف من النصف والثلث والسدس وكانت قيمه الاجزاء ارض على وقتها
متساوية فيخبرية الاقسام يكون ح على اقل الاقسام وهو السدس اذ يخرج نصيب كل منهم محضا
من غير رقة وقد ذكر العلماء في كيفية كتاب الرفاع وجهين احدهما وهو الاشهر وهو ان يكتب
المصنف ان يكتب في الصورة المفروضة الرفاع على عدد رؤس الشركاء ثم يخرج على سهام القيمة
المعلمة كذا ذكره المصنف ويستغنى باخراج اثنين منها عن اخراج الثالثة لحصول الفرض وعدم الفاق
في اخراجها وانما ان يكتب ست رفاع على مقدار السهام الستة رقة لصاحب السدس وتعين
لصاحب الثلث وثلثة رفاع لصاحب النصف ففواه في المبسوط مفعلا بان لصاحب الاكث
من يتولى صاحب الاقل فاذا كتب لكل واحد منهم رقة كانوا متساوين في الرفاع بخلاف ما
اذ كتب على مقدار انصائهم وانت خبير بان امثال ذلك غير مجدي في المسائل الشريعية فلذا
وجه الشم الفاضلة التخمين بين الامرين اذ لكل منهما يحصل المطوع ذلك كله فالاول

ولكن متساوية في المقدار
ص

من السدس وغيره
في كثره السهام ونقد الشرا

في هذا المقام وغيره
في رقة ثلثة رفاع ويكتب في رقة واحدة
اسم واحد منهم

والعابدة فيدان يكون
اسم خرجوا

العدل

الثالث ثانيا اعطى الثلثة عدد كاول ولا حاجة في هذا العزم لثانها ص

تصنيف جواهر العزم عن مريد ين
في كل باب ومن جنابه المقدس
يسعد في البدء والآخر
هو
١٥١٧ ول ص

باقی الاسماء
ولا حاجة ص

الغالب في فرضها كـ
كل واحد منها م

کاتقدم

وصيانة النفس على العيب
وخلو القاعة وهي العاية

قيمة لاقدرها
 الشفق غموضه بين
 ليلها وقوس
 ما السهام عليها
 لمجد نور
 محمد نور

P 245

کما عرفت
م

[illegible]

جفت فالو لا يتقصر السهم الا بقدر
الاسم كذا كان السهم الاول مبيتا لدايم
صدق احوال (الاسماء على منتهى) (الحمد
مخفف الحسنى) فانه ما فاسد او محمدا الى
تختلف تعبد وعل وجه التعلق بذكر كل وجه
ص

ما كان صاحب البيت يجوز له وما يليه من
وانت اذا فاعلت من
في العبار من

وكذا عبارة الشاهد في رويته
وتروى في المسبوط في كتابه الزنا
بعد الرؤس او بعد السهام
نظرا الى من خرج صاحب الامر
حصول الفرض فان استفاد منه
ايضا ان معنى البعد الاشارة
الى ان الحدف والتدوير
خلاف ما حصل ما ينفى اللاحذوف
فما يصح الكلام مع كونه قد
مع الحكم بعبارة المعنى حصل
فقد ايضا اقول انه بيان لقتضى
الكلام وبنيى الكلام فان الحكم
بغير اللوم وكل على عبده كما يقال
فيكون معناه الكلام ان اخراج الزنا
مستغفرا مستقلا على كل فرد من
السهام لا دأية الى الحدف لكونه
يكون اخراجها مستغفرا مستقلا على
كل واحد واحد لا سيما فان ضاير
الحكم بعبارة ما دل على ظهور
في كلامه ما دل على ظهور في كلامه
من كلامه ما دل على ظهور في كلامه
من كلامه ما دل على ظهور في كلامه

الجزء الاول والثاني دفع اليه الاول وان خرج الخامس والسادس دفع اليه السادس ثم
يخرج باسم احد الاخرين فلا يقع تقريظ وان خرج له الثالث دفع اليه وتعين الاول ان لصاحب
والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف فان خرج له الرابع دفع اليه وتعين الاخير ان لصاحب
والثلاثة الاول لصاحب النصف فان بدئ بصاحب الثلث فان خرج له الاول والثاني دفع
اليه الاول والثاني فان خرج الخامس والسادس دفع اليه الخامس والسادس ثم يخرج باسم
احد الاخرين ويكمل سهمه وان خرج لصاحب الثلث الثالث فله الثالث والثاني فله الثاني
لصاحب السدس والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف فان خرج الرابع فله الخامس مع توفيق
السادس لصاحب السدس والثلاثة الاول لصاحب النصف هكذا في بعضهم وهو انما مع
اتفاقهم عليه او مع رأي القاسم ولا ريب في ان الاقتصار على ما ذكره المصاوي في اقله وهو ان
جيد وقد بين ما ذكر حكم ما اذا اختلف السهام وانفقت القيمة وما اذا اختلفا وهو
الرابع فكانت الثلث فبعدل السهام بحسب القيمة وعين على مقدار اقل السهام قيمة لا مقدار اقل
انفق المقدار كذلك فذلك والا اعتبرت القيمة فقط فنجد جعل ثلث الارض سدس ونصفها
سدس آخر والسدس الاخر يقسم ارباعا اليه فيصير السهام ستة متساوية في القيمة كما ذكره
الشم الفاضل وامر القرعة كما سبق **قوله** اذا كان المصنوم غايها عن عرائه بالصفة بقله
ويصونه بالصفة المزية للاجسام عملا بالعموم ويؤيده ما رواه في **الاصح** عنه **قوله** ان قال
في الدار يكون بين القوم غايبة عنهم قد عرفوها فاقسموها على الصفة وعرف كل واحد منهم
حظه منها قال يجوز ذلك عليهم وهو مثل الدار الغاية اذا عرفها المتبايعان فان لم يعرفوها
او عرفها بعضهم ولم يعرف بعض لم يجز ذلك حتى يحضر القسمة او من يقوم مقامهم ولكن
الارض والشجر اذا قد عرفت ضرورة تعدل السهام فلو قال صاحب النصف رضىت لما
الشرع مثلا وقال له رضىت بالغرب لم يميز بالمساحة احد النصفين عن الاخر ايصح القسمة
لعدم تحقق شرطها كما قاله عدله الفاضل بان مقتضى قولها ليس الا رضا بالقسمة ولا قسمة
الاباء **قوله** اما لو كانت قسمة ردة وهي المفتقرة الى رد فيقال ببناء او شرا وبني
فلا يصح القسمة عالم يتراضيا جميعا لما تنضم من القيمة التي لا تستقر الا بالتراضي واذا اتفقا
على الرد وعملت السهام فله يلزم بنفس القرعة قبله لا خصا تنضم معاوضة ولا يعلم كل واحد
من يحصل له العرض فيفتقر الى رضا بعد العلم بما بينه القرعة قد تقدم حكم المسئلة في بيان
القسمة والغرض منها بيان لزومها بعد التعديل والقرعة وعدم لزومها لاجتها الى رضا
كل محبته المحبة له سواء كان صاحب الخمس والناقص الذي يحتاج الى تمامه شيئا خيرا

كما سبق

القسمة

عن جعفر بن محمد

ارجح

او كان صاحب الزائد والنفس والاخر قول الشيخ في طمعا لا يتضمن القسمة معاوضة
التي لا تدخل للقرعة بها ولعدم العلم قبل القرعة من له العرض الردة فلا فائدة في رضا قبل
القرعة بل ينبغي ان يظهر الرضا بها بعد ما حرم العلامة في التحرير والشهادة الدرس
بتوقف مطلق قسمة التراضي على حصوله بعد القرعة باللفظ الصريح مثل رضىت وما الى
معناه وقواه الشم الفاضل ولعله لا قوى فان ترد فيه المصها والعلاقة في عدم وجه
الاول صدق اسم القسمة عليها واقرها بالرضا بها مع امتثال الخ بها بالقرعة والاصل عند
استنراط شيئا آخر بعدها واستظهر الشم الفاضل من المص وغيره كون محل النزاع في غير
لوكات القسمة من القاسم المصنوب من قبل الامام **قوله** ولا لم يعتبر رضاه بعد ما مطلقا
واحتل عريان الخلاف فيها بناء على عدم تاييد نظر الحاكم في المعاوضة بل رجوعها الى رضا
المعاوضين وعبارته المبسوطة والعلية فانه قال القسمة رضايان قسمة اجبار وقسمة تراضي
كانت قسمة اجبار فظرت في القاسم فان كان قاسم الامام لم يست بالقرعة لان قرعة القاسم حكم
الحاكم لا ينبغي تعدل السهام كما يجتهد الحاكم في اطلاق الحق وان كان القاسم رجلا انضوا
به حكما وقاسما فالحكم فيه كالتراضي كما يحكم بغيرها ثم قوى اعتبار التراضي بعد القرعة فيه وفيما لو
اقسمنا بانفسرها ثم قال هذا في قسمة الاجبار اما قسمة التراضي وهي التي فيها رد هل يلزم بالقرعة
ام لا قال قوم يلزم قسمة الاجبار وقال الآخرون لا يلزم لان القرعة هي هنا المقرب البائع الذي
ياخذ الرد والمشتري الذي يدفع الرد فاذ اتم هذا بالقرعة اعتبرنا التراضي بعد القرعة على البيع
والشراء وهذا هو الاقوى انتهى والحق ان الاشكال محصور القاسم من قبله لم يقتضيه
اليه مما امر به وهو الشئ المصنوب الغير القابلة للنزاع واما في من الغيبة والحيثية فيجب
التراضي منها بعد القرعة ايضا بل الاولى تحصيل التراضي منها بايقاع المصالحات بها او قولها
بان وقع التراضي منها بجعل الزائد والناقص احدهما اخذ باليقين مما اسلم والظاهر ان
انفقنا ذلك بالرضا ولم يوقعا صيغة خاصة يكون الحكم فيها حكم المعاوضة فلا يلزم الا بقرعة
لو استمر طناه في لزوم المعاوضة وان لم ينقل بتوقف التراضي بالقسمة مع عدم الرد على التصرف
كما اقتاده الشم الفاضل والفرق من اجل اشتغال قسمة الرد على المعاوضة دون ما خلا عنه
فان فيه امتثال الحق من دون معاوضة فلا حاجة فيها الى لفظ آخر عملا بالاصل وعموم ادلة
القسمة **قوله** قال مساييل قلت الاولى لو كان للدار علو وسفل وطلب احد الشريكين
قسمة بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل بموجب التعديل جاز والاشترط
مع الشفاء الضر ولو طلب افراد بالسفل والعلو لم يجز المنع وكذا لو طلب كل واحد منهما

قرعة

وهذا المعنى صريح في كلام القاضى
بقوله والمصنوب من الامام
قسمة بنفس القرعة ولا يشترط رضاها
بعد ما روي في بعض النسخ
بعد القرعة ثم استدلوا بحديث ان
القرعة وسيله على تغيير الحق وقد
قارنها الرضا ولفظ مساييل
عبارته سيله الى الاول كما فهمت

وتعليقه ناظر الى ان رضا
من الحاق القسمة بالمبايعات
فعله ضرورة كما قد اتى في
سبل اتفاق وشهادة
الدين والشايع كما هو
سواء عليه لعل ان يرد
وليس كذلك فائدة اخرى
ارادنا وسقته لاصح

الثانية لو كان بينهما أرض مذبذبة وطلب قسمة الأرض حسب الجبل المتبع لأن الزرع كالمتاع
 في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ لم يجز إلا أن يكون تقديلا ذلك بالسهم فيمكن
 فيه أشكال من حيث إمكان التعديل بالتقويم إذا لم يكن فيه جهالة أما لو كان بدار لم يظهر
 لم يصح القسمة لتحقيق الجاهل ولو كان سنبلا قال الشيخ أيضا لا يصح وهو مشكل لجواز بيع الزرع
 عند الثالثة لو كان بينهما فرجان مستعدة وطلب أحد قسمتها بعضا في بعض لم يجز المتبع
 لو طلب قسمة كل واحد منهما اجزأه لأن ذلك لو كان بينهما جوب مختلفا ويقسم الفران
 وإن اختلفت أشجار أقطاع الدار الواسعة إذا اختلفت أبنيتها ولا يقسم الدكاكين المتجاورة
 بعضها في بعض قسمة اجزأها أملاك مستعدة يقصد كل واحد منها بالسكنى على القسمة
 فهي كالأرض المتباينة هنا مسائل فذكرها المص وغيره فترجمها على الضوابط السابقة
 الأولى لو كان العلو والسفل من الدار مشتركين بين الشريكين مثلا وطلبا لأحدهما القسمة
 ولم يتضرر أحدهما بجبل المتبع فيقسم بينهما بحيث يكون لكل منهما نصيب من كل واحد منهما
 والثانية لا يلزم أن يكون النصيب للفرز لكل واحد من العلو فوق نصيبه من السفلى وإن
 كان أولى بما به به المحقق إلا أن يعلل بالأصل وعموم الأدلة وأجمل الشرح أن يكون ذلك
 من شرطه أن اجزأه معلقا بحصول الضرر لكل منهما أو لغيره من دعاة القواعد والآراء
 عن أشكال أدليس كل ما يتوهم الشرطية إصرار أصحاب الحكم من الأحكام على المناط كما تقدم صرح
 لا يختار إرادة وما نحن فيه ليس كذلك فإنه في ذلك الفرز يجري مجرى كون العلو وحده
 والسفل آخر فتصرفان على حسبه نعم يمكن أن يعلل بتأجيل البناء للأرض والعلو للسفل فيبقى
 باقي ما يقطع النزاع ويمرر الأرض حتى يعللها فإن ملك الهواء تابع لملك الأرض فيجب أن يحجب عنه
 باقي نزاع في كون الملك لصا ولا يتجاوزها كملك الطائر لأن نزاع في جواز القسمة كيف يشاء أو
 أراد أصح التراضى لم يتجاوز ما في القوانين الشرعية وإنما الكلام في القسمة الجارية الباعثة على
 اجزأ المتبع وعدمه والأصل بغيره ما لم يظهر من على خلافه فكذلك البناء لا يجزأ لو استند
 أحدهما القسمة بأرض العلو والسفل بأن ينفرد بأحدهما أو طلب قسمة السفلى خاصة وببقاء العلو
 مشتركين أو العكس الحكم لم يجز المتبع كما ذكره العلامة في القواعد الأصح لأن الفرز من
 القسمة يتميز بالحقوق بعضها من بعض والبناء تابع للأرض فيما يمتثله شئ واحد مع بقاء الأشياء
 في أحدها لا يحصل الفرز وهو التميز فهو في مقام النظر مجرى جزم بالواشتركا في قطعة
 من الأرض وطلب أحدهما قسمة نصفها وبقاء نصفها على الآخر على الشاعرة فإنه غير المتبع كالأرض
 يجزى على قسمة الدارين المتلاصقين كما به به المفاضلة وغيره ويدل على جواز ذلك ما

جواز م

من ريد ولا يشباه

جواز م

ثم ص

والاستيناس م

الشيخ

التراضى ما زاده في **الزعم** عن جعفر بن محمد أنه سئل عن دار بين رجلين اقتسماها
 العلو لأحدهما والسفل للآخر قال سألنا لأن يكون بينهما عين بين وطلب ففسخ القسمة
 إلا أن يكونا على ذلك وصيا به **الزعم** أنه سئل عن قسمة العلو والسفل وتكون كالأرض نصيبا
 العلو يتقصد به وليس لصاحب السفلى أن يمد يده ولا يحلف صاحب العلو أن يسقط يده على
 صاحب السفلى أصلا إذا استمر أن لم يكن جزم عليه صاحب العلو الثانية إذا كانت الأرض
 المزروعة بينهما مشتركة مع زرعها الظاهر فإذا أحدهما قسمتها وأحدهما جزم المتبع لما تقدم
 وليس الزرع ما نفعها إلا أنه خارج عما كان مثل ما بين المنقولات عليها وكذا لو طالق قسمة
 الزرع مع إمكان تعديلها بالشاهدة سواء كان سنبلا أم قصيلا أم حشيشا على مقتضى
 الأصول الشرعية كما اختاره المص ووافقه جماعة من العلامة ووافقه المص الفاضل وغيره
 وضع الشيخ عن قسمتها اجزأها معلقا بعدم إمكان تعديلها وما ذكره جزم تحقيق العلة كحودة
 المستور مع فرض عدمها إذا المرفوض إمكان تعديلها بل حظيرة أهل الجيرة متساويا أو قفاصلا
 بمقتضى ضوابط القسمة وقاعدة المحضة ونزعتنا أنها هي إقرار المحضة بعد ما كانت متساوية بين
 الشريكين بما يتقصد به كل واحد منهما لا قسمة كل جزء من الأجزاء فالتعديل المنقول عن الشيخ في الصحيح
 بحقيقة كل منهما في كل طاقته تعديل فان ذلك غير محذور بخصوص الزرع بل جازي كل قسم ولكن
 علمنا يقينا أن ذلك غير ملاحظ للشارع والشيخ رده خلاف آخر على الشهرور وقد نقله عنه في الصحيح وهو
 اختصاص جواز قسمة الزرع بخصوص كونه قصيلا ومنع عما قبله وكذا عما بعده إذا بلغ حد
 الحب وإن لم يظهر من زرعها لم يجز القسمة كما قطع عليه المص وغيره سواء قلنا بأن القسمة أجزأ من أرض
 بانه بيع أم على الأول فلا تفسد بمحمول أو معدوم وكذا الحال على التقدير الآخر ولما كان الأول أولى
 أصحابنا فإذا لم يفسد أمثال تلك العلة الأحكام لظهور محل القسمة ولا يحتمل البيع والقسمة
 فيها بما لا يتساع فيه ومع القاء البذر على الأرض من أهل الجيرة يمكن استعماله من كل وفران
 حقه من الآخر فالمنع عنه في النظر القاصر مشكل لا ينبغي النزاع في جواز ذلك وصحته خصوصا
 بعد التراضى فهذا أيضا مؤيد آخر للاحتياط في مثله لا ينبغي تركه وعن القاضي أنه لم
 قسمة البقل مطلقا قال بل يباع ويقسم منه أو يقسم بعد الجوزنا وغيره واستحسنه في الصحيح
 لكن بعد من العين ومختار المص هو الأقوى عملا بالأصل وعموم الأدلة وليس خيال العين
 فيها أن يرد من البيع فإذا جزم بغيره ينبغي أن يجوز قسمة لا محالة لا محالة لا محالة لا محالة لا محالة
 رده وقد علم من حلف حكم ما لو أراد قسمتها معا ويمكن تأييد الحكم بما رواه مرسلا في **الزعم** عن
 جعفر بن محمد أنه سئل عن القوم يكون بينهم البقل كيف يقسمون قال هذا لا يقسم قسما ولكن

على ما يقوم نص السفل قال
 على صاحب السفل م

وحده م

قسمته م

فصوم ما في بناء الحب وقوله
 من زرع لا كان شمول عموم شريكة
 القسمة إياه م

ما ذكره صاحب الحكم في الجيرة م

بيع فيقسم منه او يقتلع فيقسم كما يقسم مثله الا ان يتفقوا على ذلك او يكون سيطرته
بالعدل وكذلك الزرع ما لم يبدل اصله من المنقول عن بعض العامة بناء على اصله من حيا
تحت البيع المنع عن القسمة الاجبارية اذا اشتد الحب بناء على اساسه من عدم حواش
المطعم مع غيره بمطعم مع غيره ولا يخفى كما ذكره الاصل فيرفع عليه الفرع **الثاني** المشهور
ان كل متغلة سواء كان من نوع واحد كالعقارات من الدور والارض الخاليين الزرع و
الاشجار المعبر عنها بالقران وهو جمع قراح وكذا الدكاكين المتعددة المتجاورة ام غير المتجاورة
او من انواع مختلفة كالبحر والمختلفة مثل الحنطة والشعير فلا يلا يقسم قسمة اجبارية بعضها
بعض لكونها مختلفة فيختلف فيها الغرض باختلاف الخواص نعم يقسم كل واحد منها على حدة قسمة
اجبارية مع تحقق الشرايط المتقدمة من التعديل وقبول القسمة وعدم الامرار وغيرها من النقو
عن ابن براج القول بقسمة الاجبارية اذا استوت الدور والافرجة في الرغبات والكمات
تضر بعضهم بقسمة كل عليمه فجزان يجعل حصص الجميع في ناحية والعلامة في الاثر شاد
مرفق بين الدكاكين المتجاورة والافرجة حكم بالقسمة الاجبارية بعضها ببعض في الاولى دون
الاجرة وفيه بعض العامة من ان الخان الواحد المشتمل على بيوتات عديدة وبعضهم جعل مثا
الصحة الاجتماع والافتراق فجز قسمة المجتمعة دون التفترقة ومختار المص هو المختار وفاقا
للمشهور وعلا بعموم الادلة من الجانبين وهو اختيار الشافعي والفاضل واما ما ذكره المص
من القسمة الاجبارية في القراح الواحد وان اختلفت اشجارها فهو مقيد بما بعد التعديل
كما تقدم العلامة في الارشاد مثل اشتراط سائر الشرايط السابقة وما اكتفى عن ذكرها هنا
شرح العلامة في القواعد بعدم صحة قسمة الوقف معللا بعدم انحصار المستحقين في القاسم
يعني من يقسمه فان الوقف وقف عليه وعلى من بعده وان غايه الوقف للموقوف عليه
استقر في التحريم بان القسمة مع تعدد الواقف الموقوف عليهم ولعل الاول اقوى في الشرايط
حواش قسمة الوقف مع الطلق وان اعتد بالملك مع الواقف والوقوف عليه والخلاف يسوق
الى من ذهب من العامة الى ان بيع الوقف لا يباع ولو تضمنت القسمة ردا اجاز من حيا
الوقف الى الموقوف عليه خاصة لكونه معاوضة لا يبيع في الوقف كما علة الفاضل في الرد
اما ان يكون بازاء وصف جميع ما افرزه الموقوف عليه يكون وقفا وان كان في مقابلته
من بناء او شراؤها فالوقف يكون غير بازاء **الرد** **الرابع** في اللواحق وفيه
قلت الاولى اذا ادعى بعد القسمة العاطل عليه لم ينع دعواه فان اقام بينة سمعت بحكم بطلان
القسمة لان فايدتها متميز الحق ولم يحصل ولو دعيها او المنس اليه كان له ان ادعى على غيره

حواش قسمة

رسم

العلم بالعلات الثانية اذا اقتسمت ظهر البعض مستحفا فان كان معين مع احدهما طلت
القسمة لبقاء الشريك في الخصيب الا لو كان بينهما بالسوية لم تبطل لان فايدتها بقية
وهو اذ كل واحد من الحقيين ولو كان بينهما بالسوية بطل تحقيق الشريك ولو كان الشق
مستاعا معهما فالشيخ قول ان احدهما لا تبطل فيما زاد عن المستحق والثاني يبطل لانها حق
من دون ادن الشريك وهو لا يشبه الثانية لوقوع الورثة في كسبه ثم ظهر على المستحقين
فان قام الورثة بالدين لم يبطل القسمة وان استعوا نقضت ونقض منها الدين فلا نقض
ان الظاهر من القسمة مع التراضي فيؤيد عدم ما ورد في العمل بالقول وعدم نقضه وانما
اما شريعت لرفع النزاع فينبغي ان يحسم مادة الما بل ادعى الفاضل عليه الاتفاق فليس بطلان
لا حدهما فاضلها الا بعد اتفاقها عليه اما ما ذكره المص من عدم قبول دعوى مدعي العاطل
من دون بينة ظاهرها من اصالته عدم العاطل وظهر عدمه من العالم الجبر سواء كان
فصل الشريك او يكون القاسم غيرهما فموجب اصابته ونقض الحكم فاذا كان القاسم من غير
الامام م واما اذا ادعى له دعواه بينة فهي صريحة فلا نزاع اذ لا وقع الطبع بعد ثبوت خلافها
فبطلان القسمة وعدم تربية افعليها ظاهر وان كان القاسم من قبل الامام او القاضي
ولم يوجه عليه من كالقاضي والشاهد واما اذا ادعى علم الشريك بالعلات وطالب حلف
لا من دونه لكونه ثابتا على الاصل سيما اذا كان القاسم غيره وبما قيل يجوز اذ احلوا ان
لم يلع عليه العلم وجهه التماس الفاضل عملا بعموم ادلة ثبوت اليقين على المنكر فان حلف اذ
القسمة على حاله وان كل حلف المدعي ونقضت ان لم يقل بالقضاء بغير الكون **هذا القول**
والا فخرج من اشكال خصوصيا فيما اذا كان القاسم غيره فان متعلق اليقين فصل الغير
فينبغي ان يخص بدعوى علمه لا مطلقا وعن ابن جسينا انه ان عدم سماع دعواه مطلقا
الا بالبينة ونقل التماس الفاضل عن الشيخ في انه يفرق بين قسمة التراضي وقسمة الاجبار
ان يكون المقسوم اختصاصا من احد ما بناه والاخر بالسفلى والافضل ان يكون المقسوم
مشتملا على رد وكذا اذا كان القاسم غير منسوب من قبل الامام م قال فحكم بعدم الاتفاقات
البينة الثانية سواء ادعى عليه العلم او غيره لكونها مشروطة بالتراضي فان كان في فضل المص
مبطلا في دعواه لعدم السماع والحق كذا على تقدير الثاني لوضاؤه باسقاط ما اراد على حق
صاحبها ثم استشكل بانها لا يمكن بحكم علمه بالعلات وعدم اطلاعه في حال القسمة
لدعواه وجب فيبقى سماعه كغيره ثم وجد سماعه مع البينة انتهى **هذا القول** ولا بأس بنقل كلام الشيخ
بعينه حتى يتضح حقيقة الحال قال في طه اذا ادعى احد المتقاسمين ان غلط في القسمة عليه

لا يرد

والا نقضت بحده م

ذهب م

وعرها الاول م

والكان محققا فقد ضيق ذلك
بذه كنفيل اي م

واعطى من حقه لم يخل الفس من احدى من امان يكون قسمه اربا او ثلثا فان كانت خمسة اجزاء
وهو ان يكون الحاكم فاسا قسم بينها لم يقبل دعواه لان القاسم امين فلا يقبل دعواه في طرقيه
الحيانة ولا الظا وقت على الصحة فلا يقبل قول من يدعي الفساد فان قال فاحلفوه لي
او لا استحق في يده فضل كذا احلفناه لانه يحتمل ما يدعيه فان في البينة من اهل الخبرة بالقسم
ما يدعيه سمعها الحاكم لان البينة اولى من قوله فاذا ثبت ما يدعيه حكما بالبطانة او ازار
حق وقد بان انه خالف وان كانت القسمة تراصيا كالعلو والحد والاسفل والادنى او كان
رد لم يخل من احدى من امان اقتساما بنفسها او يقسم بينها قاسم الحاكم فان اقتسما بانفسهما
لا يثبت الى قول المدعي لانه ان كان مبطلا سقط قوله وان كان محققا فقد رتب بترك هذه
الفضيلة فلا معنى لوجوبه فيها وان كان القاسم بينهما قاسم الحاكم فمن قال يلزم بالفرقة قال
الحكم بها كقسمه الاجار وقد مضى ومن قال لا يلزم الا بتواضعها بعد الفرقة قال الحكم كالوتر اضيا
من غير حاكم انتهى كلامه وفيما نقله الشرح عنه اختصارا لم يخل بالمراد فلما ذكرت العبارة
فما لم يخل في قوله ان الثانية في عبارة الشرح المراد بها القسمة التراضية فافها المشروطة بالتر
كما ثبت به الشرح فكان القسم في الملاحظة كلام الشرح ونقل حاصل مضمونه فهل من وجوب القسم
الاجبارية المعبر عنها بقوله غيرها في كلامه في المرتبة الثانية فيقول الاشارة بالثانية اليها ويصح
لاجلها المعنى وغاية توجده كلامه ان يكون قد اراد بالثانية الامثلة الواضحة للقسمة
الموصوفة بالتراضي فافها وقد مضى في المرتبة بعد غيرها المعبر عن الاجبارية وهذا هو الذي كان
بعيد لكن لا بد لتصحيد الكلام فيمكن تأييد اللطفي الجملة ما رواه في **الرد** عن جعفر بن محمد
عليهما السلام انه قال اذا ادعى بعض الاشراك العقب وانذر الباكون فالبينة على المدعي ذلك
فان قال المدعي للحاكم سرى او ابعث من ثمة ليختبر هذا الغلط فالحاكم بالخيار ان يشأ
فعل وان شاء لم يفعل فان فعل فوجد غيبا بينا او غلطا فاحشا اعاد القسم وكذلك ان شهد
الشهودية **وعنه** قال ما هلك واستحق ما هو بين الشركاء قبل القسم فهو على جميعهم وما هلك
بعد ان تقاسموا فهو على من صار اليه وان استحق سهم احدى او سثنى منه اعادوا القسم وقد
نقدم في قسمه العلوي والسفلي ما يتعلق بهذا المقام عن قريب ثم لو تعدد الشركاء وحلف بعضهم
دون بعض ففي بعضها مطلقا او في الناكل خاصة وجهان ذكرهما في الشرح فمشأها
من كونها قسم واحدة فلا ينقسم الحكم ومن التفرقة الحاصلة بين الحالف والناكل فافها لا فية
على الاول دون الاخر ومختار الشرح في بعض فوايده على ما نقله في الشرح هو الاول والعلو
في التحرير اختار الاخير وجهه الشرح الفاضل وهو الوجه سواء قضينا بمجرى النكول ام لا

المستعمل منها

او يبق بعد الثانية الى قسمه
وي في وجه تخصيصها بالكون
حاجتها الى التراضي فانها في
معنى المعاقبة المحضه

قال الغيرة في الشركاء
وكما هو المشاكلة في
وشركا وقال في قسمه
والقسم كالتصديق
مستثنى اذا اراد المصدق
اذا اراد بتصديق

وما يرد

اما على الاول فواضح فان الحكم في حقه على خلاف الحالف وامثال ذلك كثر في الدعوى و
اما على الاخير فلا بد فانه وان لم يكن بالنكول فلا يحكم على خلافه فغاية الامر ان يتوقف حقه
حتى يحلف هو في حق الحالف او يحلف المدعي فيسقط دعواه ويكون على خلاف حكم الحاكم
صريحاً فندبر واما المسئلة الثانية وهو ما اذا مضى القسم ثم ظهر استحقاق الغني المقسوم
فاما ان يكون ذلك الاستحقاق معينا مع احدهما او كليهما فان كان الاول يطلب للقسم لبقا
الشرك في النصيب الاخر وان كان الثاني فاما ان يكون بينهما بالسوية او لا فعلى الاول لم يطل بقا
الفائدة وهي ان كل محقة فلا يضر نقصان النصيب في نزعها كالموطر في ماله المختص يخرج
من النصيبين ويبقى الباقي على التعديل وبغير نقص وعبر بذلك على خلاف بعض العامة في جعلهم
بناء على بعض الصفقة ومبناه على اصلهم الفاسد من جعل القسمة بغير بيان الاصل كما تقدم
يبطل الفرع وهذا الحكم ثابت سواء اتحدت جهة استحقاقه او تعددت وسواء كان النقد
مبعض المستحق او السبب او كان هذا استحقاق من سبب الاستحقاق بالنصيبين مثل
ان يكون البعض مضمونا بالآخر كسنة او مستعارا وقيله في الزمان باذا
لم يحدث نقص في خصوص حصة احدهما مثل ان يسد طرفا او يجرى ما لم يضره فله
ولم يظهر تفاوت بين الحصريين وحكم بالبيان على تقدير ظهور خلافه ولعل وجه اشتراك
التعديل الذي هو في صحة التقسيم فانتفاءه يقتضي المشروطة وعموم خبره لا يوجب
وعلى الثاني بطلان البقاء الشريكة وعدم تحقيق فائدة النصيب وهي ان لا يفقد بين حكم ما رواه
للحصة الخارجية مستحقة للغير واما اذا كانت شائعة مثل الثلث والربع مثلا بطلت القسمة
في المستحقة للغير طلقا وفي بيان ما في الباقي خلاف بين الاصحاب فيقولون بطلان ما بين
كلاهما لعدم تحقيق فائدة القسمة وهي اقرار كل واحد بقرده فيه ويدخل الثالث في
استفت المعلن فانتقت البينة من وجهين احدهما من ظهور عدم انفرا كل بحصته وانما
من مراد الاصحاب من اجل تعدد الشركاء فلا يحصل فيه كل من من ان يكون ذلك القسمة وتكون
لفقد الفائدة وما ينبغي ان يكون هذا المقام ما رواه في **الديام** عن جعفر بن محمد بن عليهما السلام
انه قال اذا تعدد قوم ارباها شريكهم بقسمتها وكان كل واحد من حصة من الشريك
بقدر حصته **وعنه** قال في المالكين بين القوم ما يتبرهم قد مضى في اقسامهم وعلى القسمة
وعبر عن كل واحد من حصة من ارباها شريكهم وهو من بيع الدار القليلة اذ اعرفها بالبيع
فان لم يجرى ما اوردنا بعضهم في بيعها لم يجرى ذلك حتى يحضرها الشريك او من يقوم
مقامه وكذلك في الشريك من قوم ارباها شريكهم اذ افسدوا دارا فاختاروا في بيعها

ثبت

وهو عدم تساوي استحقاقها

في حصة لعدم اذن الشريك في القسمة
وقيل بالصحبة لكونها بغير
الجملة وقيل بالشراطة
العقلا معكم بانقضاء الشريك
في حكم التقاسم ويبقى
حق الدار على من يقدرا
ولعل الوجه في عدم ابطال
القسمة ولا بد من ما رواه
في حصة النصيبين
انواع الصالحات اولى من التقديرات

وليس هو في يد واحد منهم واختلفوا في الحد وقال ان لم يكن بينه تحالفوا وانقسمت
واما الكلام في المسئلة الثالثة وهو ما اذا اظهر دين على الميت بعد فسخ التركة بينهم فان
ضمنوا جميعا الدين مضت القسمة باقرارها واما ما اذا اظهر دين على الميت بعد فسخ التركة بينهم فان
الغرض على اعيان التركة وحجرهم عن حقهم في يد واحد منهم فمضت القسمة لكونها قسمة
فيما لا يستحقونه شرعا فان اتفق المال اليهم مشروط بآراء الدين بمضى من الله سبحانه حيث
قال من بعد وصية يوصي بها او دين وقد تقدم الكلام في ما لا يرد عليه في كتاب البراءة هذا
حكم قيامهم بآراء الدين وامتناعهم عنه واما اذا اقام بعضهم دون بعض فقال الشئ القائل
يباع من نصيب المتع خصا به ويؤدى اليه الدين ولا يبطل القسمة بذلك والمقول عن بعض الحكماء
القابلين بكونها باعيا الى الفقرة حيث ذكر فيه الوهمين وقد تحققت ان ليست المسئلة
على تردد اصلها وقد عرفت ما فكرنا علم ان الشئ المحقق هنا في الفرق بين المستوعب من
الدين وعدمه لان المقصود منها اقرار كل قسمته وقد حصل في المستوعب البطلان بناء على
عدم استحقاقه قبل الاداء فيكون واقعا في يد الغير فيكون باطلا لظاهر استحقاق بعض من
او مشاع في نصيب احدها واستحقاق بعض آخر لغيره في نصيبه الا ان كان الباقي على يد
السابق صحت القسمة السابقة ولا يبطلت على ما قاله العلامة في القواعد والفاضل في شرحه
وجهم في المعين ظاهر ما سبق واما في المشاع فعلمه الفاضل بان ما وقع من القسمة لم يوجب
اقرار النصيبين الذين شاركوا في هذا كله فلو اقسموه اكل التركة واما لو اقسموه اجزاء
فيبقى منها ولاء الدين اخذ الدين منه فان لم يبق قبل ادائه رجع الدين في القسمة وانقضت
القسمة ان لم يرد الوتر ولو ظهر عيب سابق على القسمة في نصيب احدها قبل بطلان القسمة لم لا
فيه وجهان وجه اول ظهور انتفاء الشرط وهو التعديل فيطل الشرط ووجه آخر ان
ما حصل واحتمال ان يكون الشرط التعديل بين الشركاء في ظاهر الحال والمفروض انه كان كذلك
فيكون الشريك غير اذن لا رضى والفسخ كما احتار في التخصيص وهذا الوجه ان لم يكن
اقرب من انه لا للسراضوف مظان فيه جميعا بين الحقين ولا في غاية امهال ان يكون ملحقه
بالبيع وقد جفت فيه مسألة والمصالح في اماله كما ذكره راوي **الاول** ان كان القسوم
حيوانا لم يضمن احد الاخر العيب المتجدد في الثلثة وان ثبت الضمان في البيع لما تقدم
انه ليس بما عدا فلا يترتب عليه احكامه وكذا لا يضمن لو ظهر كونه مستحقا للغير بعد عيب
الشريك او بانه مطلقا سواء كان قسمة تراض او غيرها **الثاني** لو ظهر عيب في ثلثة لثقت
وصية بجزء من القسوم والحكم فيه كما تقدم من غير وجه مستحقا للغير واولى منه والاربعون

الفاضل

احتمل من
ولعل الامر الاول لما تقدم من حجج
فان كان في التركة ما لم يضمنوا انا القسمة
ترتب عليها القابلية في اقرارها
كل قسم من اكله حتى يتخلص
فلمصلحة لا يقدم الاداء او
الضمان اقل من المستحق ولا يتقدم
الاخر ولا فائدة من جهة معينة
للعقلا فيشملها او عموم القسمة
وذلك تحت الحكم المذكور بها
سبقه تفصيل الاول في جميعها
فيكون المادوك ههنا فسد ثم

فيكون المادوك ههنا فسد ثم

فيكون المادوك ههنا فسد ثم

مهر مثل ان يقول اعطوا فلان مائة مثقال **الثاني** لو كان عيرى ما يبيت احد الدارين بيت
الاخر لم يكن للاخير منه من الجوزان عليه بعد القسمة وان اطلق كما صرح به في القواعد والعلل في ذلك
من اجل ان التعديل المستند في القسمة انما يكون لكل منهما بحقوقها وذلك من حقوقها الا ان يبيع
حصة القسمة برب الماء عنه فيسقط عليه بمقتضى الشرط على عموم المسلمين عند شرطهم
وكذا اذا كان سلك احدهما في حصة الاخر ويؤيد ذلك ما رواه في **الكتاب**
عن جعفر بن محمد قال اشترى قوم ارضا معا شربا ثم قسموها وكان كل واحد في حصة من
الشرب اشترى من **الكتاب** قال في عدل موقع الطريق في ذلك وان كان احدهما قد مضى من
الدين قبل القسمة ولا يبطل الا ان يجعل عليه جازا في حصته او يشترط سقوط الجاز وامله
فيه انتفاء التعديل والمتقول عن ابن ابراهيم حكم بطلان اشتراط الجاز ايضا والقول الاول هو
لعموم الناس مسلطون على اموالهم وعموم لزوم الوفاء بالشرط ويؤيد من خصوص اخبارها
رواه في **الكتاب** عن جعفر بن محمد انه سئل عن قوم قسموا ارضا او دارا على اربعة اطرقت
منهم فقال ليس هذا من قسمة المسلمين تفسخ هذه القسمة وترد الى الحق **الثاني** انه قال وسئل
عن قوم اقسموه ادارا لها طريق فعمل الطريق في حق احدهم وجعل لمن بقي ان يمر وحده فبقا
لا بأس بذلك ولا بأس بان يشترى الرجل قمره في دار رجل في ارضه دون سائر **الظ**
ان لا ينعى في حوزا القسمة لولا الطفل ولذا المعبون او يكون من القسمة الاجبارية وان لم يكن
فيه غلبة فيقتل الولي من غير ان يعطى حصة القسام تقدر الحصة المفروضة من مالها كائنه بالبلاد
ثة في التعديل والقواعد قال ولو طلب الشريك القسمة مع انتفاء الضرر ارجا لولي عليها وان
كانت الغلبة في الشركة ووجهه عموم ما دل على الاجبار مع تحقق شرطه **الثالث**
في احكام الدعوى وهو يستدعي بيان مقدمته ومقاصدا ما المقدمه فتشتمل على فصلين
الاول في الدعوى وهو الذي يترك لوتوك الخصومة وقيل هو الذي يدعى خلاف الاصل او
خفيا وكيف عرفته فالمكره مقابلته لما كان من المتفق عليه من الخاصرة والاعتدال البينة على
المدعى وعلى الجاحل اليقين لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم السلام بالتواقي البينة على المدعى واليمين
على المدعى عليه ورواه في طعن ابن عباس وعمر وعثمان وعبد الله بن عمر وابو هريرة وعن
طريق اهل البيت ما رواه الصدوق في
من **من** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن **من** من كيفية الحكم الحسين بن سعيد
عن التفرغين سويد بن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال في كتاب علي
ان يديا من الانبياء الى ربه فقال يا رب كيف اقضي فيما لم اشهد لم ارفا فاعلى الله

سقوط

المعظم و قد روي في هذا المقام

وهو خلاف مؤيد لعقله

ومصدر هذا الخبر

بعد ملاحظة الغيبة وراية

المصلحة

الاجازة

النفق العلى كافر على

المعنى

بن محمد م

وسا بهذا المقام ما رواه م

حكم في اسوالكم م

باین فی بعض نسخ کا کا لیدر
عبد کدس کبیر و فی
علی م ادعی علیہ کان المذبح
علیہ و نزل فی بعض نسخ الکتاب
و اتفقہ یطل کان یطل م

ما م یب و بعض نسخ کا
و جمیل کان م م

بعد ذلک م

و جمیل کان م م

[illegible]

او مينا الحام ولا نسمع دعوى المسلم خيرا ولا خيرا او لا من كون الدعوى صحيحة لان فلو
هبة لم نسمع حتى يدعى الا قياض وكذا لو ادعى رها اما اشتراط البلوغ والعقل فانه من
الجمع عليه بين الاصحاب واستظهر الحق الا ربيل في عدم الخلاف فيه ويدل عليه ما تقدم في
كتاب الخرج من كونها محجورا عليه او عدم امضاء امرها وكونها غير اطلاق تحت عموم الا
والنواهي وصحة الافراد والاشكار والحلف والخلف منها وكذا اشتراط كون مدعيها نفسه
اولين له ولا يترتب عليه سواء كان الاب والجد من قبله او الوصي لاحدهما او الوكيل او الحاكم او
فان كل واحد منهم مدعي لمن عليه التوبة او ان ثبت على المدعي ما اذا احتاج الدعوى الى
بين فلا يخلف بل يترك الى قوله لذلك بل الحق به الحق لا يربطه بخلفه المنكر انما
بقا الدعوى في الحق في الدين ولا مصلحة له اذ لعله بعد البلوغ والرشدية يمكن من اثباته بالبينة
او يصلح بما يراه صلاحا لنفسه مما يصل اليه بغير ما وكذا اشتراط كون المدعي ما يمكن ان عليه
المدعي اذ لا معنى لدعوى ما لا يملك بل يكون سبها وعشا والظان احياء ويدل عليه الاستدلال
قولا وملا من عصره الى عصرنا هذا فقد تبين الوجه الصحيح الاربعة ولعل ظهور ما ذكر
لم يتعرض الفاضل الشهاوقد ذكر في الدعوى شرطا واحدا وهو كونها صحيحة بمعنى
تملكه ما يدعيه ولا علة بدعوى الحق عقلا او عادة او شرعا وقد تقدم حكم دعوى المحرور في اول
المقصد الثاني واما اشتراط رها بالخرج المصلحة المقبوضة والرهان الغير المقبوض
مشتراط القبض فيه فقد وافقه العلامة وارضاه الشما الفاضل لكونه من اركان الجواز في
الرجوع عنه فلا يسمع على ما قالوا دعوى المصلحة المطلقة ما ينضم اليه قوله اقصتني بغيره وكل
ان الدعوى بدو لا يثبت حكم عدم الحكم بالنسالة في الرجوع عنه فامل في الحق في
نه من اجل ان ثبوت اصل المصلحة ينبغي واقباضها وقبضها شي آخر وقد بينت الفائدة على
الاول وان لم يتحقق الثاني مثل ان يكون ناذرا اقباض كل هبة وعدم رجوعه عنه ولا يلو
اللزوم من شرط صحة الدعوى لم يتم مع الاقباض ايضا لعدم لزوم الهبة معه الا في بعض النسخ
فيخرج رجوعه عنها والزمهم ايضا علم جواز دعوى شري حيلون لا يسمع من معنى من الجواز
المجلس ونحوها ولم يظهر طائل به ويمكن ان يقال ان معنى الشهور على كون القبض شرطا في صحة
الزمن وكذا الهبة لا شرط في لزومها في الدعوى الصحيحة غير شيئا حتى يطلب الجواب
عن المدعي عليه واما الوقول بان يكون شرط في لزوم صحة فاطم سماع الدعوى في ما لا احتمال
فايدة عليه ولا يصدق عليه ما قيل ان الاشكار رجوع لعدم ثبوت ذلك وعدم لزوم قائله في
عدم انكارها من اصله ويخرج من اشتراط صحة تلك شرعا دعوى المسلم ما لا يملك من الخمر

يطلب بها

لان مدعي العليم هو اذا علمت وتمكنت
فلا يجوز ما لم يعلم عقلا او عادة وفي
صحة دعوى الجواز كلام قد تقدم

وكذا لو اوقف

كما اخبره المصنف المحقق
هذه الشهادة عن السيد
حسن وان ابي عنها في كتاب
الرجوع كما تقدم

ولو على كافي

في دعوى الجواز
في دعوى الجواز
في دعوى الجواز
في دعوى الجواز

في دعوى الجواز

فانه لا يثبت شيئا ولا يترتب عليه ثمة اصلا بل يجري الدعوى فيه يجري السفوف
اللام الا ان يدعى عليه خيرا محترمة وهو التي تضعها بنية الخلق فصار خيرا فيصير عليه حتى
وح يحتمل سماع الدعوى فان الظاهر لا يخرج بمصاحبة القصد الصحيح عن الماتية والله تعالى اعلم
حقائق احكامه **قال** ولو ادعى المنكر فسق الحاكم او الشهود ولا يثبت فادعى على الشهود
ففي توجبه اليهم على نفي العلم بتردد اشبهه عدم التوجه لانه ليس حقا لان ما ولا يثبت
ولا باليمن المدعوة ولا لا يثبت فساد اولاد الواسع المنكرين بل مدعي منصفة الى الشهادة فيجب
لنفي البينة بثبوت الحق في الجواب لان ما لا يثبت فادعى على الشهود ولا يثبت
في الشهود فادعى على اولاد او ادعى على الشهود في الجواب عن دعوى الافراد
تردد مدعيه ان الاقرار لا يثبت حقاني نفس الامر بل اذا ثبت قضى به ظاهر الواجب
المنكر بعد اقامة البينة فسق الشهود كلف البينة في نظر في الجرح والتعديل وتقديمها
على الضوابط المقررة واذا افقدت البينة وادعى علم المدعي بذلك فهل يخلف المدعي على
نفي علمه ام لا لتردد فيه المصنف كما استشكل العلامة وجه الجواز على ما ذكره الشارح وغيره انما
في جواز كالموقف الميت في طلب الوارث المدعي القاذف على الوارث علمه بالزنا
فلا يخلفه على نفي العلم وجه المنع من ادعيه حقا لان ما ولا يثبت بالنكول ولا التمين للزنا
وكذا لو ادعى فسق الحاكم وعلم ايضا بفسق المدعي على الشهود والقاضي بالدين وهو غير
بدون بينة بما لا يثبت فساد في الموضوعين ويقتضيه باب النزاع ويتعطل به الاحكام المحكم
ويجوز الناس على تخلف كل من حكم له او شهد له ولا يثبت ان يكون عند حاكم آخر وقد
تعدى بل لا معنى لذلك لمنسوب الامام عليه السلام في النظر الفاضل ان دعوى علمه بفسق
الشهود لا يحصل له اصلا لان مرجعه حقيقة الى الكتاب في دعواه اما ان يسمع الحاكم دعوى
وسيقط البينة عن الاعتبار فيتم الامر الى تخلفه وخلفه ولا معنى لذلك لعدم دعواه
او يقف على مقتضى الشهادة ولا يصح ان يدعى على عواه الا بينة عادلة معارضة لما ثبت
عدتها ولا نزاع فيه اصلا فان سماع البينة في غير الطلاق انما هو لاثبات صدق
المدعي فاذا شاء ان يخلف فالحلف لا يثبت قوله اولى من ان يخلف لنفي علمه بفسق غيره فكذا
فيما لو وجهه الشما الفاضل في تباد العلامة في دعواه الاقرار وفسقه المحقق الا ربيل
نه بدعوى الشهود لفسق الشهود او الحاكم وفسقه الشما الفاضل بدعوى الاقرار عليه بل الحق
فيحتمل سماعه لا تتفادع مع التصديق وعدم من اجل ان الحق لا يستقر بالاقرار في نفس الامر
ان كان ثبوته فيجب الحق ظاهر او استظهر الشما الفاضل ههنا السماع بناء على ان العذر بفسق

او ادعى عنها اذا اسند السبع الى حال كونه
كما صرح به العلامة في عدة اوج
المسئلة على كذا في الظاهر على المثال
ولا يجوز ان يدعى على المدعي بفسق غيره
لجميع الكفار

فانكوه

المستدل

بطلان الحكم

او لا يثبت فادعى

مع عدم ترتب قطع الدعوى عليه

من هذا الباب

المنكر اقرار المدعي

في دعوى المهر
في دعوى النكاح
في دعوى الفسخ
في دعوى الطلاق
في دعوى الزنا
في دعوى الإرث
في دعوى العتق
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح

الحق ظاهر واعتراضه ينفع خصمه ويكوله يثبت عليه ان قلنا بذلك ولا نفيد من ذلك
على المدعي وحلفه بانه اقره وان لم يعرف فساد السبب لاجل استناد الاقرار الى سبب
لا يعلم المدعي كجانبه واتلاف قال فيكون له دعوى اقرار العقل على انفسهم جازم في ذلك
ادعى عليه انه حلف بعد خليفه بحكم الشرع فلا مطالبة عليه في الدنيا ولو بالبينه على ما تقدم
فان اعترف بطل دعواه ولا ينبغي له ان يأخذ منه شيئا وان انكر فوجبه عليه الدعوى وان لم يحلف
ثبت عليه الخلف وسقوط الدعوى ان قلنا بالقضاء بالنكول والافاع اليه المردودة وسقط
الحق الا رد سبيل به سماع دعواه في كل ما ذكر الا في دعوى فسخ النكاح وامام اذ ذكره المصنف في
من عدم اجابة المدعي الخلف المنكر مع اقامة البينة فالظاهر من المتفق عليه عندنا وعند اكثر
كأذكره الفاضل في شرحه عند نسب الخلاف في المسئلة الى الحق والشعبي وغيره وان لم يلى
وقد تقدمت المسئلة مشروعا مع قول الصادق عليه السلام اذا اقام الرجل البينة على حقه
فليس عليه من وامام تقدم في كلامه على في وصية الى فريخ من ربه اليه المدعي مع بينه
مطلبا بان ذلك احل للهي والتب في القضاء مع نصف السند واحتمال التقضي في النقل بحمل الحمل
على ما لو استخلف على الاستحقاق او فيما اذا كانت الدعوى على الميت والطفل والغائب الخ
او يكون المراد بالبينة الشاهد الواحد وكل ملك الوجه وان كان بعيدا لكن لا بد منه مقام
التوجيه حذرا من ارد وصف الطريق مثل الموثقة **ولا تفترق صحة الدعوى الى**
الكشف في نكاح ولا غيره وبما افترقت الى ذلك في دعوى القتل فان فيه لا يستدرك
ولو اقترنت على قولها هذا زوجي كفى في دعوى النكاح ولا يفترق ذلك الى دعوى شيء من
حقوق الزوجة لان ذلك يتضمن دعوى لوازيم الزوجة ولو انكر النكاح لزمه البين ولو
نكل ففرض عليه على القول بالنكول وعلى القول الآخر بوجوب البين عليه فاذا حلفت فثبتت الزوجة
وكل السببية لو ادعى كان هو المدعي الغرض من هذا الكلام بيان تفاصيل الحقوق
ما يحتاج الى التفصيل في الدعوى وعدم فاعلم ان الحقوق كما ذكره الشئ الفاضل به على اقسامها
ما يحتاج الى التفصيل كدعوى القتل فلا يكتفى على المشهور بمجرد دعوى المدعي من تعيين
القتلة وسيبها الخلاف الكثير في اسباب الوجبة للقتل والديات فلا بد من بيان المدعي
حق بانيه الجواب وتجاكم بعد ذلك على حسب المقتضى ولا فائت الدم لا يمكن تدارك
خطايه وضرا دعوى اصل المال مجرد عن اسباب الباعثة له من بيع وغيره ولا يشترط التفصيل
فيه بالخلاف على ما ذكره الشئ الفاضل وبما عدا ذلك من اسباب التي يستحق بها المال وفي ضمنها
عسر بل حرج وهما منفيان بالآثار والروايات ومنها النكاح والبيع وسائر العقود المشهورة وبين

السبب في دعوى المهر
في دعوى النكاح
في دعوى الفسخ
في دعوى الطلاق
في دعوى الزنا
في دعوى الإرث
في دعوى العتق
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح

بقاؤه

دون هو
خصوص هو

والقول على اعاق العامة والخاصة

احكاما انه لا يشترط التفصيل في دعواها بل يكفي الاطلاق فيها مثل استحقاق المال والخلاف
فيها منسوب الى بعض العامة حيث اوجب التفصيل في الجميع معللا بتوقع الخلاف في
الاسباب كالمهر وخصه بعضهم بالنكاح لبنائه على الاحتياط كالدعاء وعلى قولهم بلزم
ان يقول ان تزوجها بولي وشاهد من عدلين وعلى مذهب الاصحاب لو كان المدعي
يكفي بقوله هذا زوجي وان لم يسم اليها شيئا من الحقوق كالمهر والنفقة وعن بعض العامة
انما اعتبار ان يقرن بها حق من حقوق النكاح كصداق ونفقة مثلا بخلاف ان يقر النكاح
بجنى الروح على ما اوجب اصحابنا بان النكاح على الصواب المقررة السابقة ان كان حاله
هو مقصود ما في تلك الحقوق فثبتت لها فستتم الدعوى ويثبت عليها احكامها من البين
والنكول وغيرهما على الصواب المقررة السابقة وحكم دعواه زوجتها مطلقا في السابقة كما قاله
المص والشئ الفاضل جميعا **والله اعلم** ولو ادعى ان هذه بنتا متمتعة دعواه
ان لم يملك غيره فمضيه له وكذا لو قال ولد لها في ملكي لا احتمال ان تكون حرة او ملكا لغيره
كذلك لا تنفع البينة بذلك ما لم يصرح بان البنت ملكه وكذا البينة وقوله في هذه فترة فها هو
كما لو اقر له من التمرة في يده او بنت المملوك لم يحكم عليه بالارار لوضعه بما ينافي الملك ولا كذلك
لو قال هذا الغزال من قطن فلان او هذا الدقيق من حنطة فها ذكره المصنف هنا ايضا من الشا
التي لا بد منها من ذكر التفصيل فلا يكتفى فيه بالاجازة هو انه لو ادعى احد على بنت امته
انها بنت ابنتي مدعى الرقبة لم يسمع بحج ذلك دعواه لقيام الاحتمال في قوله هذا فانه لم
يكن حاضرا لملكه لا احتمال ان يصدق في قولها بنتا لها ولكن لم يكن مالها بان تلدها امته قبل
ملكه ابائها ان يكون قد تزوجها من حي او من بعد بشرط رقية الولد لمولاه او يكون موطنه
حي موطن البشارة او غيرها وما ذكره يعلم ان الحادية باضافة قوله ولد لها في ملكي الى ادعاء الاول
لقيام الاحتمال وعدم ارتفاعها ولا يسمع بينه وبينه لان البينة فرع على صحة الدعوى لان
يصح المدعي بما لا يحتمل الخلاف ثم تشهد البينة على حسيبه وكذا الكلام فيما لو قال هذه فترة فها
وان اقر له من التمرة في يده وان اتبعه بما ينافي ملكه مثل ان يقول وهي ملكي فلا اشكال في عدم
انبات الارار شيئا لما قد عرفت من تمام الاحتمال وامام مع الاطلاق وعدم اتباعه في النقل
ظاهرا ثم حيث قيد بقوله لوضعه انه يكون ارارا بالثمة وكذا الولد لو كان مدعى الرقبة
العلامتي القواعد والخبر ووجه العمل بالظن كون الفرع تابعا للاصل اذا كان له بعضه
شيء آخر وهذا بخلاف الدعوى لما تقدم ان من يرايها بالملك ولو بالاستئمان واستشكل
الشئ الفاضل هذا الفرع بانه ما فانه من باب المصادرة والاحتمال قائم فيها فيبغي اما يقيد الكلام

اقراره

دعوى

في

في

في

في

ذكرها

الكشف

الفرق

في

في دعوى المهر
في دعوى النكاح
في دعوى الفسخ
في دعوى الطلاق
في دعوى الزنا
في دعوى الإرث
في دعوى العتق
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح
في دعوى الجوارح

احكاما

فقالوا لا تروا الخضم للسلطان عليه

في هذا او بطلانها كما اطلقته في الارشاد واستظهره الشافعي والظاهر ان ما ذكره في

حيث قالوا لاجل ما في يد

وفي النظر القاطع لا يحكم بذلك
عما شكك لاحتمال ان يكون عرض
المقر بان كونه من جنس طلاق
لشهرها بالكلية او الجوده كذا
نظروا والظاهر ان لسان الحال في
الاحوال في مثل هذا لا يمكن
عالم محقق القول
فان النسخ في حكمه لا يمكن
لشهرها بالكلية او الجوده كذا
نظروا والظاهر ان لسان الحال في
الاحوال في مثل هذا لا يمكن

فيها او بطلانها كما اطلقته في الارشاد واستظهره الشافعي والظاهر ان ما ذكره في
آخر الكلام من الفرق بين قوله هذا الغزل من فتنه او هذا الدقيق من حطة وبين ما تقدم
ظان الغزل والدقيق من نفس حقيقة الحطة والقطن كما بينه الشافعي غايه الامور
فيه وهذا بخلاف الثمرة والولد لا يفصلها احدا ولا يوجب الاقرار بغيرها الاصل الا
ملك القهري **في التوصل الى الحق من كانت دعواه عين في يد انسان فله**
انزاعها ولو لم يزل يترقبه ولا يقف لك على اذن الحاكم ولو كان الحق دينا وكان الغريم
مقرا ما اذا لم يستقل المدعي بانزاعه من دون الحاكم لان الغريم مخير في جهات القضاة
الحق في شئ من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه ولو كان الدين جاحدا والغريم
تثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جواز الاخذ ترددا شبهه الجواز وهو الذي
الشيخ في الخلاف والبسوط وعليه دل عموم الاذن في الاقتصاص ولو لم يكن له بينة او
الوصول الى الحاكم وجد الغريم من جنس ماله اقتصر مستقلا بالاستيفاء نعم لو كان المالك
عنده ففي جواز الاقتصاص ترددا شبهه الكراهة ولو كان المالك من غير جنس الموجود
بالقيمة العدل فيسقط اعتبار رضى المالك بالطا طه كما يسقط اعتبار رضاه في الجنس
ويجوز ان يتولى بيعها وقضيه من ماله فاعلم المشقة الترضي وتوافقت قبل البيع
الشيخ الا ليق مذهبنا انه لا يضمنها والوجه الضم لان قبضه باذن فيه المالك
يتقدان بغيره مع التالف لما كان العرض من نصب القضاة احقاق الحق ارتفاع
الزراع بين الناس فلا بد من بيان ما يحتاج اليه من الحقوق مما لا يحتاج اليه وخلاف الكلام
في هذا المقام ان الحق الذي يدعى امان يكون من باب العقوبات ومن الحقوق المالية
ولا بد في الاول من المرافعة الى الحاكم بخلاف ظاهر بيننا وعموم الاطلاق في الكتاب
والسنة فنص في الهم ومستند في ذلك بعض الاخبار الاثنية في محله انشاء الله
وعلاوة بعد ذلك بان في مباشرة الانسان لاستيفاء حقه من حقه جميع الفتن
اثارة لها ونحوها بالاسفك الدماء والتجاوز عن حدود الله مع انه قد يشبه الامر كثيرا
فيها فتجاوز عما يجب من حدها ولا يمكن من نذرها فلذا وكل امور السياسات الى الحاكم
نعم في جواز مباشرة النقاء الا شئ عسير فمن الغيبة اياها مع تمكنها خلاف ما في
ما هو الحق في كتاب الحدود والقصاص انشاء الله تعالى وعلى القول بالجواز ايضا
امرهم من انفاذ حكومتهم العامة فلا يجوز لغيرهم مباشرة ذلك ولكن في مباشرة القصاص
لولى الدم من دون اذن الحاكم خلاف ما في محله انشاء الله تعالى واما الثاني اعني الحقوق

منهم
عدوتهم

الالة

والنوع المذكور

المالية هي اما عين او دين ففي الاول ان قدر على استردادهما من غير فتنه جاز
ردهما من غير حاجة الى استئذان غيره فيها عملا بعموم قوله الناس سلطان على اموالهم
وغيره وان علم اوطن اثاره الفتنة بمباشرة ذلك بنفسه راجع الحاكم فيها ويمكن ادخالها
ح في عموم الامر بالمعروف في عموم قوله سبحانه واقفوا فتنة وقوله الفتنة بانه
من ايقظها وقوله من احسن الفعال صيانة العرض بالمال وغيرها وفي الثاني ان
يكون مقرا غير متع من ادائه او متعاضدا جاحدا لفران كان مقرا فطالبه وباحضه وينبغي
له ان يقتضيه بسهولة من دون اعسار حتى يدخل في زمة المدوحين بكونهم سهل الاقتضا
ولا يجوز ان يأخذ من ماله ويوفره بالاستقلال من دون اخبار بحقيقة الحال جاز
نصفه في مال السلم المعصوم المالك من غير حصول اذن منه فيكون اكلاما باطلا اذ ليس
عن تراخي فيكون باطلا ولا يكون قومه ثبوت الحق على ملة المدين مستأجرا جواز
فان حقه على فتنه بعنوان الكلية وليس تعيينه في مال من امواله تحت اختياره بل
الى صاحب المال فيعين ما شاء مما يخصه من الاموال وكلام مدخل الدارين في تعيينه
للحاكم ايضا بوجهه فانه ولي التمسك الطابع وقول المصالحق بعد ذلك هذا القسم
الحق في شئ من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه ليس الغرض بان تعيين الحاكم في
صورة بذله الظهور ان ليس معه عمل امتناعه ولا يليق قومه مثل هذا التهافت على مثل
الحقق بوجه بل الغرض بيل الاحمال الواقعة في قوله اوله يستقل المدعي بانزاعه من دون الحاكم
حيث يفهم منه جواز استقلاله مع اذن الحاكم فمن آخر الكلام ظهر تعيينه ولو بيان بان
مدخلية الحاكم بعد اقراره وامتناعه بما طلته وتوفيقه وان كان حين الاقرار اذ لا
له وتوفيقه انه ذكره فيكون المدين جاحدا لا كونه باطلا بخلاف الشافعي فانه جعل
الجاحد والمباطل من القسم الاخير استشكل الامر في الاول وجاء صدر الكلام في نظره متافئا
فتأمل ولو كان جاحدا ومتعاضدا في الحال من ان يكون للدارين بينة وحجة شرعية
اشادت حقه بها ام لا فان كان الاول فيثبت حقه عند الحاكم ان تمكن من التوصل اليه
مع بسط يده وتسلطه على المدين فيتوصل الى حقه بعد التاكد اليه وحكمه ولا
له التفرع بماله من دون اذنه على محاراة المص في النافذ وجاعة لان التسلط على مال الغير
على خلاف الاصل والقواعد المقررة الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة
على موضع الضرورة ولما تقدم من انه ولي التمسك فيعين ما شاء من ماله الاول في القضا
ح ولا يله غيره يحتاج الى ما يدل عليه والشيخ في كتابي الفتوى على جواز اخذ حقه

الدون المذكور

والا اتفاق

٤ وسهل ٢ من اطلاق سبيل حاله
 وان كان شاملا لغيرها
 جماعته اخبارها مما امكن
 المختار
 من اهل الفاقة ويكون فواتك المال مضاعفا في العادة وامام اذكره من حصول الاذن
 الشرعي في عموم المقاصد فالاطانة مصادرة فان المحرقة يخص اطلاق الادلة بغير الوعده
 ويرجع صريح النسخ على وقوع النسخ فيه بالجواز لموافقته لظاهر الكتاب فلا يلحق ان يكلم بعد من
 ذلك الباطل اما عدم تسليم الحيانة في الاخذ بمقاصد مع التصريح في الجواز منها فمستقيم
 اي بعد تسليم الرضا فيمكن تنزيل ما دل على النسخ من الودعة على صورة الاستدلال
 بمقتضى صحة سليمان بن خالد في ذلك اخبار كثره تقدم طائفة منها في المقصد الثالث
 المصنف ارجع سقطت الدعوى فعلى الفتوى في قوله ان النسخ حديث سليمان بن خالد
 اصلا ولا ينافي ما ذكره ما رواه **ابن** **الحسين** بن سعيد عن ابن مسكان عن ابن
 بكير قال قلت لرجل عليه درهم محمد بن حلف علي بن الجوزي ان وقع له قتلى درهم ان اخذ
 فهدى حق قال فقال نعم ولكن هذا كلام قلت وما هو قال يقول اللهم اخذها مني
 وانما اخذته مكان مالي الذي اخذته مني لئلا يرد شيئا علي **ابن** **الحسين** بن سعيد
 بن محبوب عن سيف بن عميرة عن ابن بكير الحصري عن ابي عبد الله نحوه فانها محمولة على
 من حلف من غير ان يستحلف فيظهر ذلك من كلام الصدوق والشيخ بعده وبقوله صاحب
 فصول الوسائل رحمه الله تعالى ما احطت خبرا بذكره في هذا المقام علمت ان النسخ
 الاقوى لكثرة ما يدل على اخبار على الخطر والاخذ به في الرخصة ولعموم الكتاب وكما
 الصق بطريقه الاحتياط فان فيه التحرف عن تدنس النفس الكريمة بغير قدر الامكان جازا عن الامساك
 بالاحسان وعملنا بعموم الامر في دفع السيئة ما لم يستلزم القرآن فان ذلك بالغ الغاية في حال الاشياء
 والله الوفي وعلم التكليف ويمكن تأييد لفظ ايضا بما رواه **ابن** **الحسين** بن سعيد
 عن حماد بن عيسى عن الحسين بن الحارث قال قلت لابي عبد الله ان الرجل يكون له الشريك فيظهر عليه
 قد اخذت شيئا الا ان اخذ من قبل الذي اخذه من غير ان يبين له فقال شوه انما اشتركا كما انما
 الله وان لا حيلة ان يماي شيئا من ذلك ان يستر عليه وما احب ان اخذ منه شيئا بعينه
باب من الشك محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن ابي الحسن
 وفيه فيظهر في بعض النسخ مكان فيظهر وفيه وقد اخذت منه وفيه شوه لهما واسقطا انما قبل الشك
 وقيل مغايرة لا يضر ما اذكره انه لو وجد لا ليدون من جنس الموجود اخذ منه بقدر اقتضاه
 فيما خالف الاصل من الضر في مال الغير بقدر الضرورة واليتقن وضع النقد جاز له الاخذ من
 غيره للعمومات السابقة والخلاف في شوب الى جامع من العامة حيث قصر الحكم على الجنس
 وظاهر رواية هذ حجة عليه وعلى المشهور فيجب بين بعد ما لقيمة العادلة واستيفاء حقها وبين

٤ وسهل ٢ من اطلاق سبيل حاله
 وان كان شاملا لغيرها
 جماعته اخبارها مما امكن
 المختار

بناء على انه استيفاء للعين وانما الجائز
 ان يكون له من جنسها
 فخصصنا في قوله الواقع فيها
 بانه منها

عن صفوان بن
 عن صفوان بن
 عن صفوان بن

بيان في بعض ابي بكر
 فيكون اخرا حسنا وتظهر
 من وجه الهدف ونقل من صفها
 عن ابي بكر وعمر عليه الصلوة

ولا ولا لهما

او وصفه بذكره في بعض النسخ
 فانه في الجاهل قد اذن شرعا
 بانه قد يكون من جنسها
 وحله فيسقط عن وجهها
 وصف

والحق في الخبرين
 في

اخرى

المفضولة

اخذت بغيرها وهو مستقر في الدرس لعموم الادلة حيث لا يخلو الامر من بسبق اعتبارها
 المالك بالباطل اى محله وما طلقه ادعاء حقه والنقل عن الشيخ انه قال لا بد من البيع ولو
 ذلك مستند بما ورد في النهي عن مباشرة بيع المتاع من نفسه ولا يشر له ولو كان له احد
 من الرتبة او لان اطلاق الاذن يتبادر منه غيره او لوجه ان له ولا يرب انما هو في النسخ
 ايضا جواز مباشرة بنفسه من غير استئذان من الحاكم رد اعلى بعض العامة القائلين بوجوب استئذان
 الحاكم وجماعته اخرى حيث قالوا انه يحضر عند الحاكم ومعه من واطاعه على الاعتراف بالدين و
 الامتناع من الاداء والتحويل عند اذن ولي العام بالاخبار الواردة عنهم عليهم السلام ولا يخلو
 الى هفتا في المقام ولكن ينبغي ان يحاط غاية الاحتياط ويعمل مدافعة النظر فيها لا يخلو
 النفس هو اما فان فيه رد اها ونحوها ولعل الرجوع الى الحاكم وان لم يكن الحق فالتأجيل
 منها ولو فغوان الاجال اولى ثم لو اخذ العبد عوضا عن حقه ما لقيمة ملكه او كان ثلغها منه
 الاحتياط ان يقول الكلام المروي في رواية ابن بكير السافق وعنه ما ولعل غير تصدق
 عن المتعاقدين ولو اخذها بقصد بيعها واخذ ثمنها فقلقت في بيعها فبقيته خلاف بين اصحابنا
 والذي وجهه المصنف هو الضمان واختار الشيخ في عدم الضمان وبه قطع العلا
 في عدم تردده في الدرس وعلل الاول بانه فرض وقع تغير اذن المالك فيضمن ويتقاصصا بقضا
 مع ثلغها وعلل الثاني بانها مقبوضة اذن شرعي فلا يعقب الضمان وقواه الثم الفاضل وهو
 الاقوى وكل ما ذكرنا انما هو في الوكان ما قبضه بمقدار حقه وما لو كان زائدا عنه ولم يكن
 من الاقصر في الاخذ على قدره فلو كان حقه مضمونا او امانة وجهان ذكرهما الثم الفاضل و
 لعل الاخير لما ذكر من الوجود اقوى سواء اتفق ثلغ الزائد قبل البيع او كان بعده ولم يكن الاضما
 على بيع ما يقابل حقه ويغني له مراعات حال المالك وغرضه وحفظه وبعده ومبادرته و
 احضاره في سوقه وجميع لوازم الامانة فبراعه فيه ومع التخصيص في بيعها يضمن ثلغ
 بمقتضى عموم ما سلف كالغاصب في قيمة يضمن اذا اختلفت القيم باختلاف الازمان
 فيه خلاف قد ذكره وقال الثم الفاضل ليعضف بغيره التلغ مطلقا الى سواء كان مضافا
 ليوم القبض او على يد من فان يوم التلغ هو الذي استقر فيه القيمة والظان في الوجه الذي
 ايضا فيه من ضمانه بغيره يوم التقدي او على القيمة كسائر الضمانات وقد مضى تحقيق الامر في
 كتاب الارهن والغصب وغيرها وللارزاق بعد ذلك ان يرد الزائد عن حقه الى مالكه ويؤول
 الى اصيل حقه اليه ما يوجب اتفاق فيما بينه وبين الله تعالى وقال في عدم وثوق الجدار
 لياخذ لم يكن عليه ركن النقب وعلله الفاضل باحتياجه اليه في استفادة ما ذكره ما

في الامصار

عند م
 الكثرة الزائدة ههنا
 والبراء اذا اذن شرعا
 ونحوها

تفكر في ذلك

في هذا الباب شك ان الحكم كاعتد على خلافه لا يصل فيقتصر فيه على مقدار الضرر ويقف
الادلة وينبغي بعد الاخذ مراعات قواعد الرهوا ولو كانت راحة صاحبها فوجد من ماله مكسرة
جاز اخذها عوضا عما عليه ان رضى بها ولم يرض عليه فان العبرة بالمحسوس والقيمة ولو وجد
واخذها عوضا عن المكسرة لم يجز اخذها مقاصة للزيادة الوصفية التي فيها ولا سيما لا
بزيادة في الوزن لتحقق الرهوا بل ينبغي ان يباع بغير الجنس ثم يشتري به المكسرة ان شاء كاتب
عليه العلامة في القواعد ولو وجد من له عليه فله جاز ان يجده ايضا على ما صرح في القواعد
استخلاص الحق وان خلف الجشام لم يزد عن الجاحد في الباقي بعد اسقاط حق من
عنه او قيمته **فروع** ذكر في الدرر هوانه لو كان مثل الحق بحضرة فطالب الغريم فاستعمل الحق في
بيده فان أدى الى المثل الحق بغير الباذل ان قصر الزمان في الحاقه من ماله من حيث وجوب
رضي الغريم مع الامكان على الفور ومن تعارف التسامح بمثل ذلك وحظ التصدي والتجاوز والحد
واذى الى الاضرار **واما مسئلة** لا يدعى ما لا يد له احد على غيره من باب ان يكون كسبي
جامع فليس هو بل هو كمن يقولون لا يقول واحد من هؤلاء فان يقضى بهل ادعاه هذا الحكم
واضح بناء على اصالته صدق المسلم وامانه مع عدم ما يعارضه وعدم ظهور ما ينافيه وليس
القضاء فيه بالحقيقة من باب الحكم والحكومة بل من باب السكوت عما يظهر خلاف الحق فيه
فلذا لا وجه للمدعي ولا المطالبة بالدين ولا للاختلاف في ذلك انما شرع لرفع الخصومات
والساعات والكفر بغير خلاف ذلك كالمسئلة موافقة للاصول الشرعية الباقية
عليه من خصوص الروايات ما رواه **القضاء** من **باب** عن علي بن ابي بصير عن بعض اصحابه
عن منصور بن حازم **باب** من ياديات القضاء محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الوليد
عن يوسف بن منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال قلت عشرة كانوا جلوسا ووسطهم
كيس فبالف درهم فباع بعضهم بعضا الكيس فقالوا كلهم لا وقالوا واحد منهم هو
قال الذي ادعاه واراد المص في تلبية الدام ولا كلمة ثم يان جري من جرياته الر على بعض
العامه القابل بالفرق بين المنقول وغيره لتحقق العلم بالماخذ والفرق بين الامثلة **قوله**
القائمة وانكسرت سفينة في البحر اخذها البحر فهو له وما اخرج بالغوص فهو له جزيه
روايتي سندها ضعف اختلف اصحاب هذه المسئلة في الشيخ في النهاية بناء على خروج
الكاتب هو قبل مضامين الاخبار فيه ذكرها وكذا الصدوق في حيث قال في الباب الثالث
والسبعين من الجلد الثالث واذا غرقت السفينة وما فيها فاصابه الناس فما قذف به البحر
على ساحله فهو له وهم احرى به وما غاص عليه الناس وتكره صاحبه فهو لهم وفيه من ذلك

مع مكان ان يكون جزيه اذ ذكرها
لنفس التملكه

صحاها

تتبعه من جزيه الرهوا
المرور عنه وهو ليس
بجزيه من الرهوا

فان هو
الفرق بين
الفرق بين
الفرق بين

ذكره في مستطوف السرايين ابن ابي نصر النخعي قال سلطان العلماء يظهر منه ان ما لم يتركه
صاحبه ولم يبرهن عن ملكه ولا على ملكه اجرة العواص والرواية الواردة في ذلك ما
رواه **المعينة** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
في حديثه قال اذا غرقت السفينة وما فيها فاصابه الناس فما قذف به البحر على ساحله
فهو له وهم احرى به وما غاص عليه الناس وتكره صاحبه فهو لهم **باب** من ياديات القضاء
محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن منصور بن العباس عن الحسن بن علي بن يقطين
عن ابيه بن عمر عن الشعبي قال قيل لابي عبد الله عن سفينة انكسرت في البحر فخرج
بعضه بالغوص واخرج البحر بعض ما فيها فقال اماما اخذها البحر فهو له اذ اخذها
واما اخرج بالغوص فهو لهم احرى به وتفصيل الشئ الفاضل في حسن واجتناب الامور
العلم صاحبها وان اخرج عن غيره وتكره للبحر عن اخذه احسن واجزاء احكام اللقطة عليه احرى
لعدم ثبوت الاجماع مع ضعف السند وقال متابع النافع في وجه الضعف انه ما لا
والصواب ما افاده الشئ الفاضل من كون امتهن عمرو واقصاوان الماراد بالشعيرة هو السكوني
المشهور وهو الظاهر في هذا الحال من جزيه امتهن عمرو والشعيرة كوفي اكثر كتابي عن اسمعيل
السكوني وفي صحيحه واقفي فينا ايضا اسمعيل بن ابي نجاد يعرف بالسكوني والشعيرة الى
ان قال كان عاميا وقد غرقت السفينة في البحر فاصابه الناس فما قذف به البحر على ساحله
الاعلام اياه وان كان امره خاليا عن التوثيق في كتب الرجال حله بعضهم على ان ما اخرج البحر
صاحبه حاضر فهو له وما اخرج به وصاحبه غائب واباحه فهو له جزيه قل شاح النافع على ذلك
لا شك في الرواية وعلمنا فتي الشيخ في رواية النافع بن ابي ادريس عليه السلام وهو
اعرف به ولم يحققه انتهى والاولى والاحسن ان يقر له ولو علم اعراض المالك عنه بحيث يستعمل
رضا ما اخذ من اخذها وصاحبه لم يخذل عموم قوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس
وعلى نكاح الجارية عليه ولا فلا يتعرض له لما ثبت في محله ان ذلك الاصول الثابتة بظهور
الاخبار الاحاديث في غاية الاشكال والله تعالى **المقصود الاول في الاختلاف في**
دعوى الاملاك لو تبارك علينا في يد هامة لا بينة قضى بها لهما نصفين وقيل يخلف كلهما
لصاحبها لو كانت يد احد هامة باضفى بها التثنية مع عينه ان التمسها الخصم ولو كانت
يديها خارجة فان صدق من همة يد احد هامة اختلف وقضى وان قال هو همة ما قضى بها
نصفين واختلف كل منهما لصاحبه ولو دفعها اقرت في يد لهما كان من القوانين المقررة
والضوابط البينة بين اهل الاسلام المستنبطة من السنة النبوية لولا انام عليه السلام

عن النوفلي هو في
الكتاب

باب ٧ من طلب جزيه الرهوا
فقد عن جامع الزنطي عن ابي ابي
عليه السلام في جزيه الرهوا
وقد ذكره صاحب

باب ٧ من طلب جزيه الرهوا
فقد عن جامع الزنطي عن ابي ابي
عليه السلام في جزيه الرهوا
وقد ذكره صاحب

باب ٧ من طلب جزيه الرهوا
فقد عن جامع الزنطي عن ابي ابي
عليه السلام في جزيه الرهوا
وقد ذكره صاحب

باب ٧ من طلب جزيه الرهوا

الذي خرج اسمه وقال اللهم انك تقضي بيننا فقلدع بعض العامة ان المدعي ان
اد اقام كل منها شاهدي عدل على شيء واحد انه لدون غيره حكم بينهما فضعف فقال لهم
اكتب الله حكم بذلك ام سنة رسول الله صام الاجماع فان ادعوا الكتاب الكتاب
ناطق بالدين عليهم وان ادعوا السنة فالسنة بالقرعة مشهورة بالدين عليهم وان ادعوا
كفو الخصم مؤثرهم من ثم الدين اذ اقام كل منها شاهدي عدل في دار الفناء مشهور كل منها
يكذب شهود الاخر والاعمال محيط بان احدى الشهادة صادقة والاخرى كاذبة فاذا حكم بالادلة
بيننا فضعف فقلدع ان يشهدوا جميعا لان كل واحد منهما يشهد مشهود به بالدار كما دون
الاخر فاذا كانت احدى الشهادة كاذبة والاخرى صادقة فيجب ان يسقط احدى الجهتين واسيل
الى الحكم فيما شهد والا بالقاء احدى الجهتين بخلاف القاء واحدة منها سبلا الا بالقرعة انهم
كلامه وهو كلام متين الصق باكثر ما ورد في هذا المقام مع موافقته للاعتبار وفي الثاني
وهو ان يكون العين المتنازع فيها في يد احدى جهات اقامته كل منها بينة على دعواه اقول لا يخفى
الاول وهو الذي اختاره العلامة وقيل ان زهرة وابن ادريس والصدوق وسائر الشيعة
في موضع من الخلاف على ما نقل عنهم تقدم بينة الخارج مطلقا اي سواء كانتا شهدتا
بالملك المطلق او بالتقيد بالسبب ام افترقا لكن فصل الصدوق بتقديم العدل ومع
التساوي فالخارج والثاني ترجيح بينة ذي اليد مطلقا وهو المنقول عن الشيخ في دعاء
الخلاف الثالث التفصيل وهو جرح الداخل ان شهدت بينة بالسبب اختاره الشيخ
في النهاية وفي كتاب الاخبار وبعده حاشيته القاضي ابن الملاح واختاره الصالحون واشتاء
بقوله سواء كان السبب مالا متكررا كالسلاح وسأجة الثوب الكتان او متكررا كالسبع والاعنة
كانه به السائح الفاضل الى خلاف ابن حمزة فانه فرق بينهما وحكم بتقديم ذي اليد مع
السبب لم يتكرر وقد هم الشيخ في كتابه به التمسك بوجهه حيث نقل عن نهائيه خلاف ما فيها
فقال فيه ما يدل عليه خبرنا هو ما ذكرناه في النهاية وهو انه اذا شهدنا بالملك المطلق وقيل لها
عليها حكم لذي اليد وكذلك ان شهدنا بالملك المقتدر لكل واحد واحد هما على ما حكم لذي اليد
قال وقد روي ان يحكم للدار خارجة الرابع برجح العدل او لاكثر عدده مع التساوي في العدد
مع البين ومع التساوي في العدد تقضي للخارج وهذا هو المنقول عن شيخنا الامام المفضل
وهو من قول الصدوق في نه فانه قال بعد رواية شعيب عن ابي بصير قال اوصف هذا
الكتاب لوقال الذي في يده الدار اهلها في ملكي واقام على ذلك بينة واقام المدعي على
دعواه بينة كان الحق ان يحكم بها المدعي لان الله عز وجل انا اوجب البينة على المدعي ولم

فصل كلام راجع
وعول بعض العامة
فيما يشهدون
كفر المدعي في الدار
فصل في البينة

الشيخ

الفاضل

في

لم يوجبها على المدعي عليه ولكن هذا الذي عليه ذكر انه قد نفا عن ابيه ولا يدري كيف اموها
فلما اوجب الحكم باستخلاف اكرم بينة وودع الدار اليه ولولم يجل اذ ادعى على رجل عقارا او
حيوانا او غيره واقام شاهدين واقام المدعي بده شاهدين واستوى الشهود في العدالة للحاكم
الحكم ان يخرج الشيء من يدي مالكا الى المدعي لان البينة عليه فان لم يكن الشيء في يد احد وادعى
فيه الخصم جميعا فكل من اقام البينة فواجب به فان اقام كل واحد منهما البينة فان احق المدعي
من عدل شاهدا فان استوى الشهود في العدالة فاكثرها شهود او الحلف بالله ويدفع اليه
الشيء هكذا ذكره في رسالة الى وقال الولد العلامة الطائفة من يقول بترجيح بينة الخارج
يقول بان لا فائدة لبينة الداخل بوجه من الوجه فلا يسع بينة الداخل صلاحا فائدة لها
بل يخرج الشيء الذي من يدي الى المدعي بمجرد بيئته مع وجود البينة التي اليد كما خرج به
الصدوق وابن ادريس والشيخ في كتاب البيوع من الخلاف وهو في غاية الاشكال لان الحق انما
يثبت المدعي مع البينة المقبولة وقبول البينة مع وجود المعارض على كلام بل اقامته البينة من
ذو اليد الحقيقة تلذيب لبينة الخارج ويجوز له جرح شاهدي الخارج فكيف يكون بينة
اقل من الجرح وايضا كيف صار سبب اليد دون مرتبة من الخارج مع ان اليد مؤيد لبينة من
نعم ما ذكره كانه تحجج عند احتمال كون بينة الداخل تشهد بالملكية مجرد اليد اذ تكون شهادتهم
فرا اليد واضعف في الدلالة وبينة الخارج اذ اكان اقوى من الاصل كان اقوى من الفرع بطريق
اولي لكن كان هذه الصورة ليست تعاضا في الحقيقة وكان الاظهر عند تحقق التعارض حقيقة
وانتفاء الترجيح راسا ان يقول بعدم ثبوت الحق الذي هذه البينة وعدم اسقاط البين من
فما استشكل القول التالي لاحتمال ان يكون شهادة البينة لذي اليد ناشئة من مجرد يده وايضا
الحكم بان العين لذي اليد دون البين كما هو ظاهر كلام الشيخ في الخلاف فشكل عدم الدليل على
اسقاط البين مع وجود ما يدل عليه كامل انتهى كلامه وعلى اي تقدير فاستدل الاول بقوله
البينة على المدعي والبين على المدعي عليه وجه الدلالة ان التفصيل قاطع للشك فكما لا يمين للمدعي
فلا بينة للمدعي عليه وبما رواه **١٥** من اليشتين تيقا بلان **١٥** من **١٥** عن محمد
بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله
يجل في يد شاه فاجاز رجل فادعاهما واقام بينة العدل لها ولدت عنده ولم يبع ولم يبيع
جاء الذي في يده بالبينة فسلم عدل لها ولدت عنده ولم يبع ولم يبيع قال فما حكمها الذي
ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله عز وجل انا امر ان يطلب البينة من المدعي فان كانت
لبينة والا فمين الذي هو في يده هكذا امر الله عز وجل وقال الله الفاضل طريق الرواية
واما ما رواه الشيخان في الصحيحين من ان رجلا ادعى على رجل عقارا او حيوانا او غيره واقام شاهدين واقام المدعي بده شاهدين واستوى الشهود في العدالة للحاكم الحكم ان يخرج الشيء من يدي مالكا الى المدعي لان البينة عليه فان لم يكن الشيء في يد احد وادعى فيه الخصم جميعا فكل من اقام البينة فواجب به فان اقام كل واحد منهما البينة فان احق المدعي من عدل شاهدا فان استوى الشهود في العدالة فاكثرها شهود او الحلف بالله ويدفع اليه الشيء هكذا ذكره في رسالة الى وقال الولد العلامة الطائفة من يقول بترجيح بينة الخارج يقول بان لا فائدة لبينة الداخل بوجه من الوجه فلا يسع بينة الداخل صلاحا فائدة لها بل يخرج الشيء الذي من يدي الى المدعي بمجرد بيئته مع وجود البينة التي اليد كما خرج به الصدوق وابن ادريس والشيخ في كتاب البيوع من الخلاف وهو في غاية الاشكال لان الحق انما يثبت المدعي مع البينة المقبولة وقبول البينة مع وجود المعارض على كلام بل اقامته البينة من ذي اليد الحقيقة تلذيب لبينة الخارج ويجوز له جرح شاهدي الخارج فكيف يكون بينة اقل من الجرح وايضا كيف صار سبب اليد دون مرتبة من الخارج مع ان اليد مؤيد لبينة من نعم ما ذكره كانه تحجج عند احتمال كون بينة الداخل تشهد بالملكية مجرد اليد اذ تكون شهادتهم فرا اليد واضعف في الدلالة وبينة الخارج اذ اكان اقوى من الاصل كان اقوى من الفرع بطريق اولي لكن كان هذه الصورة ليست تعاضا في الحقيقة وكان الاظهر عند تحقق التعارض حقيقة وانتفاء الترجيح راسا ان يقول بعدم ثبوت الحق الذي هذه البينة وعدم اسقاط البين من فما استشكل القول التالي لاحتمال ان يكون شهادة البينة لذي اليد ناشئة من مجرد يده وايضا الحكم بان العين لذي اليد دون البين كما هو ظاهر كلام الشيخ في الخلاف فشكل عدم الدليل على اسقاط البين مع وجود ما يدل عليه كامل انتهى كلامه وعلى اي تقدير فاستدل الاول بقوله البينة على المدعي والبين على المدعي عليه وجه الدلالة ان التفصيل قاطع للشك فكما لا يمين للمدعي فلا بينة للمدعي عليه وبما رواه **١٥** من اليشتين تيقا بلان **١٥** من **١٥** عن محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص عن منصور قال قلت لابي عبد الله يجل في يد شاه فاجاز رجل فادعاهما واقام بينة العدل لها ولدت عنده ولم يبع ولم يبيع جاء الذي في يده بالبينة فسلم عدل لها ولدت عنده ولم يبع ولم يبيع قال فما حكمها الذي ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله عز وجل انا امر ان يطلب البينة من المدعي فان كانت لبينة والا فمين الذي هو في يده هكذا امر الله عز وجل وقال الله الفاضل طريق الرواية

فيما يشهدون
كفر المدعي في الدار
فصل في البينة

الشيخ

الفاضل

منع عنها في مثل ما جرى عليه
على ما كان عليه في الماضي

شراء او تاج الدابة او غير ذلك وكانت البينة الاخرى مثلاً كانت البينة التي مع البالد
المصرفه او على ما خسر استحق بن عمار خاصة بانه اذا تقابلت البينتان حلف كل واحد منهما
من حلف كل واحد وان حلفا جميعا كان الحق بينهما نصيبين فحول على ان اذا اصطاحا على ذلك
لا نافذ لهما ما يقتضي الرجوع لاحد الخصمين مع تساوي بينهما باليمين له وهو كثره الشهود او القسمة
واجاب كل واحد منهما الى اليمين وداي ذلك الامام صوابا كان مخيرا بين العمل على ذلك والعمل
على القسمة وهذه الطريقة تأتي على جميع الاخبار من غير اطراح شيء وتسلم باجمعها وان كانت اذا
فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك انشاء الله تعالى ذكر رواية مضوية السابقة مستشهدا
بها لتقديم البينة الخارجية وما ذكره من ان كان تخسافي وجه الجمع بين الاخبار الا ان القطع بها
مشكوك الا ان الاعدية انما يتحقق بزيادة الوثوق باحد هادون الاخر لا بزيادة وقوفه
ومناة حدقه وضبطه في الامور ونحوه عن الفرقة وسرها الفاضل بتعالل السراير بان كل واحد
الكثير من اظنه على الاعمال الصالحة والمندوبات وان كانت الاخرى غير محلة بواجب لا من كفاية
والاول نظر الى ما قد تقدم في تحقيق العدل الاول في المصالحات في مواضع الاشتباه بعد العمل بمقتضى
الاخبار بقدر الامكان اولي وكره النزاع اصوب واحرى **قال** ويجوز التعارض بين الشاهد
والشاهد والمزاتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد وبين وديع قال الشيخ تارة في بيان
وتفريق بينهما اول بين شاهد ومزاتين وشاهد وبين بل يقتضي بالشاهدين والشاهد والمزاتين
دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فيها كالمسألة
فوق ما يتبع كما اذا تداعي رجلان زوجية لأم في المص من بيان احكام تعارض البينتين
ومثلها ما يشاهد الشاهدين العدلين فوجه هذا رفع ترك الاختصاص بها فاض يتحقق التماس
التعاضض بينهما وبين شاهد وامرأتين اذ كل منهما محجة شرعية من دون ترجيح في نظر الشارع
بهما فاما ثبتت بها كالحقوق المألوية والشاهدان وكذا الشاهد وامرأتين لا يتعارضان مع
شاهد وبين عند المصالح فافا للشيخ وبقيها العلامة وغيره لظهور اختصاص مورثها
فيما لو تعدد الشاهدان وما بينهما فافا وجودها لا يقع له اصل فلا يتحقق التعارض بينهما وان
كان الحق قد ثبتت بها فاما اذا فقد او علكه التمس الفاضل بان اليمين مع الشاهد الواحد
اوجب ثبوت المال الا انما في غم اليمين اليه حجة ضعيفة فمن ثم اختلف في ثبوتها ولعل
اشارة الى ما ذكر الى خلاف بعض العامة والافا لظن عدم وقوع الخلاف بين اصحابنا في ذلك
وهذا الحكم هو المشهور بين اصحابنا ولا يظهر الخلاف فيه الا عن الشيخ في فصل الرجوع
عن الشهادة على ما نقل عنه ولعل وجهه كما ذكره التمس الفاضل بحجة الشاهدين واليمين في
اسباب البير

فيكون يكون انما على ما كان عليه في الماضي

منع عنها في مثل ما جرى عليه

اقرب به بدفع ما لو كان الحق
الا ونبذ به على ما كان عليه في الماضي
للمشهور الشاهدة فكم من عدل لا
يعلم عشر فضلا عن مجاز الا كثر
فان عدلية الطر العترة من حجة
موجبه ان تشهد له النص وكثير
عن حجة كسبها في اوقات واما في
الحكم اصله فمما اساسه على
نظرا الى ما قد تقدم من حجة
من يصدق ان تشهد له نص في حجة
وصاحب بصدقه بل هو الواجب
الاعتناء بحلها في حجة وان اظهر فيها
ولا في الحجة انما هي الا في
الرسالة المشهورة لفقهاء اهل البيت
او غيرهما فانهم قد جعلوا ارجوا
او غيرهما فانهم قد جعلوا ارجوا
الذي عليه شاهدان فان كان الحكم فيه
ان يخرج من بين ما كان في الماضي
لا يثبت عليه فان لم يكن المثلث في
احد او اثنان من الخصمين فمما كان
اقام عليه شاهدان وهو ارجوا من
اقام كل واحد منهما شاهدان فان كان
من عدل شاهدان فان كان في الماضي
المراد فافا لظن عدم وقوع الخلاف
بها فاما ثبتت بها كالحقوق المألوية
فوق ما يتبع كما اذا تداعي رجلان
زوجية لأم في المص من بيان احكام
تعارض البينتين ومثلها ما يشاهد
الشاهدين العدلين فوجه هذا رفع ترك
الاختصاص بها فاض يتحقق التماس
التعاضض بينهما وبين شاهد وامرأتين
اذ كل منهما محجة شرعية من دون ترجيح
في نظر الشارع بهما فاما ثبتت بها
كالحقوق المألوية والشاهدان وكذا
الشاهد وامرأتين لا يتعارضان مع
شاهد وبين عند المصالح فافا للشيخ
وبقيها العلامة وغيره لظهور اختصاص
مورثها فيما لو تعدد الشاهدان وما
بينهما فافا وجودها لا يقع له اصل
فلا يتحقق التعارض بينهما وان كان
الحق قد ثبتت بها فاما اذا فقد او
علكه التمس الفاضل بان اليمين مع
الشاهد الواحد اوجب ثبوت المال
الا انما في غم اليمين اليه حجة
ضعيفة فمن ثم اختلف في ثبوتها
ولعل اشارة الى ما ذكر الى خلاف
بعض العامة والافا لظن عدم وقوع
الخلاف بين اصحابنا في ذلك وهذا
الحكم هو المشهور بين اصحابنا ولا
يظهر الخلاف فيه الا عن الشيخ في
فصل الرجوع عن الشهادة على ما نقل
عنه ولعل وجهه كما ذكره التمس
الفاضل بحجة الشاهدين واليمين في
اسباب البير

اثبات المال بالاستقلال كالشاهدين فتعارضان كما يتعارض الشاهدان مع الشاهد
والدائمين فضعف ظاهر ما عرفت هذا بناء على ما هو عليه من عدمه ولا فغارة الشيخ غير
في تلك المسئلة فلذا عمل المصنف في نقل القول بما عرفت من عدمه فغير العلامة عنه في عدم
واستظهر الشارح الفاضل ان يكون مبناه على ترويه في المسئلة كما فهمه فخر المحققين وهو
اقتد والصق بما نسبوه اليه وهذه عبارة عنه بعينها كما نقله التمس الفاضل ايضا مستشهدا
انه اوصى له زيد ثلث ماله وشهد شاهد واحد انه اوصى لزيد ثلث ماله العزم وقال عمر واحلف
احلف مع شاهدي ليكون الثلث بينهما بل يزعم الشاهدين بشاهدين وعين لم لا قال قوم
يحلف وزعم وسياويه لان الشاهد واليمين في الاموال بمنزلة الشاهدين وقال آخر في بيان
لان الشاهد واليمين اضعف من شاهدين لان الشاهد وحده لا يقوم بنفسه حتى يضم اليه غيره
والشاهدان فانيان بانفسهما فلا يعارضهما من قال لا يعارضها حكم بالثلث لزيد وحده ومن قال
يعارضها حلف عمر ومع شاهد موكان الثلث بينهما اضعفين وعلى مذهبنا فيرفع بينهما التمس كله
فالشبهة المذكورة من عدمه انصح بالتعارض حيث حكم اخيرا بالقرعة بينهما فانها ارفع التعارض
واستظهر التمس الفاضل ان لا يكون كذلك فان القولين الحكيم انما هما عن الخالفين بعرف ذلك
من منع كلامه في ذلك الكتاب لما كان مذهبهم في الوصية المعنية اذا كانت لاثنتين موجبة للقسمة
بينهما على طريق القول ومذهب علمائنا ان الثاني يرجع عن الاول مع العلم بالترتيب ولا يخرج
صاحب الوصية بالقرعة كما ذكر حكم الوصية على القولين يعني القول بعدم تعارض الشاهدين
واليمين للشاهدين والقول بتعارضهما اياهما وكان مذهبنا في خصوص الوصية المتعينة بالوصية
المعينة ان الثانية يرجع عن الاولى ان ثبتت المعارضة فاذا لم يقل بالمعارضة وقدرنا الشاهد
كما هو مقتضى القول الاول من قول الخالفين الذين ذكرهما في التفريع الذي فرغ على القولين لا الاول
الذي اصله الاول فان عدم صعوبة المعارضة وان قلنا بعد بالمعارضة بينهما موافقا للقول الثاني
ذكره في التفريع فلا نوافقه في قسمة الثلث بناء على اصل الذي اصلناه بل نقول بالقرعة بين الشاهدين
فظهر ان ما ذكره ليس حكما يرجع القول بالتعارض بل هو فهم ان مذهبنا على تقديره بوجوبها
في الوصية به وهذا ليس حكما يرجع القول بالتعارض بل هو فهم ان مذهبنا على تقديره بوجوبها
بمجرد نقل القولين وان فرغ على القول الثاني فانياسبه فقل فخر المحققين الرقة دعته كما ذكره التمس
اقتد فافا لظن عدم وقوع الخلاف في ذلك فافا لظن عدم وقوع الخلاف في ذلك فافا لظن عدم وقوع الخلاف في ذلك
ما ياتي عنهما اذا اذاعا زوجية امرأة فالحكم كما ذكره التمس الفاضل بتعالل العلامة من غير
القرعة وانه بما رواه **كا** القضاء من **يزيد** من البينتين يتقابلان في العمل على ابيه

جماعة م

اذا م

اذا عدم التاريخ فان خرج اسم
الشاهدين اعطى الثلث للاحد
اسم صاحب الشاهد الواحد
حلفه موهذا الثلث م

منع عنها في مثل ما جرى عليه

منع عنها في مثل ما جرى عليه

فما اذا اطلق المصنف

عن ابن فضال عن داود بن أبي يزيد الطائفي عن بعض رجاله عن أبي عبد الله ع في رجل كانت له امرأة تجار رجل شهوة وشهدوا أن هذه المرأة امرأة فلان وجاء آخر وشهدوا أنها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعذلوها قال يقرع بين الشهود فمن خرج منه فهو الحق وهو أولى بها وظاهر الروا كما منه به الشافعي فاضل في المين هنا فان فائدة القضاء على الآخر لو كان عنها وهو منقوض هنا

عن ابن مضاء عن داود بن أبي يزيد الطائري عن بعض رجاله عن أبي عبد الله ع في رجل كانت له امرأة خمار جعل يشرب ويشهد وأن هذه المرأة امرأة فلان وجاء آخر وشهدوا أنها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعدلوا وقال بغير بين الشهود فمن خرج منهم فهو الحق وهو أولى بها وظاهر الروا كانه به التماس الفاضل في اليمين هنا فان فادتها القضاء على الآخر لو كان غيرها وهو منفي عنها إذا تكاذبت البين أصح ما بحيث لا يمكن التوفيق بينهما ولو بتاويل بعيد مثل أن تشهد أحدهما على القتل في وقت وتشهد الأخرى بالحياة في ذلك الوقت أو تشهد أحدهما بمولادة المرأة ولدا خاصا والأخرى بمولادة الأخرى إياه فاستقرب العلامة في عدل تلك الصورة فثبتا البينين وعلمه الفاضل بكونه خلاف الواقع يقينا للعلم بكذب أحدهما فيجب إسقاطها وإلزامه بالإسقاطهما وفيه نظير علم وجهه مما مر في محت التعارض حيث فسره لا يمكن الجمع بينهما في التضاد بينهما بحيث يستلزم سماع قول أحدهما بكذب الأخرى ففصلوا في الفاضل السابقة فلما خالف فيه الشيخ وظاهر الكلام على ما نقل عنه بناء على استجماعها شاربط البين الشرعة المحكوم بقبولها وتفرغ على القولين الإحلاف وعدم تقديم **والشهادة بتقديم الملك** أولى من الشهادة بالحدوث مثل أن يشهد أحدهما بالملك في الحال والأخرى بتقديم أو أحدهما بالعقد والأخرى بالإقدم فالترجيح لحائب الأقدم وكذا الشهادة بالملك أولى من الشهادة بالملك عنها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك أولى من الشهادة بالنسبة لموافق المصالح من بيان التعارض بين مواضع ترجيح البينين بالأكثرية والأعدلية أراد أن يبين سياج مواضع الترجيح بالأمور الغائبة عن أنفسهم فلا تترتب على الشهادة وقد رتبها بالنسبة إلى الأخرى وذلك فيما إذا لم يكن أحدهما فإيد عليه بل كان الملك في يد ثالث عنها ولم يصدق أحدهما بأن شهد أحدهما بأنه يعلم أن العقار الفلاني في ملك زيد منذ سنتين وشهدت الأخرى بأنه ملك عمر منذ سنة فقديم الأول عند المصوحاة فمزم الشيخ وابن ادريس وابن حزم على إسقاط عمر ونسبه الفاضل التمس إلى المشهور ووجه الترجيح تساقطها في محل التعارض وهو مدة السنة ونحوها في السبق الأول من دون معارض فلذا لم يطالب بمعارضتها من القصر فيها ملامد للأخرى من إثبات الاستقار عما كان ولا يقبل استصحاب بقاء ما كان على ما كان وفي المسئلة وجه آخر ذكره العلامة وهو أن التساوي بينهما وعلى أن مناط الشهادة بالملك في الحال فقد استويا فيه فكان كما إذا اطلعتا أو كانا موثقين بتاريخ واحد لهما ولأن المشهور الرضا بتقديم شهادة لجنة التأخر لو شهدت باشتراكهما من الأول فأنها التي كرها السبب كما تعارض الأخرى في المدة المشتركة تعارضها فيما قبلها وتسقط ما يحتمل الاحتياط فلذا حكم بذلك في الخبر

[illegible]

في المظلة - ٥

کتاب الفیہ المحقق فی سبیلہ م

الملک

اقدم

في غفره ورضي عنه
الكنهه بالملك
الساكن

على أشكال وهذا الوجه است احتمال اطلاعها على ما لم يطالع به الأخرى
فإن غاية مشاهدتها ترجع ظاهرا إلى استدامة الملك السابق وعدم علمها
بغيره في الدنيا فإذا اطاعت المتأخرة ولم يصرح بشرائه منه فإن لم يحكم بتقديمها على الأولى ^{أو الأولى}
من التبرؤ لا احتمال أن يكون منشأ شهادتها أيضا كالحال على مجرد اليد ومع التساوي في
التعارض فلا يحكم من أجل ذلك لأحدهما وهذا الوجه كما يستفاد من القواعد وشرحاها
عما قاله من خاوص الملك في الماضي عن المعارض بل إن النزاع في الملك الحالي فلذا وافرد
أحدهما بادعاء الملك في السنة السابقة وأدعى خصمه في الحال لم تسمع دعوى الأولى
ولا بينة لعدم المعارض من الدعوى بل لا عبرة بثبوت الملك في السابق في دفع الدعي
وقد عرفت أن فرض المسئلة فيما إذا كانت العين المتنازع فيها في يد خارج عنها وأما إذا كانت
في يد أحدهما فلا يخفى من أن يكون بينة الداخل أم الخارج فإن كان الأول فهو المقدم ^{ولكن}
وكذا إن كان الآخر ^{ولا يقبل} يتجوز سبب التاريخ هكذا استفاد من كلام الشافعي الفاضلة هي هنا
ولعل مبناه على تقديم بينة الداخل بتأييده بالبدل يأتي في ذلك الأقوال الأخرى السابقة ^{لغفل}
وإن جعلنا سبق التاريخ مرجحا كما هو المشهور ففي جميع بينة الداخل والخارج أو عدلها
أوجه ذكرها الشافعي الفاضلة أحدها أن يخرج جانب في اليد المعارضة البينة ويبقى
ذلك اليد وخصم سبق للملك واليد الأولى من الشهادة على الملك السابق ولذا أنزل البدل
بمجرد الشهادة عليه وثانها تقديم الشهادة بسبق الملك بناء على أن ترجحه من جهة الشفاعة
وتجوز الأخرى من جهة اليد فكأن البينة مقدمة على اليد فذلك ينبغي أن يكون الترجيح
من جهة اليد مقدم على الترجيح من جهة اليد فإنها احتمال تساويهما في الترجيح ولكل وجهين
حرمة فيعارضان وتساوفاً ويقسم بينهما نصفين كما مثلهما ثم هي خلاف أخرى وهو أنه
هل يجب لفرض البينة السابقة في شهادته للملك المشهور في العين فلا في لأن الأم
الأخلاقية أظهر علمه بملكه في التاريخ السابق من دون تعرض الملك لأن فالذي يظهر من
المص عدم ضرورة ذلك له وكفاية الشهادة المطلقة وإن كان عنده من أجل الاستصحاب
أصله الدوام والاستمرار فيها ملكه فيما مضى وقال العلامة في أن شهادته لو شهدت بملكه في الماضي
لم تسمع حتى يقول وهو ملك في الحال ولا أعلم زواله ولو قال لا أدري نال أم لا لم يقبل وقريب
منه عبارة في القواعد والشيخ في كتاب الفتوى إذا لم يقيد بأحدى العبارتين قولان وقال
الشافعي الفاضل المشهور أن الشهادة بالملك القديم لا تسمع حتى يقول وهو ملك في الحال ولا
أعلم من يباحث لوقال لا أدري نال أم لا يقبل وعليه بأن ثبوت الملك السابق إن اقتضى

٦
 وان استعمل في التجرير فلهو ضيق فلا اوافي التجرير
 والاصح في التجرير
 والاصح في التجرير
 والاصح في التجرير

لشخص لم يسمه فاذا كان غير معين وكذا فيما اذا لم ينسبه الى احد ففى انتزاع يده عنه
ناشيان من كونه ذا يد وليس مجرد نفيه عن نفسه زايلا ملكه عنه لاحتمال ان يكون
اصلح يعزبه ولم يثبت معارض لظاهر ملكه ومن اقراره بعدم ملكه وينزع المالك من يده
ويحفظه الولي العام كسائر الاموال المجهولة المالك الى ان يثبت مالك له والذي
الفاضل هو الاول وهو الظاهر المصنف المحقق ثم لو اقر بعد ذلك لمعين قبل وينصف
خصومة المدعى اليه ولا فيقضى عليها كسائر الدعاوى من البيعة واليمين وان نسب
الى معلوم فاما ان يمتنع تخليفه كما اذا اجاب بانه وقف على بعض المصالح العامة او على
ولده الصغير وكذا لو قال انه ملك له فانه لا سبيل الى تخليفه لكونه في حق الغير لا حله
لصغير فلا يفصل الحاكم الا بالبيعة فاذا قضى عليه وكان اقراره لطفل كان على حجة اذ بان
هكذا ذكره الشافعي في نظره وجهه مما قد تقدم قيل ذلك في احكام الدعوى من
امضاء الحاكم على الطفل ووصيه فذكر ما اذا لم يمتنع تخليفه كما اذا اضاف الى من كان
حاضرا وصدق المدعى عليه فاختصومة منصرفه اليوان له بصدقة فقيه اوجه ثالثة الاول
ما ذكره المصنف وهو الحكم بانتراعه من يده فيحفظه الحاكم كسائر الاموال المجهولة المالك الى ان
يظهر له مالك والثاني ان يترك في يد المدعى عليه لعدم ثبوت منازع له فلعلي يرجع ويذهب
والثالث ان يسلم الى المدعى في وجهه عن المدعى عليه ومن نفسه اليه فبقى مدعيه بلا ما
وفيه قوة ويمكن ان يؤيد بعد ذلك بنفي الضرر لاحتمال صدق المدعى فضلا عن ظهوره
بظهور خلاف قوله ففوق الامر باحتمال رجوع المدعى عليه واقراره بعد انكاره مما لا يوافق
الصواب السامع وان كان المنسوب اليه غايبا فسواء اطلق القول في ذلك او قال انه
في يدي بوجه من الوجوه الشرعية من الاحارة او الاعانة او الوديعة ونحوها انضمت
الخصومة عنه فلا مدح للمدعى من اقامة البيعة على ما يدعيه فاذا اقامها بحكم موجبه من
باب القضاء على الغايبة يكون الغائب على حجة اذا حضر ومع فقد البيعة استقر في
وفي احكام بانضاق الخصومة عنه فهل للخصم احلافه بنفي علمه انه لا قولان فيها فاعلم
احتمال تغيره لو اقر للمدعى بعد اقراره لغيره فعلى القول بالفرامة اخذنا ظاهر قوله وفصله
بينه وبين مالك باقراره او لا لغيره فله الاحلاف لنفي العلم المحتمل عن نفسه وعلى القول
بعدها او القول بان النكول ورد اليه كالاقرار لا يحلف لان اقراره ونكوله وحلف المدعى
على المرفوض والتقدير غير موجب لشيء اصلا وقال الفاضل وقد يقال ان العين توفى
حتى يصطحا او تقسم بينهما كما لو اقرهما والمنقول عن الشيخ في طائفة لا يخرج ولا يبين عملا

باحالة البراءة واما على القول بان رد اليه بعد نكول المدعى عليه كاقامة البيعة عليه فله تخلف
لانه قد نكل فحلف المدعى فباخذ العين او القيمة مع التلغ ثم ان فوسل الى اخذ العين القيمة
لانه انما اخذها للحيولة بين صاحبا فاذا ازلت يده ما اخذ من عوضها واذا اقام المدعى بيعة
في كل موضع ما ذكره قضى له بالمدعى عملا بالضاطة فان ما نحن فيه من جزئيات القاعدة هكذا
ليست فاد من كلام الشافعي الفاضل وغيره من تصدي لبيان المسئلة وبيان المبني من كون النكول كالا
او البيعة قد تقدم في المباحث السابقة واما حكم الاقرار المتعقب للاقرار فقد مضى في كتاب
الاقرار وممسك الشافعي الفاضل هناك في وجه القضاء بالعين الاول بعموم قوله اقرار العقلا على
انفسهم وممسك لغرامته لا لثبوت بانه فاحال بيعة وبها ما اقراره الاول مع اعتراف بانه المستغنى
له القيمة لتقدير الوصول الى العين كالوالتف عليه لا ثم اقر به هذا اذا لم يصادقه المقر الاول علم
ملكته الثاني والادفست الى الثاني وبما احتمل عدم العلم لان الاقرار الثاني صادف ملك الغيب
فلا يفيد عاجلا ثم على تقدير ملكته لها قبل تسليمها الى المقر ثانيا وقال ابن الجبدي يرجع الى ما لم يقر
ويقبل قوله ان كان جيا ولا كان المقر له لصاحب من متدين لشيء هو في يدها فباخذ من البيعة
ومع عدلها فالحالف فان حلفا اقتسموا ثم ذكرها جاعلة من اصحاب ههنا اذ ارجع القضا
وكذب المدعى عليه فيما نسب اليه فكالو كذب الحاضر وقد تقدم بيان حكمه لو اقام المقر القضا
بعد حضوره او الحاضر البيعة على الملك ليس للمدعى تخليف المقر لغيره باقراره بعد احلافه
او تخليف المدعى بعد حلفه لنكوله وان قيل بغيره سابق لان الحيولة لم يستقر باقراره بل اقامة البيعة
العادية عليه فلا غرم اذ ادعى في قضا خاصا وقاله والبدان لقلان وصدقه المقر ان
الخصومة اليه ان قيل بعدم احلاف المقر لغرامة فيما سبق فمنا اولى وان قيل باحلافه هناك
فهنا وجهان ناشيان من اعتراف المدعى بالوقف فلا يعارض عنه ومن ان الوقت قد مضى
ما القيمة بعد الاتلاف والمقر بحيلولة في الحال مثل ما والتف في المال ولعل الاخير اقوى كما قرأه الشافعي
الفاضل في لو كان لصاحب البيعة على ان الملك للغائب فاقامها بعد بيعة المدعى
فلا يخفى الحال اما ان يثبت لنفسه وكالاته او ولاية ام لا فاذا اثبتت احدهما سمعت بناء على
بيعة الداخل على الخارج فان لم يدع وكالاته ولم يكن وليا فاستقر في القوا عد سماعه ايضا والظ
انه مقيد بما اذا لم يقم المدعى بيعة كما قاله الفاضل فيسمع لفائدة دفع مبين ففي العلم عنه اذا
قيل يجوز تخلفه فيما اذا ادعى عليه العلم والاطلا والآخر يستوجب اليه الشهادة ولعل الاول
اقوى اذ ادعى مدعي ان العين العتلى في يد فلان من مالي وقد اجتهت آية وادعى آخر
بانه وبيعة عدله واقام كل واحد منهما بيعة عادلة على وفي مدعاه فقد تحقق التعارض اذا

واياها

جايز

لو يمكن الجمع بينهما فالمرجع في القضاء عليها الى ترجيح البيتين بالعدالة والعدل والقرعة والقرعة
بينة فالحكم لمن تشبث بها كما تقدم وما ذكره من جريبات القاعدة المتقدمة ذكرها هنا
وقرعة لا قرار في البينة الثالثة من باب كلام بجر الكلام توضيح المرام وتفصيلا لما اجل
الكلام وفاقا لمضغ المقام وان كان المذكور في اختلاف العقود ايضا وجه فان كلامها
مخالفا لما يدعيه الآخر وان افرقا في ضمن دعوى الاول نشاط في اليد على التامع دون الثاني
وامثال ذلك في الكتب الفقرية كغيره فلا منافاة في امثاله ولا مداخل في اضراب من الشمل الفاضل
عليه **الحاشية** لو ادعى ما رافى بياسان واقام بينة لها كانت يده اسرا ومنه
فيل لا تسمع هذه البينة وكذا لو شهد له بالملك اسر كان ظاهر البينة ان الملك فلا يرفع بالحكم
ومنه اشكال لعل الاقرب القبول اما لو شهدت بينة المدعى ان صاحب اليد غصبه او استأجرها
منه حكمها لانها شهدت بالملك وسيد الثاني ولو قال غصبني اليها وقال آخر اخذها وادعاه
البينة في الغصب بطلت ولم يضمن المقر ان الجبولة لم تحصل باقراره بل بالبينة ما ذكره الصهر
مهمات المسائل وقد وقع التشاؤم بين الاصحاب على ما وجدنا فيه فلا بد من احوال النظر في الصل
الله باقى الفرج وينسب الخرج فاعلم ان صير ما ذكره المصنف من المسئلة وان كان الى ما تقدم فمما سبق
في تعارض البيتين لا اتحاد الطرفين الا ان مزيد البسط وتفرع الفرج اوجب كرها فاباها فان
هذه في غيرهما فان مورد السالفة انما كان في اليد السابقة الثابتة بالبينة مع اليد الحالية
الثابتة ايضا بها من غير تعارض البيتين وفيما نحن فيه انما وقع التعارض بين اليد الحالية الثابتة
المتحققة مع اليد السابقة الثابتة وعلى اي تقدير اذا كان الدعوى في تعارض البيتين فاذا ادعى
احد ملكا في يده فاما ان لا يعارضه بغير احوال او يعارضه والاخر لا يخفى ان يكون يد الحالية
بان كانا متشبهين بها او يد سابقة ثابتة ما قرأ المدعى او بينة كاملة يعنى بها من يشهد ببقاء
ملكه الى الان او غير كاملة هذه اقسام المسئلة والظان اخلاف بينا في القضاء على اليد
مطلقا مسلما كان او غير مسلم مع عدم المعارض ما يظهر خلافه ويدل عليه بعد ذلك اجاب
منها ما رواه **س** من زيادات القضاء عن ابي القاسم بن قوليه عن ابيه عن عبد الله
بن جعفر الحميري عن محمد بن الوليد عن العباس بن هلال عن ابي الحسن الرضا ع ذكر انه لو افضى اليه
الحكم لاقر الناس على ما في ايديهم ولم ينظر في ثبوت الاما حداثه سلطانته وذكر ان النبي صلى الله عليه وآله
احد نوره وهم مشركون وان من اسلم اقره على ما في يده **ك** الشهادة من طين من البيات ع
ابوهم عن ابيه وعلى بن محمد القاسم جميعا عن القاسم بن محمد عن **س** سليمان بن داود
عن حفص بن غياث عن ابي عبد الله ع قال قال رجل اذا رايت شيئا في يدي رجل يهودي

المصنف

المناع

بل ما ذكره المصنف الحق حتى واحوى
وان بعد ظهور النجاسة فوالله ان
الى المصنف او الى من يملكه مال

صالحه ما لو سأل بالراوى
عن الرضا ع عن غيره ولا يصح
مورد على المصنف كذا في المتن

رواية حفص بن غياث
ارايتم

ان اشهد انه قال نعم قال الرجل اشهد اني في يدي ولا اشهد انه فعله لغيره فقال ابو عبد الله
ثم اقبل الشراء منه قال نعم فقال ابو عبد الله فاعلم لغيره فمن ان جاز لك ان تشترى ويصير
ملكك لا تقبل بعد الملك هو في قوله عليه ولا يجوز ان تنسبه الى من صار ملكه من قبله
اليان ثم قال ابو عبد الله لو لم يجز هذا لم يقم للمسلمين سوق **القسم** في اوائل سورة الروم
على من ابراهيم بن قيس عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمن بن عيسى وحامد بن عمن بن جهم عن ابي عبد الله
ع عن حديثه ان امير المؤمنين ع قال لا يكرهكم فيما اخلاص حكم الله في المسلمين
لا قال فان كان في يد المسلمين بقي على كونه ادعيت انا فيه من تسال البينة قال بالثبوت
اسال البينة على ما يدعيه على المسلمين قال فاذا كان في يدي شيء فادعي فيه المسلمون تسال
البينة على ما في يدي وقد ملك في حوزة رسول الله وبعد له تسال المؤمنين البينة على ما
على كما تسال البينة على ما ادعيت عليهم الى ان قال فعلم قال رسول الله البينة على من
ادعى اليه على من ادعى عليه ودوام الطبرسي في **الاشارة** مرسل عن حماد بن عمن بن حمزة وامامه
عارضها بغير احوال فقد تقدم انه مع عدم قيام البينة باختصاص احد هما تكون بينهما لكل
منها احلاف الاخر على نفي ما يدعيه واما الوادعاه الخارج مع اقراره بسبق ما كثر المدعى
بده او يثبت ذلك ببينة فالظن في الاول القضاء له لكونها اقرى من اليد المحضنة وقيل
تقدم وانعف منها ما لو شهدت بحج استصحاب اليد السابقة وان قال لا اعلم زواله فان
الظان بحجده لا يقوم اليد الحالية الطاهرة وكل ذلك قد مضت الاشارة الى الحقيقة واما
لو ادعى شيئا في يده وادعى آخر اياه واقام بينة على اركان في يده سابقا لم يسمع بئس شنيع
من يضر في اليد بحجده ام لا يسمع وجهان مبنيان على تعارض الدين الحديث والقديم او الحديث
مع الملك القديم اذا شهدت البينة واختلاف كلام الشيخ في كتابي الفتوى المبسوط والخلاف
ففي طائفة بتقديم الحادثة وهو احد قوليه في انصافا قال ابن جندب
وفي الخلاف اخيار تقديم اليد القديمة او الملك كذلك وهو احد قوليه في
انصافا وتبعه المص والعلامة
ان ظاهر اليد ان الملك فلا يدع بالختم الذي يخل اذا كان الدعوى في تعارض البيتين ان يكون اليد
السابقة بعارية ووديعه واجارة ونحوها واذا شهد بالشهود ملكه السابق يخل الانتقال عنه
مخصوصا لانحاء الشرعية ولا ينبغي من دعوى اليد والملك متحققا لا فادة الملك الا في فرض
السئلة وزاد في عدم الطابقة بين الدعوى وهو رد الشهادة فان الخارج يدعي ملكا
والبينة انما شهدت بالملك القديم واحد هما غير كذا والمستك بدليل الاستصحاب فيما نحن فيه

بيان في بيت ما قامت مكان الم
وتغيرت لا يغير بها المعنى

يا ابا بكر

حكاية فذلك

المسلم

شهودا

من

قال في المذهب الذي يكره في بعض فقهاء اصف
والله اعلم ورجع على امره الحديث

به

وذكر في كتابي في بيان الحكم في اليد القديمة او الملك كذلك وهو احد قوليه في
انصافا وتبعه المص والعلامة

ح قول هو مدع زيادة وقد اقام البينة بها يجب ان تثبت وفي القولين تردد ولو ادعى استيحا
 دار وقال الموجب بل احرى انك بينا منها قال الشيخ فخرج منها وقيل القول قول الزوج والاول اشبه لان
 كلاهما مدع ولو اقام كل منهما بينة تحقق التعارض مع اتفاق التاريخ ومع التقاوت حكم للاقدم لكن
 ان كان الاقدم بينة البيت حكم بآجارة البيت باجرة وبآجارة بقية الدار بالنسبة من الآجرة
 هنا مسئلتان الاولى لو اتفقا في اصل الآجارة ووقتها ومقدارها ولكن اختلفا في مقدار الآجرة تلك
 المدفوعة فلا يخفى الحال ان يقيم كل واحد منهما بينة على مدعاه او لا يقيم واحد منهما او يقيم احدهما دون
 الآخر ففي الأخير الحكم لصاحب البينة بلا نزاع والمشهور في الثاني تقديم قول المستاجر للزائد
 كسائر الديون واستظهره المحقق الارمني على استحجائه التمسك بالفضل والمقول عن ط القول في الآجارة
 وارضاء بعض المتأخرين ايضا ومبناه على ان كلاهما يدعي عقدا ينفيه الآخر فعلى المنكر البين
 وبعد البين يكون الحكم بطلان الآجارة بمرجع الموجب على المستاجر باجرة المنزل واجيب بجمع ادعائهما
 العقدين لان المفروض اتفاقهما على اصل الآجارة واختلافهما في مقدارها لا يكون نظير ما لو ادعى
 منه شيئا فاقرب بعض وانكر بعضا فخذ بما اقر بهما فخذ بما اقر بهما فخذ بما اقر بهما فخذ بما اقر بهما
 ثم البينة على من ادعى واليمين على من انكر وما نحن فيه ليس من مواقع الخلاف فانه فيما اجمعنا في شيء
 واحد وتخالفا فتخالفان مثل ان يدعي احدهما وقوع الآجارة على شيء معين وانكره الآخر ويدعي وقوعها
 على شيء آخر فذكره الاول ففخالفان ففخالفان والمقول عن الشيخ في موضع من الخلاف فيما
 نحن فيه القول بالقرعة واليمين عملا بعموم كونه الكل ام مشكلا واجيب بعدم اشكال مع ذلك
 تحت النص العام من ان اليمين على من انكر للشيخ على ما نقل عنه خلاف آخر في موضع من ط
 وهو الحكم بالخالف فيما اذ وقع النزاع قبل انقضاء المدة دون ما بعده وتردد بين ان
 يحكم بالقرعة فيه وبين تقديم قول المستاجر بما اياه مجرى الاختلاف في من البيع اذا كان
 بعد تلفه واما اذا اقام كل منهما بينة وهو اول شقوق المسئلة وقد ذكره المصريح بها هنا
 فالمشهور تقديم قول المستاجر وقول بينة الزوج واستحجائه التمسك بالفضل والنسبة الى ابن ادریس
 واكثر المتأخرين واختاره العلامة في اكثر كتبه بل نسبته في كره الى صاحبها على ما نقل عنه والفرق فيما
 لو اتفقا على التاريخ كانه به المصدرة او اطلقا واحدا لهما او اطلقا لهما فالتقدم هو المقدم لكونه على ما
 فيعمل به ويلقى الآخر لوقوعه على غير موقعه وخلاف المشهور ومختار الشيخ في ط حيث قال بالقرعة
 فيه مثل سابقه عملا بالعموم والجواب الجواب الثانية اذا اختلفا في قدر العين المستأجرة وهل
 هي كلها ام جزءه انا الكلام فيه كالسابق لا اتفاقا في الجزء والمستاجر يدعي الايد عليه والزوج ينكره فا
 لم يقيم بينة على ما يدعيه فالقول قول هذا مختار ابن ادریس والشيخ على اصله السابق في القرعة لان
 لان المستاجر يدعي الزيادة على ما كان عليه
 والموجز من ذلك

و مطلقا على المشهور
 لانه منك م

الى علمنا سؤالا

الموت م

كلاهما مدع لعقد مخالف لما يدعيه الآخر وينبغي ان يثبت الحكم بالحقوق والعلامة في الارشاد ويختلف
 من اخرجه القرعة كاسلف والمنقول عن ط انه قال فيه ايضا بالخالف واختاره العلامة في الآ
 القواعد والتجارب وتردد بين القولين في قضاء القواعد والاحوط الصالح بينهما وان تقاسما لثقت
 احوط واولى واذا اقام كل منهما بينة على ما يدعيه مع تحقق التعارض بينهما بالتاريخ ببيتهما او
 اطلاقهما او اطلاق احدهما فخرج الاخر الى القرعة مع انتفاء المرح ويخلف بعدها على ما نص عليه
 الفاضل ومع اختلاف التاريخين فلا يخفى الحال ان تقدم تاريخ الدار والبيت فعلى الاول تثبت لآجرتها
 وبطلت آجارة البيت لوقوعه بعدها السحق منافع وعلى الثاني حكم به له بالآجرة المسماة كادركه
 التمسك بالفضل وبغيره وبطل ما قبل من آجارة الدار وصح الباقي كانه آجرة دارا فيها بيت لغيره مشتملا
 من آجارتها وبعد تقسيط الآجرة على كل العين بسقط حصة الجزء فيجتمع على المستاجر آجرة البيت و
 آجرة بقية الدار فلو اتفقا على كون الآجرة عشرة وادعى المستاجر انها آجرة الجميع وادعى الزوج انها
 آجرة البيت وتقدم تاريخه ثبتت على المستاجر خمسة عشرة منها آجرة البيت وخمسة في بقية الدار
 باقى الدار وهو نصفها بناء على ما ذكره من الفرض من مساواة آجرة البيت بنصف آجرة مجموع الدار تقسيط
 آجرة الدار عبرة على قول ابن ادریس يحكم ببينة الكفرى لشهادتها بآجرة على ما شهدت ببينة الكرى فكذا
 الحكم ما لو اختلفا في الزمان فادعى المستاجر استيحاها شهرين بعشرة والموجب شهرها فالدان تكون عند
 المستاجر شهرها ونصفها وسقط من الآجرة ربعها ولو وقع النزاع او رفعه بعد حضي المدة وبصرف المشترا
 في تمام المدة في الأخير اقام الدار في الاول ثبت عليه المال في نصف شهرها وفي نصف الباقي من
 الدار احرى بالنظر كانه الفاضل ولو كانتا متوحدتين قدم الاقدم وبطل التاريخا جميعا بغيرهما ام يمكن
 تصديقهما وعن الشهيد ان دخل صحة الآجارتين مع عدم التعارض لان الاستيحا الثاني بطل
 ملك المستاجر فيما سبق **ق** ولو ادعى كل منهما انه اشتري دارا معينة واقضى الثمن و
 في يد البائع قضى بالقرعة مع تساوى البينتين عدالة وعدا فان ارجحيا وحكم لمن يخرج اسمه مع مبيته
 ولا يقبل قول البائع لاحدهما ويلزمه اعادة الثمن على الآخر لان قبض الثمن يمكن فتدريج ابيدنا فيه
 لو تكلم عن البين فثبتت بينهما ويرجع كل منهما بنصف الثمن وهل لهما ان يفسخا الا قرب نعم لبعض
 البيع قبل قبضه ولو فسخ احدهما كان للآخر اخذ الجميع لعدم المزام في لزوم ذلك لتردد اقر به الآخر
 اذا ادعى رجلان شرا دارا منفصلة منه ولم تكن على يد احدهما بل كانت على يدهما كان في يد زيد طالع الخ
 من ان انتقت البينة لهما وقامت فقامت لهما واحدة لا حد لها دون الآخر وعلى كل تقدير فاما ان يصداها
 بان يصديق كل واحد في نفسها او يصديق احدهما او يكلفها فليحكم لكل واحد بما اقر به ولكل منهما
 احلا في الباقي بخلاف لهما ويضع كما تقدم وان اقاما فاما ان يتقدم تاريخ احدهما ولا فعلى الاول يحكم

وعلى المستاجر آجرة المثل المضي
 من ايام تفرقة فيها م

واذا اقام خمسة احدهما على ما عليه على قول
 الثاني دون الثاني والدارين وما اذا اقامها
 الموجز ان المستاجر اقامها على ما عليه من
 وظيفة

عشرة م

ولا بينة فقد اتفقا وبصفة العقدين فلهما اتفاقا
 ولو تكلمنا فاستظهرنا ان يكون البيع ففخالفنا
 بالآجارة المدعاة الى ضمن المدة ولما
 ينقسم تبين ويسقط والآجرة بالنسبة
 وكذا في خلاف الزمان ان يفسخا
 من م

فحصل صورة اشتراط صحة كماله اذا
 وهو من حيثها مع انتفاء كينته م

النزاع بذلك م

مع نقد فاحصل الصورة المرفوعة وتكون له ما كان لها
 مع البيع ثم عدلنا في الآجارة المرفوعة
 وهو ان يفسخا فليحكم لكل واحد بما اقر به ولكل منهما
 احلا في الباقي بخلاف لهما ويضع كما تقدم وان اقاما فاما ان يتقدم تاريخ احدهما ولا فعلى الاول يحكم

كلا

الأول
الثاني
الثالث
الرابع

على تقدير شهادة الشهود على البيع والملك يحصل الكتابة وليستغنى بذلك عن
المشهود من حق ما حصل الشئ الفاضل ان يكون ما اذا اقام مشهود على الشراء وشهود آخر على
كونه مالكا الى وقت معين ولو اقام احد المتعينين بيته الشراء من فلان وان كان يملكها واقام الآخر
بيته على شراءها ممن اقام البيته فالحكم كادركه الشئ الفاضل للثاني في الحاجة لقول وان ملكها
كالحاجة الى ان يقول لصاحب البيعة على دالة البيعة على الملك كالأيدى ولو ادعى عبد
مولاة اعتقه وادعى آخر مولاة باعته واقام البيعة قضى لا سبق البيعتين تاريخا فان انقضا
بالقرعة مع اليقين ولو امتنع من اليقين قبل يكون نصفه حر ونصفه رقيقا في البيع ويرجع نصف
النصف ولو شفع عن كل واحد منهما على باعية الآخر في بيعه لم يشهد البيعة ببساطة عقده هذه المسئلة
ما ذكره الشيخ في المبسوط وتبعه المصنف والعلامة في كثير من كتبه وبما انه لو ادعى مملوك اعتقه
ان المولى اعتقه وادعى آخر شراءه منه وانكر صاحب اليد قولها فنادى عريان العتق والشراء
ان تقوم البيعة لاحدهما او كليهما او لم يقدرا لاحدهما فان كان الاول على ما سقط قول الآخر عن الاعتراف
لاستلزامه تكذيب البيعة وفي الثاني ينظر الى التاريخ فان تقدم تاريخ احدهما فالعمل عليه وسقط
الآخر مع اتحاد التاريخين او اطلاقهما او اطلاق احدهما وتقييد الآخر في تقديم بيته المشتري
كان في يده على قول الشيخ وصنائه على القول بتقدم بيته دى اليد فاجتمع دليل اليد مع البيعة وهل
الحكم كذلك لو كان في يد البائع وصدة المشتري ام لا من اجل انه يده عنه شرعا بقيام البيعة عليه
ان يتصادق وهو المشتري على نيابته له واختم في القواعد بتقديم بيته العبد على القول الآخر من تقدم
بيته الخارج فان العبد خارج والمنقول من بعض العامة انه حكم بتقديم بيته وان قلنا بتقديم
بيته الداخل معلل بان يده على نفسه وضعه في طمسته لانه لو اقر بنفسه لاحد المتعاريين
فيه من دون يده لاحدهما علم لم يرجح ذلك بقوله ولو كان ذات يد على نفسه لسمع ويؤيده ان
اليد انما يكون في المأثرة والعبد على المشهور غير مالك لها وضلا عن نفسه ولو لم يكن في يد المشتري
احدهما سوا وكان في يد المالك الاول ولم يكن وقع التعارض بين البيعتين فيلزم في طلب
البرج بما تقدم من تقديم الاعدل والاكثر ان كان الاقل العمل على القرعة على الضابطة القرعة السابقة مع
صاحبها الذي خرجت باسمه والشيخ في حكم بالبرج احتياطاً ولو كان كراهه الشئ الفاضل وبعده المحقق
الا رد على قطع به المصنف المحقق انه في حكم غيره فيلزمه اليقين بعدها كما في الحواشي مع نكول بخلافه في
اعتناء ما قسم بينهما على ما تقدم من الضابطة المتقدمة فيحكم بعق نصفه ورفقة نصفه كما هو المنقول
عن الشيخ وجماعة من اصحاب ائتماره الشئ الفاضل في وسية المسئلة من المص الى القيل مؤذن بترد
ما فيه وعدم القطع به وليس شعرا برده كاستيفاد من كلام الشئ الفاضل وهل يثبت المشتري

بل لا يبعد ان يقال بميله اليه
حيث اتفق ببقوله مع رده

المبار

في البيع

الخيار ام لا لقول عن الشيخ نعم لبعض الصفقة وقبل البناء على ان البعض جاء من قبل حيث لم يخل
بعد توجه اليقين عليه وعلى الاول الخيار والمشتري فسخ البيع على مقتضى اتمام البيعة عليه
ما يعارضه من دعوى المشتري بخلاف الاول في العتق على النصف الاول كما ذكره الشئ الفاضل
لان قضية العتق ولو لم يفسخ ورضى بالعتق استقر له ملك نصفه وعليه ما قبل من ثمنه فان
كان المالك الاول بعساق في حاله من دون سائرته عليه مع اتمامه فقيهه وجهان ذكرهما
الفاضل لان قضية العتق ولو لم يفسخ ورضى بالعتق استقر له ملك نصفه وعليه ما قبل من ثمنه فان
من تملك من يفتق عليه من الاقرباء فانه يفتق بيته شهادة البيعة عتق الكل ولم يعمل به والحكم بعتق
انما وقع بالتعارف والسرارة اتمام البيعة على اتمامه باختياره فكيف يحكم عليه بالبرز غاية الامر
فعله في نصفه بمثل وثبوت اختياره ونصفه في الحكم عليها وعله كما استقر به المص المحقق في
اخرى وانعزض عليه الشهيد في نزع الارشاد بما حصله ان الواقع في نفسه او ما العتق او الشراء
او ليس احدهما على تقدير ولا وجه للتقوم اما على الاول فظان في تقدير عن الجميع يتبع تقويمه
لكونه حر او لا قيمة له ولذا على الثاني اذ لا سبب ايضا لتقويمه وحكم الثالث من علمه ما فيفتق تقويمه
عليه بانقضاءهما واجاب الشئ الفاضل عنه بما حصله اختياره بتقدير عتقه في الجلة اذ لو فرض عتقه
جميعا ينبغي ان لا يندفع ثمن من المشتري مع اتمام حكمه واذا لم يصفه مع ثمنه فيجب
تقويمه على الاكراه الاول فانه يفتق الحكم بعقده فان دالة البيعتين مخصرة في ان يملك
بعضه ويعتق بعضه على وجه ما دالة الجمع فان الواقع اما عتق الجميع او ملك الجميع فيثبت على اليقين
التقويم اما على تقدير عتق الجميع والتقوم عليه بعقدها بغير ملكه وعدم احد وجه البيعتين
واما على تقدير ملك المشتري للجميع فلا يثبت ذلك ظاهر بل حكم عليه بملك النصف عتق
النصف الآخر فيثبت عليه السراية الموجبة لتقوم النصف الآخر عليه واعتبار القيمة ونصفه وان كان
على بعض النقاد يثبت له الا انه اقرب الى الواقع في نفس الامر من عتق الجميع بالبيعة ولعل الاول
كما اختار بعض الفضلاء ما ذكره اخيرا من ان الاحكام الشرعية انما يجري على الظواهر لا على الامور
النفس الامرية ومقتضى الحكم الظاهر في الشريعة عتق نصفه باختياره فاللازم ان يقوم عليه
مع سياره فقد ظهر ما ترتب على تقدير وجود البيعة واما على تقدير فقد هاتين الحال من ان يكون العبد
في يد المالك الاول ام لا فان كان في يده او في يد ثالث او لا يد عليه قدم قوله وحلف بانكاره لكلهما
عينا وان اقر بالعتق مضى عليه وليس للمشتري تخليفه بناء على ان صبي العتق في الشرع على التغليب
كلا لانه السأوية فيفسخ البيع على تقدير وقوعه نعم له تخليفه كما قاله الشئ الفاضل معلل بان لو اقر بالعتق
بعد ذلك لم يقبل منه لكونه اقرارا في حق الغير فلا يلزم منه ايضاً غرم ذلك فلا وجه لاختلافه

طالع

لأنه على تقديره ان يملكه
اليه وان اقر بالبيع قضى بطلان
ملك العبد عليه

هذا هو الحق الذي تقدمت عليه في هذا القول
 بعد ادعاء ما انت عليه من انك لا تملك
 هذا هو الحق الذي تقدمت عليه في هذا القول
 بعد ادعاء ما انت عليه من انك لا تملك

نقل الفاضل عن بعض فقهاء الحنفية مع اشرارهم في هذه الصورة
 واحدا من الخبرين من حلفه لمن كان مناهما وهو مقتضى ظاهر القواعد وبه صرح المحقق الاردبيلي
 ايضا وان فاضل فيه اخبره لو كان العبد من الدعوى في يد المشتري قدم قوله على الفاضل
 والضاحية الحرة فتأمل **اسأل الله** لو شهد المدعي ان الدابة ملكة من عدة فذلك سبيل
 اقل من ذلك قطعا او اكثر سقطت البينة لتحقق كذبها ما على تقدير كون الدابة قطعية
 لان الكذب قطعي واسأل على تقدير كذبها فالدابة قطعية وليشكل معارضتها للحكم الظاهر من
 من عدالة الشاهد في الخبر اقتصار الحكم بسقوط البينة على الدلالة القطعية وهو اول هذا
 ذكره الفاضل ولك ان تجعل قوله واكثر كما تفقت عليه الشيخ المعيرة معطوفا على قوله
 اقل يعني انك ستعلم انك جاهدت البينة قطعا اذا شهدت بنتا جاهدت عند سبع
 سنين ودل منها على عشرة قطعا فوافق كلامه كلام العلامة رحمه الله ولا يرد عليه بحاصل
 وكيف يحكم مثل المصالح المحقق بتحقيق كذب البينة بمجرد ظن كون سن الدابة اقل على ما استفاد من كلام
 الشرح فانه حصل قوله واكثر فله قطعا فيكون المراد بناء على فهم اكثر ولا لزم كذا قد
 العبارة بعض الفضلاء ايضا وهو ما ترى ولا حاجة اليها ايضا قد برز **الثاني** اذا ادعى
 في يد نيد واقام بينة انه اشتراها من عمرو فاشهدت البينة بالملكية مع ذلك للباس المشتري
 او بالتسليم فتأمل **الثاني** ان شهد بالشر لا يخبر قبل الحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس ملك
 فلا يدفع الدال المعلومه بالمظنون وهو قوي وقيل يقضي له ان الشراء دلاله على التصرف السا
 الدال على الملكية لو ادعى احد شرا ما في يد غيره من غير ان يحكم له بمجرد ذلك على ملكه ام لا
 قول الشيخ في ذلك في الخلاف وطريق الاول اقوى عليه بمجرد ذلك لانه الشراء على التصرف السابق
 الدال على ملكه فلا ينزع عنه بالاحتال ووافقه في ذلك العلامة في لف وفي الثاني اختار عدم
 القضاء له حتى يشهد بكون ذلك العين ملكا له او للبايع او بتسليم اياه وقضيه له بعد الشراء
 بالشراء فقط واختاره المصنف والفاضل وهو المنسوب الى اكثر وضرب العلامة في الخبر
 معلل بان مجرد الشراء ليس دليلا على ملكه اياه لاحتمال ان يجري من غير ملكه اياه فلا يزال البينة المحقق
 بالاحتمال وهذه المسئلة كما ذكرها الشهيد في شرح الارشاد من فروع تقديم البينة القديمة ومن جوبات
 وجوب الاثبات بالدعوى على صورة البقن الغيرة المحتملة بوجه التضيض والاعتراض العلامة في لف على الشيخ
 في افعاله في ثبوت الملك بمجرد التسليم بما فاته لما قاله من عدم انتزاع اليد للتصرف لو شهدت
 البينة الخارج بكونه في يده من ماله وان البيع قد يتحقق في غير ملك فكيف حكم بعد ذلك بملكه بمجرد
 شهادة البينة بتسليم البايع الى المشتري واحاب الشتم الفاضل بقا لما ذكره الشهيد في شرح الاثبات

مطلقا من كل وجه
 ما لو كان العبد
 ان لم يكن
 يد ويد
 فان او كان
 وعلى العاقل
 الشارع
 بموجب ادله الدعوى
 في هذه الدعوى
 ثم ما ذكره الشرح
 لما قاله الشيخ
 ثم

الفاضل
 بعد اقامه بيشتر

لا يشتر

بان من في ذلك على القول الآخر للشيخ من تقديم اليد السابقة مع ان في هذه المسئلة ايضا كافر
 قولين فنثبت **قوله** الصغير المجهول النسب اذا كان في يد واحد وادعى فيه فبطل
 ظاهر او كذا وكان في يدا اثنين اما لو كان كس وانكرنا القول فبطل لان الاصل الحرية ولو ادعى اثبات
 دعيه فاعرف له ما قضى عليه وان اعترف لاحدهما كان ملوكا له دون الآخر لما كان اليد المقضية
 من دليل الملك فيما يصح ملكه وبني افعال السلم على الصحة حتى يظهر خلافه فاذا كان صغيرا لم يعلم
 النسب في يد واحد وادعى ملكيته من غير منازع علم فيه ينبغي ان يسمع وكذا الحكم لو كان
 في يدا اثنين وقد تقدمت هذه المسئلة **قوله** اذا ادعى احد ما يصح ان يكون
 حجة له لكن لما ذكرها الشيخ في في احكام الدعوى فتعده المصرة وذكرها في حكمة
 الجون ولو انكر بعد البلوغ والعقل لم يسمع في المشهور الا ببينة بهذا حكم الصغير اما البالغ
 فلا بد من اقراره ولعلنا لا ندرار قضى عليه العموم اقرار العقل على انفسهم جازين وان انكرنا القول
 قوله لا ماله لم يرد وكذا الحكم لو كان المدعي اثنين فنثبت رقبته باقرارها او لاحدهما
 بمقتضاه وفي النظر القاصر لقطع بالحكم اذا كان ذو اليد متما ماله لا يخفى عن استكمال استماد
 كان المدعي منها او غيرهما بل فتأمل **قوله** لو ادعى كل واحد منهما ان البينة له وفي يد كل
 بعضهم واقام كل منهما بينة فيلحق كل واحد بما في يد الآخر وهو الا ليقع هذا وكذا لو كان
 في يد كل واحد شاة وادعى كل منهما الجميع واقام بينة قضى لكل منهما ما في يد الآخر هذه المسئلة
 ايضا من فروعات تقديم بينة الخارج والظاهر كما قطع به الشتم الفاضل ان الحكم بكون كل ما في يد
 واحد منهما الآخر لما هو فيها اذا كانت العين منفصلة بعضها عن بعض واجامع الاتصال بالحكم
 ان يكون بينهما بالاشاعة على السواء وعلى القول بتقديم بينة الداخل كما هو القول الآخر للشيخ
 يقضي لكل منهما ما في يده وكذا الحكم في مقدمه الاعيان كالشاة والبقر وغيرهما فيقتضي
 بعد اقامة البينة بما في يده او بما في يد الآخر على اختلاف القولين وقد ذكر الشتم الفاضل
 من فروعات المسئلة ما اذا كان الحيوان بخير وكان واحدا من المتشبهين كما في الحكم بكون
 ما يقضى له متبا على

ولو قيل بتقديم قوله بعد اقامه بيشتر وشهادتها
 بملكه او بملكه بالبعد دون تسليمه فخصيصا بعد
 موافقة للتفصيل المتأخر المتقدم في الدال
 والخارج لم يكن بعد التصواب

ومع ذلك فلو علمت ان البينة
 لا يمكن ان يكون له اليد
 في العلم بل يحلف البينة لا مكان حصول
 العلم بالشيء المصدق له ولا بد من
 وثباته **المدعي** كما ان البينة
 ثبتت حريته مع نكوله فلا يلزم عليه
 في يده ما يجري عليه من حكمه فكذا لو كان
 الاراد بملكه مما هو عليه من حكمه فكذا لو كان
 العروة او الظفر او ما يخصه من غير

لا يشتر

لا يشتر

لا يشتر

على القاعدة المقررة وان كان متزعا من يد المسلم الظاهر الحكم وكذا الحكم بما يقضى للمسلم مذكاة وان
كان متزعا من يد الكافر ومعاد كذا يخرج عن اشكال فان يد المسلم اقوى وهو مستلزم للحكم حتى
يعد صريحه بكونه مذكى فانه في غير المالية فينبغي ان يقبل قوله ولا يستلزم دعوى الكافر الحكم بعد
التذكية منه وكان كالوادي في كونه شاة الكافر وان كثر الكافر فان الظاهر لا يعارضه فضلا عما هو
في ذلك والله تعالى اعلم **قال الحكم** لو ادعى شاة في يد غيره واقام بيته فمسلما ثم اقام الدعوى كانت
في يد بيته اذ قال الشيخ يقض الحكم وتعاد وهو بناء على القضاء لصاحب اليد مع التعارض
والاولى لا يقض اما الحكم ما في يد غيره وعلا قامة البيته فراجع لقيام الدليل الشرعي عليه من
دون معارض له واما اذا اقام صاحب البيته على مدعاه فلا يخفى الحال من ان يطلق الدعوى
او يدعي ملكا سابقا على ازالة يد مدعي الحكم او لاحقا عليها فان ادعى ملكا سابقا فمستلزم
لبيته الاولى فيضا ومنه بناء على تقدم الخارج والداخل وان العبرة بهما هل عند التعارض في هذا المكان
او عند الملك المدعى سابقا فعلى القول بتقديم الخارج وهو المشهور وكون الما خارجا حال اقام
البيته يحكم بالعرو لانه ان خارج وكذا لو قلنا بتقديم الداخل واعتبرا بالدخول حال الملك كما
علل به الحكم الشيخ في تقديم عمر المدعي عليه ولو قلنا بتقديم الخارج على هذا التقدير وهو لا
حال الملك لم ترفع يد مدعيه لكونه خارجا كما اختاره المصنف وان ادعى حقه ملكا لاحقا بعد
دفع يد مدعيه واقام بذلك بيته سواء صرح بتأقي الملك من يد مدعيه اطلاق فان الوجه كما قاله المصنف
الفاضل القول بعدم التعارض جمل ينبغي القطع عليه فان فينا عمالة البيتين وعلى تقدير صحة تعلق
الملك عن غيره فالسلسلة صبيته على تقديم الداخل والخارج فعلى المشهور من تقديم الخارج يقدم هنا
ايضا كما نبه به المصنف الفاضل وان اطلق واقام البيته على وفقه فان قدم عمر في الصورة من سائر
فهما اولى لا محذور امر فهما وكذا لو قلنا تقدم ريد في احدهما فانه يحتمل تقديم عمر وايضا فهما
علما بالتوفيق هما امكن بين البيتين وفيما نحن فيه كذلك لاحتمال تعلق ملك عمر من يد مدعيه بالثقل
ذلك الملك عن ريد واحتمل التمسك بالفضل لعدم لاحتمال استناد الشاهد الى الملك السابق على
لا تقدم فيه بيته اما جعله في تلك الحالة داخلنا على مرعات حال الملك في الدخول والى
من اجل عدم ترجيح الخارج ان قلنا بمرعات حال المصنف ووجه التمسك بالفضل مقدم عمر في جميع الصور
لو ادعى دارا في يد ريد وادعى عمر ونصفها واقام البيته قضى لمدعي الكل بالنصف لعدم

صحيح فبين ضرره فبين اطلاقه
كون المسلم عتقا لثمة كذا حتى
يصح ملكه ما في يد غيره لا فالظهور
صحيح فملكه ما في يد غيره لعدم شوب
التذكية م بعد ذلك م

السابق م
المقدم م

وقوله الشارح

وهو الوجه والشارح على مثال
الاستناد على ادله يرفعه بغير
الحكم الجدير وعدله كذا
لاحتمال التزوي

المزمع ومعارضت البيتين في النصف الاخر فيقع بينهما ويقضى لمن يخرج اصغر مع بيته ولو شاة
من البيتين قضى له ما بالسوية فيكون لمدعي الكل ثلثة ارباع ولمدعي النصف الربع ولو كانت يدها على الدار
وادعى احدهما الكل والاخر النصف واقام كل واحد منهما بيته كانت لمدعي الكل ولم يكن لمدعي النصف
لان بيته في اليد ما في يد غيره مقبولة ولو ادعى احدهم النصف والاخر الثلث والثلث السدس
ويدهم عليها فكل واحد منهم على الثلث لمدعي الثلث لمدعي زيادة على ما في يده وصاحب السدس
يفضل في يد المدعي به هو كذا لمدعي الثلث فيكون لمدعي النصف في كل واحد النصف وكذا لو قضى
لكل منهم بيته بدعواه ولو ادعى احدهم الكل والاخر النصف والثلث والثلث لا بيته قضى لكل
واحد الثلث لان يد مدعيه على الثاني والثالث البيتين لمدعي الكل وعليه وعلى مدعي الثلث البيتين
النصف ولا اقام كل واحد منهما بيته فان قضينا مع التعارض بيته الداخل فالحكم كما لو لم يكن بيته
لكل واحد بيته ويد على الثلث وان قضينا بيته الخارج وهو لا محذور كان لمدعي الكل ثلثا في يد
ثلاثة من اربع بيته فبغير تنازع ولا ريبه التي في يد مدعي النصف لقيام البيته لصاحب الكل
بيته صاحب النصف لتظايرها اذ لا تقبل بيته في اليد ثلثة ارباع في يد مدعي الثلث وبيته في احد
ما في يد مدعي الكل لمدعي النصف معا حدة يد مدعي الثلث يد مدعيه كل واحد من مدعي النصف
ومدعي الكل فيقع بينهما ويخلف من يخرج اصغر ويقضى له فان امتنع قسم بينهما نصفين يحصل
لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب النصف واحد ونصف ويسقط دعوى مدعي الثلث
ولو كانت يد اربعة فادعى احدهم الكل والاخر الثلثين والثالث النصف والرابع الثلث قضى لكل
واحد ربعا فان لم يكن بيته قضينا لكل واحد ما في يده واحدا فكل واحد منهم صاحب يد مدعيه
خارجة وكل بيته خالص لصاحب الكل الثلث اذ لا مزاحم له ويبقى التعارض بين بيته مدعي الكل وثلث
الثلثين في السدس فيقع بينهما فانه فيقع التعارض بين مدعي الكل ومدعي الثلثين ومدعي النصف
في السدس ايضا فيقع بينهم ويخص به من يقع الفرقة لمدعي النصف من يخرج اصغر اسم الامع البيتين ولا
ان يحصل بافرقة الكل لمدعي الكافر فان ما حكم الله تعالى محظوظ ولو كل الجمع من ايمان فمما ما يقع التدافع
فيه بين المتنازعين في كل رتبة بالسوية فتعاقب القسمة ولو كان المدعي في يد اربعة قضى لكل واحد
فاد اقام كل واحد منهم بيته بدعواه قال الشيخ يقضى لكل واحد بالربع لان له بيته ويد والوجه القضاء
بيته الخارج على اقرانه فانه فيسقط اعتبار بيته كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون فرقا في كل واحد
ما في يد غيره فجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع ويتفرع لهم ويقضى فيه بالقسمة والربع وسع الاستدعاء
فيجمع بين مدعي الكل والنصف والثلث على ما في يد مدعي الثلث وذلك مع اثنين وسبعين وهو في
مدعي الكل يجمعها اجمع ومدعي النصف يدعي منها بيته ومدعي الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها لمدعي

والنصف لا خلاف في بيته

ولصاحب الثلث الثلث والارباع لمدعيه

٣

او الخارج هو مدعي النصف وهو مدعيه
ما في يده لا اربعة
او لا اربعة مدعي النصف الا اربعة ما في يده

٦

فانه يقع التعارض بين الاربع في الثلث
فيقع بينهم م
سبعة وثلثين منها لمدعيه
عشرة وثلثين ثمانية و
لمدعي النصف خمسة وثلثين
ثلثة م
مرفوعة

لان يد مدعيه على بيته
ما في يده لا اربعة
م

فان السدس اذا كان في يد اثنين
والثالث في يد واحد فلهما الثلث
وذلك سبعة وثلث

خمسة وعشرين وثلث السدس وثلث الثلث وذلك سبعة وثلث
ثانيه اربعة على القول بالعدل فخرج من احد عشر سهم المستوعب ستة وثلث
ولدى الثلث سهمان لان رخصته من ستة ويعال عليها نصفها وثلثا وليكونا ثلثة لكن
ادعى اقدم كل واحد على الآخر ثلثي الدار والاخر ثلثه واقام كل بيته على دعواه فاطمحل عن ابن
ابن عقيل انه قال بالقرعة بين مدعى الكل وبين الآخرين فخرج قرعته فهو اولي بها بعد الحلف
بالله ان بيته شهد بالحق وبعد خروج سهم الآخرين بقسم الدار بينهم على ثلثة اسهم سهم صاحب
الثلث وسهمان لصاحب الثلثين لعدم تكذيب بعضهم وقال في لف الذي يجوز على مواعيل الشيخ
في طوغل هذه المسئلة من اعماد القرعة وتقديم الداخل ان نقول لايج اما ان يكون ايدهم
داخلة او خارجة فان كانت داخلة فكل واحد منهم على الثلث لكن صاحب الثلث لا يدعى
نيادة على باقي يده وصاحب الثلثين يده على الثلث ويدعى ثلثا آخر لصاحب الكل نصفه
وفي يد صاحب الثلث نصفه وصاحب الكل يده على الثلث ويدعى ثلثين آخرين احدهما في يد
صاحب الثلث يده على الثلث ومعه بيته فيقفول بها وكذا الاخران ويستقر الدار بينهم ثلثة
وان حكمنا الخارج على ما هو المشهور فارتفع الثلث من يد صاحبه لا ولوية بيته الخارج فقصه
لصاحب الكل لعدم من يبارعه فيه ويبقى النصف الآخر يديعه كل من صاحب الكل وصاحب
الثلثين ولها بيتان فاما ان يقسم بينهما او يعقد القرعة فيعطى للخارج بها بعد اليمين وصاحب
الثلثين في يده الثلث يديعه صاحب الكل فيقفول به على ابيته الخارج وصاحب الكل
في يده الثلث وقد ادعى صاحب الثلثين نصفه ولبيته ببقط صاحب الثلثين
الاخر يستقر لصاحب الكل وان كانت ايدهم خارجة وتساوت البيئات في العد
والعدد خالص لصاحب الكل الثلث لا راجل الا يديعه فان صاحب الثلث لا يدعى ربا
وكذا صاحب الثلثين فيبقى الثلث له بغير منازع ثم يتنازع صاحب الكل وصاحب الثلثين
في ثلثا آخر لا يبارعهما فيه صاحب الثلث وقد اقام بيته فيقرع ويحكم به بالخارج بالقرعة
بعد اليمين فلن يكل حلف الاخر وان كلا قسم بينهما نصفين ثم يتنازع الثلث في الثلث الاخر
فيقرع بينهم ويحكم به بالخارج بها بعد اليمين فان يكل حلف الاخر وان يكل يجمع قسم بينهما اذ اقام
اذا كان المتدعون فيها اربعة فاقسمها كما بينه الشافضل كالساقفة لانه لا يفرج
اما ان يكون في يدهم او خارجة عنهم فاما ان يكون لكل واحد بيته او لا يكون لاحد منهم ويكون بعضهم
دون بعض فان كانت يدهم عليها ولا بيته لاحد منهم قضى لكل واحد ما في يده مع يمينه لكل واحد
فانه لم يخلص لاحد منهم ما يديعه بل في يده اقل ما يديعه ولو كان لهم بيته مع دخولهم في حكمة ولو

هذا على المشهور اما

فان يجمع بين الثلثين
ويخرج ثلث الثلثين
احدهما ربا وكسيرة

بعضا ولا

الثلث والآخر في يد صاحب
الثلث او اقل من هذا
فان يكل لصاحب البيتين

ذكره المصوم

فيقول صاحب الكل والثلثين والآخران النصف

يديهم خارجة وهي في يدهم لا يديها واقام كل واحد بيته فلا يرضى الثلث فخص به
الثلث كان الحكم كالسهم لكن هناك بيته فيقسم بينهم ارباعا وان رجحنا بيته الخارج كما هو المشهور
سقط اعتبار بيته كل واحد منهم بالنظر الى ما في يده وتكون فاديهما فيما في يدي غيره فيجمع بين ثلثة على
على ما في الدار ويكون الفاضل عن الدعوى للمستوعب ويقارع في المدعى به ويحلف فان يكل حلف
مدعى الكل ويقع الفارض في الباقي ففي السدس الرايد على النصف يتعارض بيته مدعى الكل ومدى
الثلثين وفي السدس الرايد على الثلث يتعارض بيته مدعى النصف وفي الثلث الباقي يتعارض
بينات الاربعة مع عدم المرجح بقرع بين المتعارضين ويحلف الخارج بالقرعة ومع امتناعه يمين
حلف الاخر وياخذ سهم امتناعه ما يقسم بينهما فيقسم الرايد على النصف بين مدعى الكل ومدى الثلثين
بالسوية والسدس الرايد على الثلث بينهما وبين مدعى النصف اثلثا والثلث الباقي بين الاربعة ارباعا
فيجعل الدار ستة وثلثين سهمها الحاجنا الى مدى بقسم سدسه على اثنين وعلى ثلثة فثلاثة اثنين في ستة
ثم في ثلثة لمدى الكل ثلثا اثنا عشر ونصف السدس الرايد على النصف ثلثة فان سدس الفروض ستة
وثلث الثلث اثنان وربع الثلث الباقي وهو ثلثة وذلك عشرة وثلث هي خمسة امتناع الدار كل تسع اربعة
ولدى الثلثين ثلثة سهم من السدس الرايد على النصف وسهمان من السدس الرايد على الثلث وثلثة
من الثلث الباقي فالمبلغ ثمانية وهي تسع الدار ولدى النصف سهمان من السدس الرايد على
الثلث وثلثة من الثلث الباقي وذلك خمسة هي تسع وربع تسع وثلثة ثلثين من الثلث الباقي
لا غير وهو ثلثة ارباع تسع فالجمع مجموع سهم الدار وكذا البحث لو لم يكن لاحد منهم بيته ولو اقام احدهم
خاصة ففنى له ما يديعه فان فضل عند شئ تعارضت فيه الدعوى واعتبر ما استلزمه هذا الحكم
لم يكن بينهم بيته واما اذا اقام كل منهم بيته على مداه فان قدمنا بيته الداخل كما قال الشافضل
انه كان الحكم لو لم يكن هناك بيته فيقسم بينهم ارباعا وان رجحنا بيته الخارج كما هو المشهور وسقط
اعتبار بيته كل واحد منهم بالنظر الى ما في يده وتكون فاديهما فيما في يدي غيره فيجمع بين ثلثة على ما في يد
الاربعة ويكون الفاضل عن الدعوى للمستوعب ويقارع في المدعى به ويحلف فان يكل حلف
الاخر فان يكلوا قسم ويخرج من اثنين وسبعين لان اصلها اربعة بعدد مدعى الثلثين يدي
على الثلثة سهمان وثلثين من واحد من الاربعة زيادة على ما في يده وهو واحد ومخرجه تسعة وثلث
النصف يدعى سهمان الاربعة عليهم ومخرجه ثلثة ومدى الثلث مدعى ثلثة سهم من الاربعة
عليهم ومخرجه ايضا تسعة فالحا اقل عدل ثلث وثلثة ثلث كما اذا اقل عدل لثلث وثلثة ثلثا
والثلثة وهي خرج مدعى النصف بداخل التسعة والعدوان متانلان يكون كل منهما تسعة
فيقتصر على احدهما وتضرب في اربعة الاصل يحصل ستة وثلثون ثم المرفع في اثنين يحصل اثنان

السدس

دلتة اثنان

السدس الرايد على

قد سلف

كانت قد تبين ما كانت
يدهم خارجة وما اذا كانت
داخلة لم يكن لهم بيته

فانها اربعة ثلثين وثلثة

ثلث

لوحى ثلث الثلثين من السدس

اي مدعى الثلثين وثلثة

فان واحدا
فان لم يكن
فان لم يكن
فان لم يكن
فان لم يكن

مضمون

وسبعون لأن السهم المتنازع يقسم على تقدير الكول مدعى الثلثين ومدعى الثلث عن الثلثين
 ذلك اثنين وسبعين أو يقول ان مدعى الثلث يدعى تسع مائة في يد المستوعب وهو الرابع بعد
 النكول يقسم فيحتاج الى نصف تسع الربع وذلك يتم بضرب ثمانية عشرة في أربعة في ذلك واحد ثمانية
 يضع بين المستوعب والثالث والرابع على ما في يد الثاني وهو مدعى الثلثين فالمستوعب يدعيه
 اجمع ومدعى النصف هو الثالث يدعى ثلثه وهو ستة لأن الفابت عن مدعاه ما في يد ثمانية
 عشر يدعيها على الثلثة ومدعى الثلث هو الرابع يدعى منها اثنين لأن الباقي عما في يد مدعاه ستة
 يدعيها على الثلثة بالسوية فيبقى ما في يد الثاني عشرة للمستوعب بعين معارض ثم يقاض المستوعب
 والآخرين في الستة مع مدعى النصف والاثنين مع مدعى الثلث ويقسم بينهما مع عدم اليقين بكل
 لثلاثة من الثالث ^{والرابع} واحد من الرابع فيجتمع له أربعة عشر من الثاني وهو مدعى الثلثين ثم يجمع مدعى
 الثلثة على ما في يد مدعى النصف وهو ستة وثلاثون فالثاني يدعى منه عشرة لأن الرابع يدعى ما في
 من مدعاه ثلاثون وهو مع ما في يد ثلثا المدعى على المفروض يدعيها على الثلثة بالسوية وقد عرفت
 ان الرابع يدعى على كل واحد اثنين بفضل المستوعب ستة مائة مائة ويقاض الثاني عشرة
 والرابع في الاثنين ويقسم بينهما على تقدير النكول عن اليقين فيجمع له من الثالث ثمانية عشر مع مدعى
 الثلثة على ما في يد الرابع فالثاني يدعى منه عشرة والثالث ستة مائة للمستوعب اثنان مائة
 ويقاسم الآخرين في الستة والعشرة بعد النكول يحصل له ثمانية مائة وباقها ما الى ما كان لها من غير
 معارض يصير عشرة مائة فيجمع الثلثة الأخيرة على ما في يد الأول فالثاني يدعى منه عشرة والثالث ستة
 والرابع اثنين فيأخذ كل منهم ما يدعيه لعدم المعارض فيجتمع للمستوعب نصف الدار وهو اربعة عشر
 من الثاني واثني عشر من الثالث وعشرة من الرابع وذلك ستة وثلاثون والثاني ربعها ثمانية عشر
 ربع تسعها اثنان وهو اثنان مائة وهو مجموع عشرة من سبعة مائة من الثالث وخمسة من الرابع وعشرة من الأول
 والثالث سدسها اثنان مائة من الأول ومن كل واحد من الآخرين واحد وذلك مجموع الدار لأن السدس هو
 اثنان مائة تسع مائة ونصف تسع مائة الى نصف التسع وهو اربعة مائة نصف الرابع ثم الى ربع التسع وهو
 اثنان الذي من ثمة نصيب الثاني لما عرفت ان نصيبه عشرة من ثمانية مائة فالفصل عما في يد اثنان مائة
 المجموع ربعا وهو ثمانية عشر نصيبا الى ثلثة الارباع التي بيد الأول والثاني يبلغ ذلك المجموع تسع مائة
 ربع التسع الذي كان من نصيبه وقد دخل في السدس هذا اذا استخرج الخارج بالفرقة من اليقين
 وخصومه والاخذ بالمجموع ما وقع فيه التنازع ولا يخفى ج الحساب لو وقع ذلك من المجموع
 او من البعض هكذا ذكره الشافعي في الفاضل وقد نقل مع مزيد توضيح واكتفى به لاحاطة باطراف الكلام

وهو مدعى الثلث

باب السابعة

قال السابعة اذا ادعى الزوجان مناع البيت فمضى الى قامة البيت ولو لم يكن بيته فمضى
 واحد منهما على نصفه قال الشيخ في بعض ما يكون بينهما بالسوية سواء كان ما يختص بالرجال والنساء
 او بغيرهما سواء كانت الدار لها او لغيرها وسواء كانت الزوجية باقية او زائلة ويسوي بينهما
 تنازع الزوجين والراى وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح
 لهما يقسم بينهما في رواية للبراءة لانها تاتي بالمناع من بيتها اهلها وما ذكره في الخلاف اشهر الروايات
 ولما ادعى اب المتيعة انه ائتمرها بعض ما في يدها من مناع او غيره كلف البيعة كغيره من الاشياء
 وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره فتعقد هذه المسئلة من المسائل التي لا يمتحن في ان الشيخ
 افرز لاختلافها خصوصا وختم بها بحث القضاء ومع ذلك قد اشبه الامر في الاصل واحد ثمانية
 كما استطلع عليها انشاء الله بين اصحابنا وعمل النزاع فيما اذا لم يقم البيعة لاحدهما بشيء ولا فيقف
 بها خلاف كما ذكره في التقيح واما مع فقدتها وحصول النزاع اما بين الزوجين بانفسهما او
 بين وثقتهما او احدهما وورثة الآخر سواء كان في كل مناع البيت او بعضه كما صرح به العلامة
 في عدها اقول اربعة ثلثة منها للشيخ والا لان مع الرابع للعلامة الأول كونهما فيه على
 سواء فيحالف كل صاحبه بعد ادعائه وانكار الآخر وعد ذلك يقسم بينهما بالسوية مطلقا
 سواء كان العين المتنازع فيها ما اختص به الرجال والنساء ام كان له صلاحية كونه لهما
 اذا احتال ملك كل منهما ما خص بالآخر من اللباس والحلي وغيره ولا يلزم ملك الانسان لشيء ان يكون
 لانسائه اياه او تحليها به من دون فرق في ذلك بين ان يكون تلك الاعيان والامتنعة في دار مختصة
 به او بها او لغيره ولا فرق بين حيوة المرأة وفاتها وسواء كان يدعيها عليه تحقيقا لعمامة او مقفلة
 تشبها به ام تقدير امثل كونه في بيت كانه يسكن فيه كما ذكره الشافعي في الفاضل وتبعنا ما فصله
 شيخ الطائفة في طويعه العلامة وجعله بعد نقل الاختلاف احوط واستجوده في التقيح
 قطع العلامة في القواعد وتبعه في تحقيق المحققين في شرحها القول يكون ما يصلح للرجال
 من الامتنعة للرجال وما يصلح للنساء للزوجات وما اشترك بينهما ينظر ما بعد الخلاف في خلاف
 كلامه للآخر اقول والحكم به وهذا هو المنقول عن ابن جندب ووافقه الشيخ في ف وتبعهما
 ابن ادريس في سائر ما واختاره المصنف هنا والناظر وابن عمر في الجامع والعلامة في التقيح والتخصيص ونسب الشافعي
 الى اكثره والنقل عن ابن ابراهيم عن المسئلة بناء على ما بعد الطلاق وابن حمزة ايضا موافق للمكتنض
 الحكم ما اذا كان المناع ما يديها قال وان كان في يد احدهما كانت البيعة على اليد الخارجية واليدين
 على المنشئة واستظهر الفاضل منه اعتبار المشاهدة في اليد تقدم قول المرأة مطلقا
 مع غيرها وهو مذهب الشيخ في الاستبصار ونسبه العلامة في القواعد الى الرواية الرجوع

اصاحبه

بينهما

والفرق بين الاصحاب

وليسان وسلاح

وحق سائرنياب النساء

مضمون

له اليقين بحقيقة الامر وغير الكاملة في مقابلته لا يعلم له وانما بعد الاطلاع ما حواله في الجملة وقد
مقتضى عبارة النصوص العلامة وقال الشافعي مقتضى عبارة المص والاكثران المراد بها ذات الخبرة
والمعرفة ما حوال المبتسوء شهدت باهلا لا تعلم وانما غيرهما ام لا وانما مقتضى ما ثبتت بها
حق المدعى بان تشهد بنفي وارث غيره والى غيره وهي التي لا تشهد بذلك وانما خبر ما ثبتت بها
فان مقتضى عبارة المص وغيره كما ترى تقسيم البينة الى الكاملة وغير الكاملة لا تقسيم الكاملة الى
من يشهد بنفي وارث غيره والى من لا تشهد كذلك فان اللازم منه قسمه الشيء الى نفسه والى
غيره وهو ظاهر البطلان وايضا يجوز العلم والخبرة بحال احد من دون ان تشهد عند الحاكم بما يعلم
عليه اقامة البينة الا بعد اظهرها علمه عنده فتقوله سواء شهدت باهلا لا تعلم غير ظاهر واسما استقفا
من كلام جماعة وجعله المصريح به في كلام الدروس من كون المراد بالكاملة ذات الخبرة كذلك
اي خبرة باطنه ومعرفة متقدمة مع شهادتها بنفي وارث ولو بعد العلم بغيره وان انتفاء الكمال
محصل بانتفاء الخبرة وانتفاء الشهادة بنفي العلم واحدهما قال الكل وجهه لان الكمال ارضا في فضل
بها وان كان الثاني اقل من الاول الكمال على ما ثبت به الحق وهو لا يثبت بدون الارين ففيه ايضاً
فان ما ذكره في العلامة فتقوله ولو بعد العلم بغيره مناسب لكونه من خبر باب الغير الكاملة فان الشهاد
بنفي العلم بغيره صادق عليه وان كان مضموناً وايضا بعد انتفاء العلم والشهادة بنفي العلم لا مساق
لصدق الخبر الكاملة عليها من وجه عن المصنوع بالمره فكيف يكون رد انا قصاصها وكذا الكلام في
انتفاء احدهما فبان انتفاء الخبرة كيف تشهد وانتفاء الشهادة بنفي العلم لا يصدق عليه الشهادة
اصلاً فكيف قال انه اقل من احتمال انتفاء الخبرة وانتفاء الشهادة بنفي العلم جميعاً فالحق فيهما
من المص المحقق ومن الشيخ في طعن ان البينة الكاملة هي التي تكون مطلعة على باطن الامر وتشهد
يقيناً بنفي وارث غيره ولو بعد العلم الكاملة من يكون مطلعة على القرابة في الجملة ويعتمد على اصاله العدم
فيشهد بغيرها وانما وسكت او يضم عدم علمه بوارث غيرهما فاما يعلم خلافه فيجوز ان يشهد كذلك صح
لا يحكم الحاكم بشهادتها الى ان يطمئن خاطر بنفي وارث آخر بالفحص البالغ والاستقصاء التام بما
يبحث عن حال المبتسوء في البلد الذي كان يسكنه او يتروا اليه فيكتب الى حكامه ويوسل اليه ان يفحص
هنالك عن احواله فاذا غلب على ظنه انه لو كان وارث آخر اظهر ولم يظهر فيدفع الى الحاكم حصته
ما حضر على انقرض وعيكي على عبارة الشاهد في الدروس ايضاً عليه فانه قال فيها الوارد عني في يد
اجني له وليس يكره في الارث واقام بينه ذات خبرة باطنه ومعرفة متقدمة فتشهدت انها تعلم
ولانها غيرهما سلت اليها ولو كان احدهما غايبا سلم الى المدعي ضيقه ولو لم تكمل البينة بان تشهد
بنفي علمها وانما آخر ولا خبرة لها ولها خبرة ولم تشهد بنفي وارث آخر لم يسلم الى المدعي شيئاً الا بعد

وارثا غيرهما ام لا

فانه وان صححت الشهادة بانتفاء
الخبرة اذ لا تنفي العلم بغيره
لكن انتفاء بنفي العلم لا يوجب مع
الشهادة بالخبرة الباطنة فاطلاق
احدهما غير ظاهر م

مخبر

المراد بالمراد في خبره ما لا يعلم له وانما بعد الاطلاع ما حواله في الجملة وقد
مقتضى عبارة النصوص العلامة وقال الشافعي مقتضى عبارة المص والاكثران المراد بها ذات الخبرة
والمعرفة ما حوال المبتسوء شهدت باهلا لا تعلم وانما غيرهما ام لا وانما مقتضى ما ثبتت بها
حق المدعى بان تشهد بنفي وارث غيره والى غيره وهي التي لا تشهد بذلك وانما خبر ما ثبتت بها
فان مقتضى عبارة المص وغيره كما ترى تقسيم البينة الى الكاملة وغير الكاملة لا تقسيم الكاملة الى
من يشهد بنفي وارث غيره والى من لا تشهد كذلك فان اللازم منه قسمه الشيء الى نفسه والى
غيره وهو ظاهر البطلان وايضا يجوز العلم والخبرة بحال احد من دون ان تشهد عند الحاكم بما يعلم
عليه اقامة البينة الا بعد اظهرها علمه عنده فتقوله سواء شهدت باهلا لا تعلم غير ظاهر واسما استقفا
من كلام جماعة وجعله المصريح به في كلام الدروس من كون المراد بالكاملة ذات الخبرة كذلك
اي خبرة باطنه ومعرفة متقدمة مع شهادتها بنفي وارث ولو بعد العلم بغيره وان انتفاء الكمال
محصل بانتفاء الخبرة وانتفاء الشهادة بنفي العلم واحدهما قال الكل وجهه لان الكمال ارضا في فضل
بها وان كان الثاني اقل من الاول الكمال على ما ثبت به الحق وهو لا يثبت بدون الارين ففيه ايضاً
فان ما ذكره في العلامة فتقوله ولو بعد العلم بغيره مناسب لكونه من خبر باب الغير الكاملة فان الشهاد
بنفي العلم بغيره صادق عليه وان كان مضموناً وايضا بعد انتفاء العلم والشهادة بنفي العلم لا مساق
لصدق الخبر الكاملة عليها من وجه عن المصنوع بالمره فكيف يكون رد انا قصاصها وكذا الكلام في
انتفاء احدهما فبان انتفاء الخبرة كيف تشهد وانتفاء الشهادة بنفي العلم لا يصدق عليه الشهادة
اصلاً فكيف قال انه اقل من احتمال انتفاء الخبرة وانتفاء الشهادة بنفي العلم جميعاً فالحق فيهما
من المص المحقق ومن الشيخ في طعن ان البينة الكاملة هي التي تكون مطلعة على باطن الامر وتشهد
يقيناً بنفي وارث غيره ولو بعد العلم الكاملة من يكون مطلعة على القرابة في الجملة ويعتمد على اصاله العدم
فيشهد بغيرها وانما وسكت او يضم عدم علمه بوارث غيرهما فاما يعلم خلافه فيجوز ان يشهد كذلك صح
لا يحكم الحاكم بشهادتها الى ان يطمئن خاطر بنفي وارث آخر بالفحص البالغ والاستقصاء التام بما
يبحث عن حال المبتسوء في البلد الذي كان يسكنه او يتروا اليه فيكتب الى حكامه ويوسل اليه ان يفحص
هنالك عن احواله فاذا غلب على ظنه انه لو كان وارث آخر اظهر ولم يظهر فيدفع الى الحاكم حصته
ما حضر على انقرض وعيكي على عبارة الشاهد في الدروس ايضاً عليه فانه قال فيها الوارد عني في يد
اجني له وليس يكره في الارث واقام بينه ذات خبرة باطنه ومعرفة متقدمة فتشهدت انها تعلم
ولانها غيرهما سلت اليها ولو كان احدهما غايبا سلم الى المدعي ضيقه ولو لم تكمل البينة بان تشهد
بنفي علمها وانما آخر ولا خبرة لها ولها خبرة ولم تشهد بنفي وارث آخر لم يسلم الى المدعي شيئاً الا بعد

البحث والحاصل ان الشهادة بنفي العلم يختلف معناها باختلاف من صدرت عنه فان كانت
صادرة من اهل الخبرة الباطنة تكون مقيدة لا قاعدة للعلم الشرعي بنفي غيرهما وان كانت صادرة
من غير اهل الخبرة كذلك وان كانت عامة بارها او كانت قد صدرت من اهل الخبرة ولم يصح
بعلمها بنفي غيرهما ولا نفي علم غيرهما لم يكن مقيدة للعلم فوجب التحصن التام عن حقيقة الامر
حتى يجوز للحاكم الحكم بما حد من قوط حرمه وان وارث آخر اقرب من الحاضر ومشارك له في
الشك والتشبهة ولعل باطنه ما ذكر من المعنى سوى الشيخ في طعن الشهادة بنفي غيرهما
او نفي العلم بغيرها وقيد الفاضل بعلم الحاكم بكما لها فظهر ان اختلاف الحقيقة بينهم هو
الذي اعلمهم على ما نسبته الشافعي الفاضل به اليهم بل انما الاختلاف قد جاء من ثل الاختلاف
في عبارتهم عن تاديه المراد بالاحمال والتفصيل ويمكن توجيه بعض ما قد فوش على عبارة الشافعي
الفاضل به فيقال ان مقتضى الشهادة انما هو اقرارها بانتفاء الخبرة المتقدمة وكذا علم شهادتها
الجدير بنفي علمه بوارث آخر يفتقر بنية الشهادة ثم يتحقق ما يحصل فائدة الاختصاص وعدم الضمان
ويحتاج الى العلم الكاملة الى التفتيش البالغ حتى يسلم بضيق الحاضر كماله دون الكاملة كما عرفت
فيكون البحث والفحص نائماً مقام الخبرة الباطنة كما اشار اليه ومع ذلك كله لا يدفع اليه
المال الا بعد الضامن طلباً للاستيناف ومنه لا احتياط بناء على حواضن العلم انما علم انه قد
اختلف كلام الشيخ في حكم حصة الغائب ففي الخلاف على ما نقل عن اهل العلم المتأخرين في بيانها
الحاكم من يد المصنف ويجعلها في يد اهل الخبرة لا نزولاً واستصحاب الشافعي الفاضل في
طعنوا انها تفرغ في يد من هو في يد الحاكم بالدار له فتقضى مهاد يونه ووصاياه واذا كانت الدعوى للمبتسوء
والبينة بالحق لم يلزم له اذ احكم بالدار له فتقضى مهاد يونه ووصاياه واذا كانت الدعوى للمبتسوء
الى ان يحضر الغائب فيفتي في يد من تشبه بها وتعلمه الا في علمه الاصل وان الحاكم له ان يسمع على المص
الغائب الثانية من دون شارة ما يدعي غيره ويظهر من ذلك ان الغائب في الشهادة بالقرابة كما عرفت
مثلاً اضافته كونه وارثاً فيرسمان ذكرهما الشافعي الفاضل به مفتشاً هما من كونهن من الورث فلا يلزم
على الخاص ومن اصابه عدم المانع ويمكن ان يقر ان مقتضى اطلاق الشهادة في مقام ظهور الشاناع
انفردت الى ما يستشهد به لا ريب ان المستشهد به كون الغائب وارثاً ولا يكون اقامة الشهادة بنفي
وبطبيعة يتنزه شان العدل عنها وهو اعلم بما قال والله تعالى واماماً ذكره المص المحقق بقوله
ولو كان فرض فرض من غير موانع ما تقدم وبينا ان في السئلة المفروضة اذا كان الوارث الحاضر
ذا فرض اعطى نصيبه المفروض وان احتمل كونه محجوراً اعطى نصيبه المتيقن بالسداد للازم والى
للزوج والغنى للزوجة بل راجع اليها وان كان طلق احدى الاربع ورجع باخيه في الرض لا ان

او يطلق الاربع فمساكين
وهذا هو ما راجع اليه في
وهذا هو ما راجع اليه في

عن الفرض النادرة ويكتفى بالشاهد ويعطى الباقي بعد الفحص للتفتيش عن الحاجب ان لم يعلم البينة
بنفيه ولا يكتفى بتدوين التشبث بنفي ارتبته فيما لو كان الشايع فيه عيناً لانه اقرار في حق
الغير اذا كان ديناً يسلم اليه باقراره بعد ثبوت وراثته لانه اقرار على نفسه فان ما في الذم
الا بقبض صاحب الحق على تقدير ظهور خلافه يكون الغائب على حجة وكذا لو كان انه بالقرآن
كالخ مثلاً فيعرض حاله على قواعد الارث ويعمل بمقتضى الشهادة من الكاملة وغير الكاملة
الارث في الكاملة بعد الفحص والضمين لا من دونها والشاغل الفاضل قد قصد في اول الامر تفصيل
اقسام الوارث من ذي الفرض وغيره ثم لم يات بحكم الاخير وسكت عنه ولعله سقط من النسخ
او نشأ من كثرة الاشغال وعدم انتهاز الفرصة للمراجعة بعد الكتابة ثم اعلم ان كل ما ذكره هنا انما
هو على طبق ما فرزه جماعة من الاصحاب تبعاً للشيخ في طه وظهر ان ليس الحكم مخصوصاً بالدعوى
وابتات على ما في بيان اقراره بالغائب بل يعم جميع تقسيمات الارث اذا اختلف الوارث اثنان على ما
يستفهم من كلامهم ولكن وجوب مراعات ما استسوه وكذا وجوب الفحص للبلغ في تسليم المال للحاكم
بعد ثبوت حقيقته فيه وان لم يكن البينة كاملة ما لا يقول بما يحضار اربابته وما وجد اظهر
الاعيان الغير الناس لطريقتهم في الضمان كما افاده المحقق لا بد من ثبوت غير واضح الدليل من العقل
النقل والاجماع فانهم يكفون في اكثر الامور باجالة العدم وعليه يقولون في اثبات كثير من الاحكام
وما نحن في ادعاء منها وتكليف الضمين بعد ثبوت الاستحقاق باحتمال شريك آخر او من هو اول منه
مشكل بل مقتضى عدم الادلة نفيه فيدعي ان يعطى حق ذي الحق وبعد ثبوت خلافه يكون النعم
على حجة كما قالوه في القضاء على الغائب بل قد يزدون على ذلك ويكفون بمجرد الظاهر وان كان
مخالفاً للاصل من تزويج زوجته وتقسيم ماله بعد الفحص المقر في الشرع وكل ذلك من باب الاستنباط
لا القياس ثم ما ذكره لا بأس به ان لم يضحال الحاضر ويكون برضاه واستهال منه لم يثبتت و
احتياطاً وفيما اذا حصلت الشهادة الدارية ويكون الاحتمال ظاهراً بينا يوجب شكاً في بطلان
حق التوقف مع مراعات سد الخلة بالارث وبالحكمة القطع بالاحكام من دون دليل قطعي عن صاحب
الشريعة في غاية الاشكال خصوصاً بعد تعارض الدليل بمثله ومقابله للاعتبار باعتبار نظره و
اقوى فيؤيد ما ذكره عدم ظهور مراعات الاحتمال في مسائل الارث وغيره في الشريعة المقدسة فتدبر
اذا ماتت امرأة وانها يقال اخرها ماتت الولد ولا ثم المرأة فالمراتب والزوج نصفان
وقال الزوج بل ماتت المرأة ثم الولد فالمراتب في حق من تشهد له البينة ومع عدمها لا تقضى ما جرد
الدعوى بل لا مبراة الا مع تحقق حيوة الوارث فلا ترث الام من الولد ولا الابن من امه ويكون
تركه الابن لابييه وتركه الزوج لوجه بين الاخ والزوج لو ماتت وخلفت امرأة اخاهما وزوجها

ويغيرها

امرأة

بعد مات ولدها ووفت الماتعة بينهما في تركها فادعى الزوج اختصاصه بها بادعائه من
الولد بعد هوان الخ ضمنها لادعائه وفاته قبلها فمع قيام البينة العادية لا يثبت حكم بمقتضاها
ومع تعارضها فمما تقدم في حكم تعارضها ومع فقدتها لا يحكم بارت الام من ولدها ولا ولدها منها
لما علل بماتم المحقق وغيره تبعاً للشيخ في طه من ان الارث متفرع على تحقق حيوة الوارث فيكون ما
الولد لابييه كانه مات ولا ثم له ومال المرأة بينه وبين اخيه كانه مات ولا ولد لها اخذ باصالة
عدم الانتقال وعدم التعرض للاختلال وزاد الشافعي الفاضل في تعيين كل الارث قال ومع حلفها او نكاحها
صار من صور استبهاام الموت فلا يرث احد الميتين من الآخر بل مال الابن لابييه ومال الزوج للزوج
والاخ وما ذكره من التحليف غير ظاهر اذ لا ثمرة له وظاهر العلامة والمص في تعليقه عدمه وقال ان هذا
اذا لم يتفق على وقت موت احدها فان تقفاه عليه واختلفا في وقت الارث قبله او بعده فالمصدق
الناظر لان الاصل واما الحيوة انتهى كلامه وعلل التقييد باصالة عدم انقطاع الحيوة في موضع
التزاع اولى والله ولي الآخرة والاخرى **الاشارة** لوقال هذه الامتة صراف من اني فقال في هذه
هذه اصدني اياها الوارث ثم اقام كل منها بينة فصر بينة المرأة لانهما تشهد بما يمكن خفاؤه على
الآخرى ما ذكره المص انما هو على سبيل المثال وفاق لما ذكره الشيخ في طه وحاصل المسئلة ان الوارث
الماتة اصدق في شئ او من كان من زوجهما وانكره ابنه وادعى ان من ابيه فعلى ان يحلف على نفي
العلم بادعائه الوارث على علمه على المشهور او على الاحتمال على ما يشهد به بعض الاخبار سواء كان الابن
في يده او غيرها وفي بدائل خارج عنها لا يعتد بها كونهما زوجهما هذا مع فقد البينة واما مع قاي
من المرأة فيحكم بمقتضاها ولو اقاما معا فاقضاء ببينة المرأة سواء قلنا بتقديم بينة الداخل والخارج
وهو هنا المرأة وذلك لشهادتها بما يحتمل ان يخفى على الاخرى لا شهادتها على زيادة لا يعارضها الا
وذلك نظير لما ادعى رجل شراء دار عن الميت واقام بذلك بينة عادلة وادعى ابنه زوجهما من
ابيه واقام ببينة مثله فان الحكم ببينة المشتري لا يفرقه بزيادة عن معارضها وفي تقوية الشك
الفاضل اياها اشعار بخلافه فيمنع من حضوره فيكون له ان يكون متبناه على احتمال تقديم الدار
مطلقاً ولو كان مشتملاً على امر ابدي فيجب حكاية ذلك التقدير ومحاكمة المشتري بالابن
مخصوصاً بالبينة وتصدق بغيره ولو تناقضا بان شهدت لها في وقت معين وشهدت الاخرى في وقت
قبله او بعده غايته في ذلك ان كان العمل بالقرعة للعمومات ان لم يتحقق وجوه
البراهين السابقة فيها **الفصل الرابع** في الاختلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطئاً
يلحق به النسب لما بان كون زوجة احدها ومشتهره على الاخرى ومشتهره علىهما او يعقد لكل
واحد منهما عقداً فاسداً ثم نافي بولده لستة اشهر فصاعداً ما لم يتجاوز اقصى الحول فيخرج بينهما ولي

فيما في صدره نعم يكن تركه
وما رطل احداهما ونكل ما
فكان التحليف لا حل له
لجواز تركه الفائدة عليه في محله
وقد تقدم نظيره

انما يكون

الخارج

م

في قوله لا يشهدون الا بما سمعوا ولا يحسبون انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة

بسم الله الرحمن الرحيم

الشهادة والنظر في اطراف خمسة في صفات الشهود وبشرطه ستة
اوصاف الاول البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي ما لم يصير مكافا وقيل يقبل مطلقا اذا بلغ
وهو متوكل واختلف عبارة الاصحاب في قولهم في الجراح والقتل وفي جمل من
لوعبد الله لا يقبل شهادته في القتل ويؤخذ ما اول كلامهم ومثله روى محمد بن حمران عن ابي
عيسى قال الشيخ النهاية تقبل شهادته في الجراح والقتل في خلاف تقبل شهادته في
الجراح ما لم يتفرقوا اذا اجتمعوا على صباح والنجى على الواحد خطر فالاولى الاقتصار
على القبول في الجراح بالشروط الثلاثة بلوغ العشرة وبقاء الاجتماع اذا كان على مباح عتسكا جميع
الوافي قال السبكي لا وحده شرط في اللغة شهد بكذا شهادته اخبر بصدقه عن مشاهدته وعيان
وعند الحاكم بين واضح من الحق وعلى من هو وقال الشهادته في الشرعية اجازة عن بيان لفظ
اشهد فجلس القاضي يحق للغير على آخر وقال في مختار الصحاح الشهادة خبر قاطع وقرب
منه ما قاله الفاضل انما الاخبار عن اليقين وشرعا اجازة عن حق لا بد لغيره على غيره
او يقبضه واقع من غير حاكم واخر بقوله لغيره عال وكان للزوم له فانه يكون دعوى وقوله على
اقراره عال وكان على نفسه فانه يكون على المصطلح افراد واخر بالاخير عن اخبار الله ورسوله
والائمة عليهم السلام وكذا اخبار اركانها اتفق فانه ليس من باب الشهادة ولا الاصل في شرعية
قبل الاجماع بل الضرورة من الدين في الحجة الكتاب والسنة مؤيد دليل العقل اما الكتاب فباب
كثيرة مثل قوله عز من قائل ولا تستشهدوا بشهادتين من حالكم فان لم يكونا رجلان من رجلين
من الشهداء وقوله ولا تشهدوا لغيره الا بما سمعتم وقوله ولا تكونوا الشهادته لله
يكتمها فانه اثم قلبه وقوله ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا ومن اطعم من كتم شهادة عنه من الله الا
غير ذلك واما السنن فما ورد فيه قد تجاوز حد التواتر بالمعنى ومن ذلك ما روى عنه ابن
عمر الشهادته فقال للسبيل بنى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد اودع وقد قضى الشيخ
صم بالشهادة وكذلك امير المؤمنين وسابن لا يمتنع بها وجميع المسلمين عليها من غير خلاف
فيها بينهم ويدل على استحباب الاشهاد ما رواه **الروضة** **الحسين** عن هرون بن مسلم عن محمد بن
جابر عن الصادق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يستجيب
منهم من ادان رجلا دينيا الى اجل فلم يكتب عليه كتابا ولم يشهد عليه شهودا الحديث ويدل على تحريم

في قوله لا يشهدون الا بما سمعوا ولا يحسبون انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة

واشهدوا اذا لم يسمعوا
الشهادة لله وقوله

والاجماع من

مسند من زاد

الكتاب ما رواه الصدوق في **الكتاب** في باب النوادر عن رسول الله صلى الله عليه وآله من رجع عن شهادة
او كتمها اطعمه الله لحم على عرس الخلائق ويدخل النار وهو بلوك لسانه **الشهادة** من
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام
في قوله لا يشهدون الا بما سمعوا ولا يحسبون انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة
عليها ان يقول لا تشهد لكم **باب** من السبب على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ذلك قبل الكتاب **باب** منه عدة من اصحابنا عن احمد بن
ابى عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام **باب** من البينات الحسين
بن سعيد عن ابن ابي عمير عن **باب** من هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله لا
عن رجل ولا ياب الشهداء قال قبل الشهادة وقوله ومن يكتمها فانه اثم قلبه قال بعد الشهادة **باب**
منه عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن النضر بن سويد **باب** من البينات الحسين
الحسين بن سعيد عن النضر بن عيسى عن القسم بن سليمان عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
دعيت الى الشهادة فاجب **باب** في تفسيره عن زيد بن اسامة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا قال لا ينبغي لاحد اذا ادعى الى الشهادة ان يشهد عليها ان يقول
لا اشهد لكم **باب** منه عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد
من السبب عن محمد بن الفضيل قال قال العبد الصالح لا ينبغي للذي يدعى ان يشهد
عن قول الله عز وجل ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا فقال اذا دعاك الرجل لتشهادة على دين
او حق لم ينبغي لك ان تقا عس عنه **باب** من البينات محمد بن الفضيل قال قال العبد الصالح
لا ينبغي للذي يدعى الى الشهادة ان يقا عس عنها **باب** الشهادة امن ج عدة من اصحابنا عن
منه احمد بن ابي عبد الله عن عبد الرحمن بن ابي نجران ومحمد بن علي عن ابي جيلة عن جابر عن ابي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كتم شهادة او شهد بها ليدفعها ام امر مسلم او لغيره قال امر مسلم
ان يوم القيمة ولوجهه ظلمة مد البصر وفي وجهه كدوح تعرفه الخلائق باسمه ونسبه ومن شهد بها
حق لم يجرى حاجته امر مسلم ان يوم القيمة ولوجهه نور مد البصر تعرفه الخلائق باسمه ونسبه ثم قال
ابو جعفر ثم الا ترى ان الله تبارك وتعالى يقول واقبلوا الشهادة لله **باب** عن محمد بن
موسى بن النوفلي عن السعد اباهي عن احمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن الحسن بن
الصفار عن احمد بن محمد بن علي بن ابي نجران نحوه الى غير ذلك مما يحج في تضاعيف هذا الكتاب سيما
مخت قول الصادق اذا دعى من له اهلية العقل واما التائب دليل العقل فان كان الانسان مدني
بالطبع محتاج واقضاء الفضائل والنسب محتاج اليه من الفواضل الى مخالطة بني نوعه و

في قوله لا يشهدون الا بما سمعوا ولا يحسبون انهم اوتوا الحجة الا انهم اوتوا الحجة

عليها ان يقول لا تشهد لكم

باب من السبب على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن

عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ذلك قبل الكتاب

ابى عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام

بن سعيد عن ابن ابي عمير عن

ارسل الله صوته عن ابيه عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران الحلبي عن عبد الله بن مسكان عن
ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ما اريد على هذا الامر كما اراد عليكم فقال يا ابا عبد الله
عليك هذا الامر هو كما اراد على رسول الله ص وفي **باب الكوفة** مسند عن مسمع بن عبد الحميد
عن ابي عبد الله في حديث وساق الكلام الى ان قال فان على الكوفة اهل المؤمنين ثم وفي يد عصا
عويص يحلم بها اعدائنا فيقول الرجل منهم في شهد الشهادتين فيقول اطلق الى امامك فاذن فاستأ
ان يشفع لك فيقول نعم امي الذي تذكره فيقول ارجع واذن فقال لعل الذي كنت تتوكله
تقدم على الخلق فاستسلم اذ كان عند خيبر الخلق ان يشفع لك فان خيبر الخلق حقيق ان لا يرد اذ
فيقول اني اهلك عطشا فيقول اذ ان الله ظمأه واذ ان الله عطشا قلت جعلت فداك
كيف يقدر على الدفن من الخوض ولم يقدر على غيره قال ومع عن استياء قبحه وكف عن شتمنا اذا
ذكرنا ونكنا شيئا اجترأ عليه باعنه وليس ذلك لجنائنا ولا لهوى منكرنا ولكن ذلك لشدة اجترأ
في عبادته وقديته ولما قد شغل به نفسه عن فكر الناس فلما قلبت فمنا في ودينه النصيب
اهل النصيب ولا يه الماصين وتقدير لها على كل احد وتوحيد الطائفة المشهورة المقبولة بين
بين الخاصة والعامة من قوله من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية فان فيها تنبيه
من جعل الامامة ولا شك في ان الكافر غير المستثنى عن قبول الشهادة وان كان متدينا بما سألني
والاعمال معتد بها بما يعتقد من الطاعات **باب من** عن ابيه قال حدثنا سعد بن عبد الله
عن علي بن اسمعيل الاشعري قال حدثنا محمد بن سنان عن ابي مالك الجهني قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم
ومن جحد اماما مائة من عند الله حج ومن نهم ان نهم في الاسلام نصيبا **باب** من جحد
بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله ع قال من اشرك مع امام
من عند الله من لبست امامته من الله كان مشركا بالله ورواه النعماني عن ابي عبد الله ع في الباب السابع
كتاب مع معاني في بعض الاسناد وفي الثالث عشر من باب الكفر على بن ابيهم عن ابيه عن
ابن ابي عمير عن محمد بن حكيم وحاد عن ابي مسروق قال سالت ابا عبد الله ع عن اهل البصرة فقال
ما هم قلت حجة وقدرية وحرورية فقال لعن الله تلك الملل الكافرة المشركية التي لا تقبل الله على
شيء **باب** كتاب الغيبة للنعماني مسند عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر ع قال من المحرم الله
لا يتبدل عند الله قيام قائما في شئ فيما اقول لعن الله وهو كافر ولا جاحد وفي الحديث
الثامن والثمانين والمائتين من **الروضة** عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن جهم بن
ابي حمزة عن بعض موالى ابي الحسن ع قال كان عند ابي الحسن موسى بن جهم بن قريش فجل في

رك

ب

ومارواه م

ون

قريشا والعرب فقال لابي الحسن عند ذلك دع هذا الناس عربي ومولى وعلم ففني العرب
وشيعتنا المولى من لم يكن على مثل ما نحن عليه فهو على فقال الفرقي يقول هذا ابا الحسن ع
قريش والعرب فقال لابي الحسن ع هو ما قلت لك قال في القاموس العجيب الكسر من كذا والعجم
وفي **باب الكفر من الكافي** على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن فضيل بن يسار عن
ابي جعفر ع قال ان الله عز وجل نصب عليا ع لمامه وبين خلقه في غرض كان ثوبا
ومن انكره كان كافرا ومن لم يكن كافرا من نصب معه شيئا كان مشركا ومن جاء بولد له
الجنة ومن جاء بعد اذ دخل النار **باب** من يونس عن موسى بن بكر عن ابي ابراهيم
قال ان عليا صلوات الله عليه من ابواب الجنة في دخل بابه كان مؤمنا ومن خرج من
كان كافرا لم يدخل به ولم يخرج منه كان في الطبقة التي لله فيها المشية **باب** من
من **باب** من علي بن ابراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن ابي سنان عن ابي عبد الله
ع قال سمعته يقول عن الذين فرض الله طاعتهم لا يسع الناس الا معصيته ولا يعذر الناس
بجهلهم التام من عرفا كان مؤمنا ومن انكرنا كان كافرا ومن لم يعرفنا ولم يذكرنا كان خالفا حتى
حتى يرجع الى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة فان ثبت على ضلالته فقل
الله به ما يشاء وروى الشيخ والصدوق اخبار اذ الله على حرمته كل شيء على غير حق
ماء الفرات وان نزع تخاوا وشركاء على جنبيه وانهم اولاد بغايا نصرهم في اموال
ائمة الهدى بغيا ذنوبهم ما جعل الله لهم من الفخر والحسن وقد مل على ما نحن فيه من الخا
ما قد بلغ من التواتر ما نحن فيه وقد ذكرت كبر ما جعل الله في الرسالة النبوية لبيان احوال الخا
من ارادها فليراجعها وما ذكر في كتابهم وقاصيل احوالهم يندفع ما ذكره الله الفاضل على
استدلال المشهور لا يتبين من النظر معاذ الله ان الفسق ما يحقق بفعل المعصية المخصوصة
مع العلم بكونها معصية امام مع عدم بل مع اعتقادها طاعة بل من امارات الطاعات فلا
والامر في الخالف الحق في الاعتقاد كذلك لا يفتقد المعصية بل في اعتقاد من اهم
الطاعات سواء كان اعتقاده صادرا عن نظرام تقليد ومع ذلك لا يتحقق العلم ايضا وانما يتحقق
من بيان الحق مع علمه وهذا لا يكاد يتفق وان توفقه من علم له بالمال والعامة مع اشتراط العلم
في الشاهد يشهد شهادة الخالف لهم في الاصول ما لم يبلغ حلا حد الكفر ويخالف اعتقاده
قطعا بحيث يكون اعتقاده ناشيا عن محض التصيير والحق ان العلم لا يتحقق في اهل الملل مع قيام
بمقتضاها بحسب اعتقادهم ويحتاج في اخرج بعض الافراد الى الدليل وسباني في شهادة اهل الله
في الوصية ما يدل عليه ان كرامة بعبارة لا تخفى على من النظر في النظر والفضل والسر والسر

باب الايمان والكفر ٢٠ من نسخة م

باب فرض طاعة الائمة عليهم السلام

الوجه مشترك بين طاعة من لم يرضع
في سنة وبقية لان طاعة الله
ومارواه م
ام ورواه م
وصفها بها وصرف م
على م

وله الظاهر من واقعه في هذه الطريقة
من اصحابنا
في الحديث عن ابي جعفر ع
قال الفسق الذي لا يتحقق العلم ايضا وانما يتحقق
من بيان الحق مع علمه وهذا لا يكاد يتفق وان توفقه من علم له بالمال والعامة مع اشتراط العلم
في الشاهد يشهد شهادة الخالف لهم في الاصول ما لم يبلغ حلا حد الكفر ويخالف اعتقاده
قطعا بحيث يكون اعتقاده ناشيا عن محض التصيير والحق ان العلم لا يتحقق في اهل الملل مع قيام
بمقتضاها بحسب اعتقادهم ويحتاج في اخرج بعض الافراد الى الدليل وسباني في شهادة اهل الله
في الوصية ما يدل عليه ان كرامة بعبارة لا تخفى على من النظر في النظر والفضل والسر والسر

والأحره ولم عذاب عظيم ويمكن ان يستدل بقول القديس في المذنبين الى ابن عيسى عن الصادق
وحديث الاستفتاء باليد قال السائل ايها اكبر الزنا وهي اي الخوضه فقال هو ذنب عظيم فقال
القابل بعض الذنوب هو من بعض الذنوب كلها عظيم عند الله لانها معاصي ان الله لا يحب من
العباد العصيان ففهمنا الله عن ذلك لانها على الشيطان وقد قال الله لا تعبدوا الشيطان ان
الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا انما يدعوه ليعصيه لئلا يكونوا من اصحاب المسخرين يمكن ان يكون اختلافها
من اجل اختلاف الاشخاص فبما يتبعهم بالاختصاص او على اختلاف مقتضات الاصفاء والازمان
فخص الامام ما يتبعهم بالاختصاص مما يناسب الحال ويكون تخصيص بعض المعاصي بالذنب دون بعض
آخر من اجل كونه اكبر من غيره وان كان كلها كباير ويحتمل هنا وجه جمع آخر عسى ان يكون اجمع فيما يتراى من
كثرة الاختلاف وهو ان يكون كل واحد من الذنوب عن الغفلة التامة من دون استئثار بالتوبة
والندامة كبرية ومادة وغفلة فيكون تخصيص لمخصص من اجل كونهما من تمام الغفلة البتة وان لم ينف
صاحبها بها والناس في هذا الوجه يرفع الخلاف ويجمع الاحوال والاختلاف والاولى في هذا المقام
مقالة لطيفة بابي النفس اذكرها فيها يثمنها ويذكرها قال ربه اعم انه اختلف الاراء وتباينت الاقوال
في تحقيق الكبرية والصغيرة بما هو مذكور في مقامه وظن طائفة من الناس اختلاف الروايات في هذا
الباب ايضا وليس الامر كما ظن ويحظر بالبال في تحقيق المقام ان لا فرق بينهما ولا تفاوت فيهما الا باعتبار انشا
ومصدرهما فان كل ذنب ظهر في عالم الاشباح منشأؤه من تلقاء عالم الارواح فان كان مصدره الحالة
الراسخة والملكة المستكنة في جوهر النفس فهي كبرية وان كان منشأؤه حالة رديئة غير مستكنة فهي
وتفصيل الكلام في هذا المقام ان النفس الانسانية بحسب اصل جوهرها وسخ ذاتها كمالها وجسمها
واحد وجهها يقال صقع النور وجهها الآخر خفاء عالم الرزق والخيرات فانزلة اليها من الجنة الاولى والى
الشرف وصاعدة اليها من الوجه الادنى والية الاشارة بما في الحديث القدسي يا ابن آدم جئني اليك قال
وشكك الى صاعد واصاها في حد نفسها في التي صور والادراكات عارضة من الحالات والملكات لكنها
فما لم يزل من الجالين ويقاض عليها ما يناسبها بسبب الالتفات الى كل واحدة من يقينك الفشائين فاذا
توجهت تجاه صقع النور يقاض عليها ادراك الخيرات عن الطاعات والبرات واذا التفتت جانب عالم
الرزق اكتسبت ادراك الشر وحسبته لا يقاها بها وجهه وسعادة لذاتها من هدم الخيرات وتوجب
في فعل السيئات فان استمرت مدة التفاتها الى عالم النور يقاض عليها ملكة الرشد من عالم الرزق والعزوة
الرغبة في عالم السرور والجور ويقع تلك الملكة المحسنة سائر الحالات والملكات والحالات المستحسنة
فينتفع سماع قلبه ويحصل الانشراح لصدوره ولبه ويقترب من المعارف من جنانته ويظهر ما يبع الحكيم من
قلبه على لسانه واذا تم عليها الى عالم الرزق يحصل فيها ملكة الرغبة في الدنيا والكون الى الدارين ويتبع

الحجيم
يعتبرهم
في الحال لم يندعوا بالمال
ولعل شها المراء الملم
حقيق الكبرية والصغيرة

تلك الملكة السيئة سائر الملكات الحسنة والحالات المستحسنة واليه يشير ما ورد في الاخبار
من ان حب الدنيا واس كل خطيئة حتى اذا بلغ ذلك البيل جدا لكون التام حصل قلبه الرين
والقسوة والطبع والغم عن ادراك المعارف الاخرية وملاحظة الايات الانفسية والافاقية
فلا ينفور قلبه بشوارق الواعظ الاهية وافوار الرزاق النبوية والامامية فكل عصيان عن المشايخ
للطاع المبلغ عن الله تعالى عجزه الى افراد الناس في الاقطار والاصقاع اما ان يكون منشأؤه ومصدره
الملكة الرديئة المستكنة في جوهر النفس والغفلة التامة عن العالم الاسنى الاعلى وهي الكبرية او يكون
مصدره ومنشأؤه حالة ناشئة بسبب التفات الى العالم الادنى فنزل تلك الحالة الى
سبب التفات الى العالم الاعلى وهي الصغيرة وروايت في حاجة الى مجاهدات وايضا
حتى قول تلك الملكة الرديئة وما ذلك الا بالوقبة الشرعية بشروطها المرعية فان لم يتحقق التوبة
بشرطها فنزلت الملكة الرديئة تبقى بعد مفارقة النفس عن البدن في سخر جوهرها وصبورها
لنقضها بقدر واستحقاقها الا ان يناله فضل الله وعفوه الذي لم يشاء او شفاعة الشاهدين من
الاصفياء ان كان غير مصر على الكفر لا باء واما روايت بقية الثانية فكما يكون بالتوبة كما يكون
بالاجتناب عن حصول الملكات الرديئة او انزلها بعد حصولها كما يدل عليه قوله نعم ان يجتنبوا
ماتهم نكرو عنكم سيئاتكم وفي الاجتناب ايضا ما يدل على ذلك وكذلك يكون بفعل الطاعات كما دل
عليه قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وشهدت به الاخبار والوارد في كيفية السيئات بفعل
الطاعات بيان ذلك ان المعصية ان كانت ناشئة عن غفلة ما عن الالتفات الى عالم النور
الى دار العز والنفوس بعد ارتكابها لا يخلو من الندامة عند الشعور بها وبغيرها اذ لا يتصور
الغرم على العود على مثلها وجبرها ولا كانت المعصية المفروضة ناشئة عن الملكة الرديئة وهو
خلاف الفرض وان لم يكن لها شعورها بان تكون غافلة وذا هلة في حال النفس بعد خاليتها من الامرا
والندامة وهي الصغار المكفرة باجتناب الكبائر وفعل الطاعات **ثم** اعلم ان الحكمة في وضع
النواميس الحسية واستئناس السنن النبوية سوق الخلق الى استيصال الفيض الالهي والاكل واستئناس
لسلوك طريق استحقاق الجود الاشرف افضل اعني النعيم الاخرى الذي فيه ملاعين دات ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر وما ذلك الا باستكمال القوة النظرية والعملية في النشأة الدينية على
اختلاف درجاتها وتفاوت مراتبها كما قال سبحانه في محكم التنزيل وما خافت الجن والانس الا ليعبدن
وتحصيل ذلك يتوقف على حيرة النفوس المتوقفة على بقاء اسباب العاشق من الكبائر ما هو سائر لغير
المعرفة والعبادة وهو الكفر والشرك بالله تعالى وانكار رسالة الرسول وحده ولا يزاوي الامر من
اوصياء الرسول ومن انواع الجهل بالله تعالى الامن من مكره والقنوط من رحمة واعتقاد ما لا يليق

مرارة

نور

بذاته تقاوصفاته وافعاله كالقول بالتجسيم وزيادة الصفات عن كونه محلا للموافقة وجواز الجدل
والانحداد والتجريد والتفويض ومن انواع الجدل بالرسالة انكار ما علم بثبوته من الدين من جهة ويمكن ادعاء
الكل في الجدل بالله تقاواما هو سادس لطريق العبادة فعبادة الاوثان والكواكب وقول العبادة
لله تعالى والاشراك في العبادة بالاريا ومن انواع الفتوى في الفروع ما هو بدعي في نفي من احكام الدين
والكذب على الله تعالى وسوءه الامين واوصيا له المعصومين اما شرب السكر فهو سادس لطريق العبادة
والعبادة معامادام السكر مع ما فيه من الاضرار بالنفوس والاموال ولكن هذا القسم الغريب بعد
ومن الكبار ما هو هادم لوسيلة المقصود او مضربا اضارا بينا وهي جوة النفوس بالادب ان الذي
وسيلة العزة وعبادة الرحمن هذا القسم سادس الواسطه عن طريق المعرفة والعبادة وهو قتل النفس
التي حرم الله عدا ونقطع الاطراف وكل ما يفضي الى الهلاك والاضرار بالدين بالادب ان الذي
السحر للاضرار والضرار من الجهاد الواجب اذ ثبت في الجهاد يحفظ دماء المسلمين واموالهم وديارهم
والحق هذا القسم الزنا واللواط فانه يخرج من الاشياء ما يكاد يفيض الى النفاق مع ما في الاول من
الاسباب المستلزم لابطال التناهي والتوافق وفي الثاني دفع الوجود الذي هو بمنزلة دفعه ومن
الكبار ما هو مضربا سباب العاشق والاموال اضارا بينا وهو تناول مال الغير بالسرية والتهب والغصب
وقطع الطريق والنجس في الكيال والميزان والقمار وحبس جن الغريم من غير عس وشهادة الزور وكتمان
الشهادة واليمين الغموس والربوا وكل ما لا يتام والغالول في الغيبة والخبائنة في الامانة ومن هذا
الباب اطلاق مال الغير بالجناية والاسراف في الانفاق والجور في الوصية وسائر انواع الظلم على
الاموال واما الرشاة الاحكام فمن هذا القسم في بابي النظر لكنه ورد في الاثر انه اكثر ما يكثر
وهو مقتضى التامل البالغ فاحذر بعبثه على الحكم والفتوى بعينه انزل الله تعالى الذي هو مندرج
في القسم الاول واما عقوق الوالدين وقطيعة الرحم والفتنا والاشغال بالملاهي المحرمة ومعونة الظالمين
والكون الهم وسائر اقسام الكذب وقذف المحصنات والفسبة والتمية وسائر المعاصي الموقفا
فلا شك في اخلاها من احد من الامور الثلاثة او اكثر اخلا لا بينا فلهذا هي معظم الذنوب التي تلي
الاخبار على كون اكثرها كباير على الاخلاق مع التصريح في كثير من الاخبار بان الاضرار على الصغيرة كبر
والسيرة ذلك ان كل واحدة من تلك المعاصي باعيا فحالا خلا لها الذين يواحد من الامور الثلاثة او
اكثر وافضل القسم بيعة الخيانة منكرة في بابي النظر مردولة عند اول البصر لا يترك من لاد
فمن الامع استحكام الهيئة الرذيلة في جوهر نفسه واستقرار الملكة الرذيلة في شخص ذاته فلذا ورد
اخلاق الكبار على اكثر تلك المعاصي مطلقا واما مسوى هذه الامور لا يحل بنظام الامور الثلاثة
اخلا لا بينا فاحشا فصدده عن احد محتمل ان يكون باعتبار غفلة ما عن العالم الاعلى ويكون ما الى الدنيا

لا اعتقاد وانما كونه محلا للموافقة
الى الله تعالى كاحل التناهي
ليقربوا الى الله تعالى
باعتبار كبريائه
عنا انما لا يفتقر الى
ومقتضى الجمع
بعباده

من طريق المعرفة ووسيلة المقصود واسباب

كما انه محتمل ان يكون باعتبار الملكة الرذيلة في جوهر النفس فلم يصر الشارع على اعيان تلك المعاصي بل
كبيرة على الاطلاق بل اشار الى انها كبيرة ان كان صدورها عن الملكة الرذيلة حيث عد الاضرار
المعاصي مطلقا من الكبار فلا بد للعاقل من مراقبة الله تعالى شأنه في السر والعلن وملاحظة حاله في
في ما ظهر من افعاله وما خفي من اشتغاله بطه القلب عن الاذلة ونقض السمع عن الاغيار والايدي عن
النفس الذي هو الهاد الاكبر وفي صحيح الاثر وعليه بخالفه الاهواء ومجانبة الهوى في الاشياء
برزقه الله العاقبة الحسنى ولا يكون من دين له سوء علة فراس حسنا والله الموفق انتهى كلامه فاذن
لك معنى الكبيرة والصغيرة من قول المحقق العلماء واصغيت الى ما سبق في الآيات والاحكام فلا عذر في
ذهاب الاحكام كون احكام الصغيرة من الانا عند القائلين بالاحكام على قدر اللواتي
منها لذلك يقول ان الحساب يذهب الشيا وقوله وحطوا عما هم في خطيئتهم بالطاعة وحطوا بالخطايا
كبيرة وهذا القول كما قاله المحقق في الاجراء عنده لا تقاوم القائلين بالاحكام والنافر عن القسمين
وورد الكتاب الصغيرة بالاحكام من دون ضرورة داعية اليه لظهور التقضي الاشكال المتقدمة
بما اورد العلماء ويرد عليه ايضا ما اوردته الشافعي الفاضل بعد تضعيفه بقوله على ان القائل بالاحكام لا يترك
والعصبة فينبه اجمع او يثبت من رادعي مقابله من نوع كان من انواع المعاصي بما كانت المعصية
على هذا ما يحيط من شخص فيبقى على آخر النظر الى ما يقاومها من الطاعة فلا يتحقق الصغيرة في نوع من انواع
المعاصي لوسيلة التسمية بذلك عند القائلين بالاحكام هو مصطلح عند لا يلزم اتباعهم ولا تنزيل
الآيات والاحكام على ايمانهم لا بد منها من بيان الاضرار الذي يلحق الصغيرة بالكبيرة واختلاف العلماء في معناه
على اقول فيقول ان الماد بالاضرار لا يكتفى منها سواء كان من نوع واحد وانواع مختلفة وخصه بعضهم
نوع واحد منها والآخر غير الغرم على فعلها من غير ان له فعلها فالمعقود المكفر على هذا التقدير ما اذا اصد
عن العبد له خطيئة بالدم منها ولا الغرم عليها واما ما ورد في الاخبار في هذا المعنى فمما رواه الايمان من
قيد عن ابي عبد الله عن محمد بن سالم عن احمد بن النضر عن عمار بن جابر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
وجله وصروا على ما فعلوا وهم يعلمون قال الاضرار هو ان يدب الذنب فلا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بتركه
قال بعض الصحابة عده بعضهم بالضعف ومخالفة ظاهر اللغة وان بعد ما اطلعنا بما تقدم من التحقيق في كل ضرورة
في هذا ان ارباب القائلين بغير اعداء لا يتلاءم بالشيا ويستغفرون الله بالسر والعلانية تدارك لما قد يكون
مكرا لما قد لا يعلم ذلك التماس في المعنى المستلزم للاضرار كما سبق في ذكره اعلم انه قد مر في كتابنا في قول الشافعي
المرقة ولم يصرح بها الصغيرة فاحتمل ان يكون اعتبا هاعدا وتوقفه اشتراطها كما هو في بعض اصحابنا والشافعي كما مر في بعض
الفاضل اعتبارها بالكون كما مر في بعض اصحابنا والشافعي كما مر في بعض اصحابنا والشافعي كما مر في بعض اصحابنا
هي في نفسنا استغفرت على ملازمة التقوى والبرقة ثم جعلنا اشياء القبول الشهاد بعد العادة واختلاف بين العلماء في صحتها

له في نفسه كونه محلا للموافقة
باعتبار كبريائه
عنا انما لا يفتقر الى
ومقتضى الجمع
بعباده

والكفر

الاضرار

من المروءة

نور

مسكر حرام وذكر الطحاوي في شرحه انه يخرج عن الحقبة الشرعية كالصلاة والصوم وانه كالمسكر
في الحرمة **ومن** السنن ايضا عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ص ما اسكر كثيره فقليل حرام
ما سناد آخر عن ام سلمة انها قالت سمعت رسول الله ص عن كل مسكر ومسكر قال الخطابي في المغزى كل شراب
يؤثر في القوت والحد في الاعضاء ويقلل عن اهل اللغة ان اصل هذه الكلمة النعنية هي الخمار والاعطية
وامس المرأة وحرمت باس الاثاء اذ اعطيت قال ابن ابي شيبة سمعت خمر الالهة تخر العقل ثم بعد ذلك
نبذ من الاشتقاق قال فلهذا لا تشقاقات العقل ان الخمر ما يكون سائر العقل فيمن هو العقل
على ان مسكر الخمر هو المسكر فكيف اذا انضافت اليها الاحاديث الكثيرة انتهى **وبعد** انقبت
الحكم بحرم كل مسكر عرف حكم الحشيشة التي تسمى نيك بالافارسية فانه قد شهد باسكارها جماعة
من اهل الجيزة من اطباء الذين عليهم القول في هذا الباب وقوات التجارب مفيد العلم كما في السوم وغيرها
ومن فكر ذلك ابن بيطار في جامعه فقال في القتب انه يسمى عندنا بالعراق الحشيشة وياكلوها كثيرا
للسكر فقال يسكر ودمها وهي بدمية موزية للدماء وتؤثر في القلب والجوارح وهي ما تقتل اذا كثرت
منها وتقتل باليسس والتبريد روى الخطاط ويصدق ويعقل البطن وقال المنطبي الهروي في جواهر القتب
الشيخ عروب بنك وهو نبت له سم مسكر وقال ابن جرير في المهاب وهو يفسد العقل ويسبب هيجان
ويحدث خناقا وجونا وورم اللسان وخرج زبد من الفم وحرارة العينين وضيق النفس وغشاوة
في العينين وصم في الاذن ومن صرح باسكارها صاحب التحفة وقال الحشيشة ورق ذلك النبت
وتسمى بورد الخيال والقنب تسمى ساقها ودهنها والعبار الرغوي الذي عليها مسمى بالجرس وبذرهما
سمي شرب الخمر وقال شيخنا الهادي في بعض تعليقاته على شرح القواعد صرح الاطبا لصاحب الوجوه
انها مسكرة وكلامهم في مثل ذلك مقبول وقد خبر بذلك كثير من قاطعي اكلها فلا مجال للتوقف
فيها وقال في المحققين المشهورين الناس انها مسكرة فتح يحرم تناولها باعتبار ضررها خاصة بل
ما اعتبار اسكارها وقال الشهيد في قواعد والنبات المعروف بالحشيشة اتفق علماء عصرنا وما قبله
من العصور التي ظهرت فيها على تحريمها انتهى ولا يقدح فيما ذكر من الاجماع ما قاله العلامة في احكام
التجاسات من النهي لم اقف على قول العلماء في الحشيشة المتخذة من ورق القنب والوجه انها ان اسكر
فحكمها حكم الخمر في التحريم فان الظاهر من كلامه في ذلك الكتاب الذي هو اول تاليفاته في الفقهاء انهم يطلقون على
حشيشة امه لا بالتواتر ولا بالجموع فلذا اني بما جوه المشكك في الصفة وليس في ذلك شك وان دنا
في الحكم فلذا بعد الاحالة على حقيقة قطع الحكم في قواعد وكذا صرح بذلك في جواب بعض مسائل
وبذلك قطع الشرح الفاضل في كتاب الطهارة وكذا في اوائل كتاب التجارة وان اكتفى في كتاب الطهارة
من روى الجبان الذي هو اول تاليفاته بنقل كلام الشرح في من التردد فيه فان الترجمة مستحقة

الحشيشة

وركا

والاطلاع بما اطلع عليه الانسان في اوله الرهلة عند مستبعد ومن شهد باسكاره المولى العظمى الحق
المجلسي في شرح الفقه تحت قوله كل مسكر حرام فقال من المانعات بالاصالة والبيع وقال ايضا البيهقي
من الحشيشة فهو من المحرم قليله وكثيره وان لم يكن ما يعالجه من وطئ وخصوص ما روى فيه من الاخبار وانهم
المولى العلامة الخوافي في شرح الدرر من الدليل على حرمته مع عموم ما تقدم في حرمه كل مسكر وان
فيما ظفر عليه من كتب الحديث على بعض خاص فيه وفي كلام الحق المجلسي في شرحه ما ينفرد عليه ولقد
روى مولانا محمد موسى بن عبد الغفور من افاضل المتأخرين من معاصري والدي العلامة في رسالته
المعمولة لحقيقة الايمان والكفر عن النبي ص انه قال من اكل القنب من النبي ص كان في باطنه سبعين مرة ومن
روى باطنه مرة واحدة فكانا هدم الكعبة سبعين مرة **وبعد** ما عرفت حقيقة قعله وما ورد فيه في القتب
الكبار وارجب الحق المجلسي على شاربها التعويل على الحد والعقل في من اكل الشبيرة في حقهم اعلم انه قد
اختلف كلمات الاطباء في انفرادوا وقالوا انه اسم يوناني ومنابته الجبال وعظم حتى يبلغ مبلغ الشبر فيخرج
ابن بيطار والبغدادى وصاحب التحفة باسكاره كالخمر والافطاكى بعدم اسكاره فيقع الانس
لذلك في الرب فينبغي ان يتحاط عمل بقوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقد بقي في المقام
شبهة تحقيرها في كتاب الاطعمة انشاء الله تعالى واما حرمة العصير والمراد به في اطلاقها
العصير العيني كما صرح به الحق الادريسي وغيره وتلك الحرمة مشروطة بما اذا اغلظ نفسه او غيره
فهو ايضا من المجمع عليه والمراد بالغليان كما نص عليه الشرح الفاضل فيما مضى ان يصير اسفله اعلاه وما
ورق في ذلك ما رواه في الاطعمة من **مسألة** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن **مسألة** من الذبايح
عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كل عصير اصابته النار فهو حرام
حتى يذهب ثلثاه وليس الحرمة مترتبة على خصوص الغليان بالنار كما تضمنته هذه الرواية
فانه من باب بيان الفرد ومفهوم القنب ليس مناطا للاعتبار وقد دل على الحرمة بالاطلاق اخصا
كثيرة منها ما رواه **مسألة** من الباب عن محمد بن يعقوب عن **مسألة** من **مسألة** عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا يحرم العصير حتى يغلي
مسألة منه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي يحيى الواسطي عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال
سالته عن شرب العصير فقال يشرب ما لم يغلي فاذا غلي فلا تشربه قلت جعلت فداي شي الغليان
قال القلب والاحار في هذا المعنى كثيرة مذكورة في شرح كتاب الاطعمة والظاهر ان تعليق الحرمة على غليان
الغليان وقلب الاسفل الاعلى من غير اعتبار الاستعداد والمراد به كما بينه الشرح الفاضل فيما مضى
ان يصير له قوام وان قل بان يذهب ثلثه من مائه والنقيض بالاستعداد في كلام الدرر من اجل

فان كان من

ويبقى ثلثه

عن أبي طالب المكي ان نقل ابا جعفر عن جماعة منهم ابن الزبير والمغيرة بن شعبة ومعوذ بن وهب والقاسم بن سلام
وابن جريح وغيرهم ثم بعد ما طول الكلام بنقل اقوال جماعة لا يحتمل في اقوالهم وضاعتهم قال ان الغناء اجمع
فيه معان ينبغي ان يبحث عن احادها ثم عن مجموعها ووضعه بما كان فيه سماع صوت طيب موزون
ومعهم المعنى محرك للقلب فالوصف الاول انه صوت طيب ينقسم الى الموزون وغيره والموزون ينقسم
الى المفهوم كالاشعار والى غير المفهوم كاصوات الحيوانات والجمادات ثم بعد ما طول الكلام في ابحاث
سماع الصوت الحسن من حيوان وغيره وفي قرآن وغيره قال الدرجة الثانية النظرة الصوت الطيب
الموزون فان الوزن وراء الحسن فكم من صوت حسن خارج عن الوزن وكم من صوت موزون غير طيب
والاصوات الموزونة باعتبار مخارجها ثلثة فانها اما ان يخرج من جاد كصوت الزمير والادوار وضرب
القضيب والطبل وغيره واما ان يخرج من مخارج حيوان فذلك الحيوان اما الانسان واما غيره وصوت النمل
والقار وندوات السبع من الطيور مع طبعها موزونة متناسبة المطالع والمقاطع ولذلك يستلزم
والاصول في الاصوات خارجا عن الحيوانات واما وضعت الزمير على صوت الحناجر ثم قاس عدم تحريم سماع
ساير الاصوات الطيبة الموزونة بعدم تحريم سماع صوت العذليب لعدم الفرق بين حجرة الخجوة
لا بين جاد وحيوان قال ينبغي ان يقاس على صوت العذليب الاصوات الخارجة من ساير الاجسام
ناختيار الادنى كالدنى من حلقه ومن القصب والطل والدف ولا يستثنى منه الا الملاهي والادوار
والزمير ما هو شعرا اهل الشرب لورود الشرع بالمنع منها قال وكان تحريمه من قبل الاتباع نهى عن منفعاتها
لتحريم الخمر قال ان الاجتماع عليها لما ان صار من عادة اهل القصب فممنع التشبه بهم لان تشبههم
منهم ومنهم ولا تخاف يدرك جالس الانسان بالشراب قال فان كان السماع يذكر الشراب تذكر الشوق الى الخمر فهو
منه عن السماع مخصوص هذه العلة قال فلهذا المعاني حرم الزمار العراقي والادوار كلها كالعود والرباب
والبربط وغيره اثم قال الدرجة الثالثة الموزون المفهوم وهو الشعر وذلك لا يخرج الا عن حجرة الادب
وقطع باباحته معللا بان الكلام المفهوم غير جوام قال نعم ينظر فيما يفهم منه فان كان فيه امر محذور
نثره ونظمه وحرم التصويت به سواء كان بالحنان ولم يكن قال وفيها جاز انشاء الشعر من صوت
حسن والحنان جاز انشاده مع الحنان ثم قال في الدرجة الرابعة انه محرك للقلب فان ذلك مما ينبغي
النفحات الموزونة للروح حتى انها تؤثر تاثيرا عجيبا فالترنم بالكلمات المسجدة الموزونة بقيادة
مواضع لا غرض مخصوصة من تبطيها اثارا في القلب عند نهائها غناء الجميع وغناء الفرقة ليجري بها
على الخرز والرجزات التي يستعملها الشبان في وقت اللقاء واصوات النياحة ونغماتها في اثارها
في جميع الحزن والبكاء وملازمة الكآبة والحزن والغناء في ايام السرور كالعيد والعرس وقدم الغيا
والوليمة والعقيقة ولادة الولد وحنانه وحفظه القرآن قال وجبر جواز ان من الالحان ما يفتقر

معللا

والسرور

والسرور والطرب لكل ما جاز السرور به جاز انارة السرور فيه وعلمها سماع العشاق وسماع من الله
وطول الكلام في اثناء ما ذكره بالاطاليل فاختاره في ابحاثه الشخص من آخر وفي حاله من آخر وفي بعض
الكلام وسمع خاص من غيره حتى اباح اللعب بالسطر كذا وكذا والغرض من ذكره صفاته وهو امام
فنه تسل الكمل بدخل جميع ما ذكره تحت اسم الغناء وان لم يكن مختصا بالملاهي ولا ما صاحب المعازف
وكان باطلا من المعاني ويرد ما ذكره اجتماع كل ذلك في ضرب الاوتار ومجي ما عليه في عزيمته فثبت الشك
وبان القياس في سلب الاساس فلا ينبغي عليه ان لا يتباس وقد عرفت الفاضل القاسم في ما ينبغي ذكره
من الرافى بدخول الغناء في القرآن وقال سلطان العلماء في بعض تعليقاته على الفقيه ان القياس في
لهو الحديث قارة ويقول الزواجر يدل على ان الغناء هو الصوت المطرب بشرط ان يكون بالباطل
فالطرب بالباطل غناء راسوا واشتمل على الرجوع ام لا واما الغناء بالحق كالقرآن وغيره فغير محذور ثم استشهد
بالكلام الذي في الصدوق وكذا استظهره من المحقق المجلسي في شرحه واحدا اختصا الغناء بما كان في
وايده بالعرف والكلام الفقيه وجبره في التنبية عليه انشاء الله تعالى وهو يعمل غايتها وان ما
صاحب الكفاية فيها وبعض رسائله الى طر فها ووافق الحق واتبع المشهور في رسالة اخرى ووافقهم المولى
العارف القاسم حيث قال بعد ما استظهر كون التفسير الاق من كلام الصدوق ويستفاد منه ان مد
الصوت وتوجيهه بمثل ذلك ليس بغناء وليس محذور وليذكر ما حضره من ادل على طلاق التفسير في
فيه بعض الوجوه فاعلم ان تحريم غير المواضع المستثناة الآتية من الجمع عليه بين احاديث الامامية وجمعا
من فقهاء العامة كما تقدم حكماء الشيخ في الفاضل في شرحه عند السيد الجليل السيد محمد
في شرح الاستبصار وقد استظهر في خلاف المحقق الاصيل في شرح الارشاد وجعله
الشيخ المحقق الشيخ علي من اخلافه الفاضل من الثالث في مذهب الامامية من غير خلاف
بينهم ونقل ذلك ايضا عن والده البرور وهو الشيخ محمد وهذا هو الظاهر من شيخ الطائفة في الحديث
حيث قال الغناء عندنا محرم فيصنع فاعلم وقد شهدا به قال واما من المغنيات فليس يحرم احادها
فصل في الغناء من الاستماع بها وضعتها ثم نسكت اهذه الغناء وباحثه الى بعض العامة ثم بعد ما ذكرنا
بعض العامة صرح بالاجماع على تحريمه وان من استمع الى ذلك فقد ارتكب معصية محبة على تحريمها وكذا من استمع
في السراير حيث قال الغناء من الصوت مدد من المال مقصود فادانته هذا فالغناء عندنا محرم فيصنع
فاعلم وقد شهدا به وحكم في كتاب المكاسب بحرمه جميع ما يطرب من الاصوات والاعاني قال في الصحاح
الغناء والجمع الامثال في الدرر من حكم بتقسيم المعنى بمد صوت المطرب المجمع وسماعه وان كان في قرآن
او اعتقدا باحة الشيخ في موضع آخر في حكم الاجماع ايضا خصوص صوت المغني فان لم يكن بالقصص
الاوتار والعيان وغيرهما يدل على ذلك الكتاب بالسبب من طريق اهل بيت العصمة وغيرهما الكبار

انه

والكلام في البحث الذي هو
الحكمة
الكلام

معللا بعدم الاخبار في انواع الغناء
المعازف المصنوعة كالعود والطنبور وغيره
والادوات الاخرى

الطائفة من الزمير والادوار
التي هي كقصة
بعضها وادواتها
سوية في الغناء

يقول سبحانه ومن الناس من يشتري لهو الحديث وقد استدله بقوله وحديثا العامة والخاصة وهو ان
وعدا الله بن مسعود الموقول من الطرفين ومعلوم انهم كانوا من القناتين كان في الكلام الحق
من باب الله كسائر الآيات الملاحية وان قصد استعمالها بادعائه غير الناهي فكذلك اشار بالخبر
الضارب بالظن واستدل ايضا بقوله سبحانه واحتوا قول الزور وفيهم الخبيث بن عباس ومحمد بن
الحنفية ايضا فسرهما بالغنا ويشهد ما في اخبار الائمة الاطهار لها ولا في هذا التفسير ما قاله
امين الاسلام الطبري في تفسيره ومن الناس من يشتري لهو الحديث ما هنا نزلت في النظرين
في الحالت كان فيهم فيخرج الى فارس فيشتري اخبار الامام فيحدثها وتشتريها فيقول لهم ان
حدثكم بحديث عدي وثمود وانا احدثكم بحديث رستم واسفنديار واخبار الامام فيصنعون حديثا
يتكون استماع القرآن وعن الصادق ان المراد بهو الحديث الطعن في الحديث والاستهزاء به وما كان اجل
واحياء يفعلونه اذ قالوا يا عيسى بن مريم ان اصنعكم من الزقوم الذي يخوفكم به صاحبكم ثم ارسلكم الى ربك
وتروا هذا هو الزقوم الذي يخوفكم به ووجه عدم التناهي في شيوخ وقوم التفسير بالفرد على مقتضى
المقامات من كلامهم عليهم السلام فليكن هذا من ذلك فان كلامهم عليهم السلام مصون عن التصاير على مقتضى
غيره مما دل على المطابق من الاخبار اما ما ورد من طرف اهل البيت فمرواه الاطهر ولا يشترط ان
من وقع عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جيلة عن سماعة بن مهران
عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فاجتنبوا قول
الزور قال الغنا ع من الباب عنه عن محمد بن علي عن ابي جيلة عن ابي اسامة عن ابي عبد الله ع قال
قال ابو عبد الله ع المات آدم بنت برائيس وقابل فاجتمع في الارض فجعل البرائيس وقابل للمعاقب
واللادي شمانية ادم صلحهم فكلما كان في الارض من هذا الضرب الذي يتلذذ به الناس فانما هو من
كلام منه ع على بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي عمير عن علي بن اسمعيل عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم عن
قال سمعته يقول الغنا ما وعد الله عز وجل عليه النار ولا هذه الاثمة ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله يعني لم ينجحها هذه اولئك لهم عذاب بين كذا منه ع ابن ابي عمير عن مهران
بن محمد عن ابي عبد الله ع قال سمعته يقول الغنا ما قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل
عن سبيل الله كذا منه ع ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابي ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن مسلم عن ابي الصباح عن ابي عبد الله ع قال في قول الله عز وجل لا تشهدوا الزور قال الغنا ع
كأ منه ع عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن مهران بن ابي عمير عن ابي اسامة عن ابي عبد الله ع قال
عن الغنا قال هو قول الله عز وجل ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله
منه ع سهل بن زياد عن سعيد بن جناح عن حماد عن ابي ابي بصير عن ابي ابي بصير عن ابي ابي بصير

وكذا طاعة الله تعالى في كل ما امر به ونهى الله تعالى فيه
كل ما امر به الله تعالى في كل ما امر به ونهى الله تعالى فيه
عنه ع بن مسعود عن عبد الله ع بن القاسم عن سماعة قال قال
عنه ع بن مسعود عن عبد الله ع بن القاسم عن سماعة قال قال

الغنا عن القنات
عنه ع بن مسعود عن عبد الله ع بن القاسم عن سماعة قال قال
عنه ع بن مسعود عن عبد الله ع بن القاسم عن سماعة قال قال

هذا الخبر مروي عن ابي بصير عن مهران بن محمد عن ابي عبد الله ع
المستعجل المراسم في اخباره وعقله
منه ع المراسم في اخباره وعقله

في كتابه

فانينا انا عبد الله ع فقال الثاني من لم يلقنا على فلان صاحب القيان فقال كونا اكراما فوالله ما علمنا
ما اراد به وظننا انه يقول بفضلوا علينا فقلنا انما لا ندري ما اردت بقولك كونا اكراما فقال
اما سمعتم الله عز وجل يقول في كتابه واذا امر بالافور مروا اكراما منه ع على بن ابراهيم عن هرون
بن مسلم عن مسعدة بن زياد قال كنت عند ابي عبد الله ع فقال له رجل يا ابي انت قلمي انني ادخل كنيكالي
ولي جيران وعدهم جواريتي فخيرني ويضربن بالعود فربما اهلكت الجواريت استماعا مني لهن فقال لا تفعل
فقال اهل الله ما اتينهم وانا هو سمع الله في فقال الله انت ما سمعت الله عز وجل عز وجل
يقول ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا فقال لي والله والحق لم اسمع هذه الاية من
كتاب الله عز وجل ولا من عجمي لا في الاعود انشاء الله والى الاستغفار الله فقال له قم فاعنسل
وصل ما بدالك فانك كنت فقيما على امر عظيم ما كان اسوء حالك لو كنت على ذلك احدا لله وسله
التوبة من كل ما يكره فانه لا يكره الا كل شيء والبيع دعه لا هلك فان لكل اهلا ورواه ابي بصير
مع ادنى تفاوت وفي تفسير سورة بني اسرائيل من العياشي في حديث مرسل قال كنت اطلب البقرة
في الخرج لا سمع غناء بعض الحيران قال فدخلت على ابي عبد الله ع فقال لي يا حسن ان السمع والبصر
الفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا السمع وما وعى والبصر وما راي والفؤاد وما عطف عليه كذا منه
على بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي عمير عن ابي ابي بصير عن محمد بن مسلم وابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله
ع في قول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور قال هو الغنا ع كذا منه ع سهل بن ابراهيم
محمد المدي عن ذكره عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الغنا وانا حاضر فقال لا تدخلوا بيوتا الله عز وجل
عن اهلها كذا منه ع عنه ع عن ابي الحسن ع قال من نزه نفسه عن الغنا فان في الجنة شجرة
بار الله عز وجل الرياح ان ترحمها فيسمع لها صوتا لم يسمع مثله ومن لم يتنزه عنه لم يسمع
منه ع على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن عتبة عن ابي عبد الله ع قال استماع الله هو
الغنا ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع كذا منه ع عدة من اصحابنا عن سهل
بن زياد عن علي بن الريان عن يونس قال سالت الخراساني صلوات الله عليه فقلت ان العباسي في
انك ترخص في الغنا فقال كذب الزنديق ما هكذا قلت له سالتني عن الغنا فقلت له ان جلاله
ابا جعفر ع فساله عن الغنا فقال يا فلان اذ امير الله بين الحق والباطل فاني يكون الغنا فقال مع
فقال قد حكمت القرآن من ع على بن محمد عن ابراهيم الاحمر عن عبد الله بن حماد عن
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع اقرأ القرآن بالحنان العرب واصولها
وايامكم ولجون اهل الفسق واهل الجان فاني يسجي من بعدى اقوام يجعون القرآن ترجيع الغنا و
النوح والرهانية ولا يجوز من اثمهم مغلوبه وقلوبهم يعجبهم شامهم وفي كتاب الغنا

أما كذا وكذا
لكنه كذا وكذا

عدة من اصحابنا

صفحة كذا عن كذا
لكنه كذا وكذا

هذا الخبر مروي عن ابي بصير عن مهران بن محمد عن ابي عبد الله ع

رواه عن كذا وكذا

نقدهم علم مفارقة عن الغنائم ما رواه **كا** القرآن **ط** من **ط** عن عدة من اصحابنا عن
سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون قال حدثني علي بن محمد التوفلي عن ابي الحسن **ع** قال
الصوت عنده فقال ان علي بن الحسين عليهما السلام كان يقر القرآن فيهما مبرهما لما وضع
من حسن صوته وان الامام لو اظهر شيئا لما احتمل الناس من حسنه فالت ولم يكن رسول الله
صلى الله عليه واله يصلي بالناس ويرفع صوته بالقرآن فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله
بالناس ويرفع صوته بالقرآن فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يحل الناس من خلفه ما يطيقون
كا من الباب **ع** علي بن محمد بن عبد الله بن القاسم عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لم يعط المتق اقل من ثلث الحال والصوت الحسن والحفظ
منه **ع** عن ابيه عن علي بن محمد بن موسى عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير
عن ابي عبد الله **ع** قال قال النبي **ص** ان من اجل الحال الشعر الحسن للمع والنعمة الصوت
الحسن **كا** **ق** منه **ع** عن علي بن محمد بن عبد الله بن القاسم عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
ع قال قال النبي **ص** الله عليه واله لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن **كا** **ق** منه
عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن عمر الصيقلي عن محمد بن عيسى عن السكوني عن
علي بن اسمعيل الميثقي عن رجل عن ابي عبد الله **ع** قال ما بعث الله عز وجل نبيا الا احسن الصوت
كا **ق** منه **ع** سهل بن زياد عن الحجال عن علي بن عتبة عن رجل عن ابي عبد الله **ع** قال كان
علي بن الحسين صلوات الله عليه احسن الناس صوتا بالقرآن وكان السقاوي يهرق فيفقون
يابه يستمعون قراءته **كا** **ق** منه **ع** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن علي بن
عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر **ع** اذا قرأت القرآن فترفع برصوتك في الشيطان فعا
لانا ترى بهذا اهلك والناس قال يا محمد اقرأ سورة ما بين الفراءتين ما تسمع اهلك
ورجع بالقرآن صوتك فان الله عز وجل يحب الصوت الحسن يرفع فيه جميعا **ع** في كتاب
القرآن بن براء بن عازب ان النبي **ص** سمع قراءة ابي موسى فقال كان هذا من اصوات الكواكب
والبراء ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان يروى القرآن باصواتكم **ع** عن عاتقة بن قيس
قال كنت حسن الصوت بالقرآن فكان عبد الله بن مسعود يرسلي الى قاترا عليه فاذا فرغت فقرأ
قال زدنا من هذا فدا ابني وامني فاني سمعت رسول الله **ص** يقول ان حسن الصوت زينة للقرآن **ع**
ان ابن عباس ان لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن **ع** عن الجمع روى ابو بصير عن ابي عبد الله
في هذا قال هو ان تكثف فيه وتحسن برصوتك في قوله **ع** وروى الاثر في قوله وفي **ع**
ع من **ع** لاخر باسناده الى دارم عن الرضا عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله **ص** حسنوا

ضعفه سهد بن زياد وكذا غيره
وعلى بن محمد التوفلي عن ابي الحسن
عن ربه صوت عنده وناظم
من ذلك

عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ضعفه سهد بن زياد وكذا غيره
وعلى بن محمد التوفلي عن ابي الحسن
عن ربه صوت عنده وناظم
من ذلك

ضعفه سهد بن زياد وكذا غيره
وعلى بن محمد التوفلي عن ابي الحسن
عن ربه صوت عنده وناظم
من ذلك

ضعفه سهد بن زياد وكذا غيره
وعلى بن محمد التوفلي عن ابي الحسن
عن ربه صوت عنده وناظم
من ذلك

بعد
على الجاه

تحفة لسان وتلك القوافل
وتبلا

ضعفه سهد بن زياد وكذا غيره
وعلى بن محمد التوفلي عن ابي الحسن
عن ربه صوت عنده وناظم
من ذلك

القرآن باصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا وقرآن يند في الخلق ما يشاء وفي بعض
سعد بن **ع** روى ان موسى بن جعفر **ع** كان حسن الصوت حسن القراءة وقال يوم ما من الايام
ان علي بن الحسين **ع** كان يقر القرآن فيهما مبرهما لما وضع من حسن صوته وان الامام لو اظهر
شيئا لما احتمل الناس قبله لم يكن رسول الله **ص** يصلي بالناس ويرفع صوته بالقرآن فقال ان
رسول الله **ص** كان يحل من خلفه ما يطيقون **ع** السراي عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن
حامد بن عيسى عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله **ع** كان احسن الناس صوتا بالقرآن
وكان يرفع صوته حتى سمعه اهل الدار وان ابا جعفر كان احسن الناس صوتا بالقرآن وكان اذا
قام من الليل وقرأ رفع صوته فمربها والطريق من السقاوي وغيرهم فيقولون فليسمعون الى قراءته
ع من **ع** وسال رجل علي بن الحسين بن علي بن الحسين عن ثوابه ليه صوت فقال ما عليك
لو اشتهت بها فذكرت الجنة يعني بقراءة القرآن والزهدي الفضائل التي ليست بغناء فاما الغناء
فمخطور والظن كما استظهره جمع من العلماء ان قولهم كلام الصدوق في الحار فقلنا نعم
مولانا العسكري **ع** انه قال في حديث طويل يصف الرقوم وساق الحديث الى ان قال ومن تقف
بغناء حرام يبعث فيه على المعاصي فقد غلق بغير منه **ع** عن احمد بن
محمد بن الربيع عن عبد الله بن الحسن الدينوري قال قلت لابي الحسن **ع** في حديث جئت في ذلك
اشترى الخفية او الحار به تخس ان تقى اربها الرزق لا يسوي ذلك قال اشترى وقدر
في صلح حسن الصوت من طرق العامة ايضا اخبارنا شك الفراء الى جاني جلا الغنائم قولهم فيقولون
ما صوتكم **ع** لابي موسى الاشعري القفا في زمانه من اهل الجاهل والجاهل من تلك الاجام
بعد الافاض من اسنادنا ان ما تقدم الهن على ما جرت وما في الاحتياط على ما جرت عند غفارة
حسن الصوت للغناء القفر عفا خاصا وعماما وعدم استمرامه ويسند له نجم غير من العلماء وهم اهل
اللسان هو ما هم عليه من معرفة الشريعة وقوانين الطريقة وكذا الشاهدة في بغير بصير يدق
وصوته من انك الاصوات ووقت قاري لصوت حسن عارف بقواعد القراءة وما يعرف
شيئا من الحان المقامات بل وما سمع اسامها كما كان في صدر الاسلام فان الموسيقى من فنين
الرياضة في الحكمة ومعرفه الحكمة المصطلحة انما نشأ بين اهل الاسلام ابان شيوخ الحكمة الموقنة
بديهم في زمن بني عباس وان هو عن زمن الرسول **ص** واحكام في الصدر الاول وكيف يرام يمكن
متعارفا بلهم ولا علم اياهم ويدل على ان الغنائم من الصوت والترجيع الهن عنده وان
لم يصح بعضه اخرى من دخول الرجال على النساء وسماي لا صوت من او مصاحبة الصوت لسان
العاصي من شرب الخمر ومن اوله اعمال الملك لعب والملاهي والاقوال السخيفة ابا جليل والاك

من **ع**

بالقراءة

الرجل لا يرى انه صنع شيئا
في الدعاء في القراءة حتى
يرفع صوته فقال لا بأس
ان على من يسمع كلامه

السلامة العفيدة

نحو

وتد عدم بعضها و

على امر الخط **ع** في الحديث وكره
الصوت الحسن فقال ابي
صوت حسن من حسن
وهلاوة فقه بصوت
والان يسمع
الشعبي وهو داود بن
داود الكندي وكان له المنزلة
الاصوات وروى عن ابي الحسن
والزهرى عن ابي الحسن عن ابي
فما قصرت كما نزلهم اليه
منه

عن السماع فان الله ولا ينفق الا على ما يشاء وبالجملة لا ينفق في كل شيء بل في كل ما يشاء
 الا حاشا لا يخار د ريتان الغناء المحرم في الشريعة القوية في من الاصوات وكان مجتبا عنه
 العزة الطاهرة بالبنات والفرح انا جاء من قبله لا من حيث وصاحبه ليشي و آخر من الحركات و
 لا من حيث كونه حكما بالباطل فان قول بلاديل وليس عند المحققين ليس بل سماعه عرف
 ولا لغة ولا حديث ولا احد من علماء اهل البيت الذين ادري مذهبهم ولذا عند المحققين يكتفه
 العلامة والشهد وغيرهم اياه ما هو بنفسه وبعبارة اخرى ما هو بمعينه وان كان في حصة
 شيئا منها لا يعلل على التصليل ويعلل هذا مع قطع النظر عن موافقة الاحتياط الذي
 ساكم اغنيصال ولا حد د لعل ولا اقل ان يكون تشبها بالاحاديث اهل الفسوق والمنكسرين
 الغافلين والاهلين عن وظائف الاعمال ومصارف الامور في محصيل فخير الامور ولا يرب
 احدان طرا يقيم على خلاف طرا ان ارباب اليقين في اتباع شريعة سيد المرسلين وآله الطيبين
 الطاهرين فان احتياط تلك الطريقة فيهم عليهم السلام ولو كان في الاستدلال والاشهاد الحاشية
 ما وصل عند البيت جلد سائر الفروفيات الغير القابلة للشك والريب فكل ما استعمل النفس
 عن اتباعهم وغيبت عن سلوك مسالكهم فهو في الباطل واليه وان ساء الغزالي واضر
 السماع وادرجه في طلب برضاء المولى فانهم اول وخلاف طريقتهم في ذلك احرى
 واما الجواب عن خصوص ما في تفسير مولا العسكري بعد الاغراض عن صحة الاستدلال
 في حله على مواضع الاستدلال اربع لعدم اعتبار مفهوم الوصف او غير ان غير المشتبه
 بغيره لا يلزم ان يكون سائلا من الجملة فان فيه انواعا من العذاب الاليم والعقاب العظيم وتحقيق
 الحق ابدأ على ما ذكره هذا المقام ان لا يرب محصل فان الغناء نوع من الصوت في حقيقة اللغة
 كواقع النصيح في كلمات اهل اللغة سواء كان ملها عن ذكر الله ام داعيا اليه فلذا استثنى منه
 ما استثناء جماعة من العلماء ولا استثناء في الغزو الباطل اصلا لا مدخل لخصص الكلام في
 تحليله وتحريره بل الحكم بنفسه كما شهد به اهل اللسان من العلماء ومصاحبه المعارف والملاهي
 من باب راد في الظن ونوع اخرى فانما الكلام في تعيين معناه وما ذكره العارف القاسمي
 واضر ابراهيم بن العليل في الغليل بل اخذ على غير السبل فان مقتضى كلامه خارج عن مقام اللغة
 وبيانات علماء الشريعة القوية كذا في حاشا العرف المستقيم بالنظر القويم في الذي يحكم بها
 الخرافات سيما بالصوت المستقيم على النهج التقاريف في التكلم خاليا عن مطلق الخمر والرجح
 غناء ويكون الخطبة المشهورة بحجة التمهيد التي يتناولها التصديق لما سمعتموه من سبل التمهيد
 وياتي فيها انواع النفاذ حسب المقامات ويبلغون التحريم بالغايات خاليتين عن الغناء اهل

انواع م

هم م

بعض م

واحد من المتكلمين في جملة من يتكلم في
 تكون مكنته لانه يشار بها في كل وقت
 بعض الحركات في غير ذلك من غير ان يكون
 وفي بعض الحركات في غير ذلك من غير ان يكون
 على ان يكون على بعض الحركات في غير ذلك
 كما ان في اللفظ في بعض الحركات في غير ذلك
 الحركات في بعض الحركات في غير ذلك
 ان بعض معاني العناء بعد ذلك في بعض
 الصالح للواقع المشهور والاحياء في بعض
 وكما هو المذهب

اشتهال

اشتهالها على الحد والشا وخلقها عن مصاحبة من مملهي الدنيا فينبغي التامل البالغ في التفريق
 بين الغناء المحرم والصوت الحسن المستحسن وكان هذان شيان تروخ النفوس وتشتيطها وتفتها
 وان عاها وتفتيها وحلها على البكا وتباكيها حتى ان السماع عاها بلها الى الصعقة وغيرها فالظ
 ان ما كان من انباء الكلمات بالامان الصلبة والامور المستحسنة من اعيان الناسات النفاذ
 والترجيحات المألوفة من اصل جوهها وبيان مداها وتاديتها حركاتها وسكناتها بل يحوي لسانها على
 مقتضى مقام الذي يصدده للنظر وان كان مخالفا لحق الكلام فهو من الغناء الذي هو من الغناء
 ترجع الغناء والرجح والرهانية سواء كان على صوال اهل البيت والروا كان مخوقا اوة الرهان المنة
 لم الوجد بالمال ولو كان في كلام حتى كما هو المنصوص في حديث عبد الله بن سنان الطهراني ليس ترجع
 حاشا الرهان بالكلمات المليئة بالاطلال بل بما يورثهم الى اخوة ويجري الحجة واما اذا كانت الاصوات
 الرقيقة المستحسنة غير الخشنة فاعتبارها حتى الكلام انما من مناسباته ملائمة باواضعها
 على قول الاعراب لم ترددها مستند في الملقوم والهاة على منهاج ارباب الفسوق والمنكسرين
 فذلك من الصوت الحسن المستحسن من غير احتياط ولا تنقيب وما بين ذلك ساحة الشرا
 ينبغي مداقة النظر فيه لاهل الورع والتقوى ولا ريب ان متابعه الاحتياط اول حذر من متابعه
 الهوى والتفريق وطره الحلال ولعل ذلك ينطبق الاخبار ويتكلم الانا رعدا التامل التام وشهادة
 اولي الادي والاصحاب من العلماء الاخبار من علماء الفقه واللغات ومن جاب قدس الاستدلال
 لسلوك مسلك النجاة فلذا المحقق المجلسي في شرحه للفقهاء بعد ما ذكره من اخبار الطرفين
 وحكم غيرهما كان اهل الفسوق وقوفه الباقي ثم امر بتأجيل الاحتياط حتى لا يورد من التخص
 في الحد وان كان الكلام في اللغة في الشجيرة بعد ما ذكره العرف المشهور بقوله من ليس من ان
 لم يتفق بالقرآن المستحب ان يأتي به حذر كقولنا ونحو غير قوله تعالى وتلا القرآن وحمل القرآن
 واما الذين هم بان من مزمع به فهو مباح فاما من قرء بالجمان نظرت فان كان يتلقون الحروف و
 لا يدغم بعضها في بعض فهو مستحب وان كان يدغم بعض الحروف في بعض ولا يفهم ما يقول ذلك
 ولعله اراد بالاجاز مراعات مناسبات الالفاظ من غير ترجيح من صلا الى حد الغناء فابقره ما علم
 بتجريمه مطلقا في صدر الكلام من غير استثناء ولم ينسب اليه ذلك اصلا وان كان مراده طاهره
 ففهم من مائة العارفين القاسمي وهو كما عرفت في غاية الاشكال وبعد خلوص النصح وبيان
 الطريقة فليهلك من هلك عن بينة والله العاصم عن الهلكة والعصمة ومنه العاصم عن مواقع الزلل
 وموهبة الحجة الالهية بعد البينة ومن لم يبق طريق ملاءمة فدمه وهو في اخاه واولاده والحمد لله
 واما الثاني فلو علم ما استثناء جماعة من العلماء مواضع ينبغي التنبيه عليها فيها التفتي في الامر
 في كل خلاف من قول الاجماع على جميع انواعه ولذا اطلق حرمته في نهايتها عن استثناء لشيء ولا يسلطان

الخارجية دون ملاحظة اداء الرقعة
 على الفروع م

في كل خلاف من قول الاجماع على جميع انواعه
 ولذا اطلق حرمته في نهايتها عن استثناء لشيء ولا يسلطان
 في كل خلاف من قول الاجماع على جميع انواعه
 ولذا اطلق حرمته في نهايتها عن استثناء لشيء ولا يسلطان

كانه م

فيكون مراد به بالاهل في غير
 المعنى الحرفي

وهو م

في كل خلاف من قول الاجماع على جميع انواعه
 ولذا اطلق حرمته في نهايتها عن استثناء لشيء ولا يسلطان
 في كل خلاف من قول الاجماع على جميع انواعه
 ولذا اطلق حرمته في نهايتها عن استثناء لشيء ولا يسلطان

وقال الخريز في النهاية الذبان يذكر الناحية الميت فاحسن اوصافه وقال الفيدون
 ندب الميت بكاه وعده محاسنه والاسم الذب بالضم ونحوه قاله الخريز وفي الطرائف
 المرأة الميت اذا مكنته عدت محاسنه كانه حي وعده محسن الثناء عليه وقال الفيدون
 اعول رفع صوت بالبكا والصياح كقول والاسم العول والعولة والعويل **وهي** ما يوحى للتفجع
 بالعلماء الحق في الفطر والاضحى يدل على ذلك ما رواه الخريز في **اعا** من **الفري** عبد الله
 بن الحسن بن جده عن علي بن جعفر بن ابيه موسى بن جعفر قال وسالته عن الفنا هل يصح في الفطر
 والاضحى والفرج قال لا بأس به ما لم يعص به **رواه علي بن جعفر** من كتابه عن اخيه موسى
 بن جعفر وفيه ما لم يميز به وحمله في التفضيل على التيقن ويمكن حمله على ما لم يبلغ حد الموت
 يكون المراد بالفاضلة مطلق في الصور من دون ترجيح الفنا المتعارف قال الخريز في الفري
 كل من رفع صوت ودلى به صوت عند العرب غنا وبالحلة لا يارض بمثله لعدم ثبوت صحته قطع
 النظر عن نظرك الاحتمال فيه كل ما تقدم من عموم مستفيض الاجاز المعاصرين جعل الاصحاب وعلى
 نقد بر شوية لا يفتى به من موده **وهي** الحدا بضم الحاء وكسرها قاله في طوهو الشيدلسي
 الابل قال في العرب جدد الابل ساقا وحدا لها غنيتها وقال الفيدون اذا دى ما كان للناس صلاء
 فضا عراى غلامه وعصا بعد شفي وهو يقول دي دي ادا يدي فسا ربا الابل على
 صوته فقال له الرمة وخلع عليه وهذا اصل الحدا واستثناه جماعة من العلماء منهم الشيخ
 في طر والمص والعلامة والحقق الثاني والشهد وهو الظمن الصدور لاضافة حمله على يد وانما
 يفتى به وقد اورد **من عطا** عن السكوني باسناده قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله زاد المسافر الحدا والشعر ما كان منه ليس فيه جفاء وفي بعض النسخ خاء مكان
 جفاء قال في مجمع البحرين حدا بالاء حدا وحدا مثل غراب اذا غرها وغنى لها كثرها على
 ثم ذكر الحديث بنسخته وفسر الحدا بالفخش وذكر التفضيل الحان مكان الحنا والظا اخرج
 ورواه البرقي في الباب الثامن عشر من كتاب السفر من الحسن وروى الشيخ في طر وقده
 الشارح الفاضل في الشرح عن النبي صلى الله عليه وآله بن رواحة قوله القوم فاندفع بخر
 وكان عبدا لله جيد الحدا وكان مع الرجال وكان انجسته مع النساء فلما سمعه انجسته بعه فقا
 النبي صلى الله عليه وآله لا انجسته ورواه في القوارير يعني النساء والظا من طرق العامة
 وقد رواه القرطبي في الاحياء عن انس بن مالك في تقدير فضصف الجرمع التمل به ومقتضى
 ايضا احتياجه كما ارشد اليه الحق المحسني وعينه خصوصا في غير الابل من الخيل والحمير والبع
 والظ على تقدير العمل بالرواية علم اختصاص الابل بالاداء لغيره عبادة المودة للاطلاع

كما دل عليه قوله ما لم يميز به
 كما دل عليه قوله ما لم يميز به
 فمميز بغير معنى في نصب وتجيز

يايدي م

كما ان الحدا بالراء الموحدة
 على المحسني المحاسن
 وقد اورد

اللهم لا اله الا انت
 حذ الفنا كذا
 في شرح

وعدم التقييد بها ولعله لقله التشبه فيها بالان اهل الصوفى والمطربين ثم انه لا يعد ان يواد
 به خصوص ما يتداوله الاعراب بينهم في الاسفار لسوق الابل بالالباما هو احدى المقامات المتدا
 بين اهل الموسيقى فان تلك المقامات من فنون الرياضى لا يتداولها في صلب الاسلام
 بين الناس بل الظان العرفي لها انما حصل بعد شيوع الحكمة والآلات للموسيقى اهل الاسلام في
 ومن بني العباس وغيرهم والله تعالى اعلم **وهي** بالقرآن والاشعار المحقة وهذا الاستثناء يقع
 في كلام احد من المتقدمين ولا النسخ من اصحابنا الا بقا فارب هذا العصر من الفاضل الفاشا ومن ثم
 اوصال اليمن قارب عصره وما يشعر به عبارة الشيخ في طر سبق الوجوه وقاله الذي بعد فطر
 من الاخبار والذي يظهر من هذه الاخبار وغيرها ما ورد في ذلك مما مضى وما ياتي اختصاص حمله الفنا
 وما يتعلق به من الاجور والتعليم والاستماع والبيع والشرا كلها ما كان على الخوا المتعارف في زمن بني امية
 من دخول الرجال اليهن وتكلمن بالاطيل ولعبن بالملهي من العيدان والقضيب وغيرهما دون ما سوي
 ذلك من انواعه كما يشعر به قوله لم يلبس بالتي يلعب عليها الرجال وما استشعر من الخبز بعد سلاسته
 لا يعلو عند العامل عن موده وهو غناء الغنية في الاعراس فلا يتعدى الى الرجال ولا الغنى العرس
 بالقياس الذي ليس عندنا الاساس لاجال الاختصاص فتعدى الحكم عن محله ما فيه الالتباس فلا يحوم
 حول كرام الناس ومن عده ما استدل به رسالة الفقيه المتقدمة وجوابه يستعلم ما تقدم من مقادير الصور
 والصوت الحسن ما يتفق الفريض عن الفنا وفي الملازمة بينهما فليتن على المعنى المشهور ولا اقل من
 الاضاح في بطل الاستدلال والاطان الصدوق في ايضا اذ ذلك بل ينبغي القطع به لانه قد علم
 للاخوة ما صاحب الكلام البالغ الباعث لتذكر الاخوة والى ما سمي الفنا الخيل في الشبهة ولا يخفى
 على عمل تذكر الصايب فظهر الثابت ان الرجوع بالباطل هو المسمى عن الاخوة لا تذكر لها
 ولا يتصور فيه تذكير ولا اعراض عن الجنبه السائلة فوجه ما قطعنا كيف يحتاج مثل الصدوق
 الى رفع ما لا يتجلى الى الابد لا يقع الذكر به الى منتهى السرمد فلذا وقع التصوطل المستفيضة
 في الهوى عن سراء المغنيات بالاطلاق ودعوى عما كثره العرف فيما ذكره غير مسلم ولو سلم ففرف
 المتشعبة من مرة الفقهاء وذوى الديانات من العلماء مقدم فضلا عن كونه من اهل اللسان
 وكلماتهم في تحديد الفنا غير محتاج الى البيان وما ورد في حرمه الفنا بخصوص قراءة القرآن
 بين الخاص والعام والقوم فيما يترى من الاجمال الواقع في كلام الصدوق لو كان مرفوعا بصرح
 به في كتاب معاني الاخبار حيث اورد في الباب السابع عشر وثلاثا منها قوله ليس من ان يقرأ
 بالقرآن ثم قال ان معناه ليس من ان لم يستغن به ولا يذهب به الى الصوت وقد روى ان من
 قرأ القرآن فهو غنى لا فقر بعد وروى ان من اعطى القرآن فظن ان احدا اعطى اكثر مما اعطى

من شديدهم اذا كان عرا لعد
 كما شبهه الفاضل في شرح عدله

كول م

كل من م

الى الحنة العالية م

خروج نسالة مصلوة على الحرة المدينة فكتب صلواتها
ما كان معمولا بخيطة ولا فصل عما كان يسوي في قال
فتوقف اصحابنا فانتدبهم يد يسري بطشرا الفقي
كانها خيطة اري تغار وفتك ومارى رجلا له
يفعل الصو الخيوط من في ماداة الجاع الهز في

مؤلف
المصنف
الناشر
٢٠٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

و عاظمه بانه كيا روده به خطه دست و پا كشته و كشته

حماد بن عثمان عن عبد الله الكاهلي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان من قرأ ما عدا الله وحده لا يترك
له واقاموا الصلوة واقرأوا الزكوة وحجوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا النبي صلى الله
عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله الا صنع خلاف الذي صنع او وجدوا ذلك في قلوبهم
لكنوا بذلك مشركين ثم قال هذه الآية فلا يترك الا يؤمنون حتى يحكموا فيما بينهم ثم لا يجدوا
في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ثم قال ابو عبد الله عليه السلام عليكم بالتسليم ونحوه شيئا
قلنا من خط بعض الاعلام وقد انتزع من كتاب مدينة العلم للصدوق نحو انه وما ذكره المصنف
من الحسد وبغض المؤمنين لا خلاف في تحريم عقولهم وقلنا كما ذكره الشافعي في الفاضلة ايضا وما كان من
الاعمال القلبية فلا يقلح في العدالة الا الظاهر فما على ما ذكره الشافعي الفاضل والحق في ذلك بحسب
ظاهر الشريعة ولا يوجب تخليع الحق عن عقد القلب بها والفرج عساه المؤمن والمرن بغيره ونحو
نواها وبه شبه الحق لا رد بلي ايضا وظاهر ان المراد ببغضه ما لم يكن لغرض ديني فان استكره
الفاسق واستنقذ من جملة النبي عن المنكر وما ديه واختلف الاصحاب في المؤاخاة على عدم القلب
وكونها معصية وان لم يظهر بالخراج الظاهرة ان ما بها اصلا فاستنقذ من عدم بغيره صرح شيخنا الشهيد
في قواعد وذهب جماعة الى تحريم معصية وبه صرح شيخنا الطبرسي في تفسيره الكبير واستدل
شيخنا البرقي في بعض فوائده بوجوه الاول قوله تعالى ان السمع والبصر الفؤاد كل ذلك كان عنه
مسئولا قال المفسرون المراد بالفؤاد افعاله قال الشيخ الطبرسي يقال للسامع لم سمعت ما لا يحل لك
سماعه ولم نظرت ما لا يحل لك النظر اليه ولم عرضت على ما لا يحل لك الغرم عليه وقال البيضاوي
وغیره من المفسرين في هذه الآية وليكن العبد مؤاخدا لغيره على المعصية الثاني قوله تعالى الم تر
الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت
وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا وجه الاستدلال ظاهر فانه
سبحانه قد امرهم على ارادة التناهي الى الطاغوت الثالث ان علماء الامامية رضى الله عنهم قد اطنوا
في وجوه تاويل قوله تعالى وهم بها وقالوا ان فساد المعصية معصية لا يقع من المعصوم وفي حق
اخبار الرضا عليه السلام حديث طويل الرابع لما طبق عليه علمنا من ان ارادة القبيح قبيحة كما في اليد
وغیره من كتب الكلام مع ان القبيح عندهم هو الحرام الخامس ما ذكره علماء اصول من علماء ائمتنا وعلماء
العامة في مسئلة الواجب الموسع من وجوب الغرم على فعل الواجبات وترك المنهيات قال
من احكام الايمان فلو قصد ترك واجب بعد سنه مثلا كان انما السادس ان الاصل على
الصغار من الجائز وهو تحقيق الغرم على فعل المعصية متى تمكن منها كما صرح به شيخنا الشهيد في قوله
السابع قوله تعالى في سورة الحج بعد ذكر سجدة الحرام ومن يريد فيه بالحادث بطلان من عباد الله ثم قال

الحمد
ونقته م
في حكم غريم المعصية
الواضحة
لا يخرج
اوله بقوله الواجب
ان لا يفتيح

بذلك م

الشيخ

الشيخ الطبرسي في تفسير هذه الآية يعني ان الواجب على من كان فيه ان يسلك طريق العدل والعدل
في جميع ما هم به وبعضه ايضا ما تضمنته حديث غسل التوبة من قول الصادق في ذلك الرجل
اما سمعت قوله تعالى ان السمع والبصر الفؤاد الخ يدل على ان السؤال عنه بمعنى العقاب عليه
والحاصل ان القول بان فساد المعصية والغرم عليها ليس معصية مخالف للاجماع بل يكون معصية
من ضرورات الدين واما ما في بعض الاخبار من انه يعقاب على الغرم من دون فعل بل هو معفو عنه
فلابد على ان الغرم ليس معصية فان الواجب لا يستحق عليه الذم لا ما يعاقب فاعلم عدم العقاب
لا يستلزم عدم التحريم الا ترى ما انفعل عليه الاجماع ونطق به القرآن المجيد من ان الذنوب الصغار
مكفرة ما خاب الجابر مع ان الصغار محرمة البتة ومن تأمل قول طائفة الشاهدين في قواعد وغیره
من ان نية المعصية لا تؤثر عقابا لما ثبت في الاخبار من العفو عنه يظهر عليه حقيقة الحال انتهى
وقد دل على مطلوبه زايديا على ما استدلل به قوله سبحانه ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير وقوله لا تغفوا عنة ولا تغفوا عنة ولا تغفوا
حق يبلغ الحجاب عليه ويمكن ان يؤيد ايضا بما رواه كالايمان والكفر من قوله عن عدة من اصحابنا
عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل وغيره رفعوه قال قال ابو عبد الله عليه السلام ملعون من قرأ من ملعون من
هم بها ملعون من حدث بها ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها بان لا يوجب احد في كون الفؤاد
مسئولا عما عليه من المواقفات من عقد القلب على الكفر والشك والتناق وغيرها واما ان يكون مسئولا
عن كل محرم ولو لم يفعل لم يضر فلا دلالة فيها عليه اصلا وغاية كلام المفسر على تقدير تسليم وكونه
معنى مراد الآية انما يدل على مسئلة عملا بما لا يحال ولا علم من افعال القلوب لا الحواشي ومع
تسليم ظهوره فيما ذكر فلا يتسع ان يخصص بالادلة التي جعلها والحوار عن الآية الثانية ان
اطلاقها وان كان محرم الارادة الا ان الاقبال الى عموما الضلال لغيره والاباء والاستنكاف
عن محاماة الرسول من علامات التناق والدم من اجله في خصوص المحل ولا ريب فيه ولا يعم كلها سواء
هذا مع ان المراد في شأن النزول هو اطلاقها ويمكن ضمير لسانه ايضا حتى نزل الآية وعني الثالث
اولا يمنع الاجماع الذي لا ينقل عن بعضهم انه لم يبق بقتلها ان الحجة في ذلك الفعل التسليم
ونقل امين الاسلام الطبرسي في تفسيره عن جماعة اهل الاختلاف في تاويل الآية على وجوه فان اهل
في الظاهر قد اختلفوا بما لا يحصى فعلق الغرم على الحقيقة به لانه قال ولقد همت به وهم بها لعل
الهم بذل اتيه ما يغنيهم فلا بد من تقدير امر محذوف مثل ضربها او دفعه عن نفسه او الماراد بالهم
الشهوة البشرية على سبيل التوسع والجان ولا يوجب الشهوة بل الشهوة في نفسها كما في اخذ الهم
وهو ما طبع عليه الرجال من شهوة النساء وتبني زوجها كما نقل عن ابن عباس وعلى تقدير نقله

اعلا الدور مقامه م
بمنزله م
نفسه م
على ما ورد في شأن النزول م
في شأنه م
بما رأى م
وهو م

لولا ان راي برهان ربه متعلق بمحذوف كانه قال لولا ان راي برهان ربه لغرم افضل قول
فيه تقديم وتأخير فيكون المعنى لولا ان راي ربه لهم بها كما هيته لكنه كان معصوما والمعصوم
لا يهيم بذنب ولا ياتيه وهذا المعنى روي عن الرضا قال ولقد حدثني ابي عن ابيه الصادق
انه هميت بان يفعل وهم بان لا يفعل الحديث ولعل جواب لولا على هذا الوجه يكون محذوف اى
لهم بها اى على تقدير تعيين ما ذكره من المعنى ان محتمل الاختصاص بالمعصومين صلوات الله عليهم
اجمدين او يكون من باب الكرمهات الغير اللائقة بشان ارباب العرفان واصحاب اليقين فما
ظنك بمنزل الانبياء عليهم السلام فلا يمكن الاستدلال بها على غيره هذا مع انه في شريع من قبلنا وفي
مجته طويل وعن الرابع ان القبيح اعم من الحرام بل شامل لكل مرجح كما يطلق الحسن على ما خلا عنه
او انصف بوصف ما يدى فدخل المباح في الحسن على الاول والثاني ودعوى الاتفاق في موضع
الحلال وغير مناسب للاتفاق وعن الخامس بعدم تسليم ما ذكره بعض علماء الاصول اذ لم يقع عليه
معقول ولو سلم فلعلمه من اجل احلاله بعقد الايمان فيكون الاثم من اجله لا من اجل خصوص قوله القبول
مثلا وهو محل النزاع وعن السادس ان الظان الاثم المنزى على الصغرة من اجل فعلها وعدم التمسك
عنها فورا عند الاحجاب والعلل والمطالعة يلحقها بالكبار كما يظهر ذلك مما رواه الامان
والكفر من محمد بن ابي على الاشعث عن محمد بن سالم عن احمد بن النضر عن عمر بن شمر عن جابر
عن ابي جعفر في قول الله عز وجل ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون قال الاصرار هو ان يذنب
الذنب فلا يستغفر الله ولا يمتد بتوبته فذلك الاصرار وعن السابع ان المحققين بانها
او ارادة الفعل منه غير غير لا دلالة اخرى في محتمل الاختصاص بالسجد الحرام فلا تجوز دعوى موافقة
كما ورد على ما في الجلال ان الصغرة فيها كبره وعن معاصره بنفي ذلك انه اذا لم يكن كاتفا في بحيث
الغنا فقلنا عن الكافي والتهذيب والتهذيب في صحيح في ظهور العمل وتوجه النفس الى الصلوات الاحياء
وسماع الملاحى ولا شك في حرمها عند الكل وان هو من محل النزاع والعجب من مثله دعوى الاجماع
على كون قصد المعصية معصية مطلقة ما هو المشهور من نفيها حتى ان الكفاصل الحرفوشى
من معاصرى شيخنا قال في شرح القواعد بعد قول الشهيد من عدم قابلية المعصية عقابا ولا
انه المعروف بين العلماء لا يظهر منهم فيه خلاف وحلت عليه الروايات انتهى والغرض من بيان
الاحكام للفقهاء الاحكام الثابتة الغير المنسوخة لا ما كان على الفرض والتقدير او كانت منسوخة
او موضوعة مثل الخصال التسعة المرفوعة بقوله وضع عن ابي الخطاب والشيخ الخ الحديث استطاع
على تفصيلها النساء والله ولا فرق ظاهر بين شفاعته موسى في تحصيل الصلوات المكتوبات
على هذه الامة حتى يكون خمسة مشهورة وبين العفو عن قصد المعصية بشفاعة آدم واما ما

قال م
كما هيته م
الايقان م

كلام م

ضعف عن غيره في كلامه
من ثمة ويخبره

نفسه م

ذكره من تعريف الواجب لظانه من طغيان القلم والصواب ان يكون الحرام مكان الواجب على
ذلك فهو من مصطلح العلماء وكل ما ياتي بما رفضاه فبعضهم عرفه بالخير وبعضهم بالاول وبعضهم
بما يستحق العقاب عن المعصية و زاد بعضهم على ما رفضاه الشيخ ولو بوجه ما الى غير ذلك
وقد علم المصطلح بعض العلماء وان الانتقال عن المصطلح الاخير الى الذم لم يرفع توهم ما عفى من
عقابه من الواجبات ولما لم يستحق ان يعاقب فخلص عن المناقشة والتكثير باجتناب الكبائر
بوعده الله غير مناف لكونها في الاصل موجبا له ان لم يتفضل عليه الله باجتناب الكبائر فيكون ذلك
نظير الشفاعة لا محاب الكبار وعفو الله سبحانه بعد ذلك وقد روي الصدوق في الامالى
من ا في حديث فليس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لكل حسنة ثوابا ولكل سيئة عقابا وفي من
منه عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن ابي الصلاح الكاظمي عن ابي
عمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال في حديث الرب كبر ومن يستكبر يصنع الله من يطع الشيطان يعصى ومن
يعصى الله يعذب الله من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال قال الله جل جلاله ايا
عبد طاعنى لم اكله الى عذرى وايا عبد عصا وكلمته الى نفسه فلم ابال في اى وادهلك و
واما ما ذكره من الامر بالتامل في كلمات الاحباب سيما الشهيد فقد عرفت انه يعطى الخلاف في
صريح بنفى الذم ايضا ولعله سقط من نسخة شيخنا وان تمسك بما ورد في العفو وان العفو يكون
الا عن اثم فقال له محتمل ان يكون جارا بآخرى ما ورد في الاخبار من ان اول الوقت رضوان الله
واخره عفو الله المحو الى المشهور بنزله الاول ويمكن الجواب عما روي على ذلك الا انه الاول
فلا يبعد اختصاصها بالاعمال القلبية والاعتقادات الدينية المجاوزة عن حد خطرات القلب بل عقد
القلب على ما اوتى بنسخها ما ورد من طريق الخاصة والعامة اما الاول فقد رواه الفرز الى انه لما نزل
تلك الآية جاء ناس من الصحابة الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وقالوا كيف نأمر ان احدا لا يحدت
نفسه بالايمان بنيت قلبه ثم يجاسب بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعلمكم تقولون كما قال
بنو اسرائيل سمعنا وعصينا فقولوا سمعنا واطعنا فانزل الله تعالى الفج بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا
الا وسرها واما الثاني فما رواه في الاحتجاج عن امير المؤمنين في حديث طويل ان هذه الآية
عرضت على الانبياء والامم السابقة فابوا ان يقبلوها من قبلها وقبلها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
على من قبلها وما راي الله عز وجل منهم القول على اهم لا يطقوها قال اما ان قلت لا ينفذها
وعظم ما رواه عن رضىها على الامم فابوا ان يقبلوها وقبلها انك حتى على ان رضىها عن امك
وقال لا يكلف الله نفسا الا وسرها الاكثر او يراى باخفا العمل بالمعصية في خفية دون
ما اذا لم يفعل اصل بل ضمرة في قلبه واما الآية الثانية فالظاهر ان المراد بالعلم الفعل ففسر

محذوا م

الله م

والخاصة م

فيجب عليها بعبادة من الرب تعا طلبا للفتح وحسن الفلاح ولا ينبغي ان يبذل ما مضى عليه
المصروف ثم يرف بغيره انشاء الله فالحسد هو ان يبغي الانسان ذوال النعمة عن الغنى سواء
طلبها لنفسه ام لا وهو من الجاهل وقابيل الكتاب في السنة واخبار اهل البيت المتواتر
قال الله سبحانه في سورة البقرة حسدا من عند انفسهم وقال في سورة النساء ام يحسدون الناس
على ما آتاهم الله من فضله وفي **المصالح** عن الصادق ع عن ابيد ع قال لا يؤمن رجل فترى النعم
والحسد والجبن وفيه عنه ع قال كان رسول الله يتعبد في كل يوم من ست من الشك والكره
والحمية والغضب والبغى والحسد وفي حديث آخر سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وعنده من ان قال لا تحسدا
وفي كتاب مصباح الشريعة قال عليه السلام الذي يشبه الى الصادق ع جامعة من اعلامهم منهم
السيد ابن طاوس والقاضى النعم والحقق الفاساني والحقق المحاسبي رحمهم الله تعالى واكثرهم
موافق لسائر الاخبار المستفيضة عن السادات الا برار وليس في النسبة باقصر من القيمة
المسبوبة الى الرضا ع فلا مجال للتأمل فيه من بعض العلماء بعد شهادة الاجلاء وبالجملة قال
عليه السلام الحاسد مضر بنفسه قبل ان يضر المحسود كما يلبس اورث بحسده لنفسه اللعنة
ولا دم ع الاجتناب والهدى والرفع الى محل حقائق العهد والاصطفا فكن محسودا ولا تكن حاسدا
فان ميزان الحاسد ابد اخفيف ثقل من ان المحسود والرزق مقسوم فاذ انفع حسدا للما
فما يضر المحسود الحسد والحسد اصله من عي القلب ومجود فضل الله تعالى وما جاحا حان
للكفر بالحسد وقع ابن آدم في حيرة الابد وهلكت لهلكا لا يخومنه ابدأ وقال امير المؤمنين
يكفيك من الحاسد ان يغم في شهرك **الحايات** قال صلى الله عليه وآله الحسد باكل
كما فاكل النار الخطيب الياسين **ان** قال السيد الرضى رضي الله عنه في شرح هذا الخبر هذه
استقارة والمراد ان الحسد عجز صاحبه الى التذلل على المعاصي والارتكاس في الماوى فقع
في الدماء الحرام ويحفظ في الآثام ويشترع في نقل النعم من اماكنها وارجاعها عن مواضعها فكونها
هذه المحظورات محبطا الحسناته ومسقطا الثواب طاعة على المذهب الذي اشتهر اليه
فما تقدم فيصير الحسد الذي هو السبب في استحقاق العقاب واجبا ط الثواب كانه باكل تلك
الحسنات لانه يذرها ويغنيها وليسقط اعياها ويعيقها وانما شبه ع في كلمة الحسنات بالما
التي تاكل الخطيب لان الحسد يجرى في قلب الانسان مجرى النار لا هاجية وانقاده وارضاه
واحراره اما ما ذكره من بغضة المؤمن فمنهم من التفت عليه كاذره النعم وعنه واما تفسيره
واستثقاله بسبب عني سواء قاطعه ام لا كما ذكره النعم القاضى فغير واضح بل الظاهر
في المعنى ما ذكره الفيروز آبادي حيث قال البعض بالضم ضد الحب انتهى فالبعض نوع

الموتقات م

شبه مصباح كرمه

وقت م

صايل م

تفضل الله

الذين يوشون في الغفوة

من

من العداوة بين السورة بمسألة البغوض والحن بمسيرة والاستقلال اعم منه فكم من رجل
مؤمن يستقله الانسان لعدم ملائمة طبعه لطبعه مع انه محبوب لا يمانه وصاحبه ويكره
مصاحبه فان الارواح حرة مجتدة وبذلك يند المحقق الارادة ببلدة ايضا ويدل على تحريم القتل
والنقل من الكتاب في السنة اما من الكتاب فيقول سبحانه في سورة الحشر ولا تجعل في قلوبنا غلا
الذين آمنوا واستعمل في طه ذلك في قوله فخذوا تحاقوا وقال ع في حقه لا تحسدوا ولا تباؤوا
ولا تقاطعوا وكونوا عبادا لله اخوانا ويدل على ذلك من اخبار ائمة الهاء ما رواه في **الاصحاح**
عن الصادق ع انه قال اياك وعداوة الرجال فانها تروى المعرفة وتبدى العورة **وفي**
عن النبي ع انه قال لا تبتكم قسرة الناس قالوا بلى يا رسول الله ع قال ع من اغضب الناس
وانغضه الناس **من** عن امر المؤمنين ع انه قال احصد الشر من صدر غلب بقلعه من
صدرك **ك** الايمان والكفر **من** **ك** من **ك** على عني ابيد ع عن ابن ابي عمير عن الحسن بن عبيدة عن
عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع ما كان جبريل ياتيني الا قال يا محمد اتق
شعنا واجرا وعدا **ق** من **الباب** ع على بن ابراهيم عن ابيد ع عن ابن ابي عمير عن الحسن بن
عبيدة عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع نحوه **ك** **منه** محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى
عن محمد بن مهران عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع ما اتاني من رجل
قط الا وعظني فاحي قوله لي اياك ومشارة الناس فانها تكشف وتذهب بالعرف **ك** **منه**
ع على بن ابراهيم عن ابيد ع ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن ابي
بن عبد الحميد عن الوليد بن صبيح قال سمعت ابا عبد الله ع يقول قال رسول الله ع ما عهذ
الى جبرئيل ع في شيء ما عهذ الى معاداة الرجال والظن من الخلق الهوى عن معاداة المؤمنين لا امر بها
المنافق فانه عني مناسب لعنوان بايه فان العنوان باب المراء والخصومة ومعاداة الرجال
ويقتضي المعنى الحديث المروي قبله وبعد فاذكره الفاضل المحلي في البحار بعد ذكر الخبر من ان
المراد بها المراءاة مع المنافقين من اصحابه كما فعلتم او مع الكفار او مع الكفار قبل الامم الجاهلية
فاظهاره في غير موقعه وان كان معنى صحيحا في نفسه مع ان حقيقة العداوة انما تكون في
القلب ويجب عداوة المنافقين والكفار ومن يغضه الله من تلك الجهة وان لم يظهر لبعض
المصالح **منه** ع عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله ع عن بعض اصحابه رفعه قال قال
ابو عبد الله ع من زرع العداوة حصدا ابنته **ك** الايمان والكفر **من** **ع** محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضال عن ابي عبد الله ع قال كان ابو جعفر
صلوات الله عليه ما يقول اعطوا اصحابكم ووزروهم ولا تمنعهم بعضكم بعضا ولا تضاروا ولا تضاروا

وتولى انا المنيوه اخوة وعمرها
واذا السنة فادرجه م
المعروف الاثم والمأزر والعزم والنجاة

بيان في بعض المسح ما كان في
هاتل من اهل البيت فانهم
العورة م

وتحمل ان يكون المراد الاثم م

ولا بد ان
عهم م

[illegible]

عن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العقل
مبدأ الحكمة والبرهان

وصفة التعقيل السهولة وصدها الصعوبة والركبة وصدها المحي والعاية وصدها اللام
والقوام وصدها الكثرة والحكمة وصدها الحق والوفاء وصدها الحفة والسعادة وصدها
الشقاوة والنوبة وصدها الاصرار والاستغفار وصدها الاعتزاز والمحافظة وصدها الرأفة
والدعاء وصدها الاستكفاف والفساط وصدها الكسل والفج وصدها الحزن والافق وصدها
الفرة والسخا وصدها النجل فلا يجمع هذه الخصال كلها من اجناد العقل الا في شيء او صواب
قد امتحن الله طلبة الايمان واما سائر ذلك من موانع فان احدهم لا يخفى ان يكون فيه بعض
هذه الجود في يستكمل ويتقار من جنود الجمل فعند ذلك يكون في الدار العلياء مع الانبياء والاولياء
وانما يلد ذلك بعبارة العقل وجوده وبجانبه الجمل وجوده وفقنا الله واماكم لطاعة
مرباه وروى الصدوق ايضا في الخصال والعقل وكذا البرية في المحاسن نحوه من زيادة ونقصه
في بعضها **باب** في كتاب القران **باب** الاول من اجزائه عن ابن ابي عمير عن ابي حمزة الثمالي
عن ابي عبد الله ع او علي بن الحسين عليهما السلام قال قال رسول الله ص ثلث شجيات فثلثها
قالوا يا رسول الله ما الشجيات قال خوف الله في السر والعلانية فانه يترك والعدل في الرضا
والغضب والقصد في الغنا والفقر قالوا يا رسول الله فما الهالكات قال هو من منع وشيخ
مطاع واعجاب المرء بنفسه **صباح** قال الصادق ع العاقل من كان ذلولا عند اجابته لحي
متصاعا بقوله جرحا عند الباطل خصيا بقوله يترك الدنيا ولا يترك دينه ودليل العقل شيئا
صدق القول وصواب الفعل والعاقل لا يحدث ما ينكره العقل ولا يعرض الرتبة ولا يدع
مدارة من ابتلي به ويكون العلم دليله في طلبة اعماله والحلم رفيقه في احواله والعزيم يقينه في
مذاهبه **والصادق ع** الشؤد دد صف العقل وقال علي ع العاقل من وعظته التجارب
وقال ع وجدت جميع ما يتعاضد به الناس وبه يتعاضدون ملاء مكيال فلتناه استحسان
وثلاثة تغافل وفي حديث آخر اوردته في البحار عن العائى عن الحسن بن علي ابنه سئل ما
قال العرج للقصص حتى نال الفرصة **في** البحار عن دعوات الراوندى انه قال كثرة النظر
في العلم يفتح العقل **وعنه** ان قال من ترك الاستماع من ذوى العقول ما
عقله ومن جانب هواه صح عقله وعن **الحسين** **والعروة** اى عن سعد بن ابن يزيد عن عبيد
هلال قال سمعت الرضا ع يقول اى احب ان يكون المؤمن محمدا قال قلت واما الحديث
قال المفهم وما ورد في الشك في دين الله من الكتاب قوله سبحانه في سورة الحجرات اما
المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وفي سورة يوسف كذلك يصل الله
هو صريف رتاب ومن الاخبار ما رواه **الايان والكفر** من **ع** من عنده من اصحابنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العقل
مبدأ الحكمة والبرهان

عن منصور بن ريش
قال لم يكن يراه

عن الحسن بن محمد بن عمار
عن الحسن بن محمد بن عمار

عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن ابي اسحق الخراساني قال كان امير المؤمنين يقول في
خطبته لا ترتابوا فتنشكروا ولا تشكروا فتكفر اقال في الوافي كان الارباب مبدأ الشك
باب من الباب الحسين بن محمد بن احمد بن اسحق بن بكر بن محمد بن ابي عبد الله ع قال
ان الشك وانقصه في النار ليسا منا ولا النبا **ص** منه **ع** علي عن ابيه رفعه الى
ابي جعفر ع قال لا يثب مع الشك والمخوف **ع** منه **ع** وفي وصية المفضل قال
سمعت ابا عبد الله ع يقول من شك او ظن فاقام على احدها احبط الله عمله ان حجة الله
هي الحجة الواخمة وما ورد في النفاق ومخالفة الشر العلن من الكتاب فله تعالى سورة البقرة
ومن الناس من يقول امنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما
يخدعون الا انفسهم وما يشعرون في تلوهم من قرأهم الله مرضاهم عذاب الله بما كانوا يكسبون
وفي سورة النساء بشر المنافقين بان لهم عذابا اليا وفي سورة التوبة وعذاب الله المنافقين
والمنافقات والكاذبات فارجهن خالدين فيهما هي جهم ولعنه الله ولعنه عذابهم ومن اخبار
الاطهار ما رواه **الايان والكفر** من **ع** من عن الحسن بن محمد بن علي بن محمد بن محمد بن
جمهر عن ابي عبد الله ع عبد الرحمن الاصح عن الهيثم بن واقد عن محمد بن سليمان عن ابن مسكان عن
ابي حمزة عن علي بن الحسين صلوات الله عليه قال ان المنافقين في الدنيا وفي الآخرة
اذا قام الى الصلوة اعترضت قلت يا ابن رسول الله وما الاعتراض قال لا تثبت واذا ركع رخص
بمسوح وهمة العشاء وهو فطر ويصبح وهمة النوم ولم يسهر ان ذلك كذلك وان التمسك
وان غبت اغتابك وان عدك اخلقت **ص** من الباب من عنده من اصحابنا عن سهل بن زياد
عن محمد بن الحسن بن شتون عن ابي عبد الله ع عبد الرحمن عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله ع
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما را د خشوع الجسد على ما في القلب فهو عندنا
وما ورد في البحار ما رواه **الايان والكفر** من **ع** من الحسن بن محمد بن جعفر بن محمد
عن القسم بن الربيع عن محمد بن احمد بن محمد بن خالد رفعه قال في وصية المفضل سمعت
ابا عبد الله ع يقول لا يفرق رجلان على الجحيم الا استرحب احدهما الرأفة والآخر
وربما استخفى ذلك فلاهما فقال له معتب جعلي الله هناك هذا الظالم فما بال المظلوم قال
لان لا يدعوا اخاه الى صلته ولا يتعاضد له عن كلامه سمعت ابي ع يقول اذا تنازع اثنان فغاب
احدهما الاخر فليرجع المظالم الى صاحبه حتى يقول لصاحبه اى اى انا الظالم حتى يقطع الجحيم بينه
وبين صاحبه فان الله تبارك وتعالى حكم عدل ياخذ المظلوم من الظالم **ص** من **ع** في حديث
الناهي انه قد نفي عن الجحيم من كان فلا بد ان لا يجر اخاه الا ان يثب ايام من كان مهاجرا

عن الحسن بن محمد بن عمار

نسبنا المولى والجمهور وهو عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

سان الرض عن سعد الكوع السجود لا ربح
ر ع س

الجحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العقل
مبدأ الحكمة والبرهان

عن أبي الجارود عن أبي عبد الله **ع** انه قال **الجهنم بالسوء من القول** ان يذكر الرجل بافيه
الادعاس قال رسول الله **ص** يا معشر من اسلم بلسانه ولم يخلص الايمان الى قلبه لا تدعوا
 المسلمين ولا تتعوا غورهم فانهم من تتبع غورهم تتبع الله غوره ففضحه في بيته **النهج**
 قال **ع** من اشرف افعال الكرم غفلته عما يعلم **و** قال **ع** من فطر عيوب الناس فانها
 ثم رضى بنفسه فلذلك **المن** بعينه **و** قال **ع** اكبر العيب ان تقب فافك فتلوث
 ما اياها الناس طوي لمن شغل عيبه عن عيوب الناس وطوي لمن لم يبق فيه وكل فوضو شغل
 بطاعة ربه وكل على خضعة فكان نفسه عنه في شغل والناس ضمني راحة **ومن** كلام له
 في النهي عن غيبة الناس فانما ينبغي لاهل العصمة والصنيع اليهم في السلامة ان يرحلوا
 الذنوب والعصبة ويكون الشكر هو الغالب عليهم والحاج لهم فكم فكيف بالغائب للذكر
 غاب اخاه وغيره ببلواه اما ذكر موضع ستر الله عليه من ذنوبه ما هو اعظم من الذنوب
 عابيه وكيف يدبر ذنبا قد ركب مثله فان لم يكن كذلك فذلك الذي بعينه قد
 عصي الله فيما سواه فما هو اعظم منه وايم الله لن لم يكن عصاه في الكثرة وعصاه في الصغر
 جراته على عيب الناس اكبر يا عبد الله لا تفعل ذنبا بعد ذنبه فاعلمه مغفوره ولا تات على
 نفسك صغيرة معصية فاعلمك بعدد عليه فكيف من علم منكم عيب غيره لما يعلم من عيب
 نفسه وليكن الشكر شاعلا له على عاقبة ما اتى غيره به **ك** الايمان والكفر **من** **ج**
 2 على بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن موسى عن ابي عبد الرحمن الاعرج وعمر بن ابان عن ابي حمزة
 عوف جعفر وعلي بن الحسين عليهما السلام قال ان اسرع الخبز ثوبا البر واسرع الشر عفوته الغفر
 وكفي بلر عيا ان ينظر في عيوب غيره ما يعي عليه من عيب نفسه او يورث جليسه **ب**
 او يهين الناس عما لا يستطع ترك **الحمار** عن الدرة الباهرة عن علي بن الحسين **ع** انه قال ان
 رعى الناس ما فهم وموه بالسر **ضيو** عن دعوات الراوندی عن النبي **ص** قال **ع** ان
 احب الى الله عز وجل من عشرة آراء ركعت طوعا وقال **ص** امسك لسانك فانها
 صدقة رضى قلبك بلسانك **و** قال **ص** ست خصال ما من مسلم يموت في واحدة منهن الا
 كان ضامنا على الله ان يدخل الجنة رجل يمينه ان لا يغتاب مسلما فان مات على ذلك كان
 ضامنا على الله **الحبر** **و** في ابن عباس عذاب القبر ثلاث اكلات لث الغيبة وثلاث
 للمنة وثلاث للنول **ع** قال امير المؤمنين **ع** الغيبة جرم هذا العاج **و** قال **ع** قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يستقيم ايمان عبد حتى يستقيم قلبه ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه
 فمن استطاع منكم ان يلق الله سبحانه وهو نقي الاذن من دعا المسلمين واموالهم سلا لم

حسنه من اجله غير انما يخرج
 فانه لا يخرج من عرقه ولا يترك
 راحته

شواكر العترة

منها

من اعراضهم فليقل **ك** قال الحسين بن علي عليهما السلام لا تقولن في اخيك المؤمن اذا
 توارى عنك الا مثل ما تحت ان يقول فيك اذا تواريت عنه والاحبار في هذا الباب قد
 تجاوزوا حد التواتر بالمعنى وفيما ذكر كفايته انشاء الله واعلم ان السبب الموجب للتشديد
 في امر الغيبة وجعلها اعظم من كثير من المعاصي هو دفعه كانه عليه السلام الفاضل في الرسالة هو
 اشتغالها على المفسدات الدائمة لغرض الحكم سبحانه بخلاف ما في المعاصي فانها مستندة
 لمفسدات مؤقتة ببيان ذلك ان المقاصد المهمة في نظر الشارع اخراج النفوس على هم واحد **و**
 واحدة وهي سلوك سبيل تسخير روح الامر والنواهي ولا يتم ذلك الا بالتعاون و
 التعاضدين ابناء النوع وذلك يتوقف على اجتماع همهم وقضائى بواطنهم واجتماعهم على
 الالفرة والحمية حتى يكونوا بمنزلة عبد واحد في طاعة مولاه **و** ان يتم ذلك لا ينبغي الضغائن **و**
 الاحقاد والحسد ونحوه وكانت الغيبة من كل هم لاخيه مشيرة لضغنه ومستند عيونه
 لمخلفها في حقه لا يتم كانت هذه المقصود الكل للشارع فكانت مفسدة كلية فلذلك اكبر
 الله ورسوله **ص** النهي عنها والوعيد عليها والله التوفى جميعا بمنزلة نفس واحدة في طاعتهم
 الاعلى وليس يتم الغرض الا سنى الا برفع الضغائن والاحقاد الباعثة للفتنة بين الاحبة **و**
 من اكثرها ايوانا تلك الرذيلة مساة كل من من مقدار مضرة باعته فلا حرم وودعها ما
 وودعها كما سياتى في الكلام فيها بمنزلة ام الخبائث المولدة للرايات واما بيان اضافها
 ففي **ع** عن الصادق **ع** انه قال وجه الغيبة تقع بذكر عيب في الخلق والخلق في
 الفعل والمعاملة والمذهب الجمل واشباهه واصل الغيبة تقع في عشرة انواع **ع**
 عيظ ومساءلة قوم وحقمة وصدق من جاز لا كشفه وسوء ظن وحسد وسخرية وتجب
 وتبهم وتزني فان ردت السلامة فاذا ذكر الخلق لا المخلوق فيصير لك مكان الغيبة عورة
 ومكان الاثم فاما وبما نه على ما فصله الشارع الفاضل في الرسالة اما في الخلق كذكره في
 مقام التعريف في العيش والجل والقور والفرج والقصر والسواد والصفرة الى غير ذلك
 مما يتصور ذكر اهته لو واحتمته واما النسب بان يقول ابوه فاسق او خبيث او خيس
 او حايك او نحو ذلك مما ذكره كيف كان واما الخلق فان يقول انه سيئ مخيل متكبر او
 شديد الغضب حار صغيف الخلق القلب ونحو ذلك واما في افعاله المتعلقة بالدين
 كقولك سارق كذا بخا بن ظالم متهاون بالصلوة لا بحسن الركوع والسجود ولا بحسن
 من النجاسات ليس بارا بوالديه لا يحسن نفسه عن الغيبة والعرض لا عرض الناس و
 اما فعله المتعلق بالعبادة كقولك قليل الادب متهاون بالناس لا يرى لاحد عليه حق اكثير

يا كسب لا تشتمه

افس الكبرية
 مصلة الكثرة

المقالة ٢

او اسكاف

الخلق

ضعيف

شارب

الكلام كثيرا كل قوم يجلس في غير موضعه ويخوذ لك وأما في قوله كقولك انه واسع الكرم بل
 الدليل وسخ الثياب ويخوذ لك وأعلم ان ذلك لا يقصر على اللسان بل التلفظ به انما هو لأن
 فيه فهم الغرض ان احبك وتعريفه بما يكرهه فالتعريف بك التصرع والفعل فيه كقول
 والاشارة والاماء والغز والرفق والكتابة والحركة وكلما يفهم المقصود داخل في الغيبة
 مساو للسان في المعنى الذي حرم التلفظ به لاجله ومن ذلك ما روى عن عائشة انها
 قالت محلت علينا امرأة فلما ولت اومات بيدي اي قصيرة فقال سمعت اباها ومن
 ذلك المحاكاة بان تمشي متعرجا او كما عشتي من غيبة بل اشده من الغيبة لانه لفظ في التعريف
 والتفهم وكذلك الغيبة بالكتاب فان الكتاب كما قيل احد اللسانين ومن ذلك ذكر اللفظ تحقيرا
 معينا وتلخيصا كلاس في الكتاب الا ان تقرر بنسبتي من الاعذار المحوطة الى ذكره كمسائل الاجتهاد
 التي لا يتم الغرض من الغنوى واقامة الدليل على المطلوب لا بد من كمال الغرض هو ذلك وجب
 الاقتصار على ما يندفع به الحاجة في ذلك وليس من قوله قال قوم كذا ما لم يصح شخص معين
 ان يقول الانسان بعض من ربنا اليوم وبعض من راياه حاله كذا اذا كان الخاطف فهم من
 شخص معين لان الحمد والتعريف من مابا للتعريف فاما اذا لم يفهم غيبته جاز وكان سلب
 الله صم اذا كره من انسان شيئا قال ما بال قوم يفعلون كذا وكذا ولا يعين ومن اخبت
 انواع الغيبة غيبة المستبين بالفهم والعلم الرايين فافهم فهمون المقصود على صفته اهل
 الصلاح والتقوى ليظهر من انفسهم التعفف عن الغيبة وفهمون المقصود
 لا يلبسوا فيهم جمعوا بين فاحشتين الريا والغيبة وذلك مثل ان يذكرك عنده انسان
 فيقول الحمد لله الذي لم يبدلنا محب الرياسة او محب الدنيا او بالتكليف بالكيل للفلان
 او يقول بغوذا بالله من قلة الحياء او من سوء التوفيق او فقال الله ان بعضنا من كذا
 بل محمدا الحمد على الشيء اذا علم منه اقصاف الحديث عنه بما ينافيه ويخوذ لك فانه يفتك
 بلفظ الدعاء وسميت اهل الصلاح والى قصده ان يذكرك عيبه بضم من الكلام المشتمل
 على الغيبة والرياء ودعوى الخلاص من الريا بل وهو عنوان الوقوع فيها بل في الغشها ومن
 ذلك انه قد يقدم مدح من يريد غيبته فيقول ما احسن احوال فلان ما كان يقصر في
 العبادات ولكنه قد اعتراه فتور واتلى ما يتلى به كلنا وهو قلة الصبر فيذكر نفسه بالمدح
 ومقصوده ان يمدح غيره وان يمدح نفسه بالتشبيه بالصالحين في فهم انفسهم فيكون
 مغتابا ما رايانا كمالا لنفسه فيجمع بين ثلث فواحش وهو يظن به لانه من الصالحين المتعففين
 عن الغيبة هكذا يلعب الشيطان باهل الجهل اذا اشتغلوا بالعلم والعمل من غير ان يتقوا

بعض زوجات النبي ص

بهم ص

يتبين

ان يتقنوا الطريق فيتعلمهم ويحيط بمكايده علمهم ويفعل عليهم ويسخرهم ومن ذلك ان
 يذكره اكرهيا انسان فلا يكتبه لبعض الحاضر من فيقول سبحان الله ما اعجب هذا حتى
 يصفي الغافل الى المغتاب ويعلم ما يقول فيذكر الله ويستعمل اسمه تعالى الذي تحقيق حسنه
 وما طله وهو يمين على الله بذكره جهلا وغروا ومن ذلك ان يقول جري من فلان كذا واتل
 مكذا بل يقول جري اصاحنا او لصديقنا كذا ثاب الله علينا وعليه يظهر الدعاء والتألم
 الصدقة والصحة والله مطلع على خبث سريته وفساد ضميره وهو يحمله لا يرى انه
 قد فرغ من لفت اعظم ما تعرض له الجاهل اذا جاهره بالغيبة ومن آتسامة الحفيظ
 الى الغيبة على سبيل التعجب فانه انما يظهر التعجب ليريد نشاط المغتاب في الغيبة فيزدحمها
 فكان يستخرج منه الغيبة بهذا الطريق فيقول عجب ما ذكرته وما كنت اعلم بذلك الى ان
 ما كنت اعرف من فلان ذلك بل يدب ذلك قصد في المغتاب واستدعاء الزيادة من اللطف
 والتصدق بها غيبة بل الاصغاء اليها بل السكوت عند سماعها قال رسول الله ص المستمع
 احد المغتابين وقال علي ع السامع للغيبة احد المغتابين وقراده السامع على قصد
 الرضا والايثار لا على وجه الاتفاق او مع القدرة على الانكار ولم يفعل وقد روى عنه ا من
 في حديث المناهي عن النبي ص انه قال لا وجه من تطول على اخيه في غيبة سمعها فيه
 في مجلس فزدها عنه ودا الله عنه الف باب من الشر في الدنيا والآخرة فان فهم يروها
 وهو قاد على ردها كان عليه كوز من اغتابه سبعين مرة ولعل شدة وبال المستمع على الغيبة
 تعد دعوياته بالنسبة الى الناس بها من حيث عدم نفي المغتاب وعدم توجيهه وتزليله فعل
 المسلم على المحامل الحسنة وحلو به في تلك المجلس ورضاه بالغيبة ومساعدة المغتاب عليها
 المنكح اذا لم يجد مستمعا لكلامه سكت غالبا وبذلك كلامه وبالحيلة فالمستمع كما قال الشافعي
 الفاضلة لا يخرج من اثم الغيبة الا ما ان يكره لسانه ومع العجز فظلمه ان لم يقدر على القيام عن
 ذلك المجلس وان توقع كلام المغتاب بكلام آخر ولا يقول بلسانه اسكت وهو شتمه فانه
 نقان وقبح آخرياته واما بيان علاماتها فاما يكون بذكر اسبابها فان كل مرض معلوم السبب
 الزوال كما هو المشهور وقد نبه الصادق ع في مصباح الشريعة عليها حيث قال اصل الغيبة
 متنوع بعشرة انواع شفاء غلط وسلكه قوم وتصديق جزيل مكنته وظهرت وسوزظن وحسد
 وبخبره وتجب عليهم من قد تصدى الشتم الفاضلة الرسالة الى تفصيل بيان العشرة بقوله
 الاول تشفي الغيظ وذلك اذا جرى سبب غيظ غضب عليه فاذا هاج غضبه تشفى بذلك
 مساويه وسبق اللسان اليه بالطبع ان لم يكن ثم دين وازع وقد منع من تشفي الغيظ عند غضب

منه

الستة ص

وخذ لان اخيه وعدم احاسنة
 وجب شتمه حيث لم يقدم
 منه ووجه ٢

ملاحظا

لا تشفها ص

تذكره كمال الله الفاضل وكذا الحالة التنبيه على الخطأ في المسائل ووجه الدليل والقدح
عليه اذا كان فيه داعية الدين والارشاد الى الطريق ورفع الشبهة والشكوك على الدين
ولا يزال هذا الدين كان متعارفا من لدن اعصار الائمة عليهم السلام الى هذه الايام لكن لا
الظهار والعرف حجب الشبهة بل يقتصر على مجرد التنبيه معتدرا صاحبها واقوع فيه كما
من اطوار الحق لا يربط به ولا يتجاوز الى طول الكلام وتنسيق الالفاظ والتعبير
والتشبيه وتزكية النفس المتراعى من صفحات وجه الشكول ويجوز غاية الحذر عن افراطها
فانه من مرال الاقدار وذكر الله الفاضل من مواضع الاستثناء في الرسالة عن بعض ما اذا
سمع احد يغتاب الاخر وهو لا يعلم استحقاق القول ولا ظهور الترخص فيه ولا عدم جلاله
للسلم على الصحة من استحقاقه لما قبل فيه مالم يعلم فسادا واطلاق ما تقدم من الاجناد
وفكر الاستفصال حجة عليه فالظاهر ان يرفعه التنبيه على المنع الى ان يتحقق المخرج هذا
عن الاعراض بالجمال ولتعم ما قاله الله الفاضل ان ذلك يهدم من قاعدة النهي الغيبة
قيام الاحتمال في كل من اغتاب في غالب الاوقات فلهذا من عواضع داعية الهوى
مشتوات الله في الجوار عن عبد الله بن مسعود بن عمار عن ابي عبد الله ع قال من
اغتاب عنده اخوه المؤمن فضره وانما نفعه الله في الدنيا والاخرة ومن لم يضره
لم يضره عنده وهو يقدر خذله الله في الدنيا والاخرة والراوندى عن موسى بن جعفر
عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله ص من رد عن عرض اخيه المسلم وجبت له الجنة
الجنة وعنه عن النبي ص قال من اغتاب اخاه المسلم الى الله عز وجل من عشرة آلاف كفة
فلو علموا من حصل ما مؤمن يموت في واحدة منهن الا كان ضارعا على الله
ان يدخل الجنة وحل ينبت من لا يغتاب مسلما فان مات على ذلك كان ضارعا على الله
الترحم من استطاع منكم ان ينقل الله سبحانه وهو يفر من اذى من دعاء المسلمين واموالهم
وسميت انسان من اعرضهم فليفعل فانظر ايها اللبيب كيف سوى بين الدماء والارواح
والاعراض فمن لا يجوز سفك دمه ولا اخذ ماله لا يجوز تناوله عرضه قضاء ظاهرا مستترا
في سلكه الاخفقه وبما الشارع لصلاحه وارشاده والتنفير الغير عن اتباعه وهو اوصى
لهم الظاهر ووج الكافر عن عموم الادلة لا يطلق عليهم يقول مطلق البعض ولا الاخرة المعلقة
بها في الآخرة وقوله سبحانه والكافرون هم الفاسقون قبل حلولهم في جهنم الكفرة الفاسقون
ما شد الوجه وان كانوا متدينين بظاهرها السخفة وعللهم الرد به وبكفي في ذلك ما لا يحصى
شعراء فيجب الشترين كما تقدم في احكام الشعر وكذا الطحطاوي في الخالفين عن عمومها واليسوا

صاحبه سياق كلامه وفوق كلمة

فيه م

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

هم من اخواننا ولا حرمه لهم عندنا اصلا الا من باب التقية وليس الكلام الا في هذا
المستضعفين منهم تحت العموم غير بعيد كما يدخلون في اشياء من اسم الاسلام واحكام
الظاهر وشيوع اطلاق السلام عليهم ودعاءهم بل في بعض الاخبار احتمال نجاة غير العائدين
منهم بفضل الله سبحانه وقد بين تحقيق المسئلة في رسالة احكام الخالفين والحمد لله
ليختم الكلام لكونه من المهمات بذكر كلام الشهيد رحمه الله في قواعد يتمنا وتاكيد لما سبق من المهمات
قال رحمه الله الغيبة محرمة بنص الكتاب العزيز والاجاز وهي قهرا ظاهر وهو معلوم وخفي
وهو كتمان في الغرض مثل ان لا احضر مجالس الحكم انما اكل اصول الاليتام او طلاق وتبشير
الى من يفعل ذلك او الحمد لله الذي من هذا عن كذا ما في برني معرض الشكر ومن الخفي الاليتام
الاشارة الى نقص الغرض وان كان حاضرا ومنه لو فعل كذا كان خيرا ولو لم يفعل كذا كان
حسنا ومنه التنقص بمسحة الغيبة لينبه به على عيوب اخرى مستحق او اما ما يخصه النفس
من نقائص الغير فلا يعد غيبة لان الله تعالى عن حديث النفس ومن الخفي ان يندم
طرا من محمود فيهما وليس متصفا بها لينبه على عورات غيرهم وقد حذرت الغيبة في
مواضع سبعة الاول ان يكون المقول فيه مستحقا لذلك لتظاهره بسببه كالكافر والفاسق
المتظاهر في ذلك مما هو فيه لا يغيره وضع بعض الناس من ذكر الفاسق واجب للنعمان
بذلك الفسق وقدرى الاحكام يجوز ذلك قال العامة حديث لا غيبة لفاسق او
في فاسق لا اصل له قلت ولو صح امكن حمله على النبي اي خبره او به النبي اما من تنفك بالفسق
ويخرج به في شعره او كلامه فيجوز حكايته كالمات الثاني سكاية التظلم بصوت ظلمة الثالث البصير
للمستشير الرابع الرجوع والتعديل للشاهد والراوى الخامس ذكر المستدر وقضايتهم
الفاصلة واداءهم المنزلة ولتقتصر على ذلك بقوله قال العامة من مات منهم ولا شيعته لعظمته
ولا خلف كتابا تقرا ولا ما يخشى فسادا لغيره فالاولى ان يستدرست على الله عز وجل ولا
له عيب البتة وحسابه على الله عز وجل وقال على صلوات الله وسلامه عليه اذكر ما سمع
موناكم وفي آخيه لا تقولوا في موامكم الا خيرا السادس لو اطاع العدو الدين ينبت به المجد
او الغفران على فاحشة جاز ذكرها فاقوى احدها ذكرها في غيبة ذلك العاصي جاز لان
لا يؤخر عند السامع شيئا والاولى التنزه عن هذا لا تذكره بما يكره لو كان حاضرا ولا يكره
احدها صاحبها بعد نسيانه او كان سببا لاشتهارها انتهى كلامه في هذا ذكر علم تحريم التهمة
فبذلك عليه ان يحرم ما رواه الامامان والكفر من ف عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
بن النعمان عن اسحق بن عمار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
انما المؤمنون اخوة فمات اخوك فليخبر به فمات اخوك فليخبر به فمات اخوك فليخبر به

وقوله في رواية اخرى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

في هذا المعنى

سماعة عن غير واحد عن امان عن اسمعيل بن الفضل عن ابو عبد الله في الثوب يكون فيه الحرير فقال
ان كان فيه خلط فلا بأس به **باب** ما رواه **ابن** عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عمار
عن احمد بن محمد بن نصر قال سأل الحسن بن قباصة الحسن بن علي عن الثوب المخلوط بالحرير والقطن فقال
اكثر من النصف اصلي فيه قال سأل سفيان بن عيينة عن حماد بن عمار عن الحسن بن قباصة عن
كان واقفا مذموما الا ان العدة يقول ابن ابي نضر سمع من الامام لا يسأل السائل ثم لم
انرا خلف الا محارغ في الخنثى المشكل للفقد خصوص النصف فيه وامكان الحافه بكل من الرجل والمرأة
والاحياط معلوم فذكر معه كيف ما دار ومع التعارض كما اذا لم يجد من اللباس الا الحرير
فان المشهور وجوب ان يصلي الرجل عرايا فيحصل الرأه اليقينية صلوة معتبرة
بعد خلعه هذا حكم المكلفين ومقتضى الاحتياط في الدين لا وليان يعني الصبي من
علا بعموم قوله ص لم يصلي على ذكر امتي مؤيدا بقوله حار كما نزل عن الصبيان ونزل على
الحواري فظهر حكم الحرير في الجلبه واما حكم الذهب فالكلام في مستند بيان ما يحرم
وعلى من يحرم وكيف يحرم وقيم يحرم ولم يحرم اما الكلام في المقام الاول فاعلم ان الحرمة لما كانت
عازية على افعال الطهارة ولا معنى لتعلقها بالاعيان فلا بد لتبديل ما دل على حرمة ما يتعلق
بهم من افعالهم وفيما نحن فيه يجمل الاكل والبيع والشرا واللبس والتزين اما الاكل فلا يقد
في جوعها لعدم القابل لها مع التمسك بالعمومات من حال الطيبات وجواز كل تجارة عن ثمن
وما ورد في بيعه ونفرا به بالخصوص من دون ظهور معارض لها هذا مع ان المتبادر
من اطلاق الذي هو القسمان الاخيران وما ورد في ذلك قوله مشير الى الحرمة والذهب هذان
محتملان على كونهما في محرم دون انافهم وفي الشرح عظم ان قال اجل الذهب الحرير لا ذات
من امتي وحرم على كونهما مستطاع على ما يدل على المطابقا بسجعي في سائر المقامات انشاء الله
واما الكلام في المقام الثاني وهو على من يحرم فاعلم ان علمنا بعد ما اتفقوا على جواز لبس
النساء وتزينهن بمقتضى العمومات وخصوص ما ورد في حقهن اختلفوا في جوازها للرجال
فالشهور بغيره وضوان الله تعالى علمهم حرمة عليهم بل جعل الثمن الفاضل حرمه للرجال
موضع وفان يثبتا الحرير واستظهره الحق في رد بيلي والحق الجليسي رهما الله في احكام
اللباس من انتهى حكم الاجماع على حرمة استعمال الذهب مطلقا وصرح ابن حزم في كتاب المطامير
من الوسيلة ايضا بحرمة تزين الرجال دون النساء الا في الجهاد ومقتضى الكلام المنقول
عن ابي الصلاح جواز لبسه لهم حيث جاز الصلوة فيلبس كراهته كالاسود والفضة والسيد
ابن زهره في الغنية فانه قال لكان الصلوة في الثوب المصبوغ واشد من هذه الاسود ويكره في الذهب

اكثر في ثوبه ولبسه وارتد في الصلاة
المعرة كلبا في الصلاة

حكم في الثوب

فلا يحوط ان

حكم في الثوب

ما يحرم

حكم في الثوب

واللحم

واللحم بالحرير والذهب فصرح جاعته من الحق الثاني وقبله العلامة في خبر الشهيد في الرسالة بالحق
الحق المشكل في هذا الحكم بالرجال واما الكلام في المقام الثالث وهو كيف يحرم فاختلاف اصحابنا
ايضا فيه فصرح جاعته بحرمة مطلق استعماله كما تقدم فقله عن العلامة في المنتهى وصرح النعماني
هنا بحرمة لبسه للرجال مطلقا سواء كان بالحرير والتخيز والتخلي او غيرهما وفي موضع آخر من المنتهى
استقر حوازي ان الثوب المنسوج المصنوع بعد الزدج في ثيابه بحرمة الثوب والحائض المصنوع
بالذهب كذلك في القواعد ولو طليا في خاتم وفي الحرير كالتصميم منها والنافع جعل البسمة
في العدالة ولو كان خاتما وكذا التخلي به واكثر في التخصيص بالتخلي والظاهر من باب التبيين لا بد
على الاعلى ولم يرد الاختصاص بعد الشهيد في المعصية من الحرمة فمن كل من الرجل والمرأة بما
يحرم عليه وعد شارحها الفاضل من الحرمة على الرجال في بئس بالذهب ان قال المحقق في
ايضا حكم في شرح الاشارة تحريم تزينه واستشكل في الكتاب بعد ما في الخلاف عن تحريم
وقال في كونه لو اخذنا من ذهب وسننا او نلته لم يحرم الحديث عن جعته قال لو اخذنا اصبع او اظفار
فللبسها فخره في الجواز قياسا على الانف والسنن والخرم لا ندره محضه ولا منفعة
به وقال الشيخ في او احرم كارتب صولة العرف من البسوط لبس الذهب محرم على الرجال سواء
كان خاتما او طرازا وعلى كل حال وان كان هوها او خراجا فيه ويكون قد اندرس وبقي اثره
لم يكن برباس فان حرمة احل في الوسيلة ايضا للرجال المصنوع من الخاتم والحرير في الذهب
المصنوع من الحشيش على حبة تميز والمدرس من الطران معفاء اثره بعد الشهيد في
الدروس من حلة الكبار لبس الذهب للرجال والعلامة في الاشارة جعل البسمة حراما في العدالة
كالحرير وبالجلبه حرة التخلي والتزين بل للرجال هو المشهور بين المتأخرين ويمكن استيفادها من
فحوى رواية موسى الآتية والاولى الاستنباط في ذلك الى ما رواه في السراير فقلنا عن كتاب
جعفر بن محمد بن قنبر عن علي بن محبوب عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يحل
بالذهب قال نعم النساء والحواري فاما العلمان فلا فيقال ان المراد بالعلمان ان كان غير البالغ
من الصبيان كما هو المتبادر في قوله انتهى الى البالغ بطريق اولى فيعمل على الاستدلال وان
كان البالغ منهم فالرجال داخله فيهم بلا اشتباه واما ما رواه في الروضة **٢٥١** عن عدة
من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شيمون عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصبغ عن عبد
الله بن القاسم البجلي عن ابي عبد الله في حديث وساق الكلام الى ان قال ثم رددنا لكم
الكره علمهم حرم جرج الحسين في سبعين من اصحابنا علمهم البسمة المذهب لكل بضعة من الخدم
كالزينة من باطن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى عن العباس بن هلال

كيفية الحرير

كالذكر

لكن في كسبها لا بد ان يحل على الكراهة
فلا يستقيم على المشهور الا لو لم يرد
واحتال ارادة العبد بغيره
الحواري ايضا محرم ولا بد
ايضا مقتضى ما يبلغ منهم كالبسمة

ضمیمہ نمبر ۱۱ کی رو سے نذر کی جہیز ہیں
کا معائنہ ہو کر ضلعی عدالت کی احکامات
مطابق اس کے بعد اس کے وارثوں کے پاس
موجود ہیں جو یہاں سے لے کر

السفر يكون معه السكين في خفة لا يستغنى عنه أو في سراويله مشدود أو المفتاح مخبئ
ان وضعه ضاع أو يكون في وسط المنطقة من حديد قال لا بأس بالسكين والمنطقة للفرار
في وقت ضرورة وكذلك المفتاح إذا خاف الضيعة والسيان ولا بأس بالسيف
كل آلة السلاح في الحرب في غير ذلك لا يجوز الصلوة في شيء من الحديد فانه نجس مسح
وعدم سلامة الطريق منجرة بالشجرة العظيمة ويمكن الاستدلال لا في الصلح ومن وافقه
بالاصل مع عدم ثبوت الخرج عنه وحديث عمار وأبو أيوب وسائر الأسانيد غير أن ما روي
من الطرح ونحوه جام من خلاف السور ان يحمل على الكراهة كما هو المشهور في الحديث ويؤيد ذلك
قوله سبحانه قل من عزم نية الله التي اخرج لعباده وغيرها من العمومات في الكتاب السنة
وقوله صلى الله عليه وسلم كل شيء لك مطلق مؤيد لكل ذلك بالإجماع المدعى في الغنية والحق ان التمسك
بشيء مثله في غاية الاشكال لكن الغرض من ذكره ان يكسر صورة دعوى الإجماع على خلافه
فالقول بالكراهة بناء على المساهلة في أدلة السنن قوى ومع ذلك فظاهر الخبر انما هو
في الذهب المحض للمسحوق في السدى والذهب بجميعه لا اللحم والمذهب ليسنا من ذلك
بأخبار الحري والاحاطة أمر حتى لا ينبغي ان ينزل على تقدير قول الأخبار ان يتم
اللباس في الساتر وغير الساتر وان كان الحكم بالطلاق في الأول أو حقه هذا حكم الساتر
وأما غير الساتر فلا يتم الصلوة فيه فقد ورد في أخبارنا لا بأس بذلك ما روي
ك الرقى **١** من **كان** عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن غالب بن عثمان
عن روح بن عبد الرحيم عن أبي عبد الله **ع** قال قال رسول الله **ص** لا خير للمؤمنين لا تختم بالذهب
فان زينتك في الآخرة **ك** من **الباب** محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن
النضر بن سويد عن القسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله **ع** قال لا تصل في يدك
خاتماً من ذهب **٢** من **١** عن أبي الجارود عن أبي جعفر **ع** ان النبي **ص** قال لعلي **ع**
اني احب لك ما احب لنفسك اكره لك ما اكره لنفسك فلا تختم بخاتم ذهب فان زينتك في
الآخرة الحديث **العلل** **٣** من **الباب** عن أبيه عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد عن محمد
بن الحسن عن عبد الله بن جلبة عن أبي الجارود عن أبي جعفر **ع** عواضله الا ان فيه فلا تختم بخاتم
ذهب فان زينتك في الآخرة **العلاني** من **٣٣٧** حجة بن محمد العلوي عن علي بن إبراهيم عن
إسحاق بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبد الله بن علي الحلبي قال قال علي **ع** خاف رسول
الله **ص** ولا اقول لها كمن التخم بالذهب الحديث **الحال** **٤** من **٢** عن أبيه عن سعيد بن
عبد الله عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي **ع**

[illegible]

الخطام من طعن عن الخليل بن أحمد السجزي عن أبي العباس النعنع عن محمد بن الصباح عن جابر بن
 اشعث عن معاوية بن سويد عن البراء بن عازب حديث أنه لما تم خاتم الذهب **الخطام**
 من **الحمد بن الحسن القطان** عن الحسن بن علي العسكري عن أبي عبد الله محمد بن بكر
 البصري عن جعفر بن محمد بن عثمان عن أبيه عن جابر بن يزيد الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي ع
 آداب النساء وساقى الخمر إلى أن قال **فحوز أن تتختم بالذهب وتصل فيه ورم ذلك**
الرجال قال النبي صلى الله عليه وآله لا تتختم بالذهب فانه زينتك في الحجة **العرب ٢٢** **هـ** بن مسلم
 عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام في حديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عن سبع وذكر منها **التختم بالذهب** **٢٢** **هـ** **١١** **ع** عبد الله بن الحسن بن جده عن أبي جعفر عن
 أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلح له الخاتم الذهب قال لا
 وداه **على معنى** في **٢٢** **هـ** من كتابه إلا أن يصلح له أن يتختم **بالذهب** **٢٢** **هـ**
 عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد جميعا عن خان بن سدير عن أبي عبد الله قال سمعته يقول قال
 النبي صلى الله عليه وآله **أيالك أن تتختم بالذهب فانه زينتك في الحجة وهذه الأجار كلها سوى ما**
 القطان وقد ورد في خصوص النبي عن نفسه **مطلقا** لا خصوصية فيه ما صدق الحسن
 أنكم بطلانها يحجب دلالة كونه من أفعال راجع حقيقته فلذا حصر الحجة من خص باللباس و
 ترك من تركه دنية اللهم إلا أن تيسر في ذلك بما تقدم من الأحاديث الواردة في النهي
 عن الصلوة فيه وفيه أن الظاهر ما ذكره غيره وهو الظرفية الحقيقية وتلبسه
 بالباسه والاستدلال بما يكون بالطواهر نعم في رواية القطان أنصار بذلك ويؤيده
 ما في الفقه الرضوي حيث قال **لا يصلح خاتم ذهب فيتمسك بظاهره النبي أنه مودع للقبض**
 ولكن الظاهر أن ما مثله ذلك لا ينبغي أن يبنى الأحكام الشرعية نعم ينبغي ملازمة الاحتياط
 في كل الأحوال ولا تلبس الخاتم وأمثاله بحال فضلا من أن يصلي فيه وأما ما رواه **الشيعة**
١١ **ع** عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري عن ابن القلاج
 عن أبي عبد الله ع قال إن النبي صلى الله عليه وآله في نسيارة خاتم من ذهب ثم خرج على الناس فظن
 الناس ينظرون إليه فوضع يده اليمنى على خصره اليسرى حتى رجع إلى البيت فرمى بها
١١ **ع** من الباب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد عن الوشاعي عن مثنى عن حاتم بن سهل
 عن أبي عبد الله ع مثله فالظاهر أنه يعارض مثلهما ما تقدم من الأحاديث لضعف الطريق
 واحتمال النسخ فانيأوشد وذاها وشدة العمل على خلافها نالنا وقد ظهر من سنده أنه
 وتبع الأقوال أن غاية مقتضاها الاختلاف وعدم سلامة أسانيد بعضها واجتماعها

[illegible]

للعدالة وهذا هو الظاهر من ابن مند في هذين ويدل عليه عموم ما رواه في **الغوالي**
 عن النبي صلى الله عليه وآله انما من الدماء والدم في قن اللهب واللعب فكذلك عموم
 ما ورد في النهي من التحريم بين الهائم قال في قن الهيمه كل ذات اربع ولو في الماء
 او كل حي لا يميز واما ما رواه **٢٦** الدواجن **٢٧** من **٢٨** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 بعض اصحابنا قال ذكر الحمام عند ابي عبد الله ع فقال له رجل اني بلغني ان عمر ابي
 جاما ما يطير ورجل تحت يده فقال عمر شيطان بعد وحتي شيطان فقال ابو عبد الله
 ع ما كان اسمعيل عنكم فقل صدق وقال فان بقيت حمام الحرم من حمام اسمعيل لم يحول
 علي ما اذا كان عن صحاح ما تقدم فيه لا اللعب به ويذكر في الاول ما رواه **٢٩**
 من البيهقي **٣٠** عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن عن ابيه
 عن علي بن عتبة عن موسى بن النعمان عن العلاء بن سبابة قال سالت ابا عبد الله ع
 عن شهادة من يلعب بالحمام فقال لا باس اذا كان لا يعرف بفسيق **٣١** من **٣٢** ابا
 وهذا الاسناد قال سمعته يقول لا باس بشهادة الذي يلعب بالحمام ولا باس بشهادة
 صاحب السباق اما هو عليه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال قد اجرى الخيل
 وسابق وكان يقول ان الملائكة تحضر الرهان في الخف والحافر والرش وما عدا ذلك
 مما يخرج من **٣٣** من **٣٤** وروى عن العلاء بن سبابة قال سالت ابا عبد الله ع
 عن شهادة من يلعب بالحمام قال لا باس اذا كان لا يعرف بفسيق قلت فان من قلنا
 يقولون قال عمر هو شيطان فقال سبحان الله اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولا كره قال ان الملائكة لتتفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والرش و
 النصل فانها تحضرها الملائكة لتتفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف
 وقد سأل رسول الله اسامة بن زيد واجرى الخيل واما قطيعها في الهواء واخذ
 الرهان عليها فحرم وقار كما قاله العلامة للاخبار المتقدمة السابقة في مواضع السبق
 الرهانية وانحصار حل الرهان في الحمار والنصل وعموم ما ورد في حرمه مطلقا ليس
 وان مطلق القمار منها ما في **٣٥** **٣٦** عن محمد بن عيسى قال كتب ابراهيم
 بن عيسى يعني الى علي بن محمد ع ان راي سدي ومولاي ان يخبرني عن قول الله
 عز وجل يساؤنك عن الخمر والميسر الآية فما الميسر جعلت فذلك فكتب كل ما قور به فهو
 الميسر وكل مسكر حرام وعن **٣٧** عن الرضا ع قال سمعته يقول ان الشيطان يجرى
 والاربعة عشر وكل ما قور عليه فهو ميسر وعن **٣٨** عن النعمان بن عيسى عن

اللعبة
 في اليد
 من يد روي عن رسول الله
 من يد روي عن الهائم الا الكلاب

لا تخاذله

اللعبة
 في اليد
 من يد روي عن الهائم الا الكلاب

اللعبة
 في اليد
 من يد روي عن الهائم الا الكلاب

ابيه قال قال ابو عبد الله ع في قول الله عز وجل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل قال في
 القمار **٣٩** المعيشة **٤٠** من **٤١** عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن النضر
 عمر بن شمر عن جابر عن ابي جعفر ع قال لما اقر الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وآله
 انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه فقل يا رسول الله
 ما الميسر فقال كل ما تقوم به حتى الكعاب والجوز قيل فما الانصاب قال ما يجوز الا الهيمه قيل
 فما الازلام قال قمارهم التي يستقسمون بها واما ما رواه **٤٢** من **٤٣** مرسل
 عن الصادق ع انه قال ان الملائكة لتتفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر
 الخف والرش والنصل وقد سأل رسول الله صلى الله عليه وآله اسامة بن زيد واجرى
 الخيل فما تضمنه من زيادة الرش مع الثلثة محمول على الشره اطلاقا لا سيما على الكل فيكون
 المراد بالنصل ما خلا عن الرش وانخص النصل بسائر انواع من الرخ والسيف خطا
 فاحتث في السراير قول من اوله ما يطير ولكن رواية العلاء بن سبابة ياتي عنه بل ينافي
 لا يبعد ان يحمل على النقص من سلطان العاصم فقل ان ذلك مما رآه ملعون المنصور فحمل
 حمله على التقية والمشهور ان حفص بن غياث القاضي زاد ذلك تقريبا الى المهدى ع
 وكان مولعا بلعب الحمام وفي اربعين شيخنا الهائي ان غياث بن ابراهيم دخل على المهدى
 فروي عن النبي ع انه قال لا سبق الا في خف او حافر او نصل او جناح فامره بعينه الا
 درهم فلما خرج قال المهدى لشهدان ثقاه ثقا كتاب على رسول الله ع ما قال رسول الله ع
 او جناح ولكن هذا اراد ان يتقرب اليها وامر ببيع الحمام وقال انا حلف على ذلك والقاض
 في شرحه وبان المشهور في نسبة الوضع الى حفص وهو لا ظهر نظر الى حال الرجلين فان
 حفصا عامي من فضاهم وغياث بن ابراهيم بترى وثقه الشيخ فنسب الوضع الى الاول انسب
 وان احتمل تعدد القصدين في الحرة فانما ثبتا في الحرة فاعيد على مقتضى قولي الاحتمال
 عموم اخبار الله واللعب مع الهيمه التي الواقعة في حرة الفقه طاهر في الحرة والله تعالى اعلم
قال لا ترد شهادة احد من ارباب الصنایع المكرهه كالصباغة وبيع الرقيق
 ولا من ارباب الصنایع الذميمة كالخمر والحمار ولبنت في الذناء كالزبال والوقالان
 الوثوق الى شهادته مستند الى تقواه ما ذكره المصنف من عدم القبح في الشاهد بخسائس
 المكاسب لو كانت الزبالة هو المشهور بل اظهر على مخالف فيه منا والحجة عليه تحقيقه في
 القبول وعدم ثبوت الحدوث وبجود بعض التوهمات الساخرة في بعض الامور لا ينبغي ان يجعل
 الميسر والميسر ان كتاب الصنایع المكرهه غير صالح على التقوى اليهود الذي هو

مسند محمد بن عمر

والقول عمر المسابقة ولو لم يرها
 القمار واللعبة على تقدير الاحتياط
 معلوم فلا ينبغي تركه

والحيالة

الموهوم المحظور فان

الى ارتكاب موجب الفسق فتشاهدته مردودة بالاطلاق وظاهر التمس الفاضل عدم ظهوره
فيه بنتا بل نقل موافقة اكثر العامة في ذلك لنا وصرح الحق الاردبيلي بالاجماع واستدل
للمط بقبوله لا يقبل شهادة الخاين ولا خاينة ولا ذى غر على اخيه ويدل عليه عموم اخبار
المقتضى عن قريب لا يقدح عليه العداوة الدينية لقبول شهادة المؤمن على الكافر وعلى الخاين
اجماعا ولينادى غيره بما تضمنه روايتى بصير وغيرهما من الخصم ثم ان هذا اشكالا وهو
الغرض من هذا الشرط مريد الاطمينان وارتفاع المظن مع ظهور ما ذكر من العداوة فهو
مقدوح كونه فاسقا ومعصية كما تقدم في تفصيل الجرائم من حرمة عداوة المؤمن
وحرمة الحسد وكذا التنازع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان المشهود عليه من غير اهل
الايمان وكانت العداوة الدينية جامعة مع الدينية واحتمل الحق الاردبيلي في ذلك
بعد وصول ضرر منه اليه مثل اخذ ماله وجهه او بعض من مؤلمه اليه من والده وانه
او هتك عرضه وامثاله جامع تامل منه ولعل وجهه من ان المانع الدينية المحضة وعند
العادل يرجع العداوة الى الدينية وهي ظهور فسقه وعدوانه وان كان عليه وعلى
اوليائه فانه يحس كسائر اهل الايمان فلا قدح عليه بوجهه وكذا احتمال ان يكون المراد بالفا
غير الفذ بل ما يتأهل ما يستغف به وما اتاه مكافاة لبعض صنيعه لا مبتدأ به واحتمل
ان لا يكون كبيرة بل صغيرة غير قاذية على العدالة ينافيه ما تقدم من التصريح بقدح
التظاهر بعداوة المؤمن في العدالة تمهيد صرح العلامة والشيخ في طائفة من المسائل
في احتمال ان تكون من الصفات لما فاته لما تقدم من كلامهم وما ورد في حضور المؤمن
والعقاب العظم في سببه وعداوته وبغضه وكوسم به مصرية ظاهرة الحال فالحال بالكلية
في الاحوال وما ذكره ظاهر حال ما ابداه التمس الفاضل من احتمال ان تكون العداوة صغيرة
ليكون الاضرار بمعنى الاكثار من الصفات المتنوعة لا الاستمرار على واحدة منها لكونه على
خلاف ما تقدم من المص ومن وافقه معه في قتاله وبالجملة كلامهم غير خال عن شئ ولا شك
وكذا الاشكال فيما صرح التمس الحق به ووافقه العلامة من قول شهادته له فانه قريب
على كون ما اظهره ككفا فسقا وصرح في التحرير بان العلم بحصول عداوته مع عدم الظاهرية
موجب لتفسيقه بالانتماء فلذا يرد شهادته وفيه ان الاظهار غير مخصصه الاقوال بل
يعم كل ما يعلم به الحال ومع عدم الشك لا يتحقق العلم بها وان تحقق اسبابها لاحتمال العفو
الاغراض عنها فلا يثير شكنا ويمكن ان توجه كلامهم باحتمال ان يكون عداوته اياه لله ولم
لنا فينا فعالة على محاملة الصبيحة ولكن لعدم ظهور الوجه يقع في التهمة الغير لامية عنها

الم
العلم

ولم يقبل لنا فينا فعالة على محاملة الصبيحة ولكن لعدم ظهور الوجه يقع في التهمة الغير
الامية عنها العدالة الظنية الظاهرة ويشهد ما ذكره في سائر مواضع التمس سيما الشرا
على قاطع ولعله احسن الوجه وبه يتخلص عن الاشكال ثم الظن مقتضى كلامهم فيما اذا كان
العداوة مختصة بجانب واحد اختصاصه بعدم قبول شهادته على صاحبه دون العكس
وجهه ظاهر وهو اختصاصه بالسبب فيختص بالسبب وامام ما ذكره التمس الحق من عدم
قبول الشهادة للرفق على قاطع الطريق فهو مقيد بما اذا كان الشاهد اخذ افيمن اخذ
والا فشهادته كما صرح به مقبولة عليهم لعدم التهمة المعتبرة وان كان ما خذ افيمن اخذ فقه
لحق نفسه وغيره لم يقبل في حق نفسه قطعا لكونه من اللغو بالنسبة الى نفسه وشهادة
الانسان لنفسه غير مقبول عند احد وهل يقبل في حق غيره وكذا فيما اذا لم يتعرض لحق نفسه
ام لا بهما والذي قطع به المص وجامعة من الاصحاب عدم عمل بما رواه **سب ٢**
عن محمد بن الصلت قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن رفته كافر
في طريق فقطع عليهم الطريق فاخذوا اللصوص فشد بعضهم لبعض قال لا يقبل شهادتهم
الا ما قرأوا اللصوص او يشاهد من غيرهم عليه وجهه القول بثبوت العدالة المانعة من الاعتدال
الى غير الواقع من اللدب والافتراء وليس مطلق مظنة السوء بما نفعه عن القول فهو في مقام
التنظيم من مثل شهادة بعض غرضاء الذين لبعضهم عنما استترافه وكما لو شهد الغرضاء
بوصية لزيد وعمر وشهدا بغير حصة فلهذا اختار في الدروس القول في الصورتين
اى في صفة شهادة بعض الرفقاء في حق غرضاء من الماخوين وان قرروا اخذ منه
ايضا وفي قولها فيما اذا تعرض لما اخذ منه أصلا والمادة هذه الصورة في كلام التمس
الصورة الاخيرة مما ذكر من وجود العدالة وضع التهمة ويعني بقوله مع التعضد الصورة
الاولى فان مقتضى القول في جانب سائر الماخزين موجود والمانع انما هو فيما ادعاه **لنفسه**
فلا يقبل لذلك وكذا في كل شهادة اشتملت على حصة من نفسه وحق غيره فانه يقبل
في البعض الاخر ومن الاول ما ذكر فتاوى **قال** الثالثة النسب فان قرى لا يمنع قبول
الشهادة كالأب لولده وعليه والولد لوالده والاخ لاخته وعليه وفي قبول شهادة الولد
والده خلاف والتمس اظهر سواء شهد بال او بمن متعلق ببينة كالقصاص والحد لما كانت البينة
مانعة عن قبول الشهادة عند جماعة من العامة اشكال المص في هذا الى ما هو في المقام فانه هو
القول فيما سوى شهادة الولد على والده وعدم القول بها فمضا مقاما وقد اتفقوا
في الاول ولكن الشيخ في النهاية اشترط الضميمة في شهادة كل من الوالد والولد والاخ والاخت

الطريق م

الحسن بن سعيد عن محمد بن ابي عمير
اسباط عن محمد بن مسلم م

وجهه يقول م

لا يخفى ان المسألة بالاصل السامع المأخوذ في قول الشهادة
 العادلة وخصوصاً ما رواه **ك** الشهادة **٣٣** من **٣٥** عن محمد بن يحيى عن **ب** **٣٥** من
 البينات احمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الحكم عن أبي المغيرة الجاني قال قال ابو عبد الله
 يجوز شهادة الولد لوالده والوالد لولده والاخ لاخته **ك** **١** من الباب **٣٤**
 من الباب **٢** علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن ابي بصير
 قال سالت ابا عبد الله عن شهادة الولد لوالده والوالد لولده والاخ لاخته **ك** **٣** منه
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجاني عن ابي عبد الله قال سالت عن شهادة
 الولد لولده والوالد لولده والاخ لاخته قال يجوز **ك** **٤** منه **٥** محمد بن يحيى عن
ب **٣٣** منه احمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن ابراهيم عن هشام بن سالم عن
 عمار بن مروان قال سالت ابا عبد الله عن ابي عبد الله عن الجاني عن ابي عبد الله قال سالت عن شهادة
 الاب لشهد لابنه والاخ لاخته قال لا بأس بذلك اذا كان خيراً جازت شهادة كونه
 والاب لابنه والاخ لاخته **ك** **٣٣** منه الحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة قال
 سالت عن شهادة الولد لولده والوالد لولده والاخ لاخته قال نعم الحديث ويدل على جواز
 شهادة الاخ لاخته ايضاً ما رواه **ب** **٩٦** منه عن محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن
 هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسمعيل بن زياد السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابي عبد الله
 الاخ لاخته يجوز اذا كان مرضياً ومعه شاهد آخر **ك** **١** من الباب **٣٤** في المقام المشهور
 عدم القبول حتى يحكى الشئ في نفسه عليه الاجماع واختاره **ب** في شرح الارشاد وذهب
 طائفة اخرى منهم السيد المرتضى والشهيد في الدرر الى قبول شهادة ولده على والدته
 المشهور الاجماع الموقوف وما رواه **ب** **٩** من الباب **٣٤** في جواز شهادة
 شهادة الولد على والده وظاهر الصدوق بناء على قاعدة الحكم بصفته وتوحيده شهرة العمل
 بمضمون من بين الاحكام ان لم يثبت اجماع والى الجواب عن الاجماع معلوم اذ لا وقع في
 مثل تلك المسئلة من مواضع النزاع وعن الرواية باطلها ومعارضتها باطلها وان
 كانت معارضة للشهرة فان الشهرة بين المتقدمين غير ظاهرة حتى فكر الفاضل ان ابن
 ابي عمير وابن الجوزي لم يذكرها فكيف عرف خلافاً وفاتماً حجة القول الاخرى
 قوله سبحانه يا ايها الذين آمنوا كونوا شهداء بالحق قوامين بالقسط ولو على انفسكم او
 والدين والاقربين وعموم قوله سبحانه واسهدوا وادري عدل منكم ولا تشابهتم
 اليه بخليل منته عن الحقوق الا انتم عليه فيدخل تحت قوله انصر اخاك ظالماً او مظلوماً

قال فقال يجوز ان يـ
 شهادة الولد لوالده والوالد
 لولده

طريق الفقيه الى محمد بن يحيى

باب في جواز شهادة
 الاب لابنه والاخ لاخته

كان في جواز شهادة
 الاب لابنه والاخ لاخته
 في جواز شهادة الاب لابنه
 والاخ لاخته

وعدم ظهور نفي كونه
 وعلمه بصفته ما يثبت
 الرواية بل الحسن سابق
 بوجه ترد فيه واستعار
 دعه عند

فقيه ما رسول الله كيف اخذه ظالماً قال سالت عن ظلمه فذلك فضل اياه وتوحيده ما رواه
ك الروضة **٩** عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن اسمعيل بن مهران عن
 محمد بن منصور الخزاز عن علي بن محمد بن سويد و محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن
 بن اسمعيل بن زياد عن محمد بن حمزة بن زياد عن علي بن سويد والحسن بن محمد بن محمد بن احمد
 عن اسمعيل بن مهران عن محمد بن منصور عن علي بن سويد قال كتبت الى ابي الحسن موسى بن
 وهو في الحسن كتابا اسالته عن حاله عن مسایل كثيرة وساق الحديث الى ان قال سالت
 عن الشهادة ان لم يبق فاق الشهادة فله عز وجل ولو على نفسه او والدين والاقربين فيما بين
 وبينهم فان خفت على اخيك ضيماً فلا ورواه **ب** **١٢٢** منه عن سهل بن زياد عن
 اسمعيل بن مهران عن محمد بن منصور الخزاز عن علي بن سويد الساسي عن ابي الحسن قال
 كتب الى في رسالة الى ثم ذكر نحوه واذ بين لك صورة الجزمنا واسنادنا فحققت ان
 ما ذكره الشافعي الفاضل من اسمعيل بن مهران مثله من سهو النظر فان اسمعيل هو الراوي
 ابن سويد بواسطه كما عرفت فلا يخفى ان ما نقله بن سويد كما لا يخفى واجاب
 العلامة في لف عن الاستدلال بالآية بان الامر بالاقامة غير مستلزم للقبول بل
 عند كما ذكره الشافعي الفاضل انه لو لا ذلك لزم العتق اقامتها بانه معطوف على القول وهو
 الشهادة على نفسه ومعطوف عليه القول وهو الشهادة على الاقربين فلو كان الشهادة على
 الولد غير مقبول للزم عدم انتظام الكلام ثم في تعدى المنع على تقديره الى من علم من الاباء
 ومن سفل من الابناء وجهان مختلفان على ما ذكره الشافعي الفاضل من الشك في صدق
 الاقرب والشبهة على الجدي ولد الولد بطريق الحقيقة واولى بالقبول هنا الوكيل بن
 الولد الحقيقي ولا يتعدى الى الاب والولد من الرضاة لعدم كونه ولداً حقيقياً
 ثم لم يقبلا عند الاطلاق وصح سلبه عنه مع احتمال دخوله في لفظ الاقرب كما استظهره الحق
 علم التقليد الى غير الوالد من الوالد والجدة بل الاب الرضاة ايضاً لما عرفت
 ان عدة دليلهم التمسك بالاجماع وهو مع تسليمه في غير ما نحن فيه ولا يقاس فان فيه
 الالتباس وليس له عندنا الاساس والشافعي الفاضل جعل بين هذا التفريع على القولين
 المذكورين في العنوان وما ذكره اولى فان على القول بسماع الشهادة على الوالد كونه لا يفتي
 الى ان يبنى عليه حكم من علم من الاباء والاسفل من الابناء بل حكمهم يستفاد من عموم
 ادله قبول الشهادة واقامتها والامر سهل لوضوح المارد ونعيم المقبول سواء شهد
 بالابوين وقبيلهما على جلاء بعض العامة حيث قال بقبول شهادة الولد لوالده في

ابن منصور الى سائر قريته
 من المدينة

نفسه

الادوية سلبه عنه مع احتمال دخوله في لفظ الاقرب كما استظهره الحق

دلت الحق من المبنى

وذكره في عدم قبول

كما في شرح الشارح

دون القصاص والمحدود على ما ذكره الشارح الفاضل بقياسه لعدم اقتصاصه
 ولا حله بقوله والجامع التسيب يعقوبه الاب والحواب مع القياس فانهم قد
 الاساس والفرق بين حق غيره فلا يلزم من عدم شرعية اقتصاصه لنفسه
 عدم سماع شهادته عليه لاجل ما هو عليه ايثار الامر الله سبحانه **وكذا يقبل شهادته**
الزوج لزوجته والزوج لزوجها مع غيرها من اهل العدالة ومنهم من شرط في الزوج
الضميمة كالزوج ولا وجه له ولعل الفرق انما هو اختصاص الزوج بمنزلة القوة في
المزاج ان يحد به واعى الرغبة والفائدة تظهر لو شهد لزوجها في شهادته الواحد
مع اليقين وتظهر الفائدة في الزوج لو شهد لزوجها في الوصية ويقبل شهادته الصداق
لصديقه وان تاكلت بينهما الصحة والملاطفة لان العدالة تمنع التسامح اما جواز
شهادته كل من الزوجين للاخر فيلزم وجود مقتضى من مجموع الادلة وعدم المانع من
الهمة الوهمية مع اطمينان النفس بالعدالة الثانية ولما ورد في اجاز كثيرة في تحفة
ابي بكر في رد شهادته على ما على ظاهر الشريعة مع قطع النظر عن العصة وما رواه
الشهادة من يد عن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي
علي عن ابي بصير عن هشام بن سالم عن عمار بن مروان قال سالت ابا عبد الله
ع قال سالت بعض اصحابنا عن الرجل يشهد امراته قال اذا كان خيرا حازت شهادته الا ان
وهذا هو المشهور في المسئلة واختاره الشارح الفاضل ايضا وخالف فيه الشيخ في التا
حيث شرط في القبول انضمام اخي اليه كالمراة مستكبرا رواه **باب من المات عن**
محمد بن يحيى عن **باب من **باب** احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي القراء**
عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال قال في رجل يشهد امراته والمرأة لزوجها اذا
كان معها غيرها **باب من **باب** الحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة عن ابي**
قال سالت عن شهادة الرجل امراته قال نعم والمرأة لزوجها قال الا ان يكون معها
عنها واجيب عن الدلالة على تمام المدعى من حيث اطلاق القول في الزوج قال لا
بالزوج قياسا لا نقول به ولعل وجه التقييد عدم ثبوت الحق بشهادتها منفردة ولا
باليقين بل بشرط انضمام غيرها اليه في الوصية فاشتراط الضميمة معها مبناه على
الغالب وهو ما عدا الوصية من الحقوق فلذا ذهب الحكم المحقق الى التفصيل
وقال يقبل شهادته الزوج لعدم ورود تخصيص فيه واشتراط الضميمة في الزوج
خلا بما ورد فيها من تخصيص مع ظهور الحكم بقوة رسوخ المراء غالبا وثبتته

لا يثبت

سماع وعود الفارق

في الحديث

في الامور وضعف المرأة فيها وهذا هو المراد بقوة المزاج في كلام الحكم المحقق
 وعلى هذا لو شهد في الوصية لزوجها لا يقبل ولا يثبت بشهادتها منفردة شيء
 بخلاف شهادتها لغير زوجها وعلى هذا ذهب الشيخ لا يقبل شهادة الزوج بدون الضميمة
 وان انضم الى اليقين كما نبه به الحكم المحقق في حق القول باشتراط الضميمة بها يكفي
 انضمام امرأة اخرى اليها فيمكن شهادتها كثبت الوصية وما يثبت بانضمامها
 مع اليقين من الاموال كما نبه به الشارح الفاضل وبه الحكم المحقق يقبل شهادة الصديق
 وان تاكلت صداقتهما على خلاف بعض العامة من الشافعية حيث قال يمنع القبول
 ورواه ما ورد من العموم من دون ظهور التخصص وعدم دخول في اعداء من مواضع
 التهم وتوهم التهمة بدفع العدالة الظاهرة المانعة من المسامحة كما تقدم **باب**
لا يقبل شهادة السائل في كفه لانه لم يخطا فامنع وان ذلك لو دون غيرها
النفس ولا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة فادرك لم يقدح في شهادته
بين الاصحاب كما ذكره الشارح الفاضل علم بقبول شهادة السائل في كفه مطلقا سواء
كان سؤاله لضرورة او غيرها واستثنى ابن ادريس منه ما اذا سأل لضرورة بلحاجة
الى السؤال واختاره الحكم وجماعة من المتأخرين وحسنه التمس اقتضاه وليس المراد
بالسائل بالكلية على ما نبه به من يد كفه للسؤال بل من يباشر السؤال ويسئل نفسه
بنفسه ولعل التخصص بخصوص الاول اولى مما يقتضي ظاهر اللفظ وعملا بعموم
اجاز الشهادة ولزوم العسر لسؤال اكثر الفقهاء من سؤاها وظاهرهم سد خللهم
والحنيفة من قبيل الناس في الضيقات وبقوله الطفلي ويمكن ادخاله امثاله تحت
ما اوجبه في الشاهد من المروءة اجمع الاولون عاواه **باب الشهادة **باب** من**
****باب** من البينات عن محمد بن يحيى عن العماري عن علي بن جعفر عن اخيه الحسن**
قال سالت عن السائل الذي يسئل في كفه هل يقبل شهادته فقال كان ابي لا يقبل شهادته
اذا سأل في كفه **باب من **باب** عدة من اصحابنا عن **باب** من **باب** احمد**
بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن حماد بن عثمان عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع
قال رد رسول الله ص شهادة السائل الذي يسئل في كفه **باب في التفتيش**
المصحة التي عنده من الخبر هكذا قال رسول الله ص شهادة السائل الذي
يسئل في كفه لا تقبل قال ابو جعفر ع لانه لا يؤمن على الشهادة وذلك لانه ان اعطى
رضي وان منع منعته هكذا ذكره صاحب التفصيل **باب من **باب** عن عبد الله**

من علي

مسألة

سأل عن رجل اعطى امرأته ان
 رسول الله ص لا يقبل شهادته
 يسأل في كفه لا يقبل او

بن الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن السائل بكفة
 شهادته فقال كان ابو يقول لا تقبل شهادة السائل بكفة **باب** تقبل شهادة
 الاجير والضيف فان كان لها ميل الى الشهادة لكن رفع الهمزة عنكها بالامانة
 الاصحاب في قول شهادة الاجير فان ادريس وجماعة المتأخرين كما نقله الشيخ الفاضل
 قالوا بقبولها وبقطع المصالح في استجود الشفاعة والفقير عن الصدوق
 واني الصلاح والشفاعة فيه وجماعة عدم القبول ما دام اجيرا حجة الاول المسند
 وعموم قوله سبحانه واستشهدوا شهودا من رجالكم وقوله واستهدوا وفي عدل منكم
 قوله كونوا شهداء بالقسط قوامين وعزها وعموم ما ورد في الاخبار من شهادة الرضى والخير
 اخبر الآخرون بما رواه **باب** الشهادة **من** **باب** من البينات **من** **باب** من
 عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن احمد بن الحسن بن علي عن اسحق بن عتبة
 عن موسى بن ابي اكل التميمي عن العلاء بن سبابة عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين
 لا يجيز شهادة الاجير **باب** من الباب **باب** الحسن بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن
 سماعة قال سالت عما قرء من الشهود فقال الرب والحكم والشريك وحاف مفرم والامير
 والعبد والتابع والمتمم كل هؤلاء قد شهدا **باب** من **باب** من **باب** من
 واما ما ذكره الشيخ الفاضل من كون احد واسم في طريق الاول مكانه ذهل عن كون محمد
 بن موسى قبله فان الظاهر محمد بن موسى بن عيسى ابو جعفر الهادي السنان الذي ضعفه
 بالعلو وعن ابن الوليد انه كان يقول انه كان يسمع من كان يضع الحديث وتولى احمد
 بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه على ما ذكره جش والعلاء بن سبابة بعد ان حملوا الحال فضعفوا
 الاسناد لاجلها **باب** من التضعيف **باب** من التضعيف **باب** من التضعيف **باب** من التضعيف
 على صحيح ما يصح عنه وان يرجع عن العظيمة وعدة المفيد من خواص الرضا ويؤيد المطايع
 في الحجة ما رواه **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 محمد بن الحسن عن **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 اجير على شهادة ثم فارقته يجوز شهادته له بعد ان يمارقته قال نعم وكذلك العبد اذا
 اعتق جازت شهادته **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 شهادة ثم اسلم يجوز شهادته قال نعم واسقط ما في يده ويمكن حمل اخبار المنع على الكا
 لما رواه **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 عن **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من

ضعيف محمد بن يحيى بن محمد بن سنان بن
 الرازي

حديث سماعة

قال م

١٥٤

اذا كان عفيفا صانيا قال بغيره شهادة الاجير لصاحبه ولا باس بشهادته لغيره ولا باس به **باب**
 للعبد فارقته وفي بعض النسخ بعد فارقته كان في الاصطلاح وفي بعض النسخ كان في الاصطلاح
 بن ابي نصر وهو المراد مما في يده فنسب الى الجدا وسقط ابوه عن النسخ والمخ في هذه
 المسئلة ان يقال انا ان قلنا بعدم حجة الاخبار الاحاد او عدم صلاحيتها للتخصيص
 الكتاب والسنة المتواترة فالحق هو الاول لعدم وصول المخصص الى حد التواتر ولا
 المفضل للعلم حتى يخصص العموم به خصوص ما مع احتمال الكراهة او الهمزة بجلب نفع
 او دفع ضرر وبما يخلص عن طرح الدليل فلا ضرورة فليجئ الى التخصيص وان قلبا بحجة
 مثله من الاخبار فالحق هو الاول وفي النظر لا ضرورة فليجئ الى التخصيص وان قلبا بحجة
 اسد ظاهر والله تعالى اعلم **باب** الصغير والكافر والفاسق المعلن اذا عرف
 شيئا ثم زال المانع عنهم فاقوا تلك الشهادة قبلت لاستكمال شرائط القبول ولو اقام
 احد هم في حال المانع فردت ثم اعادها بعد زوال المانع قبلت وكذا العبد لو ردت
 شهادته على مولاه ثم اعادها بعد عتقه او الولد على ابيه فردت ثم مات الاب وانما
 راما الفاسق المستتر اذا اقام فردت ثم تاب واعادها فمها حجة الحصص على دفع
 الشهادة عنه لاهتمامه باصلاح الظاهر لكن الاستبصار يقول لا يشهد في قول شهادته
 من تحمل الشهادة بالحق حال اصابته المانع بعد ان تقام سواء شهد بذلك قبل ان
 ام لا سواء في ذلك الصغير والفاسق المعلن والكفر والعبد على مولاه والولد على ابيه
 والسيد على مولاه والعبد على الفاسق المعلن في الاخبار الهمزة فان الرد بالسبب
 الظاهر غير موجب للعار بخلاف المستتر والتبني بالتفصيل على رد ما لا حيث
 رد الجميع والى خيفة حيث رد خصوص شهادة الفاسق بعد الرد وان زال المانع وعُدل
 ويدل على بعض المطايع ما رواه **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 ابا جعفر عن الذي والعبد يشهدان على شهادة ثم يسلم الذي ويعتق العبد اتفقوا
 على ما كانا اشهدا عليه قال نعم اذا علم منهما بعد ذلك جازت شهادتهما واما ما رواه
باب من البينات **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من **باب** من
 عن عبد الله بن الغفر عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن علي بن عمار ان شهادته
 الصبي اذا شهدوا وهم صفار جازت اذا كبروا ما لم ينسوها وكذلك اليهود والنصارى
 اذا اسلموا جازت شهادتهم والعبد اذا شهد بشهادة ثم اعتق جازت شهادته اذا لم يرد
 الحاكم قبل ان يعتق وقال علي بن عمار ان العبد لموضع الشهادة لم تجز شهادته

لا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به

الاول م

لو احق هذا الباب حيث
 عنهم م

مصاحبة م

وهو الفاسق المستتر م

العبد لا يقدر الا ان يرد من قبل مولاه
 عمن لا يرد من قبل مولاه ولا يرد من قبل مولاه
 عمن لا يرد من قبل مولاه ولا يرد من قبل مولاه

في بعض بيان الشهادة مكانه
في موضع الشهادة
الحسن بن سعيد عن أبي عبد الله
عن أبي عبد الله أنه سئل عن نضاري أشهد على شهادة ثم أسلم بعد اجوز شهادته فقال
لا فقد حمله الشيخ على التقية واحتمل من بعض الفضلاء أن يكون المراد الشهادة للرد
التي شهد بها حين الكفر هذا هو الظن السليم فلا حاجة إلى العمل على التقية فقد
ظهر حكم الموانع الظاهر منها الفسق الطاهر وأما الفسق المستتر فإذ أتى صاحب بعد
الرد وأعاد الشهادة المرددة فيأتي ح فتم دفع العار كما ذكرت فيما سبق الخاص بالاستصحاب
الماتعة عن قبول الشهادة صدق وقبته وعدم استنادها إلى ما يظن من همة وقد أتى في ذلك
في بيان الفرق وجهين أحدهما أن رد المستتر إنما أتى من نظر الحاكم واجتهاده في استظهار
أمره بالضرورة الداعية إليه وكان ذلك كعقد حكم بطلانه فلا يحكم ببحته من جهة
التي حكم برده وهذا بخلاف الفاسق المعلن والصبي والكافر وغيرهم فإن ما اتوا
به لم يكن شهادة معتد بها في بدو الأمر ولم يكن ذلك متعلقا إلى اجتهاده ونظيره
ثاني الوجهين أن رد المستتر من الفاسق لا يتغير حاله برده شهادته فإن النقصان في
الصبي والمملوك غير كامل الرها مل بحكم الشارع حكمه ومصلحة رعيته والكافر كليا إلى الله
وليس الكفر على معتقده نقصا نابله ليعتزل شدة تمسكه به ومثلهم الفاسق المعلن الذي
قد ألقى جلباب الحياة واشتبه بعلمه السوء فلا يعود عار له لنفسه شتاء أو هذا بخلاف
المستتر لتغيره بده وكونه عار في ظاهره هو العار فاعلم بذكر الشهادة يكون دافعا لفضاضة
همة الكذب عن نفسه أو يكون قد رأى خصاله الخطيئة المحل التي تفسده وشهادته
فيريد بإظهارها والصلاح ارتفاع العار بين الناس بين الناس عنها والوجهان آتيان في الكافر
المستتر أيضا إذا أتى وأعاد الشهادة بعد التوبة وأظهار الإسلام بين الناس وبذلك
في العداوة الدينية والمستتر بالعدوة إذا ردت الشهادة بها ثم أعادها بعد
الثانية قبل لا يقبل شهادة المملوك قبل مطلقا وقبل يقبل الأعلى مولاة ومنهم
من عكسوا ولا يشترط قبول الأعلى المولى ولو عثر قبلت شهادته على مولاة وكذا حكم المدبر
المكاتب المشروط أما المطلق إذا ادعى من مكاتبته قال في النهاية يقبل على مولاة فقد
ما عثر منه وفيه تردد ما قرره المنع اختلاف الأصحاب في هذه المسئلة على قول الأول
قبول شهادته مطلقا وقد ذكره المصنف المحقق عن بعض الأصحاب واختاره ابن عسقلان الجامع

في بعض بيان الشهادة مكانه
في موضع الشهادة
الحسن بن سعيد عن أبي عبد الله
عن أبي عبد الله أنه سئل عن نضاري أشهد على شهادة ثم أسلم بعد اجوز شهادته فقال
لا فقد حمله الشيخ على التقية واحتمل من بعض الفضلاء أن يكون المراد الشهادة للرد
التي شهد بها حين الكفر هذا هو الظن السليم فلا حاجة إلى العمل على التقية فقد
ظهر حكم الموانع الظاهر منها الفسق الطاهر وأما الفسق المستتر فإذ أتى صاحب بعد
الرد وأعاد الشهادة المرددة فيأتي ح فتم دفع العار كما ذكرت فيما سبق الخاص بالاستصحاب
الماتعة عن قبول الشهادة صدق وقبته وعدم استنادها إلى ما يظن من همة وقد أتى في ذلك
في بيان الفرق وجهين أحدهما أن رد المستتر إنما أتى من نظر الحاكم واجتهاده في استظهار
أمره بالضرورة الداعية إليه وكان ذلك كعقد حكم بطلانه فلا يحكم ببحته من جهة
التي حكم برده وهذا بخلاف الفاسق المعلن والصبي والكافر وغيرهم فإن ما اتوا
به لم يكن شهادة معتد بها في بدو الأمر ولم يكن ذلك متعلقا إلى اجتهاده ونظيره
ثاني الوجهين أن رد المستتر من الفاسق لا يتغير حاله برده شهادته فإن النقصان في
الصبي والمملوك غير كامل الرها مل بحكم الشارع حكمه ومصلحة رعيته والكافر كليا إلى الله
وليس الكفر على معتقده نقصا نابله ليعتزل شدة تمسكه به ومثلهم الفاسق المعلن الذي
قد ألقى جلباب الحياة واشتبه بعلمه السوء فلا يعود عار له لنفسه شتاء أو هذا بخلاف
المستتر لتغيره بده وكونه عار في ظاهره هو العار فاعلم بذكر الشهادة يكون دافعا لفضاضة
همة الكذب عن نفسه أو يكون قد رأى خصاله الخطيئة المحل التي تفسده وشهادته
فيريد بإظهارها والصلاح ارتفاع العار بين الناس بين الناس عنها والوجهان آتيان في الكافر
المستتر أيضا إذا أتى وأعاد الشهادة بعد التوبة وأظهار الإسلام بين الناس وبذلك
في العداوة الدينية والمستتر بالعدوة إذا ردت الشهادة بها ثم أعادها بعد
الثانية قبل لا يقبل شهادة المملوك قبل مطلقا وقبل يقبل الأعلى مولاة ومنهم
من عكسوا ولا يشترط قبول الأعلى المولى ولو عثر قبلت شهادته على مولاة وكذا حكم المدبر
المكاتب المشروط أما المطلق إذا ادعى من مكاتبته قال في النهاية يقبل على مولاة فقد
ما عثر منه وفيه تردد ما قرره المنع اختلاف الأصحاب في هذه المسئلة على قول الأول
قبول شهادته مطلقا وقد ذكره المصنف المحقق عن بعض الأصحاب واختاره ابن عسقلان الجامع

عند بعض الأصحاب ومختار المصنف
المحقق عدم المنع من ذلك
وعنه أنه لا مانع من ظهوره

لقد يفتقر به افتقاراً

شيئاً

الثاني عدم قبولها كذلك وهو المنقول عن ابن أبي عمير وهو المذهب المشهور بين العامة
الثالث قبولها مطلقا الأعلى مولاة وهذا منسوب إلى الشنفرين والسيد المرتضى
وسلا ر والقاضى ابن ادريس والمص وابن حمزة وابن أبي عمير زهرة وأكثر الماتني
الرابع عدم قبولها مطلقا الأعلى مولاة ونقله المص والعلامة ولا يحضر في ذلك قاطبة كما
اعترف به النعماني الفاضل أيضا الخامس قبولها على مثل ذلك على الكافر وعدم قبولها على
المسلم وهو المنقول عن ابن حنبل السادس قبولها غير مولاة وعليه ورد هذا عليه
وهو المنقول عن أبي الصالح الحلبي السابع قبولها غير مولاة ومنعها من غيره لك سوء
كان على غير مولاة أو لغيره واستند به النعماني الفاضل من مفهوم كلام ابن أبي عمير
حيث قال لا بأس بشهادة العبد إذا كان عدلا لغيره في حقه الأول التمسك بعموم ما ورد
في الكتاب والسنة من قبول شهادة الرعي وما اطمئن النفس بعد التوبة على
العبد تحت ظاهرها التكليف وهو الصحيح ويدل عليه من الروايات ما رواه
من الثقات **١** من أبي جعفر محمد بن علي بن محبوب باسناد حسن
أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال يجوز شهادة
العبد المسلم على الحر المسلم وقد تقدم تحت قول المص إذا اقتضت توبته من لم يستكمل
الشرايط في كتاب بعضنا عن علي في حديث شريح في مقام الرد عليه حيث قال **٢** ثم
يقبل فقلت هذا مملوك ولا يقبل شهادة بل إذا كان عدلا **٣** الشهادة **٤** من
من الباب **٥** من الباب علي بن أبي حمزة عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن أبي عبد الله قال قال الحسن المومنين لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلا **٦** من
محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد **٧** منه **٨** منه الحسن بن سعيد
جميعا عن القسم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله في شهادة
المملوك قال إذا كان عدلا هو جازين الشهادة أن أول من رد شهادة المملوك عثر ذلك
أنه تقدم إليه مملوك في شهادة فقال إن كنت الشهادة تخوفت على نفسي فإن كنتها
أعنت برئي فقال هات شهادة قلت أما لا تجوز شهادة مملوك بعد ذلك وفي الكتب
٩ منه **١٠** منه **١١** منه علي بن أبي حمزة عن أبيه عن ابن أبي عمير عن القسم
بن عروة عن يزيد عن أبي عبد الله قال سألته عن المملوك يجوز شهادته قال نعم أن أول من
رد شهادة المملوك لظن أن يدل على الخطأ ما رواه **١٢** من الحسن
بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال يجوز شهادة المملوك من أهل

واختاره المص

واختلفت العامة أيضا في هذا القول
فالشعوبية كما ذكره محمد بن عيسى
والشعوبية مطلقا وهذا هو المذهب
مطلقا وقال ابن أبي عمير يجوز
الشهادة للمملوك إذا كان عدلا
والسواء بينه وبين غيره في الشهادة
والأولاد والبنات والبنات
الحسن بن سعيد

من الثقات
أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب
عن العلاء بن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر قال يجوز شهادة
العبد المسلم على الحر المسلم
وقد تقدم تحت قول المص
إذا اقتضت توبته من لم يستكمل
الشرايط في كتاب بعضنا
عن علي في حديث شريح
في مقام الرد عليه حيث قال
ثم يقبل فقلت هذا مملوك
ولا يقبل شهادة بل إذا كان
عدلا الشهادة من

من الباب
من الباب علي بن أبي حمزة
عن أبيه عن ابن أبي عمير
عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن أبي عبد الله قال قال
الحسن المومنين لا بأس
بشهادة المملوك إذا كان
عدلا من

محمد بن يحيى
عن أحمد بن محمد
عن محمد بن خالد
منه منه الحسن بن سعيد
جميعا عن القسم بن عروة
عن عبد الحميد الطائي
عن محمد بن مسلم
عن أبي عبد الله في
شهادة المملوك
قال إذا كان عدلا
هو جازين الشهادة
أن أول من رد
شهادة المملوك
عثر ذلك

أنه تقدم إليه
مملوك في شهادة
فقال إن كنت
الشهادة تخوفت
على نفسي فإن
كنتها أعنت
برئي فقال هات
شهادة قلت أما
لا تجوز شهادة
مملوك بعد ذلك
وفي الكتب

منه منه
منه منه
علي بن أبي حمزة
عن أبيه عن ابن
أبي عمير عن
القسم بن عروة
عن يزيد عن
أبي عبد الله
قال سألته عن
المملوك يجوز
شهادته قال نعم
أن أول من رد
شهادة المملوك
لظن أن يدل على
الخطأ ما رواه
من الحسن بن
حبيب عن العلاء
بن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر
قال يجوز
شهادة المملوك
من أهل

من الثقات
أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب
عن العلاء بن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر قال يجوز شهادة
العبد المسلم على الحر المسلم
وقد تقدم تحت قول المص
إذا اقتضت توبته من لم يستكمل
الشرايط في كتاب بعضنا
عن علي في حديث شريح
في مقام الرد عليه حيث قال
ثم يقبل فقلت هذا مملوك
ولا يقبل شهادة بل إذا كان
عدلا الشهادة من

وهو يذكرنا بقوله تعالى واستشهدوا بجهنم والله اعلم قالوا انهم دون عبيدكم فاني لله
 شغل العبد بغيره من مواليهم عن محل الشهادة وعن ادائها واجيب بعدم صراحة الاخبار
 في عدم القبول مع استحقاقها من مواليهم عن محل الشهادة وعن ادائها واجيب بعدم صراحة الاخبار
 له ولعله ناشئ من عدم حصول اذن في التحول والاداء ولا يبعد من مثله جعلها بين ما تقدم
 مما عارضها والجمع بين الدليلين بما امكن اولى هذا مع ان صدر الحديث عن محمد بن مسلم فتضمن
 لقبول منها دونه على اهل الكتاب وهو خلاف قول القائلين بوقوله في محمد بن مسلم في ذلك
 اخبرني عنها انه مطلقا وعلى اهل الاسلام وكذا الكلام في صحة الجلي صوفية جماعة فان كلامها
 قابله للنسب والضعف اسناد الاخير من الثم الفاضلة جارية عن المصطفى المشهور فان
 زعمه وسماعة الواقفان في الطرفين كلاهما وان كانا واقعيين لهما فتشاققا فلا يصح عليها من تلك
 الجهة عند من يعمل بالروايات الموقوفة ومنهم الثم الفاضلة ورواية جميل مستحيلة على خلاف
 مدعاهم ولا يبعد ان تحمل على النقية فان المنع كما عرفت هو المذهب المشهور ومنه خصوصاً
 في صحيح محمد بن مسلم ورواية ابن بصير وموقوفة الحلبي وكذا صحيحة فان اشتغالها بالحوار
 شهادة المرأة في الطلاق يترتب فيها انوار النقية فلهذا صوفي لداهم دون سلفها و
 يحمل رواية علي بن حفص ايضاً على فعل سابقاً واما التعليقات والمناسبات فلا وقع لها
 في الاحكام عندنا هذا مع ظهور المنع بل هو عين التثنية لجواز بعض الناصب كما مائة
 الصلوة واستغفر في حصة مولاة غير مناف لقبول شهادته لا مكان القبول بحرف لا يجر
 لشئ من خدمته غاية الامر ان ثبت ان ذلك واماماً يثبته من رواية النفسير لعدم
 سلافة اسناده على المشهور غير صالح لان يكون مؤسساً لاساس فلهذا استدلاله
 للثالث بما رواه **٢٤٧** من الباب **٢٤٧** عن ابي عبد الله البرقي عن ابي بصير عن
 الزهري عن احمد بن ابي الحسن عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 ابي عبد الله في رجل مات ومولاه جارية ومولاه كفن فماتت فاعقبت العبدان وولدت
 الجارية غلاماً فاشهدا بعد العتق ان مولاهما كان اشهدا ان كان يقع على الجارية وان
 الحمل منه قال يجوز شهادتهما ورواه احمد بن محمد بن كاتان ورواه ايضا في باب وصية الانثى
 لعبد في الحديث الحادي والعشرين عن الزهري وفيه جارية تحبني وفي بعض النسخ الحمل
 مكان الحمل ثم قال وهي بالية على قبول شهادته لسيدته والمنع عن قبولها عليه الا لم يكن للعتق
 فائدة وبان فيه الجمع بين الاخبار وهو ما امكن اولى من طرح احدها وعلى خصوص هذا
 حكى في الانتصار والغنية والسرير الاحماع وبان فيه مشايخه شهادة الولد حيث لا عليه

عن ظاهره وتخصيصه على خلاف الأصل ولم يثبت ما يقرر ما يحتج به صراحة
٢٤٨ من الباب **٢٤٨** عن الحسين بن سعيد عن
 صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجوز شهادة المولى
 من اهل القبلة على اهل الكتاب وقال العبد للمولى لا يجوز شهادته **٢٤٩** من الباب **٢٤٩**
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 شهادة ولد الزنا قال لا ولا عبيد وتقدم في حكم شهادة الاخير حكم المولى فيما يروى من النسخ
 ويدل عليه ايضا ما رواه **٢٥٠** من الباب **٢٥٠** عن الحسين بن سعيد
 عن ابن ابي عمير ومضاهي جميعاً عن جميل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المكاتب تجوز شهادته
 فقال في القتل وحده **٢٥١** من الباب **٢٥١** الحسين بن سعيد عن صفوان
 العلاء عن محمد بن علي بن ابي حمزة عن حماد عن محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 بن عيسى عن سماعة عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام في المكاتب
 يعقوب بصفه هل تجوز شهادته في الطلاق قال اذا كان معه رجل وامرأة وقال
 ابو بصير والاملا تجوز في شئ من شئ يب شئ من شئ يب شئ من شئ يب وهو الظاهر
 من المكاتب **٢٥٢** احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي الغر عن الحلبي قال قال ابو
 نعم في المكاتب يجزى الحد بقدر ما اتفق منه قلت اريد ان اعنى بصفه ان تجوز شهادته
 في الطلاق قال ان كان معه رجل وامرأة جازت شهادته **٢٥٣** من الباب **٢٥٣**
 علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن علي بن حفص عن اخيه موسى بن حفص قال سالت
 عن المكاتب هل عليه فطرة رمضان وعلى من كاتبه وتجوز شهادته فقال العطرة عليه لا تجوز
٢٥٤ من الباب **٢٥٤** عن يونس عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت عن شهادته
 المكاتب كيف تقول فيها قال فقال تجوز على قدر ما اتفق منه لم يكن اشهد عليه ذلك ان
 رد ذلك فان كان اشهد عليه فلا يجوز شهادته حتى يرد حتى يرد حتى يرد حتى يرد
 فكيف يكون على حساب ذلك قال اذا كان قدامي النصف او الثالث فشهد ذلك
 على رجل اعطيت من حقه ما عتق النصف من الاقربين واستدل ايضا بان استغفر الله
 مخلفات سيده مانع من تحمل اعباء الشهادة وادامها فلا مجال له فيها وما بان شهادته ولقوله
 قوله على الخصم نوع ولا يروى العبد في صالحها كسائر الولايات فلا بد لها من الحرية ويدل عليه
 ايضا ما في تفسير مولا الحسن العسكري عن ابي امير المؤمنين قال سالت عن المكاتب

وهو يذكرنا بقوله تعالى واستشهدوا بجهنم والله اعلم قالوا انهم دون عبيدكم فاني لله
 شغل العبد بغيره من مواليهم عن محل الشهادة وعن ادائها واجيب بعدم صراحة الاخبار
 في عدم القبول مع استحقاقها من مواليهم عن محل الشهادة وعن ادائها واجيب بعدم صراحة الاخبار
 له ولعله ناشئ من عدم حصول اذن في التحول والاداء ولا يبعد من مثله جعلها بين ما تقدم
 مما عارضها والجمع بين الدليلين بما امكن اولى هذا مع ان صدر الحديث عن محمد بن مسلم فتضمن
 لقبول منها دونه على اهل الكتاب وهو خلاف قول القائلين بوقوله في محمد بن مسلم في ذلك
 اخبرني عنها انه مطلقا وعلى اهل الاسلام وكذا الكلام في صحة الجلي صوفية جماعة فان كلامها
 قابله للنسب والضعف اسناد الاخير من الثم الفاضلة جارية عن المصطفى المشهور فان
 زعمه وسماعة الواقفان في الطرفين كلاهما وان كانا واقعيين لهما فتشاققا فلا يصح عليها من تلك
 الجهة عند من يعمل بالروايات الموقوفة ومنهم الثم الفاضلة ورواية جميل مستحيلة على خلاف
 مدعاهم ولا يبعد ان تحمل على النقية فان المنع كما عرفت هو المذهب المشهور ومنه خصوصاً
 في صحيح محمد بن مسلم ورواية ابن بصير وموقوفة الحلبي وكذا صحيحة فان اشتغالها بالحوار
 شهادة المرأة في الطلاق يترتب فيها انوار النقية فلهذا صوفي لداهم دون سلفها و
 يحمل رواية علي بن حفص ايضاً على فعل سابقاً واما التعليقات والمناسبات فلا وقع لها
 في الاحكام عندنا هذا مع ظهور المنع بل هو عين التثنية لجواز بعض الناصب كما مائة
 الصلوة واستغفر في حصة مولاة غير مناف لقبول شهادته لا مكان القبول بحرف لا يجر
 لشئ من خدمته غاية الامر ان ثبت ان ذلك واماماً يثبته من رواية النفسير لعدم
 سلافة اسناده على المشهور غير صالح لان يكون مؤسساً لاساس فلهذا استدلاله
 للثالث بما رواه **٢٤٧** من الباب **٢٤٧** عن ابي عبد الله البرقي عن ابي بصير عن
 الزهري عن احمد بن ابي الحسن عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 ابي عبد الله في رجل مات ومولاه جارية ومولاه كفن فماتت فاعقبت العبدان وولدت
 الجارية غلاماً فاشهدا بعد العتق ان مولاهما كان اشهدا ان كان يقع على الجارية وان
 الحمل منه قال يجوز شهادتهما ورواه احمد بن محمد بن كاتان ورواه ايضا في باب وصية الانثى
 لعبد في الحديث الحادي والعشرين عن الزهري وفيه جارية تحبني وفي بعض النسخ الحمل
 مكان الحمل ثم قال وهي بالية على قبول شهادته لسيدته والمنع عن قبولها عليه الا لم يكن للعتق
 فائدة وبان فيه الجمع بين الاخبار وهو ما امكن اولى من طرح احدها وعلى خصوص هذا
 حكى في الانتصار والغنية والسرير الاحماع وبان فيه مشايخه شهادة الولد حيث لا عليه

عن حماد بن عمار عن ابي
 عن محبوب عن العلاء
 صحيح
 موقوفة سماعة
 صحيح جميل
 روايات اكلبي
 كما استظهره الفصل الخامس
 وما رواه ابي بصير عن ابي
 والمراد من ذلك في بعض
 مكان صفوان
 حصة العبد عن م
 حصة العبد
 الوصف ما وصفه في بعض النسخ
 في طرق من طرق عن حماد بن عمار
 له في طرق او في بعض النسخ
 وحديثه في بعض النسخ
 عن حماد بن عمار عن ابي
 كثر رواه ابي بصير عن ابي
 الا في بعض النسخ
 وكذا الكلام في حصة من كان
 عن ابي بصير عن صفوان
 وشماله على ما يروى في بعض النسخ
 الا في بعض النسخ
 يدل م

في الحكم افاذه الشها القاض نظر بين اما الرأية وما استند اليه لنبات الجزء الاول من
المدعي ففقدان مولود ولدنا تحقق بعد الشهادة فحين الشهادة لم يكن شهادته
وان فاسمع حكم الحاكم كما شفقين عن كون في الواقع للمولى وهو غير المدعي واما الجزء الثاني
فلان التقيد بالعق في عبارة الامام عليه السلام بل انما وفي لفظ الشها بها بالجملة
الحال والظان لا مانع من باب مفهوم المصنف حتى يمنع بعدم حجة عندة والشيخ في
الاستصحاب وقبول الشهادة فيه من حيث كفا في الوصية وعند الضرورة كما يقبل شهادته
الذي العدل عند فقد المسلمين بعض الكتاب واما ما ذكره في الجمع ففي غايه الاستصحاب او ينزل
اصلا فان تفاوت في الاخبار في الموارد العديدة بعد الاستسالة الكثرة من غير يقين ولا حجة
على ما عوهد من التخصيص مع الحاجة الماسة الى بيانه غير مناسب لسلام الحكم هذا مع عدم
انحصار الامر فيما ذكره احتمال وجوه اخرى كما سيأتي في محسك الامر من مع انه انما يكون فيما اذا
لم يظهر الترجيح وتعادلت الادلة في القوة وفيما نحن فيه ليس كذلك ادكل فرين يرجح دليله
بما يراه مطابقا لمعاد فلا يكون هذا النوع من الكلام قطعاً السبيل والنسبة بالولد
ان كان من باب الاستدناس فلا ينشأ اساس وان كان من باب القياس فلا يدرج به
عند اصحاب من غير التباس حجة الرابع ايضا والجمع بين الاخبار به والحوار كما تقدم
فيما تقدم سبق من بعد تنزيل الاخبار المطلقة على غير تخيل الجمع من غير دليل على الفصل والا
تلقه ان يتخذ غيره من السبيل او وجد طريقا آخر احسن ما اتخذ من الدليل حجة الخامس
ايضا في الجمع بين الاخبار به وما رواه **باب ٣٣ منه** صح عن محمد بن علي بن محبوب
عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم
فبدل بالمطروق على عدم جواز شهادته له والمعلوم على جوازها على غيره وهو العمل بالحكم
وعايند المعلوم ما تقدم في صحته الاخرى عن احدها عليها السلام من جواز شهادته
اذا كان من اهل القبلة على اهل الكتاب وعلى خصوص العبد ما رواه الشيخ في
عن علي بن ابي حمزة كان يقبل شهادة بعضهم على بعض ولا يقبل شهادة قوم على الاخرى والحوار
رواية محمد بن مسلم الاولى ما تقدم من روايته الاخرى الصحيحة من جواز شهادته
على الحر المسلم وروايته الثانية غير جازلة الا على جواز شهادته على اهل الكتاب ما
على عدم جوازها على غيرهم فهو من باب مفهوم اللقب الضعيف الغير المعتبر عند
اصلا والثالثة غير مستندة حتى ينظر في سندها وهل هي قابلة للتحويل ام لا مع
غيرها ما تقدم ما طابق ظاهر الكتاب ومنها حجة عبد الرحمن حجة السادس ايضا حجة

الشهادة م

على ما ذكره في غير هذا

فهذا محتمل آخر م

على الحر م

جمع

الجمع بين الاخبار وبيان شهادته لمولاه موهم التمهيد بغير النفع اليه وعليه عقوق وضعف
الاول ظاهر ما تقدم وكذا التعليل اذ ليس كل ما قيل من التمهيد ما نفع عن القول كما
تقدم بل حجة خاصة حكم الشرح بمنعها القول وهو فيما نحن فيه اول الكلام وفي التمهيد
امرا لله سبحانه وبيان الحقوق ليس عقوقا كما تقدم بيا في شهادة الولد على والده حجة
السابع ما رواه **باب ٣٤ منه** من الباب المتقدم **باب ٣٥ منه** من الباب المتقدم عن الحسين
بن سعيد عن فضالة عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل للملوك
المسلم تجوز شهادته لغيره اليه فقال لا يجوز في الدين والشيء اليسير **باب ٣٦ منه** في باب
عن فضالة بن عمن عن ابن ابي عمير والصحيح ما ذكر في المتن عن الاستصحاب فان الحسين
بن سعيد يروي عن فضالة بن ايوب والحوار بان معارض بالخبر المتقدم وبعبارة
دلائلها على تمام المدعي لم يذكر غيرهما واحتمال خيلها على التيقية فان المنع من غير المسلمين
من هذا هب العامة فقد بين من تفصيل المقالة في القيل وقال ان الرجل لا يقول الله
وان كان غير مشهور عندهم بعد ما عن هذا هب العامة ومطابقا لظاهر الكتاب
السنة وقبول معارضها للتأويل والحمل على التيقية وكل هذا فيما اذا اقام حاله العترة
واما اذا اعتق شهادته مقبولة بعد ذلك اتفاقا في المانع لو كان فيقبل شهادته طامحا
مع استماع سائر الشرايط في كل مكان والتخصيص في كلام الله بقوله على مولاه من باب
الصحيح بالقرعة الاخرى ويقتصر الى عادة الشهادة بعد ارتفاع المانع لو شهد قبله كان
عليه الشرا فاضلة وغيره وكذا في الولد على والده من اجل ان السابعة كانت مودة
فلا يفر شيئا وان ارتفع المانع ولا يحضر في مخالفته ولكن روى **باب ٣٧ منه** عن محمد بن ابي نوح
عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن العيص عن **باب ٣٨ منه** من **باب ٣٩ منه** اسعيل بن ابي نوح
جعفر عن ابيه عن علي بن ابي ان شهادته الصبيان اذا شهدوا وهم صغار جازت اذ اكرامها
وكذلك اليهود والنصارى اذا اسلموا جازت شهادتهم والعبد اذا شهد بشهادة ثم غلب
جازت شهادته اذا لم يرد لها الحاكم قبل ان يعق وقال علي بن ابي عمير لو وضع الشهادته لم تجز
شهادته ولم اظفر على بظاهرها وحملها الصدوق وبعده الشيخ على ما اذا لم يرد لها بشي
او نحو ذلك لاجل العبودية واذا لم تعرف حكم الملوك واختلف العلماء في حقها صحيح
المصالح في لافق بين المذنب والكاتب المشروط وان ادى من مال الكاتبة ما ادى
كذا الكاتب المطلق اذا لم يؤد من مال كاتبة شيئا لبقاء الوصف المانع على تقلده وهو
الرقية فتم فينتوب عليه فنيا وانما ما يثبت على الرق والظان لا خلاف في بقاء

ولا يقول م

وان تحملها حالة العبودية م

محمد بن محبوب م

يد على كاتبة
ايضا في صحة الشهادته

حكم الكاتبة والمذنب
الشهادة

اصلا م

وقد تقدم في ما حث العقب
ما دل عليه الاخبار م

منها صاحبكم

انما اختلفوا بعد الاختلاف الاول في المكاتب المطلق اذا ادى شيئا من مال كاتبه وحرره
بني من منه فجماعة من اصحابهم فيمنع منه والقاضي ما بين الجند على قول من ان
فيقبل بقدر ما غرر ويعد بقدر ما بقي تحت الرق واستقر بالمصالح المحقق المنع مع احتيا
في اصل المسئلة قول من ان لا يفسد فيقبل بقدر ما غرر المالك الا على مولاة يدينه ان
ينزل كلامه الا على التقدير الذي هو القول بالمنع المطلق والمراد منع التفرقة بينه وبين
اصنام المالك وقواه الشئ الفاضل ووافقهما الفاضل في شرحه واستدل لذلك بما قد
سبق من روايات في جبر وطعن على الشئ الفاضل الوقف والاصنام وقد ذكر ان الاضمار
في مثل ان يصير من اصحاب الاصول غير ضاير بالحال مع ان اسنادها يمكن من الاعتناء بكونه
مستلما على جماعة من اهل الاجماع هذا مع ان الظاهر ان ابا بصير الواقع في اسناده هو عليش
المرادى بقرينة رواية اخرى الى ابي غالب عنه حتى حكم بعضهم بذلك بالكلية ويدل عليه
ايضا ما تقدم من الروايات عن الحلبي فينا في تلك الروايات ما تقدم من صحة جبر
فقد جاز في قول شهادته في القتل وحده وكذا رواية علي بن جعفر عن ابيه عن حماد بن عمار
لم يجر منه شيء غير بعيد وكذا الاول واما قول شهادته في خصوص القتل فيمكن ان يكون مخفيا
على موده لكان الضرورة لكن لا يحض في قاييل به بخصوصه وعلى الشئ الفاضل مستقر
المصحة بان المانع على التقدير الرتبة ولم يزل بالكلية فينبغي ان يبقى على مقتضاه حتى يرد
وعلى تقدير العمل بمثل من النصوص فالعمل به لعدم معارضه مع خصوص ما على المختار من قول
شهادة كل عاقل مع استجماع سائر الشرايط والسمع بقدر الحاجة الاولى **فالثاني** اذا سمع
الاقرار صار شاهدا وان لم يستدع المشهود عليه وكذا لو سمع اثنين فوقعان عقدا كالسمع
والاجارة والنكاح وغيره وكذا لو شاهد الغصب او الجناية وكذا لو قال له الغريم ان
علينا فسمع منها او من احد هما ما وجب كما وكذا لو جنى فظن المشهود عليه ان كانا شاهدا
في الشهادة يتحقق علم الشاهد بالمشهود به فلا فرق في السراخ والطوارى بناء على حكم الاول
لفقد الخرج عنه وان قال المشهود له وعليه لا تشهد علينا فان لقولا يقيم ولا غرة في الشرع له
والظاهر ان اختلافه في شيء من ذلك الا في من استخفى ورواية لسمع ما جرى فيما بينهما في الخفية
فشهد بذلك عند الضرورة والحال في المسئلة يفتنا استسما الى ابن جبر حيث ذهب
الى عدم قبول مثله وهو المنقول عن بعض العامة فيجوز انط ما تقدم من عموم الكتاب
السنة وقوله سبحانه لا من شهد بالحق وهم يعلمون وما رواه **ك** الشهادة **ا** من **د** **ب** **ع**
من البينات عن علي بن ابي رهم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله

المنع من شهادة على المولى
على ما نقله عن الشيخ اوه
فكر في فائدة
سابق في كلامه
القول
اجاز

قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو الجار ان شهد وان شاء سكت وقول
اذا شهد له يمكن له ان يشهد **ك** من الباب **ا** ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار
عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين **ك** منه **ع** محمد بن يحيى عن **س** من الباب
احمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا سمع
الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو الجار ان شاء شهد وان شاء سكت **ك** اسقطيب
فوله فهو الجار **ك** منه **ق** محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن العلاء بن رزين
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو الجار
ان شاء شهد وان شاء سكت **ك** اذا علم من انطام فيشهد ولا يحل له ان يشهد **ك**
منه **ك** منه **ا** محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال
عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن الرجل يحضر مسامحة بين
فيطلبان منه الشهادة على ما سمع منها قال ذلك اليه ان شاء شهد وان شاء لم يشهد
فان شهد شهد بحق قد سمعه ولم يشهد فلا شيء عليه لا فاضل لم يشهد **ب** **ا** من **ك** **ج**
العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت ابا جعفر عن الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يندى الى
الشهادة قال ان شاء شهد وان شاء لم يشهد **ك** من الباب **ا** ابن فضال عن احمد
بن محمد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يندى الى الشهادة
قال يشهد **ك** منه **ث** علي بن اسفهم عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن رجل
ظهرت امرته من حيزها فقال فلا تظانق وقيم سمع من كلامه ولم يقبل اشهد واذا قطع الظانق
عليها قال نعم هذه شهادة افين كما معلقة وقال الصدوق ونعم ما قال معنى الجار الذي
جعل الجار في الشاهد هو اذا كان على ذلك الحق غيره من الشهود فمضى علم ان صاحب
التي مظلوم ولا يجزى حقه الا بشهادة من وجب عليه قاتلها ولم يحل له كتمانها وقد قال الصدوق
في العلم شهادة اذا كان صاحبها مظلوما انتهى ويدل على ذلك رواية محمد بن مسلم الباقية
وما رواه **ب** منه **ل** عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرام عن يونس بن
عوض روى عن ابي عبد الله قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو الجار ان شاء
شهد وان شاء سكت **ك** اذا علم من انطام فيشهد ولا يحل له ان يشهد ولم اتفق له من جبر
على ابل وكان الحق باب الرتبة من الحوص على الشهادة ولو كان كذلك فلا يخفى جعفر بن
المسعود انه هو في باب الاداء التحمل بل لا يخفى ما حل تحت اطلاق الامر من قوله سيما
كوفوا شهداء ما تقسط وجوب على انفسكم وسائر الادلة وتبين انه ما ورد من الادلة الا انها

منه كذا

جهالة بغيره

هنا لانه لا يجوز فيه فانه مذكور في رواية
بغيره فانه لا يجوز فيه

الا ان يشهد

ويكون الاداء حذرا
فعل

والسعي في حوائج الاخوان واعانتهم في غيابة ثم والعدوان وعلى الله التكاليف **والرابعة**
 الكذب بالشهادة قبل السؤال بطريق الله فيمنع القول اما في حقوق الله او الشهادة للمصالح
 العامة فلا يمنع ادخال مدعي لها وفيه رده هذا هو السادس مما اشار اليه في هذه المسئلة
 من مواضع التهم وهو المبادرة بالشهادة وليس المنع فيها ما اطلقها على ما نصيبه عليه السلام الفاضل
 رة وهو ان الحقوق المشهود بها على استقام ثلثة فالحاكم في باب حقوق الله المحضه او من باب حقوق
 الادمين المحضه ومن باب حقوقها ولا يختص باحد هاتين الا ولد هو المشي بالشهادة المحضه لا غير
 خلافه قول المبادرة فيها وعدم موتها وتوعد فيه المص مشاه من عموم ما باقى من ادلة التهم
 ومن طرق التهم العطله لو لم يقع عليه البينة ادلة مدعيها فينفي تقييد المنع عن المبادرة بالثبات
 وهو حقوق الادمين المحضه ويشهد له عموم ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان نزع
 منها وهما واجبان على شرائطهما واستدل ايضا بما روى عن جعفر انه قال في الخبر المشهور الذي يليق
 بالشهادة قبل ان يسألها وليس في حقوق الادمين لما ورد من المعارض فينبذ على القسمين
 علان بالعموم مما يمكن فلذا اتوا به الشارح الفاضل رة كما قطع عليه عد ولا يسمى اما الواجب من الشهادة
 المتبرع بها المنوطة للهمة هذا حكم الاول والاخر اما من تبادر بالشهادة في الثاني فلا يقبل ثبات
 بلا خلاف ظاهر بين الاصحاب فان ثبت اجماع في المسئلة فهو المنع والافكا قاله الفاضل في
 شرحه عند ما انتفت التهمة فيقول عليه قولنا الشهادة ان لم يكن مانع آخر وتوعد المشهور ما روي
 عنه انه قال في مقام الدماء ثم يجبي قوم يعطون الشهادة قبل ان يسئلوها وفي رواية اخرى
 الكذب حتى يشهد الرجل قبل ان يسئل شهد ثم علم ان التبرع بالشهادة ليس قادحا في العدالة السعي في
 الشهادة في غير تلك الواقت بل يقتصر بالرد على ما جاد في فلو ليس المحرر المبادرة من العصبية
 الكبيرة ولا الصغيرة حتى يقضى فلا يسع الا بعد ظهور التهمة والتوعد وظاهر البتة في غافل
 في اول التوعدة والثالثة فيه منسوبة الى بعض العامة بل قال بعضهم بعدم جواز المبادرة وموتها
 ولو انقضى المجلس وانفتحت المحاكمة في مجلس آخر واتي بالشهادة على وجهها ففي قولها وجهان
 ذكرهما الشارح الفاضل رة فثبتها بقاء التهمة واستماع شرايط قبول الشهادة ولعل الاخير كما
 استجوده الفاضل الى التغيير الى التغيير عليه ان كان في ما بين الموانع بعد ارفاعه كما تقدم
 التنبية عليه والحد في ذلك ايضا منسوب الى بعض العامة بناء على خلافهم في الحاق تلك التهمة
 بالصغيرة والكبيرة فكما يعلم قبولها في الاعادة على الاستدلال دون الاول وادعيت حقيقة
 المسئلة فلا عبرة بعد ذلك ههنا ثم النادرة **قال** المشهور بالصق اذا تاملت
 الوجه اهلا لا تقبل حتى يستبان استمراره على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول بن قبل شهادتك

هذا ما يقتضيه دليلنا على ان الشهادة رة او لا رة انما يتبين من سياق الحديث

لما كان فتح باب التوبة من الله سبحانه من اعظم نعم الله جل شاناه وعم نواله على العباد ومن اصيل
 الوسائل لرفع الفتن والفساد في ملكة الدين وسائر البلاء فان باس ما ييسر في المقام
 من الكلام تحقيق المرام والله المستعان وعليه التكاليف ولا بد منها من تحقيق معنى التوبة ووجوبها وكيفيتها
 واتسارها وكيفيتها وما يلزم المكلف بعدها واحكامها اما بيان معناها فليما قاله بعض العلماء
 وهي توبة القلب عن الذنب والرجوع من البعد الى القرب وبعبارة اخرى ترك المعاصي في
 الحال والعزم على تركها في الاستغفار وتدارك ما سلف منه من التقصير على الاستعمال وقا
 العلان متري شرح التجريد هي الذم على المعصية والعزم على ترك المعاصي في المستقبل
 ومن اتقى بالذم وصده فانما هو ضرورة لزوم العزم على عدم المعاصي عليه اياه لان تركه في
 المحرم يكشف عن نفي الذم ويستطاع على كل الامرين في الاجاز اجالا وقصصا لا فتا
 وقال السيد في طراز اللغة تاب العبد توبا وتوبة وصار رجوع عن المعصية الى الطاعة وهذا
 الكلام مشعر بضرورة العمل الصالح بعد ما وقال بعض العلماء ليس معنى التوبة تركها فقط بل
 تمام التوبة بدار لما مضى وكل شهوة اتبعها الانسان ارتفع منها ظلمة الى قلبه كما وضع
 نفس له سنان ظلمة الى وجه المرأة الصفيحة فان تركت ظلمة الشهوات صارت دينها كاجص
 بخار النفس وجبه المرأة عند ترك خبثها كما قالتم بل ما ان على قلوبهم ما كانوا يكسبون فاذا تركوا
 الرين صار طبعها فيطبع على قلبه كالخبث على وجه المرأة اذا ترك وطال زمانه غاص في جرم الخمر
 وافسده وصار لا يقبل التصفيق بعد وصار كالطبيع من الخبث ولا يكفي في تدارك
 الشهوات تركها في المستقبل بل لابد من محو تلك الآثار التي انطبعت في القلب كما لا
 في ظهور الصورة في المرآة قطع الانفاس والبخارات المستودعة لوجهها في المستقبل
 ما لم يشغل بمحو ما انطبع فيها من الآثار وكما يرتفع الى القلب ظلمة من المعاصي والشهوات
 يرتفع اليه نور من الطاعات وترك الشهوات فينحى ظلمة العصيدة بنور الطاعة التي
 واقا وجوبها وفوريها فجمع عليه بان جميع العلماء في الجملة ويدل عليه العقل والنقل
 من الكتاب والسنة اما العقل فمن حيث دلالة على وجوب التزجر والندم عن
 القبايح ووجوب دفع الضرر عن النفس وهو العقاب او الخوف منه المترتب على
 الاثام واما الكتاب ايات كثيرة منها قوله سبحانه في سورة التحريم يا ايها الذين
 امنوا اتوبوا الى الله توبة نصوحا عسى يرحمكم ان يكفر عنكم سيئاتكم ويترك لكم خيرا مما كنتم
 من تحتها الانهار والامر بالوجوب ومفيد للفورية ههنا بالاتفاق وقال في مجمع البيان
 توبة نصوحا اي خالصه لوجه الله وعن ابن عباس قال قال معاوية بن جندب يا رسول الله

نفسه
نفسه

وكون الذم والفرار عنه موقوفين على
 الخلاص من الشهوات
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 عندكم في النقل ويدل عليه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الذم والفرار عنه موقوفين على
 الخلاص من الشهوات
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 عندكم في النقل ويدل عليه

ما التوبة النصوح فقال ان يتوب التائب فلا يرج في ذنب كما لا يعود التائب الى الذنب وقيل
التوبة النصوح هي التي يباح الانسان فيها نفسه باخلاص الذم مع الغم على ان لا يعود
الى مثله في التبع وقيل ان يكون فادعا على ما مضى مجتمعا على ان لا يعود فيه وقيل ان يستغفر
ويندم بالقلب وعيسك بالبدن وقيل هي التوبة المقبولة ولا يقبل ما لم يكن فيه تزلزل خوف ان
ورجاء ان يقبل وايمان العاقل وقيل ان يكون الذنب ضرب عزيمة ولا يراها كانه ينظر اليه عن
ابن مسعود انها التي تكفر كل سيئة ويسجي ما يؤيد بعض العاني فيما بقي من الاجزاء وقوله عن
قال في سورة النور ونحوه الى الله جميعا اياها المؤمنون وجه الله ارسل ما سبق ومنها قوله حلل
في سورة هود فاستغفر ثم توبوا اليه ان يقرّب نجيب المحسن لك من الآيات الكثيرة الواردة
في شأن الامم السالفة بناء على اثر ذلك في هذا المعنى بين جميع الامم من غير تفرع ولا تخصيص فيه
اصلا وخصوص ما ورد في حق هذه الامم المرحومة ويؤكد ذلك هذه الكتاب من الاخبار ما رواه
كا الايمان والكفر من **مسألة** عن عدة من اصحابنا عن ابي عبد الله محمد بن محمد بن علي عن محمد
بن الفضل عن ابي الصباح الكاظمي قال سألت ابا عبد الله ع عن قول الله عز وجل يا ايها الذين
آمنوا اتوبوا الى الله توبة نصوحا قال يتوب العبد من الذنب ثم لا يعود فيه قال محمد بن الفضل
سألت عنها ابا الحسن ع فقال يتوب من الذنب ثم لا يعود فيه واحب العباد الى الله **مسألة**
المفتنون التائبون **مسألة** من الباب **مسألة** علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع
اي صبر قال قلت لا يعبده الله ع يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة نصوحا قال هو الذنب
الذي لا يعود فيه ابد قلت واينا لم يعد فقال يا ايها محمد ان الله يحب من عباده المفتن التائب
مسألة من **مسألة** عن ابي عبد الله ع عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن هلال قال سألت ابا عبد الله ع
الاخرة عن التوبة النصوح ما هي فكتب ان يكون الباطن كالظاهر واخضع من ذلك **مسألة**
من الباب **مسألة** محمد بن موسى بن التوكل ع عن ابي ابراهيم بن هاشم عن محمد بن عيسى بن عبد الله
عن عوف بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان وغيره عن ابي عبد الله ع قال التوبة النصوح ان
بالرجل كظاهره واخضع وقدمى ان التوبة النصوح هو ان يتوب الرجل من ذنب وتوب
ان لا يعود اليه ابد **مسألة** كا الايمان والكفر **مسألة** من **مسألة** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى ع
بن الحكم عن فضيل بن عثمان الرازي قال سمعت ابا عبد الله ع يقول قال رسول الله ص
الله عليه وآله اربع من كن فيه لم يهلك على الله احد من اهلها لم يعبده الله فاعلم العبد بالحسنة ونفعلها
هو لم يعملها كتب الله له حسنة بحسنة يديته وان هو عملها كتب الله له عشر اوجم بالسبعين وان
يعملها فان لم يعملها لم يكتب عليه ثواب وان هو عملها اجل سبع ساعات وقيل صاحب الحسنة

النص من رتبة الباعثة يقع على كذا وكذا
فكان الاستماع في نفس نفسه بها وقد
المراد به تنفع في كذا وكذا
عشرا لظهور آثاره الحميدة وصاحبها
افتاء في كذا وكذا

ضعف شترک و کرم علی و
الصدیق و ضعف و فتنه

المفتون ور

منعہ باہر لال منہ

علی بن م

على
من يزدب ويهود فكروا الذي تكلم الماسيحي
ولم يعد بعد ان ادى هكذا وبه هو ارجب
التواضع وانما الذي يثبت ثابت في الجحيم
والعالم والموعد والنفخ عليه من اثاره وقد اكرهه الله
لنسير الى الجحيم بعد الحشر ١٣٧ اقرض المعصية وتبدل الملام

[illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

جہاں لے جائی ہوگی
وگو، خفص فخرت
بین جامعہ و منہم
المشرف

ولم يستغفر
كل امرئ الا على امرئ
عمرى بن عمرو بن عبد الله بن
قاسم بن ابي عبد الله بن
العددا الذي في بنا قبل
الى الليل فان استغفر الله
عليه شيء ولكن اختلا
بالمرء الى اختلا في
الاغذار او من اجل اختلاف
الماء في قبول الاعتذار

في يوم القيمة من حسناته ان لم يعوضه الله عنه ولا اعتبار فيه تحليل الوثقة وان وثق احد القدر
 واما الحق المالى اذ اقامت مستحقته فانه ينقل الى دارته ويدبر بدفعه اليهم وياورهم منه الطيبين لا يرا
 ذلك بما اذا علموا حقيقة الحال دون ما اذا جهلوا مع علم المصالح بالمباليد على لك ما رواه
ب ٣ من الصلح عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير القاسم بن محمد عن ٣٥ من يوم القيمة
 على بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن ع رجل يهودى او نصرانى كانت له عذى او عدة آلاف
 فمات الى ان اصالح وورثته ولا اعلم كم كان قال لا يجوز حتى تخبرهم وقد ورد في المقام اخبار في
 تقدم في كتاب الصلح خصوصا صحيحة ابي داود وهي ما رواه العيشة ٤ من ترجم عن عذ
 من اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي محبوب عن ابي داود الحافظ قال اكثر بيت بعك الى نصراني هبيرة
 ذاهبا وجانيا بكذا وكذا وخرجت فطلب غريمي فلما صرته في قطرة الكوفة خربت ان صاحبه
 توجه الى النيل فوجت نحو النيل فلما اتيت النيل خربت ان صاحبي توجه الى بغداد فالتفت
 وطفرت به ورفعت ما بيني وبينه ورجعنا الى الكوفة وكان ذهباي بحبي خمسة عشر يوما
 فاجرت صاحب البغل بعذري وارادت ان تحلل منه ما صنعت وارصه فذلك الغش
 درهما فاني ان يقبل فترادينا ما في خيفة فاجرت بالقصة واخبره الرجل فقال لما صنعت
 بالبغل فقلت قد دفعته اليه سليمان قال نعم بعد خمسة عشر يوما قال فاجرت من الرجل فاما
 اريدكم على عقد جسد على خمسة عشر يوما فقال انا ارى لك خصالا اكره الى قصر ابن هبيرة
 فخالصت اليه الى النيل والى بغداد فضمن قيمة البغل وسقط الكرا فلما رد البغل سليمان فوضته
 لم يلزمه الكرا قال فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع فوجته ما افنى به او حقيقة فاشته
 شتا وغالت منه فحجت تلك السنة فاجرت اباعه الله ٢ ما افنى به او حقيقة فقال في مثل
 هذا القصار وشبهه تحبيل السماء ماءها وتمنع الارض بركها قال فقلت لابي عبد الله ع فاني ا
 قال ارى له عليك مثل كرا بعل فاهبا من الكوفة الى النيل ومثل كرا بعل اكره الى بغداد ومثل
 كرا بعل من بغداد الى الكوفة فوفية بابه قال فقلت جعلت فداك قد علفته بدها فاني عليه علفه
 فقال لا ذلك غاصب فقلت اريت لولع طب البغل ونفق الديك ان يلفني قال نعم فبغلو
 خالفته قلت فان اصاب البغل كرا وبعا فخر فقال عليك قيمة ما بين الصحة والمعيب يوم ترو
 عليه قلت من يعرف ذلك قال انت وهو اما ان يحلف هو على القيمة فتلزمك فان رد اليك
 اليه بين عليك فخالفت على القيمة لوفية لك او ياتي صاحب البغل بشهود تشهد ان قيمة البغل
 اكره كرا وكذا فليزمك قلت اني كنت اعطيه دراهم ورضيها وحلاني فقال انا وضعتها
 وحللك حين قضى عليه او حقيقة بالجور والظلم ولكن ارجع اليه فاجزه بما اصابك به فاني بك

اني القصاص فان شئت فاقص وان شئت فاعف وفي الاضلال لا بد من رد الضال عن
 الضلال وادبنا ده الى الصواب في الحال مع الامكان كما اشترط فيه ولكن روى الصدوق في
ب ١٢٠ من قعدة عن هشام بن الحكم وابو بصير عن ابي عبد الله ع قال كان رجلا في الكوفة
 الاول طلب الدنيا من خلال فلم يقدر عليها وطلبها من حرام فلم يقدر عليها فأتاه الشيطان فقال
 له يا هذا انك قد طلبت الدنيا من خلال فلم تقدر عليها وطلبتها من حرام فلم تقدر عليها فأتاك
 على شيء فكنز به دينك فكنز به دينك فقال لي قال تسمع دنيا وتدين عواليه الناس ففعل فاستجاب
 له الناس فاطاعوه فاصاب من الدنيا ثم انكر فقال ما صنعت ابتعدت دنيا ودعوت الناس اليه
 وما ارجى ثوبة الا ان اتى من دعوتهم فادبه عنه فجعل ياتي اصحابه الذين اجابوه فيقولون ان الله
 دعوتكم اليه باطلا فلما ابتدعتم فجعلوا يقولون كنبت هو اثم ولكم مشكل في دينك فخرجت
 عنده فلما راي ذلك عاد الى سلسله فوجد لها وندم فجعل ياتي عنقه وقال لا احلها حتى يتوب الله
 علي فادعى الله عز وجل الى بني من الانبياء قل لعلك ان عذرتي وجلالي لودعوني حتى تنقطع
 او صالك ما استجبت لك ثم من مات على ما دعوتك اليه فخرج عنه وعلم على انه كان
 في شرع من قبلنا كما كان قبلهم انفسهم في شريعة موسى ع ولعله من الاثر الذي كان عليهم و
 وضع الله سبحانه عن هذه الاثر وليس هذا من باب التكليف بالحال حتى ياتي عنده العقل بل جاء
 بسوء الفاعل كما ورد في عقد الشجرة وانفاخ الروح في كذب الناس وعمل مثل في الرجوع يوم
 القيام وقبول قبول التوبة عن مثل ما ذكر في الاضلال ووضع عن هذه الاثر من الرحمة
 ما ورد في قبول توبة الشيخين لورجعا الى الحق فلهما على ما فعلا من غضب الحلائل في القدر
 والغيبة ان بلغه يلزم الاستقلال منه وان لم يبلغه فوجهان من آخر ادى فلا يزل
 الامن جهته واليه ذهب اكثر من استلزامه زيادة الاذى وفقر القلوب والوجع محرمة
 المحقد والضيق والعداوة والتوقد من الغيظ ونفي الحق الارب على عنه البعد واختار الحق
 الطوس في التحريد الاخير قال ويجب الاعتذار الى الغتاب مع بلوغه ووافقه العلامة في
 منجبه وسببه المشهور بين العامة والخاصة في الف ملاذكم الشئ الخاص به من سببه خلافه
 الا ان لا تروى على تقدير فلا حوط ولا ولي او يستغفر له مما تذكركه ما رواه **ب ٥٢** من
 عن حفص بن عمر عن ابي عبد الله ع قال سئل رسول الله ص ما كاداة لا غنايا قال
 يستغفر لمن اغتبهه كاد كرهه ويتبعي ان يستغفر لهم من غيبته ما ورد ان المستغفر احد
 المعتامين يقول اللهم اغفر لي ولبن اغتبهته او سمعت غيبته وقال الشئ الخاص بالوقت والاستقلال
 منه بوجه او امتناعه فليكن من الاستغفار والاعمال الصالحة لعسى ان يكون عوضا عما ياخذ

كذا في القدر
 ذكرها الساج
 في الغيبة
 في القدر
 في الغيبة
 في القدر
 في الغيبة

يوم القيمة من حسناته ان لم يعوضه الله عنه ولا اعتبار فيه تحليل الوثقة وان وثق احد القدر
 واما الحق المالى اذ اقامت مستحقته فانه ينقل الى دارته ويدبر بدفعه اليهم وياورهم منه الطيبين لا يرا
 ذلك بما اذا علموا حقيقة الحال دون ما اذا جهلوا مع علم المصالح بالمباليد على لك ما رواه
ب ٣ من الصلح عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير القاسم بن محمد عن ٣٥ من يوم القيمة
 على بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن ع رجل يهودى او نصرانى كانت له عذى او عدة آلاف
 فمات الى ان اصالح وورثته ولا اعلم كم كان قال لا يجوز حتى تخبرهم وقد ورد في المقام اخبار في
 تقدم في كتاب الصلح خصوصا صحيحة ابي داود وهي ما رواه العيشة ٤ من ترجم عن عذ
 من اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي محبوب عن ابي داود الحافظ قال اكثر بيت بعك الى نصراني هبيرة
 ذاهبا وجانيا بكذا وكذا وخرجت فطلب غريمي فلما صرته في قطرة الكوفة خربت ان صاحبه
 توجه الى النيل فوجت نحو النيل فلما اتيت النيل خربت ان صاحبي توجه الى بغداد فالتفت
 وطفرت به ورفعت ما بيني وبينه ورجعنا الى الكوفة وكان ذهباي بحبي خمسة عشر يوما
 فاجرت صاحب البغل بعذري واردت ان تحلل منه ما صنعت وارصه فذلك الغش
 درهما فاني ان يقبل فترادينا ما في خيفة فاجرت بالقصة واخبره الرجل فقال لما صنعت
 بالبغل فقلت قد دفعته اليه سليمان قال نعم بعد خمسة عشر يوما قال فاجرت من الرجل فاما
 اريدكم على عقد جسد على خمسة عشر يوما فقال انا ارى لك خصالا اكره الى قصر ابن هبيرة
 فخالصت اليه الى النيل والى بغداد فضمن قيمة البغل وسقط الكرا فلما رد البغل سليمان فوضته
 لم يلزمه الكرا قال فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع فوجته ما افنى به او حقيقة فاشته
 شتا وغالت منه فحجت تلك السنة فاجرت اباعه الله ٢ ما افنى به او حقيقة فقال في مثل
 هذا القصار وشبهه تحبيل السماء ماءها وتمنع الارض بركها قال فقلت لابي عبد الله ع فاني ا
 قال ارى له عليك مثل كرا بعل فاهبا من الكوفة الى النيل ومثل كرا بعل اكره الى بغداد ومثل
 كرا بعل من بغداد الى الكوفة فوفية بابه قال فقلت جعلت فداك قد علفته بدها فاني عليه علفه
 فقال لا ذلك غاصب فقلت اريت لولع طب البغل ونفق الديك ان يلفني قال نعم فبغلو
 خالفته قلت فان اصاب البغل كرا وبعا فخر فقال عليك قيمة ما بين الصحة والمعيب يوم ترو
 عليه قلت من يعرف ذلك قال انت وهو اما ان يحلف هو على القيمة فتلزمك فان رد اليك
 اليه بين عليك فخالفت على القيمة لوفية لك او ياتي صاحب البغل بشهود تشهد ان قيمة البغل
 اكره كرا وكذا فليزمك قلت اني كنت اعطيه دراهم ورضيها وحلاني فقال انا وضعتها
 وحللك حين قضى عليه او حقيقة بالجور والظلم ولكن ارجع اليه فاجزه بما اصابك به فاني بك

الدرة بالبركة لا يرا في شمس
 الرطل كره وقد روى البعير دبرا
 وادبره صاحب الخبر
 عن الراوي كسب ظنه وانه لا يرا
 في حقه صاحب الخبر
 في حقه صاحب الخبر
 في حقه صاحب الخبر

الرضا بآبائه قال قال رسول الله ص اعترفوا بنعم الله بكم ويحبها الى الله من جميع ذنوبكم فان الله
يحب الشاكرين من عباده ويجزي في رواية عن ابي جعفر ع انه قال الخقيم على الذنب وهو مستغفر منه
كالمتبرئ وهذه الاخبار وامثالها كما ترى ليست فصافي المدعى اذ غاية مدلولها وجوب التوبة عن
كل سيئة وليس لاحد في شبهة بل الكلام في اشتراط في قبول التوبة عن كل واحد واحد منها بحيث لا يغور
ولا يفتش ثمرة ولا يسطع عقابا بعد التوبة عنها بخصوصها نعم لا رواة الا في عن النظم ورواه في
تنزيله وبما روى ظاهر ما رواه في **باب** عن جميل بن زياد انه قال قال الامير المؤمنين ع العبد اذا
الذنب فليستغفر الله فقال يا بن زياد التوبة قلت ليس قال قلت كيف قال يا بن العبد اذا
ذنبنا قال استغفر الله بالحرث قلت وما الحرث قال الكسفة قال الكسفة ان يذبح ان يذبح
بالحقيقة قلت وما الحقيقة قال تصديق القلب واصدار ان لا يعود الى الذنب الذي استغفر
منه قلت فاذ فعلت ذلك فانما من المستغفرين قال لا لا فليبلغ الى الاصل بعد قلت
فاصل الاستغفار وهو قال الرجوع الى التوبة عن الذنب الذي استغفر منه وهي اول درجة
العابدين وركب الذنب والاستغفار اسم واحد لستة معان ثم ذكر الحديث نحو ما في الحديث
باب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن جعفر عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة
عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ع السلام قال قال رسول الله ص طوبى لمن وجد في صحفه
يوم القيمة تحت كل ذنب استغفر الله وبؤيده ايضاً عموم ما ورد ان دواء الذنوب الاستغفار
فان مداواة الايمان بقراءة آخى وبؤيده ما رواه **باب** عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن ابي جعفر ع عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن ابي جعفر ع عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
ان المؤمن لا يذكر نفسه بعد عشرين سنة حتى يستغفر به فيغفر له وان الكافر لا ينساه من سنة
من **الباب** عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن علي بن عتبة عن
الاكسبية عن ابي عبد الله ع قال ان المؤمن لم يذنب الذنب فيكون بعد عشرين سنة فليستغفر الله
منه ويغفر له وانما يذكره ليغفر له وان الكافر لم يذنب الذنب فينساه من ساعته
وعى عنه من احبنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الله بن جندب عن سيفان بن
قال قال ابو عبد الله ع ان الله اذا اراد بعبد خيراً فاذنب ذنباً لا يتبعه بغيره ويذكره
الاستغفار الايمان والكفر **باب** عن علي بن ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع
جميل بن دراج عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع عن ابي جعفر ع ان الله عز وجل قال لا
جنت لك ان من عصى في ذنوبك السيئة ثم استغفر غفرته له قال يا ايها العبد ان
قال جندب بن عبد الله ع ان الله عز وجل قال لا جنت لك ان من عصى في ذنوبك السيئة ثم استغفر غفرته له

صحة مسعدة بن صدقة فانه عام في كل
بؤيده ولم ينفذ احد

جملة الحديث في معنى
رواية ص

وقد ثبت عن جندب

صحة مسعدة بن صدقة فانه عام في كل
بؤيده ولم ينفذ احد

صحة مسعدة بن صدقة فانه عام في كل
بؤيده ولم ينفذ احد

قال ان آدم ع قال يا رب سلطت
علي الشيطان واجتنبته فخرجت من
عاجل لا شيا فقال آدم

قال جندب بن عبد الله ع ان الله عز وجل قال لا جنت لك ان من عصى في ذنوبك السيئة ثم استغفر غفرته له

ثم التوبة وبسبب لم التوبة حتى تبلغ النفس هذه قال يارب جبري عن الجمع بين الاخبار بجل ما دل
على الاول على الحال كما ورد نظيره في شرايط قبول الاعمال وان تارك الركوة في قبول الصلوة
وكذا في كثير من الاعمال فلا استبعاد في اسقاط توبة كل ذنب عقابه الخاص به فان لم يصل صاحب له
درجة محبة الله اياه ولم يتق الى درجة الرضوان وينال هذا المعنى في العسر والحرج وارادة
العسر وكيفية سلوك النجاة والامنة عليه السلام مع المقارفين للذنوب وقبول التوبة على التلوا من
العيوب من يفتش عما سواه في الغيوب وبؤيده ايضاً عدم صدق الاسم ظاهر العبد لا يذنبه في كل
ذلك تحت التائب وان لم يكن بعد من الاثمين ويحتمل ان يكون لهم سوى ما ذكره دليل آخر في قوله
اختلاف المتكلمين في وجوب تجديد التوبة عند تذكر ما تاب عنه من العصية فاجوبه بعضهم بناء على عدم
جواز قتل القادر بقدره وايدى عن الفعل والترك فعند تذكر المعصية اما ان يكون نادماً ما صدر
عنه او مصراً عليه والثاني قبيح فوجب الاول وهو المعنى بالتوبة لم يوجب بعض آخى مدعيان جواز خلو
القادر بقدره عنها واستشكل الحق الطوسي به مشعر ان توبه فيه ما ولا يبعد ترجيح الآخى فانه
قد يدعى الانسان حين التذكر عن الذنب والاصار فاحتمل شي آخر عليه بعد ما تاب عنه وفي
شرايط قبوله يحتاج الى دليل آخر وهو انه يظهر بيقين انه على حكم الاصل ولا شك ان الاول اولى واحوط
كما قال بعض اهل المعرفة انه ينبغي ان يكون حال التائب على الدوام كحال المذنب كلما استغفر لم
السابق تام قلبه صاح لا عن اختيار سيما بعد عدم التيقن بغفرانه وقبول احسانه سبحانه اياه من اجل
عدم نضوج التوبة وخلوصه وفقد شرايط قبوله والله الموفق وفي كلام الصادق ع في **باب**
بعد ما سبق من كلامه في حد البحث قوله فاما مرة العام فان يغسل باطنه من الاضطراب والهم
والاعتراف بالجنات وما اياها واعتقاد الذنب على ما مضى والخوف على ما بقي من عهده ولا يستغفر في توبه
فيحمله ذلك على الكسل وبديك البكاء والاسف على ما فات من طاعة الله فهو يحبس نفسه على التوبة
وليستغفر الى الله تعالى يحفظ على فناء توبته ويعصر عن العود الى ما سلف ويرى نفس في
ميدان الجهد والعبادة ويقضي عن الفوايت من الفرائض ويرى المطام ويعتزل قراءة السور
ليله ويظلمها به ويتفكر دائماً في عاقبة ويستعين بالله سائلاً له الاستغفار في سره وفعله
ويقتب عند الحزن والبلاء كيلا يسهط عن درجة التوابين فان في ذلك فائدة من ذنوبه وفائدة
في عمله ورفعة في رجاته قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واعلموا ان الله يحب المتقين
عما ارتكب من المعاصي مفضلة مع تذكره ذلك ام يكفي الاجمال فيه قوله الاول ان كان عالماً
لها جميعاً او بعضها على التفصيل وجب عليه التوبة عن كل واحد منها مفضلة ولا فساد لاجمال والتائب
كثايرة لاجمال جميعاً وان قل على التفصيل واستشكل الحق الطوسي به المسئلة في التحريم

وجه الدلالة من ظهورها قبول
البؤيد في استغفار تركه لا تامة
عما اني مرودون ذكر اشتراط الرجوع
على ذنوبه فان الانسان لا
المخلص لا عنه ص

في تجديد التوبة

الاستغفار هو

في جزم التوبة بالاجمال
والاستغفار

الشيخ

مستأنفة وقطر في الآخر وجه القول بغير مطلقا فيدل على المطر في الاول ويبان على ما
 به الولاية كما في الاول من مناقرة لما سباني من حكم رجوع الشاهد والى الثاني فبان
 لا معنى لاقول قوله الاول دون الثاني كما هو صريح الرواية اذ يكون حال القولين
 القسم الثاني ما ذكره ما يكفي فيه السماع الى حد الاستفاضة اذ لا يتعدى او يتعدى في الشاهد
 فلم يكف فيه السماع لانه يطلان الحقوق ولا بد من البلوغ الى حد الاستفاضة اذ
 لا يستفيض بها الا ويكون مطاوعا للواقع وقال الحق لا بد من بلوغ ما عدوه من القسم
 يمكن ادخاله في الثالث والعكس فلا بد من بلوغ ما عدوه من القسم
 بان قد يكون مستند علم الشاهد غير ذلك مثل المس والشم والذوق ايضا بل قد يكون مستنده
 العلم العقلي مثل الشهادة بان لا اله الا الله انفق كلامه في محض اوله من هذا الباب
 شهادة عن غير جناب الرسول ووصفها الى حد القول على ان لا يتعدى فقد صرح في عقد
 والوسيلة والجامع والارضاد والتخصيص لا يستغنى في سبعة النسب والموت والملا الطلق و
 الوفاء والكفاح والعنف ولا بد من الفاعل فلهذا فاصح في اويل باب القضاء
 وكذا ابن حمزة في الوسيلة ويحيى بن سعيد في الجامع الا انهما الا مكان الولاية واستظهر
 انما ضل ان يكون مرادهما لاء العنق والكتف في على المستند اسقاط الموت عنها واذ في
 الخبرين فاما وهو الولا وبعضهم يسموا وهو الرق والكتف المم هذا بذكر الخمسة الاول وكذا
 في النافع والبصرة الا الموت وفي الاصباح بالثلاثة الاول وعن ابن جندب ان قال لا يصح الشهاد
 بالشابع من الاسود الا ان يفضل الشهادة على الشهادة على اقرار او رواية الا في النسب حداد
 ما لا يجب به على من حاضرة حكم في اخراج ملك او ايجاب حد فقالوا اذا استفيض النسب
 ان فلانا ابن فلان او جده فلان او من قبيلة فلان جازت الشهادة عليه للضرورة المتبعة
 للحكمة بالاعتناء وذكر ما روي في نسب الام من اجل مكان الرواية في الولادة الظاهرة فانها
 حقيقة وشبهه فلان لا يمكن فيها المشاهدة وذكر الشاهد الفاضل ان الاستدلال في الجوارح والرجل
 وصحة التسامع كادكره ان يسمع الشاهد الناس فيسبون الشهود ويسبوا في ذلك الرجل
 او القبيلة ولا يقبلون التكرار والامتناد مدة السماع وان كان الحكم به اكد له وحضر جماعة
 في صدقهم فاجزى في النسب مرة واحدة على وجه افادة الغرض جازلة الشهادة ويعتبر مع
 انفساب الشخص ويسبى الناس الا يعارضهم ما روي في التهمة والريبة ولو كان المستوب اليه
 حيا وانكر لم يجر الشهادة ولو كان مجزنا جازت كالوكان ميتا وبغيره وجب المنع لاحتمال ان يفتق
 وينكر وهل يقدح في ذلك لمن يطعن في النسب جهان اظهرهما امانة الشرط وهو الطعن

ما اضعه

وان لا يكتفى بصحة كساع

شخص

هو المشهور

الماتم او العلم اما الموت فامشهور فيه ايضا كما عرفت قبول الاستفاضة لحقاء اسباب كثير
 واعتبر ايضا في وجه المشاهدة لا مكافها واما الملك فقبول الاستفاضة فيه خلاف
 اسباب واختلافها على قضايل الايام وموت الشهود وضياح الحج وكذا الامر في الوقف فاذا
 لم يعتبر الاستفاضة للزم بطلان الوقف لعدم حوا وشهادة الفزع الا في المرتبة
 واعتز عليه في لف بانه ليس بخصيص الذي عن الشهادة بدون العلم بخصيص المصلحة ثبوته
 باولى من تخصيص الذي عن سماع الشهادة الثالثة لهذه المصلحة قال مع ان هذا التخصيص اولى
 لعدم المانع العقلي عنه خلاف الشهادة بحجود الظن وسبني هذا الكلام على منع تحقق
 على عدم سماع الثالث وما بعد ذلك اذ لو اوفى الكساح واستشهد واحصول العلم القطعي
 ارجح البصر والظن كما في لف ان ذلك ثابت بالتواتر ما كسار التواترات ويظهر الامر
 الى سماع العقد والقرار كانه به الشاهد الفاضل في سباني فيكون من المحسوسات فاذ نفع ابر
 المم فيما سمع وكذا العلامة في التحرير ان التواتر غير مقرر الا اذا استند الى المحسوس من
 المعلوم ان الخبرين لم يخبروا عن مشاهدة العقد ولا عن اقرار الذي بل نقل الطبقات كلها
 مستند الى الاستفاضة في الاولى وعلى الثاني العن بعد البناء على الغالب من عدم تحقق
 الاستفاضة بحجة معلوم الرتبة لا بعد تحقيقه بان منبها على الغلبة فيناست في الاستفاضة
 وفي رواية القاضي بان لا يجوز على من لا يكون قاضيا ولا يستفيض في العادة من لم يكن
 كذلك واقعا وكذا قالوا في تقليل الولا والرق لا خلاف اسباب الرق واختلافها على
 تطاول الزمن والتناسل عقبا بعد عقب فلو كان الولا كالنسب في تعدد الثبوت او تعدد
 بدون الاستفاضة ويتمان يد على ما ذكره في القاض والرضاع ونحوه من جهة من الزوج
 المرح والتعديل والكفر والاسلام والسفر والرشد والحمل والوصاية والحريه والوفاة
 الغصب والدين والاعسار ورجع الكل الى ما تقدم من عسر حصول الاطلاع عليها من ذلك
 طر من الاستفاضة وانت جبر بان الحكم باقتناء الاحكام على امثال تلك التقليلات
 في غاية الاشكال نعم لا بأس باقتناءها في مقام بيان الحكم على سبيل الاحتمال بعد ثبوت الحكم
 من بيان الشريعة المقدسة فالاولى ان يستند في ذلك الى ما تقدم في اويل القضاء من سبيل
 يونس ولا بأس بتكرارها بعد التمهيد عنها وهي ما رواه **باب** من البينات
 عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى **باب** من زيادات الفضل على بل يسم
 عن محمد بن عيسى عن **باب** من يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله قال سالت
 عن البينة اذا اقيمت على الحق ايجل للقاضي ان يقضى بقول البينة من غير مسئلة اذ لم يعرفهم

مطلعا وعلى تقدير بشرط محقق
 العلم ولا قطع على يد غيره

ولضرر الزوجة مو

سب

قال فقال خمسة اشياء يجب على الناس الاخذ بها بظاهر الحكم والولايات والتنازع والموت
والذليل والشهادات فاد كان ظاهره طاهر اما موافا حارت شهادته ولا يسئل عن باطنه
بيان في الموضوع الثاني من بيان ياخذ بها بظاهر الحال مكان الاخذ بها واستنباط
بمعنى قوله من غير مسئلة الى قوله فقال خمسة اشياء وفي الاخذ بها مكانها وفي المالك مكان
التنازع وفيه والاشياء عوض الموارث وفيه فاد كان كاهرا لرجل الخ وقد ذهل التنازع
هنا وفيما مضى عنها والكلام استنباط اكثر ما ذكره منها بل لا يستبعد استنباط
جميعها لاعتبار ما يستنبط دخول في الملك الصالح وولاية الوقف وولاية العتق وان
ولاية الاب والجد والوصي والقيم وعزل القاصي والسفر والرسد في الولايات ليستعمل
الموت من الميراث فانه سببه وبعد ظهوره في الامور المذكورة وبلوغها حد الاستفاضة
عكس الانسان ان يشهد باستفاضةها ويمكن ادخال النسب في النكاح فانه سبب عن كذا
الرضاع ونقص الزوجة والحل والجرم والتعديل والاعسار والكفر والوث والاعسار
والعصب والدين وما تضمنه من الذبايح فاعلم المراد كفاية الاخذ بظاهره لا سلام في اخذ
منه وكذا الجلود كما قد بين فيما تقدم ثم اعلم انه اختلف العلماء بعد ذلك فيما يصير اليها
من شأها فالا استفاضة فالمشهور انه يحصل بكثرة السماع وتوالي الاخبار من جماعة لا يجهل
بغيرهم او يمنع الامر بين الناس ولا يكون لهم قاض عليه حتى يحصل القطع بحيث لا يجهل
اصلا وربما التفت بعضهم بوصوله في غلبة الظن الى حدنا ثم العلم وان لم يصل حد البصيرة
الكفى الشيخ في طه باسما من العدلين وجواز شهادته بالادلة بالسمعة من استقرت
في القواعد عدم اشتراط العلم ولا كفاية بطلان الظن في خصوص الوقف والنكاح وان
في البواقي او فيما عد النسب للموت فعلى الاول ليست الاشياء المذكورة في هذا الباب
خارجا عن القاعدة المعتبرة في الشهادة وهو حصول العلم كما هو التحقيق والبرهان المص
في المسئلة الثانية الآتية ويليه التام الفاضل به وتورد المصرة ههنا على ما فهم من كلام
التام الفاضل وجعل الاستشكال ما ذكره من حيث انه على خلاف الاصل فانه يحتاج
الى دليل صالح يخرج اياه عن تحريمه وما ذكر من التعليلات لا يصلح للدلالة فيترقب
محصل العلم كما ينبغي فكيف منها بنو يد القرائن وكثرة السماع واخذ التام الفاضل ان يكون
حكم الاستفاضة مستنبط من الشاهد بن العدلين بما يحصل من غلبة الظن بها علم
ما يحصل من الشاهد بن وما ذكره ايضا مشكلا فان حصول ظن من الظنون مناط الحكم بالادلة
وساير الدلائل غير مستلزم لمحبة غيره وان كان الظن اغلب كما قد يكون في شهادة من لم يستنبط

الاما ستنق الشهادة على

طريق
القبول

القبول مع جامع فان قد يكون الظن في الاول اغلب مع عدم اعتباره قطعا لغيره عن جارية
الشرع المقدس فيمنع ان يكون المناط غلبة الظن فقط ولعل خصوص المحل مدخلا في ذلك
هو الظن واستدل لما ذهب اليه الشيخ في طمان المناط حصول الظن فانه حصل
اتباعه وضعفه المصرة بوصول الواحد ايضا وتحقيق كلامه ان يقال ان النسخ اما ان
يقول بقبول الاستفاضة من اجل الظن فقط فقد يحصل من شهادة الواحد ايضا بل قد يكون
ما يحصل منها اقوى من العدلين في موضع آخر وان علمها بوصول العلم فهو غير حاصل فيها
ولا يقاس علمها بغيرها استفاضة كانت او غيرها وان علم الكلام بوصول ظن معتبرا
فهو اول الكلام فاندفع عنه اياد الشريد في شرحه بان النسخ لم يعم الظن المطلق بل الظن
الذي يثبت اعتباره شرعا وهو شهادة العدلين ولا يثبت قبول الظن للشرع والضعف
ولا يلزم من استلزام الاقوى للشرع استلزام الاضعف اياه ووجه الاندفاع ظاهر فاحصل
قال فخرج لوسعه بقول الكبير هذا النبي وهو ساكت او قال هذا النبي وهو ساكت قال
في المبسوط صار محتملا لان مسكوت في معرض ذلك رضى بقوله عرفا وهو بعيد لاحتمال
الرضا لو قال رجل عاقل لرجل آخر كذلك مع حضوره وسامعه وسكوته من غير ظهور عند هذا
ابن وكذا اذا قال هذا النبي فخرج انه مجرد سماع ذلك يكون محتملا للشهادة معكلا بغيره
الظن يكون السكوت موجبا للرضا ومنعه العلامة كذا استبعد المص الحق وما ذكره
الشيخ انه انما يتاخر على ما لو قلنا بان مناط القبول في الاستفاضة حصول الظن كيفما اتفق
وقد عرفت ضعفه وعدم دليل عليه بل على خلافه فلا يصح في الميراث ان الظن ان حصول الظن
بامثال ما ذكره لوسعه من ضعف لا دليل على جواز اتباع مثله وان قلنا باعتبار الظن فان
الظن انما يتاخر العلم لول من انما للضرورة وليس ما نحن فيه فان السكوت لعم من القبول
فان اقر فنوت النسب لا بمجرد دعواه وهو ضابط اخر في قال فخرج على القول
بالاستفاضة الاول الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب قبل السمع والمهبة والاستفاضة
لان ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يعزى الملك اليه مع اثبات الشهادة المستندة
الى الاستفاضة اما المعزاة الى الميراث صح لا يكون عن الموت الذي يثبت بالاستفاضة
والفرق تكلف لان الملك اذا ثبت بالاستفاضة لم يقدح الضميمة مع حصول ما يقتضيه
جواز الشهادة الثاني اذا شهد بالملك مستندا الى الاستفاضة هل يقتصر الى شهادته اليه
والعرف الوجه لا اما لو كان لواحد ولا في سماع مستفيض فالوجه ترجيح البدل ان السماع
قد يجهل اضافة الاختصاص المطلق للملك وعينه فلا يزال البدل محتملا ما ذكره المص

من جواز الشهادة المستندة الى
احصا له ما يقول الشاهد في طمان
فلا على كذا فيكون شهادته مرفوعة

لما تقدم من ان مناط حصول ظن اقوى
احصا له ما يقول الشاهد في طمان
مسألة ما اذا شهد على العدلين او
لرجل واحد من غير اربعة اهل طمان
استدل الى جرحه من غير اربعة اهل طمان
ول على قبول العدلين او اربعة اهل طمان
فان شهدوا على رجل واحد او اربعة اهل طمان
المعتبرة لارادهم اهل طمان الذي هو
المعتبر على نعمه او اربعة اهل طمان
والاشياء انما هي الاربعة اهل طمان
سعيدة والاربعة اهل طمان على ما
ضميمة الاشياء وكما تقدمت على ما
على كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
ان يكون ما ذكره من انما هو
وهو كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
بعد استفاضة الى شهادته
العلم ان يثبت بالاستفاضة الغير
المفيدة للعلم والمناط العلم
فلا يكتفى به

ولما كان من هذا الحكم على الظن الاستبعاد في سماع دعوى المدعي بعد ذلك كافي على ما
في يد من ساير الامثلة والقاعدة يظهر في توظيف اقامة البينة وتعلق الحلف فان الخارج مع
خلاف الظن فعليه البينة وكذا احتراز في جواز الشهادة بالملك بمجرد اليد وان خلا عن الترتيب
المتقدمة التي اشير اليها بعد الاتفاق على جواز الشهادة باليد فالعلاقة بين المتأخرين على ما ذكره
الشرف الفاضل على الجواز لظهور الدلالة وان كان اضعف من الاول وجواز من كونه وحلفه
ذلك على ملكه كالأول وقد تقدم رواية خصص بن غياث في ذلك فيما سبق من مسئلة اليد قبل
فعارض البينات عن ان عبد الله في حيث قال لم يجر اربابا اذا رابت شيئا في يدي رجل
ايحوز ان اشهد انه قال نعم قال الرجل اشهد انني يدع ولا اشهد انه لم يطلع له غيره فقال نعم
ثم اتجهل الشراء منه قال نعم فقال ابو عبد الله في يدي غيره في ان جاز ذلك ان تستقيم ويصير ملكا
ثم تقول بعد الملك هو لي ويخلف عليه ولا يجوز ان ينسبه الى من صار ملكه من قبله اليك ثم
ابو عبد الله لو لم يجر هذا لم يبق للمسلمين سوق وهذه الرواية وان كانت ضعيفة شتلا اصلها
على جماعة من الضعفاء الا انها كاشارة الى ان الشرف الفاضل موافقة للقواعد الشرعية وقبل عدم جواز
الشهادة بالملك بمجرد ذلك وحمل الرواية على اليد المضمومة وهو المنقول عن يحيى بن سعيد وهو محتمل
على ما يظهر من استشكلنا المصرة وجعله في طرد ليدل ان جواز الشهادة بالملك بمجرد رقبته
في يد لكان قول المدعي ان ما في يدي ما اطلاقا غير صحيح مثل ما اذا ادعى ان ملكي التالى
فلان المقدم وجه الملازمة بينهما من حيث ان كلاهما اقرار بالملك فاذا انتفى الثاني بطلان
يلتقي الاول واجيب بوضوح الفرق بين الافراين من حيث ان الثاني اقرار قاطع فلا يسمع
خلافه منه بخلاف الاول فان دلالته اليد على الملك دالة ظاهرة بحتم وجوبها على الملك فلذلك
يسمع لو ادعى وجها آخر غير الملك من وجوه اليد ولو بالقبض ولا يحتاج الى حلف عن الظاهر منها
الى قرينة كادركه الشرف الفاضل بل يكفي فيه الاحتمال الغير المستبعد في الغاية على ما تقدم في صواب
الاقرار قال الشارح الفاضل في كتاب الاقرار الاصل في الذي يبنى عليه الاقرار الاخذ باليقين
الزك لغيره وعدم اعتبار الغلبة فالحاجة الى القرينة للتصرف عن الظاهر انما يحتاج اليها في الحكم بجره
لا في مجرد السماع حتى يحكم له بالبينة او اليقين ويترك القرينة فيها ما اذا ذكره من سماع الدعوى
في صورة تصرف المدعي عليه فانه يدعى في يد المدعي ان الدار التي في تصرفه
لي يثبت مع قوله بجواز الشهادة بغير الملك المطلق والشهد مخبر الا ان هذا يقتضي الجواب عما
المعارضة بالتصرف فيه المدعي عليه بالزام عدم سماع الدعوى فيه واما ما ذكره من بيان الفرق بين
الدعوى بعد الاقرار بالملك او اليد بالملك فلو حصل العلم فلا تفاوت بينهما والامتناع

رواية مختصة بن غياث

الشهادة اصلها بلا فرق بين الاقرار بصريح الملك وبين دلالته اليد فلو سلم ظهور دلالته اليد
الملك وعدم حصول القطع فلا يجوز ان يشهد بالملك المطلق بمجرد هو والمطلوب و
استظهر الشرف الفاضل كلامه في المقامين اما في صورة المعارضة بالتصرف وعدم سماع الدعوى
مع بعده فبان ان تلك المعارضة انما اورد على جماعة القائلين بسماع الشهادة بالملك مع ان
لا مطلقا لا يرد في محله غير مدفوع بما ذكره واما ما استسد من اساس العلم وان لم يثبت بمجرد
عليه فغير ذلك خلاف ما انفرد به من جواز الشهادة بغيره الظن في الاستفاضة خصوصا بعد
جمع التمسك من اليد والتصرف واستماع كونه ملكا للتصرف مستقيضا وجعله غاية الامكان
هذا مع قيام الاحتمال في جميعها فقل من ذلك اعتبارا بغيره الظن هذا خلاص كلام الشرف الفاضل
هنا ولا يبعد ان يستند الشاهد ويحق ان المراد بالعلم ليس العلم الحقيقي الغير المحتمل للقبض فلا
طما اطمئن به النفس بحيث لا يخفى شك فيما يشهد به وان احتمل بعدا بعض المحتملات كما في الاشياء
ولا ريب ان ذلك غير محقق في مجرد اليد فلا يصح له الشهادة بالملك المطلق بمجرد ذلك
اي اليد للتصرف وفي النظر الفاضل ما ذكره من دعوى ان ملكي يدعي سماعه ايضا نظرا لان الكلام
لا يتم الا ما ذكره فتقول للمدعي دليل على انك يدعي ملكك ما يملك ظاهرا مادعا نوايا تصرف واليدح لكف
ادنى الملازمة في الاضافة لا ان يكون اقرارا بغيره حقيقة فانه من باب السفسرة الغير المقبول اقول صاحبه
والافعال والقول في يد يرد بعد ذلك ككلمة فعل الاول والا حوط للشاهد ان باقى الشهادة على
وجهها ولا يتصرف فيها اصلها فالمشهد السبب فيشهد بما يقينا سواء كان تصرفا بجملا او اجزاء
مفصلا او ملكا او تسامعا ولا يصل الى حد فائدة العلم لزام لا يفيهم الحاكم بما في المسئلة
في نظره بعد اذ كان من اهله والله تعالى اعلم **الثانية الوقف والنكاح ثبت**
بالاستفاضة اما على ما قلناه فلا ريب فيه واما على الاستفاضة المفصلة لغالب الظن فلان
الوقف للتأبد فلو ثبت فيه الاستفاضة لطلت الوقوف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود
ولما النكاح فلا فاقضى بان خلعته عليها السلم زوجة النبي صلى الله عليه وآله كانت في
ام فاحتمل عليها السلم ولو قبل ان الزوجة ثبت بالتواتر كان لنا ان نقول ان التواتر لا يثبت
اذا استند السماع الى محسوس ومن المعلوم ان الخبرين لم يجزوا عن مشاهدة العقد ولا
عن اقرار النبي صلى الله عليه وآله عليه واليد نقل الطبقات مفصلة الى الاستفاضة التي هي الطبقة الاولى ولعل
هذا الشبه بالصواب قد تقدم الكلام في هذا المطر في تفصيل ما قبله في الاستفاضة وقول
المصنوع اما على ما قلناه فلا ريب فيه ايضا اختباره اشتراط حصول العلم الحقيقي في جميع الاستفاضة
بقريته لا حتى يكلا مدوم يصح به الى ان فيما سبق فلما اشير اليه فيما تقدم وما ذكره من التعليل

في الموقف النكاح ما خرد من كلام الشيخ في وفي لف انه لا يخرج عن نظر فان النكاح في
 من ارجح النبي صلى الله عليه وسلم ثبت بالنكاح ما جاز لنا الشهادة عليه وليس تخصيص النبي عن الشهاد
 بل من العلم بالوقف تحصيل المصلحة فهو اول من تخصيص النبي عن سماع الشهادة الثانية
 لهذه المسئلة مع ان هذا اول ما نفع عقلا منه بخلاف الشهادة بمجرد الظن ونقل الشرفا
 في المخرج عن المقام انما جاز عن مثل هذا الاعتراض اما عن الاول فمع التواتر في المناكحة ارجح
 النبي صلى الله عليه وسلم فان من شرط استناد الخبرين خبرهم الى محسوس وهو مشف لتحق العلم بالبطقة
 الاولى لم يخرجوا عن مشاهد العاديين وسماع العقد واما مشاهد بعضهم واستمر الامور
 وليس تواتر لعدم تحقق شرط وهو استواء جميع الطبقات فبما استنظره العلم الفاضل بلوغ
 السامعين المشاهدين في الطبقة الاولى حد التواتر وزيادة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 ذلك الوقت من اعلى قريش وعمره اوطال المتولي ليزجركا من رئيس بني هاشم وشجرهم من اليه
 مرجع فريش وحديث عليها السلام ايضا كانت من اجلاء بيوتات قريش والقصة في قريشها مشهورة
 وخطبة اني طالب رضي الله عنه في السجل الحرام مجمع قريش ما يزيد على العدد المعتبر في التواتر
 فذعوى معلومة من استناد الطبقة الاولى الى مشاهدة العقد وسماع ظاهرة المنع واما
 الظاهر كون ذلك معلوما بالتواتر لا اجتماع من ابطر فلا يتم الاستدلال به على هذا المطلوب
 وساد ذكره من حكاية ترويح عليه رضي الله عنه في خطبة اني طالب فاذ قد تقدم في اوابل كتاب
 النكاح ايجاد دعوى التواتر في امثاله في كل مرتبة كخبر عن اشكال ولو سلم فيكون الجواب الخلاف في
 غيرهما فانما قد نقطع من جهة بعض النسوة لبعض الناس مع انهم شهدوا العقد وسماع اقرانها
 بل حصل العلم بتأيد ذلك بالاستقاص من السامع واما عن الثاني فان المانع من سماع الشهادة
 الثانية الضم والاجماع فلم يكن معارضتها بالتخصيص بخلاف الشهادة بالظن فانه لا اجماع على
 منعها بل الاكثر على تجويزها منى ان الاحكام الشرعية على الظن **الثالثة** الاخرى من صحيح
 منه تحمل الشهادة قواد اوها ويبنى على ما تحقق الحاكم من استناده فان حملها على اعتد فيها على صحة
 العاديين استناده فم يقتصر الى مرجع ولا يكون المرجحان شاهدين على شهادة بل ثبت الحكم بشهادتهما
 اصلا لا بشهادة المرجعين وعالمالكان المقررة في مواضع متعددة اعتبار الاشارة المقتضية من
 الاخرين بالعقل والنقل دفعا للعسر والخرج في العبادات والعقود والافتاعات لمسيل الحاجة
 فكذلك يكون امر الشهادة في حقها لخلوها تحت العمومات في العمل والاداء على فرض الاقدام وحمله
 الشيخ في ط من مقتضيات المذهب وتوجيه في الجملة الرواية المتقدمة عن جميل تحت قول المقام
 فيما يبر بصير شاهد الدلالة على الاحكام في كلامه في القتل والحد والنفقة ثم ان علم الحاكم

في الترخيز الشهادة المحسوس
 الموقف خارج من ذلك
 القادة للكتاب
 تدبر منه
 قد صرح

ولا حاجة في مثل الشهادة
 العقد او لا داخبا ولا غرض
 بان لا زوجية معلومة قطعا
 وكذا كونها عن طريق الكوثر
 بل لا اختصاص بها حتى لا يخلو
 لو يثبت في سائر احوالها حتى
 على الحقيقة
 وان كان الحكم قطعيا

وكون حصول العلم بها من
 الوجهات الستة
 سلك في الروايات

نقطة

وتحقق عنده العلم بمقتضى اشارة يعلم بان لم يعلم احتجاج الى شهادة عدلين عالمان
 حقيقة اشارة انما اتجه الى المرجعين العدلين انما يعلم الحاكم لغة الشاهد ولسانه ويكونا
 هما المرجعين عن اشارة وكاشفتين عن خبره وقد تصدىقا فقام اقراره للشاهد فبما عرفت لسا
 الاخرين كما قاله المحقق الاول في رواية واستظهره شاهد على الاصل فلا يعين غير من مجلس الحكم
 ولا يعيد اخبارهما من المرتبة الاولى في الشهادة حتى يمنع الثانية وسائر الشرايط المعتبرة في الشهادة
 الفرعية كما ينبغي العلم الفاضلة **قال** الثالث ما يقتصر الى السماع والمشاهدة كالنكاح
 البيع والشرا والصنع والجاره فان حاسته السمع يكفي في فهم اللفظ ويحتاج الى البصر في الدلائل
 ولا يثبت شهادة من اجمع له الحاسن واما الاخرى فتقبل شهادته في العقد فضا تحقيقه
 الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته معرفان جاز له الشهادة على العاقد يستند الى تعريضها كما
 يشهد المبصر على تعريف غيره ولعلم يحصل ذلك وعرف هو صوت العاقد وعرفه ببولها
 الاشتباه قبل الفصل لان اصوات تتماثل والوجه لها فصل فان الاختلاف يندفع باليقين فاما انك
 على يقين به وبالجملة فان اعمى شهد شهادته فمما لا يصدق باع من علمه وعن الاستفاضة فيما يشهد
 فيه بالاستفاضة لما فرغ المقام المحقق من بيان القسمين من الانقسام الثلاثة وما يفرغ عليه ما شرع في
 بيان القسم الثالث وهو ما يقتصر الى السماع والمشاهدة بالسمع وهو قوله فلا بد من ذلك
 القابل وسماع مقالته الحاسن وذلك مطرد في العقود والافتاعات وكذا القسوس و
 الافاريرو والوصايا والنفقة ونحوها وصرح العلم الفاضل بعدم سماع شهادة اعمى الذي لا يسمع
 شيئا وذلك مقتضى كلام المقام اوله والعلم من ابيهم واختلف الاصحاب في شهادة اعمى في كل
 العاقدية فانما يشهد بقول شهادته مع معرفته بالمعاقدين وحصول علمه اما بالسوء او بالشاهدين
 العدلين فيقول يشهد على فلان وفلان العاقدين الذين عرفتهما فلان وفلان بل ان يشهد على
 يقبضون الا فظلا فياخذ قريش اني به الحاكم فيشهد باقراره بكذا او قوله بكذا كما ذكره المصنف
 فيما ساقى وكذا العلامة وعرفها وبالجملة فالنات تحقيق علمه بالشهود وبمعلوم ضرورة ان العلم كما
 قال المحقق الاول في رواية ان العلم الذي هو صراط الشهادة ليس مختصا في البصر وان كان المشهود به
 مما يبصر فلا يعلم يقينا باخذ المقبوض شيئا وان لم يبصره ولا يبر بال العلم الفاضل وقيل بالمنع عن شهادته
 بناء على ان اصوات نفسا به وينظر في انهما التخييل والتلبس والجواب كما تقدم ان المناط حصول
 العلم بعد الدلالة فلا يصدق فيه مجرد الاحتمال فلذا ذكرنا الاجماع على جواز وطى حليته اعتمادا على
 معرفة اياها من صحتها وليس هذا المعنى مختصا به بل حال البصر في الظلمة ايضا ذلك فكيف يجوز
 خلل الفرج له مع كون شبهه على غاية الاحتمال ولا يسمع شهادته بل يسمع مثله بنا على فهم طرفي

للحكم

الاحمال والفرق بينهما بان الشهادة يعتد بها العلم ويكفي في الوطى الظن والضرورة داعية في قبولها في حضرة لا ضرورة في محل شهادة للعناء عن البصر كما نقله الله الفاضلة تكافؤا في قبولها لا وقع له اصلا ولا اصل لما ذكره قطعا ويدل على المشهورين الاخبار عاروا الشهادة من كان عن عدة من اصحابنا عن **باب** من البياض سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ثعلبة بن ميمون عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال سالت عن شهادة الاعمي فقال نعم اذا انبئت **باب** من محمد بن يحيى عن **باب** من البياض سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحال عن ثعلبة بن ميمون عن محمد بن قيس قال سالت ابا جعفر عن الاعمي في حق شهادة فقال نعم اذا انبئت **باب** من محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي عن صاحب الكتاب ان كتب اليه يسال عن الضرر اذا شهد في حال صحة على شهادة ثم كتب بصره ولا يروى خطه في هل يجوز شهادة ام لا واذا ذكر الضرر هذه الشهادة هل يجوز ان يشهد على شهادة ام لا فاجاب اذا حفظ الشهادة وحفظ الوقت جازت شهادة **باب** ولو عمل شهادته وهو مبصر ثم عمى فان عرف نسب المشهود اقام الشهادة وان شهد على العين وعرف الشهادة الصوت يقينا جاز ايضا اما شهادة على المقبوض فخاصية قطعها وقيل شهادة اذا ابرج الحاكم عبارة عنده ما ذكره المصنفان من فروع عات شهادة الاعمي وقد استنبأ في طعن على عدم قبول شهادة الاعمي وحاصله ان لو كان حين الخلق مبصرا فشهد له رجل على رجل في الاسم والنسب بحيث لا يشك عنده او كان حين الشهادة قابضا على المشهود عليه في محضر مجلس الحكم كما تقدم فشهد له في مضاة بالاتفاق بين الفريقين وفي طعن في المسئلة فان كان يده في يد رجل وهو مبصر في يده وهو عمى فبطل ما يسمونه بنسب صحيح ان يخل الثريا عليه وهو عمى بان يقرب فاه من اذن الاعمي فيقرن فيجعل بين العمي وبينها كذلك وان شهد على عين شخص وعرف الصوت قبل شهادة ثم لا يبين على القولين وعلى المختار ان حصله يفتن بحيث يطمئن النفس به ولا يتجمل شك ولا ريب كسائر الشهود بجازت شهادة ولا فلا وتحقق العلم لذلك وجداني غير مضيق حصوله الى البصر وان كان البصر يفتن طريق حصوله غير مخصص بالما قول من شهادة على الصوت يفتن شهادة فيرسل عدم امكان تعيين المشهود عليه له على المقبوض السمي بالضبط وسماء الشيخ في طائفة شهادة المقبوض كما ذكره الشرافاصل ان يضع فم على اذن الاعمي ويد الاعمي على راسه بحيث يثق ان يسمع منه ففر بطلان او عن حق لرجل معروف الاسم والنسب فيقبض الاعمي باطباياه حتى يوثق الشهادة على عينه وبما سمع منه عند الحاكم وعلى القولين يقبل شهادة تخرج عن بعضهم اطلاق

فقطعه وان شئت ان كان في غير وجهه وعدم ظهور رسته لتعيينه

حاضر

لكنه

محمود الصوت لا احتمال لتطرق الشبهة ولا تعيين المشهود له بالاشارة وذكره في كفاية الشهادة م

المنع

المنع لعسر التصديق المنور فيجسم الباب كما في شهادة الفاسق وان حصل الظن بصدقه وضيق بوجود المقبول للقول وعدم المانع منه فلا وجه لعدم القول كالا وجه لتبنيه بالفاسق لوجود الفارق وهو الذي عن الركون اليه من حيث فسقه لا باعتبار حصول الظن بصدقه وعدمه وهذا بخلاف الاعمي فان الذي على تقديره من حيث عدم تحقق علمه بالشهود ولا من حيث كونه اعمي فمع رض العلم او دفع المنع وكل هذه التدقيقات ساقطة على المختار ولا يفتن ما دار عملا بعموم الاخبار وخصوصا عند الاعتبار وما ذكره علم قول في جملتها في سمع من المقال عند الاستفسار اذا عرف الحاكم المشهود له وعليه فان تفسير اللفظ غير متوقف على البصر وهذا رابع ما استفتي عندهم من شهادة الاعمي وبعض التدقيقات المذكورة في مثل هذا المقام شبهة لتبنيها في السوفسطائية في اغلاط المحسن ايماء ذلك باب القطع في المحسوسات فان امثال ما ذكره من التشكيكات والتوهمات وما يتألف في البصير ايضا في بعض الحالات والظان من شأنه ما ذكره جماعة العامة في حقها علمنا في مقابلته بل نقل في طعن جماعة منهم عدم سماع شهادة الاعمي بخلاف اداء مطلقا ولا عبرة بهم وكلامهم بل العبرة في الجميع الى ما تكره من حصول المعرفة والعلم فليعلم **باب** الطرف الثالث في اقسام الحقوق وهي ضمان حق الله سبحانه وحق الناس والاول منهما لا يثبت الا بارتباطها بالانسان واللواط والسحق وفي انبائنا بالهائم قولان اصحهما بثبوته بشاهدين ويثبت الزنا خاصة بثبوت رجال وامرأتين وبرجلين واربعة نساء غيران الا حجة لا يثبت به الهم ويثبت به الحلف ولا غير ذلك في التعبير بلفظ الجمع عن انواع الشهادة او في المستعجب بوعا المشهود وما فوقها من حصنها في قسمين اما من باب استعمال الجمع في الاثبات وما فوقها او من حيث انحصار الاقسام المتعددة من حيثية اخرى في قسمين كما ذكره الله الفاضلة القسم الاول في حقوق الله والقسم الثاني في حقوق الادميين وان تكن كل واحدة منهما فان امثال ذلك يختلف باختلاف الاعتبار ومن القسم الاول ما يقتضيه ثبوت وثباته الى اربعة شهود وهو الزنا واللواط والسحق عندنا كما ذكره الشرافاصل في مواظرة اتفاق اصحابنا عليه وبصرح السيد ابن زهر في العينية وابن خزيمة في الوسيلة وان حصة كتاب القضا الزنا والسحق بهذا الحكم الا ان في الجنايات الحق للروايف هما ويدل على لزوم الشهادة الزنا في الزنا من الكتاب قوله سبحانه في سورة النور والذين يرمون المحصنات فم لا ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقال في آية الاك انهم فيها الايجا واعليه باربعة شهداء فاذا لم ياتوا بالشهداء فاعلم انك عند الله هم الكاذبون وقال في سورة النساء واللا في يابن الفاحشة من نسائك كما فسندوا اعلموا اربعة منكم

فيعمل معنى قول هذا اللفظ كذا وكذا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
وهدانا لهذا الكتاب الذي
هو من أنوار الحكمة
والهدى إلى صراط مستقيم
والحمد لله رب العالمين

و بعد از آنکه در این
روزه ایستاده باشی و در
این روزها که در این روزها
در این روزها که در این روزها
در این روزها که در این روزها
در این روزها که در این روزها

وفي القتل ٣٣ من ٩ ٥ منحنى محمد بن
الحسن بن الصفار عن العباس بن معروف
عن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد
عن ابراهيم بن اسمعيل بن حماد عن ابي خنيفة
قال قلت لابي عبد الله ما ايها الله
الزناهم القتل قال فقال القتل قال
فقلت فما بال القتل ابراهيم هذا
ولا يجوز في الزنا الا ارضه فقال
ما عندكم فيه يا ابا خنيفة قال قلت
فخرج عن ابي الحسن ان الله احي

في الشهادة كلتيْن على العباد قال تعالى
لننكحنك يا أبا حنيفة ولكن الزنا
يُبرئ حدين ولا يجوز أن يشهد كل اثنين
على واحد لأن الرجل والمرأة جميعا
عليهما الحد والقول إنما يقام الحد
على القاتل ويدفع عن المقتول

فقد علم على من كان له راحة كذا
عند من كان له راحة كذا
التمتع به كذا
بمن كان له راحة كذا
وكانت له راحة كذا
وكما كانت له راحة كذا
وكانت له راحة كذا

جایان و غیره
بعضی تغییرات را تغییر نام المعنی می
جهان و غیره
و باشد که این اسمی عهد کرده اند

الحمد لله عباد من كبر التبرك والكرامه
والوسط والرحم ان ارض السبب في
وعلى الرتبة كالمصنف في حقه

هفت بار هم که شمع را طوق
الصدوق الی یحیی محمد
ص

[illegible]

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين...

النساء يجوز في النكاح قال نعم ولا يجوز في الطلاق الى ان قال قلت يجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم قال نعم

قال قلت على شهادة النساء يجوز في النكاح ولا يجوز في الطلاق الى ان قال قلت يجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم

قال قلت على شهادة النساء يجوز في النكاح ولا يجوز في الطلاق الى ان قال قلت يجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم

وابن براج واختاره العلامة في المصنف في شهادات النافع وسنده فيما سيجي انشاء الله تعالى كتاب القصاص الى الشذوذ وصفت الاختلاف خلافا لما ورد من الاخبار في هذا

الاخبار ورواه كذا الشهادة من محمد بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج

عن محمد بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن الحسين بن سعيد عن جميل بن دراج

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين... هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتاب الفقه في الدين...

نحوه

وهو العلم الثالث
والذي لم يسمع منه صوت

اجاز شهاده النساء مع بين الطالب في الدين بحلف بالله ان يحق له وذكر المص ما يثبت
في النساء منفردات ونقصات الولادة واستئصال الصبي حين الولادة والماد منه كما تحققت في
المبارك ان يكون ما بين الولادة حتى يرفق والعيوب الناجمة للنساء وفي هذا القيد كما ينبر الشهم
الفاضل احراز اعني مثل العرج والجذام في الوجه وان كانت حرة وضابط هذا القسم كما افادوه
ما يعسر اطلاع الرجال على الغالب كالبكارة والثوبه وكالرق والقرن والحوض ولم يظهر ذلك
فيما ذكره بن الاحباب فيكون شهاده النساء منفردات في مثله من الاجار ولو اراه
الشهادة من **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابي عن ابن ابي عمير عن حاد بن علف عن الحلبي عن ابي عبد الله
وساق الحديث الى ان قال وسالته عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهاده الواحدة وقال
يجوز شهاده النساء في المنقوس والعذرة الحديث **عنه** عن علي بن ابراهيم عن ابي عمير عن
ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي محبوب عن محمد بن الفضيل قال سالت ابا الحسن
قال قلت لك يجوز شهاده النساء في كحاح او طلاق او في برجم قال يجوز شهاده النساء في كحاح
الرجال ان يظروا اليه وليس ممن جعل الحديث **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن
يونس عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال لا يجوز شهاده النساء في الهلال وفي
الطلاق وقال سالت عن النساء يجوز شهادتهن قال فقال نعم في العذرة والنفساء **عنه**
يونس عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال يجوز شهاده النساء في العذرة وكل عيب
الرجال **عنه** عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله في حديث الى ان
قال يجوز شهاده النساء وحدهن بلا رجال في كل ما يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهاده القابله
وحدها في المنقوس **عنه** الحسين بن محمد بن علي بن محمد عن الراشعي عن ابي عبد الله
بن عبد الله قال سالت عن المرأة يحضرها الموت وليس عندها الامراه يجوز شهادتهما ام لا
فقال يجوز شهاده النساء في المنقوس والعذرة **عنه** محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن محبوب عن ابراهيم الخزاز قال سمعت ابا عبد الله يقول يجوز شهاده النساء فيما لا يستطيع
الرجال ان يظروا اليه ويشهدوا عليه الحديث واختلف في الرضاع فالدعي مستقيم المصروف والمصدق
وسائر ما بين يده والشيخ في شهادته طوقاه العلقه في كونه استشكل في الارشاد القوي
واختاره الشهم الفاضل ونسب الشهد الى ظاهر ابن الجنيدي وابن ابي عمير والمثقل عن الاكثر
قال الشيخ في الرضاع عدمه وان ابراهيم بن يحيى بن سعيد عدم قبول شهادتهن فيه ويؤيد ذلك
ما رواه **عنه** محمد بن ابراهيم بن الحسن بن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زياده
ومحمد واهل البيت الحسن بن علي بن عبد الله بن علي بن يحيى بن الحسن بن علي بن عبد الله في امرأة ار

باب ١١

باب ١٢

حكم الرضاع

عنه

ابن ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي محبوب عن محمد بن الفضيل قال سالت ابا الحسن
قال قلت لك يجوز شهاده النساء في كحاح او طلاق او في برجم قال يجوز شهاده النساء في كحاح
الرجال ان يظروا اليه وليس ممن جعل الحديث **عنه** عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن
يونس عن ابي ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال لا يجوز شهاده النساء في الهلال وفي
الطلاق وقال سالت عن النساء يجوز شهادتهن قال فقال نعم في العذرة والنفساء **عنه**
يونس عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله قال يجوز شهاده النساء في العذرة وكل عيب
الرجال **عنه** عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله في حديث الى ان
قال يجوز شهاده النساء وحدهن بلا رجال في كل ما يجوز للرجال النظر اليه ويجوز شهاده القابله
وحدها في المنقوس **عنه** الحسين بن محمد بن علي بن محمد عن الراشعي عن ابي عبد الله
بن عبد الله قال سالت عن المرأة يحضرها الموت وليس عندها الامراه يجوز شهادتهما ام لا
فقال يجوز شهاده النساء في المنقوس والعذرة **عنه** محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن
ابن محبوب عن ابراهيم الخزاز قال سمعت ابا عبد الله يقول يجوز شهاده النساء فيما لا يستطيع
الرجال ان يظروا اليه ويشهدوا عليه الحديث واختلف في الرضاع فالدعي مستقيم المصروف والمصدق
وسائر ما بين يده والشيخ في شهادته طوقاه العلقه في كونه استشكل في الارشاد القوي
واختاره الشهم الفاضل ونسب الشهد الى ظاهر ابن الجنيدي وابن ابي عمير والمثقل عن الاكثر
قال الشيخ في الرضاع عدمه وان ابراهيم بن يحيى بن سعيد عدم قبول شهادتهن فيه ويؤيد ذلك
ما رواه **عنه** محمد بن ابراهيم بن الحسن بن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زياده
ومحمد واهل البيت الحسن بن علي بن عبد الله بن علي بن يحيى بن الحسن بن علي بن عبد الله في امرأة ار

علاما

وهو العلم الثالث
والذي لم يسمع منه صوت

هذا اعني ما عكر
الكبره ولا سيما في الرجل

شهادة رجل واحد

ولعل ما في الروي لعمري
مع موافقة العمود لا يدل
الا حياطه في باب

الرضاع

علاما وجازية قال يعلم ذلك غير ما قلت لا قال لا تصدق ان لم يكن غير ما وبما منه كل ما
ورد من الاخبار في جواز شهادتهن فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه فاما ما لا يجوز لغير الحارم النظر
النظر الى امثال من المرأة ولا يتمكن الحارم من ملاحظه ارضاعها وارضاع الصبي منها على التبع
المقر عند الاحباب وكثير ما تفقد حارمها ولا عبرة بقولها وحدها في ان لا يثبت الرضاع بما
ولعموم ما ورد في نول شهادتهن ويقال عرج ما خرج من دليل وفي الباقي تحت العام واستدل
الشهد لذلك بمسند عبد الله بن بكير الشافعي رحمه الله على ما ذكره الشهد في الشرح
على الشريط عدم عدم الشريط في عدم انتفاء الضدين عند عدم انتفاء العذر اذا عدم انتفاء
ثبت وجوده عند شهاده الغير فانت جدي بان في شهادته غير ما عجز مستلزم لقبول شهادتها
بل اللزم قبول قولها هذا ثانيا كغيرها وليس من المطى في ذلك فظن ما رواه **عنه** من
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن سلمة بن الخطاب عن عبد الله بن
عن صالح بن عبد الله الخثعمي قال سالت ابا الحسن موسى عن ام ولد كالى صدوق تحت
انها ارضعت جارية الى اصدتها قال **عنه** ومساك الاخوان ما جازة الا ما جازت الاجماع المحل
في الخلاف وهو الظن من طر وضعف معارضها عموم ادلة الشهاده وعدم سماع الاجماع في موضع
النزاع والاولى ان يستدل لهم بما دل على انحصار شهادتهن بالدين فينبغي التمسك على ظاهره حتى
المخصص ليس له مكان اطلاع الحارم على ذلك فتأمل ثم المشهور بين القائلين بقبول شهادتهن
في الرضاع انه لا بد من اربعة وعين المقيد انه قال قبل شهاده امرأتين مسلمتين مستورتين فيما
الرجال كالعذرة وعيوب النساء والنقاس والحيض والولادة ولا ستر لاول الرضاع وانما لم يرد
على ذلك الا شهاده امرأة واحدة ما هو من قبيل شهادتها في غير سائر المراسم وعن احمد
انه قال يثبت لشهاده البعض بالحساب وانما جازية لا يفي في الرضاع وانما سلك باطله في
الاخبار فهو مخصوص لا ستر لاول الميراث او الوصية كذا ومصلحة اخرى كما هو المشهور
دليل الا ولا التمسك بما لا يرد في شهادتهن في الكتاب ولا ضار من قيام امرأتين مقام
شاهد واحد هذا المعنى هو المشهور في كل ما قبل شهادتهن فيه والمفيد على اصله كما تقدم ومن
ان في الصلاح قبول شهاده امرأتين في نصف ذمة النفس والعضو والجراح والمرأة الواحدة في الربع كما تقدم
استدل للمشهور بان المهور من عمادة الشرع في الشهادات الا في ارف السهرل والوصية بعد
المنزلة لا اتفاق ولا جاز خاصة واردة فيها مثل ما رواه الميراث **عنه** من محمد بن
يحيى عن احمد بن محمد بن يحيى وعنه من اصحابنا عن سهل بن زياد جميعا عن **عنه** من البنات
احمد بن محمد بن يحيى **عنه** من نفاذات الميراث **عنه** من محمد بن محبوب عن محمد بن يزيد عن

وقيل انما هو من سائر الروايات
قال لو اشترى جارية على ان
يكو فقال اشترى انها ثيب اسر
النساء والنظر اليها ويقبل من اربعة
نقد في ثلاث

الحمد لله

١٠

رحمہ یافعلہ کشارہ فضلہ ۴

جعاً كان أم لا ويدل على طلاقة العقل والنقل المستفيض بل المتواتر بالمعنى من قوله لا يحل ما
 من مسلم الا يطبق نفسه وعن النبي صلى الله عليه وآله قال انما انا بشر مثلكم وانكم تخطون الى ولعل بعضكم
 على محجة من بعض فاقضى له نحو ما سمع من قضيت له من حجة شيا فلا يأخذها فانما اقطع له
 قطعة من النار قال الله العاقل الخ جراح السنين السبعة وقال ابن الاثير في المعنى
 يدل على جهة الاستقامة يقال الخ فلان في كلامه اذا مال عن صحيح المنطق واراد ان بعضكم
 يكون اعرف بالحجة وافطن لها من غيره ويدل على ذلك من طرف اصحابنا ما رواه القضاة
 من كيفية الحكم عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل
 بن شاذان جميعا عن ابي ابي عمير عن سعد بن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله انما اخص منكم بالبينات والايمان وبعضكم الخ محجة من بعض فانما اقطع
 له من مال اخذه شيا فانما قطعت له به قطعة من النار في بيت عن سعد وهشام بن
 الحكم وهو الصواب وقد نقله الفاضل المحلبي عن بعض نسخ كافي والظاهر ان سعدا هدا هو
 سعد بن ابي خلف المعروف بالرام الثقة بقرينة راويه وما سعد بن هشام فلم يوجد الرجا
 هذا السان من محمد بن عيسى بن محمد بن النجاشي عن علي بن عبد العزيز عن القسم بن سلام
 باسانيد متصل الى النبي صلى الله عليه وآله في حديث انه اخضع اليه رجلا في مواريث واشياء قد دبت
 فقال النبي صلى الله عليه وآله لبعضكم ان يكون الخ محجة من بعض من قضيت له بشيء من حجة فانما اقطع
 له قطعة من النار فقال كل واحد من الرجلين يا رسول الله حتى هذا الصاحب فقال لا ولكن اذ
 فتروا ثم استرهما ثم ليحلال كل واحد منكما صاحبه وقصر الصدوق قوله الخ ما فطر واحد
 الخ الفظة بفتح الحاء والفتح مخم الحاء الخطأ وقوله استرهما اي اقترعا وفي نسخة عن
 تفسير العسكري عن ابي المؤمنين قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحكم بين الناس بالبينات ولا يملك
 في الدعوى فكثرت المطالبات والمظالم فقال لها الناس انما انا بشر وانتم تختصمون ولعل
 بعضكم الخ محجة من بعض وانما اخصي على نحو ما سمع منه من قضيت له من حجة شيا فلا تأخذها
 فانما اقطع له قطعة من النار وفي التفسير نقل عن نية عن شعيب بن واقد عن الحسين بن ابي
 عن الصادق عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث المناهي ان يفتي عن اكل مال بشهادة الزور وبعد
 ورود ما ورد من طرق اصحابنا لا حاجة بنا الى ارجاع اصحاب السنين الابدال الاشارة الى ما
 ما يدل لها ولو لم يعلم صاحب الخ بالحق وبقداره واعتمد على الشاهدين العدلين او اقر بالحق
 واخذ علمه سابقا ولسيانه في الحال او الكون واصلا اليه يارث ونحوه جاز لا يأخذ بعد الحكم بما
 لم يتجدد بفساده بان كان قد ابراه ما عليه ولو اجماع من غير علم الشهود هذا انما يتوقف الحكم

[illegible]

وارزید فی الالفاظ مالم استند علیہ
والالم یبقی فی فضائکم لصاحب
الحق ما استندت علیہ

[illegible]

二五

قال في نقل شهادة النساء
في الموضع المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

فلا يقدح في الحكم بشهادة اعدائها اعتبار ابقوة النص اما قبل الحكم فان شهادة الفرع باطل
والا فمضى كما ذكره الشافعي ان لا يكون بعد الحكم مطلقا كما سبق في ملتقى الية قال يطرح
الفرع مطلقا والرواية بظاهرها على كذا التقديرين فتأمل وضما ما في المتن
بعد العمل ما يمنع عن قبوله حضور الاصل على المشهور من اشتراط غيبته او طرأ سائر موانع
الشهادة من الكفر والفسق والعداوة فان كان قبل الحكم وقبل اداء الشهادة فالشهر به بطلان
خلاف فيه القطع بوجه وعدم العبرة به اذا كان ذلك بعد الحكم الحاكم المشهور لا يفتقر
حكمه كما كان ذلك حكم الاصل ايضا ومن غير ان حكمه يتقدم الامد والمال البقي كيف حيث قال
وبه او لا رواية السابقة وان كان بعد الشهادة وقبل الحكم فالشهر بعدم القول كالأول و
كذا بعد عرض وقادح الشهادة سواء كان القادح حضور الاصل او الخرج من الصقفي
الفرع لصدق شهادة الفرع مع حضور الاصل فلا يعتبر كما سبق الاشارة اليه وكذا لا يحكم ما
سند به بعد ظهور القادح لصدق القضاء لشهادة الفاسق ونحوه وايضا قد تقدم ان هذا
حكم الاصل فلا يرد الفرع عليه ووجهه ايضا بان ظهوره في تلك الامور علامة لتحقق ابل الشرا
ايضا غالبا غاية الامر عدم اعتباره قبل ظهوره دفعا للعداوة والخرج فاداه بطلانها استظهر
من حاله وقابل للحقوق الادبيلية فيه من اجل عدم الحكم بفسقه قبل ظهوره وجميع ما هو
بالعداوة وعدم الكفر وعدم العداوة من غير شك اللهم الا ان يكون لهم على ذلك نص واجام
فتبع هذا حل صفة كالمسألة ويمكن الفرق بين ما حكموا فيه بالقول وبين ما ذكره من عدم القول
بان المفروض في الاول تمام امره اجتماع شرائط الشهادة غاية الامر عرض ما عرض من موافق
من الموت والجور والعداوة فتلك حين الحكم فيؤدي عنه شاهد الفرع بالسيادة او الشهادة
على شهادته وهذا بخلاف الردة وظهور الفسق لصدق الفاسق عليه حين حكاية تها هذا
شهادته فلا ينفى العمل بشهادته فيما خالف الاصل من عدم قبوله مع ان جماعة من العلماء قد
يعدم امكانه عرض الكفر على من قد آمن واقبال انما ظهر بالردة من كان كافرا باطنا ولكن هذا
التعليل لا يجري في الفسق فتأمل ولو فرض زوال تلك القوارح قبل الشهادة عليه ففي
جواز شهادة الفرع على تحمل الاول وجهان حكاهما الشافعي مطلقا وهما عندنا عند الشهادة
وعند الاداء ومن نظروا الرتبة عليه ولا يقدح طرأ الجور والاعداء والموت وكذا الفرع في
شهادته على الاصل حين اداء الفرع لعدم تحقق الرتبة بكل تلك خصوص العجي فان عرض
لا يخرج عن الاهلية مالم يمتنع في قولنا انما يمتنع في قولنا شهادة النساء عن اهل النساء اصلا
فيما يجوز شهادتهن فيه على قولين فالتدليس ذهب اليه الشيخ في حق الجوار وقواه في جاره هو

كما تبينه الشافعي
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

ولعل الاول اولى في كافي شهادته
الاصل

فانه على العمل بالسيادة
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن
في المتن المذكور في المتن

بالواط والزنا الخ ووجه اشتراكه على امرين يخص كل منهما باخصه ولا يحمل احدهما على الآخر فيثبت على
الزنا المطلق بثبوت المثل في الكراهة وتحريم المصاهرة عند القابلين بالتحريم ونحوه ثبت في القواعد
لوزنهما على المشهور بانه خاص وكذا تحريم المأكول من البهيمة اذا كانت موطوءة ووجوبها في
البلد على التفصيل الآتي في محله انشاء الله تعالى والسرية اختلاف العلل فيثبت عليها اختلاف العلل
واسلم ان المشهور بل المتفق عليه بين علما عدم استماع شاهد الفرع في الثالثة فان روي به من اصحاب
الحق في النام وان اهلها وهو عجيب ومنه على القطب الكبير في الاصباح وقال السيد
ابن زهرة في الغنية ولا يجوز شهادة على شهادة في شيء من الاشياء ومثله قال الشيخ في النهاية وابن
في السراي واستدل في الغنية لذلك باجماع الطائفة وقال الشهيد في المجمع ولا يقبل الشهادة الشارحة
فصاعدا وقال في الدرر وانما يجوز في الشهادة على الشهادة مرة فلا تستمع شهادة الفرع على شهادة
وقال في التخصيص ولا يقبل الثالثة وقال في التبصرة لا يقبل الشهادة الثالثة في شيء اصله وقال في الجامع
ولا يقع الشهادة على الشهادة في الحدود ويصح في غيرها ما لم يتجاوز درجة وقال في الوسيلة وان تحملها
على الشهادة جاز في غير حق الله ما لم يتجاوز درجة واحدة ولم يكن التحمل اقراة فذلك على المطمئن الزلات
ما رواه **باب** من عمن عمن جميع عن ابي عبد الله ع عن ابيه عليهما السلام قال اشهد على شهادة تلك
من يرضحك قالوا الصلحك الله كيف يريد وينقص قال لا ولكن من يحفظها عليك ويجوز شهادة
على شهادة قالوا الصلحك الله كيف يريد وينقص قال لا ولكن من يحفظها عليك ويجوز شهادة
على شهادة هكذا هذه الشخ الحديث في تفصيل الوسائل في ثبات المسموع ومثله ان يكون من قوله ويجوز
كلام الصدوق كما احتمل الحق المحمدي في شرح الفقيه بل استظهره ثم قال على حال عمل به لا يجوز
وان ضعف الخبر وان كان مرسل لا ينافي على خلاف اصله على المتيق وهو ما كان بمنزلة واحدة وان
احتمل وجوبه في العموم فانها ايضا شهادة على شهادة وضعف الخبر فغير يعمل به اصحابنا انتهى كلامه
باب في الواجب وهي ضمان الاول في اشتراط توريده الشاهد بن على المعنى الواحد ويثبت عليه
مسائل الاولى في اورد الشاهد بن على الشيء الواحد شرط في القول فان اتفقا معنى حكم لهما وان اختلفا
اذ لفرق بين ان يقوله غضب وبين ان يقول احدهما غضب والاخر انتزع ولا يحكم لاختلاف معنى مثل اشهد
احدهما بالبيع والآخر بالافرا بالبيع لهما سببان مختلفان فم لو حلف مع احدهما بثلث او شهدا احدهما ان
فصا باعدوة وشهد الآخر ان عشيته لم يحكم لهما انها شهادة على فاعين وكذا لو شهدا احدهما ان سرق ثياب
بعينه عشيته تحقق الغارض والغير الفاعلين لوقال احدهما سرق دينار وقال الآخر ذرهما او قال احدهما
سرق ثيابا بيضا وقال الآخر اسود وفي كل واحدة يجوز ان يحكم مع احدهما مع بين المدعى لكن يثبت له الغرم
ولا يثبت القطع ولو نفا رضى في ذلك بيتان على عين واحدة سقط القطع للشبهة ولم يسقط الغرم

وكان العلامة في حقه في حقه
كما هو معروف في الدرر
على شهادة
ولا يلزم من صحة الحكم في
شبهه كما روي

وصحح بالقدرة على
ما تقدم من محله وقد
صعب يعرف
جميع فانه
الناكث فيها بغير شاهد
يؤذي في سائر
القدر على شهادة

والا فانه لا ينافي في
الاشارة الى ان يكون
الى النامع فقال لا ينافي
ولكن ربما ينافي في
مطلقا على كعب ويكون
صحي

باب
باب

ولو كان تقارض البينين لا على احدى ثبوت الثوبان والدرهمان لو شهد احدهما بانه باعه هذا الثوب عدوة
بدينار وشهد الآخر انه باعه بعينه في ذلك الوقت بدينارين لم يثبت تحقق التقارض وكان الحكم
باجها شاء مع البين ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبوت الديناران وكذا لو شهد واحداه فقرار
بالب والآخر بالغير فانه يثبت الالف لهما والاخر فاضام البين ولو شهد بكل واحد شاهد يثبت اثبات
لشهادة الجميع والالف الاخر بشهادة اثنين وكذا لو شهدا سرق ثوبا قيمته درهم وشهد الآخر انه سرق
قيمه درهمان يثبت الجميع الدرهم بشهادة واحداه والاخر بالشاهد والبين ولو شهد بكل صورة شاهد ثبت
الدرهم بشهادة الجميع والاخر بشهادة الشاهدين بحد واحداهما بالقدف عدوة والاخر عشيته
او بالقتل بثلث لم يحكم بشهادة احدهما لشهادة على فاعين اما لو شهدا احدهما باقراره بالغير والاخر بغيره
فيل لانه اخبار عن شيء واحد لما كان من شرط بثبوت الحكم بحسب الشريعة اقامة البينة الحات على حكم
واحد لا عدة باختلاف الالفاظ اذا كانت مؤدية لوجه المعنى وليس هذا المعنى محال للتعين
ولو كانت الشهادة على فعل معين فاختلاف الشاهدان في زمانه او مكانه او وصفه ففيه دالة
على تناسل المعاني فلم يبلغ الشهادة الى نفاها في شيء منها وذلك بين وقد وقع التنبه من علما في مسائل اشار
بها اليها المحقق منها لوقال احدهما غضب فلان المال وقال الآخر انتزعه فها او طار واخذه وما ادى معناه
فلان المعنى في الكل واحد بلا اشتباه فلا ضير في اصله اما لو شهدا احدهما بالبيع والاخر بالافرا بغيره فالحكم
بهما اذ لم يقع بكل منهما الا شاهد واحد ولم يتحقق اتحاد المعنى فلم يثبت شيء منهما لعدم بلوغ وضاب الشهادة الى
الحال في شيء منها فيكون الحكم فيهما بضم شاهد واحد باحداهما لو كان او باضام البين كسائر ما في معناه وكذا ما
لو اختلفا في الزمان او المكان او النوع او الوصف فانه يختلف الدعوى مع كل منهما لو ادعاه وكانت الشهادة
موافقة لما ادعاه سواء في الشاهدان او تكاد با وليس الحكم فيما نحن فيه من باب تقارض البينين كما بينه
به التمس الفاضل في معنى سيقطابا لمر عن اعتبارهما لاختلافهما في احداهما بغيره ما لم يعين بقدرهما
عدوة والاخر سيرة مال آخر بمقداره فها او شهدا احدهما بغيره ما لم يعين عدوة وشهد الآخر بغيره عشيته
التقارض بينهما اما في اورد الشاهدان المختلفين فلم يتحقق لهما محل اتفاق في البين واما في
فيحصل ان يكون لاختلاف الفعلين كالأول فان ما شهد به احدهما عدوة غير ما شهد به الآخر عشيته ويحتمل ان
يكون من اجل التقارض الحاصل بينهما باختلاف الزمان والتمس الفاضل جعل التقارض متعلقا بالاختلاف
الفعلين الى الاول فحصل الكلام من باب الالف والعشر الغير المرتب ولعله ذهل على المصالح المحقق الحكم الاول
قبل الآخر فان بعد ملاحظة ليرى محل الالف والعشر متماثل ومنها ما لو اختلفا في وصفه بالدرهم والدينار
او في اختلاف اللون في الثوب فوصف احدهما بالاسود والاخر بالابيض فجوز الحكم بكل منهما اذا كان
موافقا للدعوى مع بين المدعى لكن يثبت بها حق الناس من الغرم لا القطع كما قد تقدم من بناء الحدود

هنا

التمس

فانما على من الخلفين شاهد

وقعت م

على التخفيف واختصاص البين بغيرها ولو كانت المعارضة بين شهادة البينين ولو كانت على عين واحدة بحيث لا يمكن الجمع بينهما بان شهدت احداهما على سيرة عين معينة عدوة والاخرى على سيرة عينها عشية ثبتت العين المعينة للمدعى على السارق لعدم تعارضها فيها ولمرض الشهادة في الجملة قال المص والعلامة وبقية الشارحان بعدم ثبوت القطع فان من المدعى على التخفيف على بقوله ثم اوردوا الجدل بالشهادات والشيخ في بعد ما حكم بتعارض البينين اولا وقال وعندنا يستعمل القرعة ولو لم يكن العمل عليه عدم فائدة القرعة فيه ولو لم يكن الجمع بين شهادتهما فاما ذكر من المثال بان احتمل رجوع العين الى المال كانه اتفقت السيرة مرة اخرى ثبتت الغرم والقطع وليس كذلك ما لو اختلفا مع اختلاف العين والوصف بان شهدت احداهما بكونها ذهابا والاخرى بكونها فضة مثلا او شهدت بئينة بكون العين المسروقة ابيض وشهدت الاخرى بكونها اسود ولو كان في وقت واحد مع امكان صدقهما معا فلا تعارض بينهما وفي قول المص ولو كان تعارض البينين لا على عين واحدة نوع تجوز اذ لا تعارض بينهما في اختلاف ما شهدا به وليس من باب التعارض حقيقة فوصف بوجه الاختلاف تعارض ما بين التوسع ولو فرض تعارضها بان شهدت احداهما باخر احد العينين لكان من مكان كذا في اول الزمان مثلا وشهدت الاخرى باخر احد العينين آخى في ذلك الوقت المعين من مكان آخر فالظن بثبوت التعارض بينهما يكون الحكم فريحا كما سبق للمص الداهان الدينار والدرهم من باب حجاز التغليب فان المطا اختلاف المشهود به لا اتحادا وهما للشايع الفاضلة نوع مناقشة في قوله فارض في ذلك بناء على ان مرجع الصغير العينان المختافان والمصرح به في تقرير اتحاد العين فلا يتل باحقيقة ويمكن ان يقال باحتمال ارجاع الاشارة الى اصل الاخذ بالسيرة مطلقا غير مقيد باختلاف العين واتحادها فلا حاجة الى تكلف الجواز اصلها اتفاقا على العين المشهود بها ولكن وقع الاختلاف والتعارض بينهما في القيمة مثل ما لو شهد احد الشاهدين ان رباعه هذا الوقت مثلا في وقت الغداة دينارا وشهد الاخرى ان رباعه في ذلك الوقت بعينه دينارين فلم يثبت شيء منهما لعدم بلوغه حد النصاب حتى يقبل بلا ريبا ولم يمكن شئ منهما فاما في المطا لم يرق المحجة على احداهما لعدم فهو ضد للقبول حتى يتعارضها ولكن وقع التعارض بذلك لما فيها واستلزام ثبوت كل من الاخرى والامر بهل لم يوصم مع كل منهما اذ كان موافقا لدعواه شاهدا على اقر عين المدعى بقت المطا والاطا وكذا لو شهدا باقراره ولكن لا اقرارا يثبت اذ لم يجزها قطعا وتوقف الرائد الى انضمام ما يثبت من شاهد آخر او عين المدعى بخلاف ذلك في البيع او بدون الضميمة لا يثبت شئ من احوالها وان كانا في عينها كما بينه الشافعية ان الاقرار كاشف عن سبق الحق على فتمت فيحصل التعارض وليس احدهما يثبت الاخرى بخلاف البيع اذ هو سبب لثبوت الحق ولا يحتمل الفرق وتعدو السبب ولما لم يرق في المقام بينة كاملة فلا يحكم عليه بشئ منها ولو شهدوا احدهما باقراره باللف والاخرى بالعين ثبتت الالف لهما لقيام المحر

ولا يثبت الاقرار في استعمالها
ههنا كما لا يفاضل رة م

بقوله م

عليه

عليه وتوقف الرائد على الضميمة ولا يثبت في البيع من دون الضميمة شئ من احوالها ولو قامت البينة الكاملة باقراره بكل ما ثبت الاقل بها والرايد بالآخرى قد برهنهما ما لو اتفقا في العين المسروقة ولكن اختلفا في قيمته فقال احدهما الفاد درهم وقال الاخر الفاد رهمان فلا قل ثابت بشهادتهما ويثبت الاكثر باضمام البينين وعلى عدم التناهي وان امتنع كون القبة في وقت معين درهمين والآخران لا يعلم احدهما من قيمته الادرها وزيادة العدل مقبولة لكنه يحتاج الى اتمام النصاب الشرعي في الاثبات ولو قام كل منهما شاهدا فلا قل ثابت بشهادة الجميع والرايد بشهادة الاخر لعدم التناهي بينهما والتضييق الى رد قول العاصم لا يثبت الادريهم واحدها ولو شهد البينة بالقتل كافر ضمه الشيخ في طمعة فانه تروى في خلاف الفصاين لا يثبت شئ منها وان اختلف في القتل بغيرهما لعدم بلوغ نصاب الشهادة في كل منهما حدة وفي طم اذا لم يمكن الاجتماع استعمل القرعة ولا يفيد شيئا في القتل وكذا في الاكابر ان يتكرر مثل الولادة من واحدة فترى ان الفاعل مثل الولادة من امين او المدعى فادى هذا الخا ولله وشهد به اثنان وتلك الحكماء من شهد به اثنان فثبت ما قلته كانه مبر الفاضل في شرح عد ومنها ما لو شهد احداهما بالبيع او القذف او الغصب عدوة والاخرى بها عشية لم يحكم بالشهادة للاختلاف وفي القتلها ما شكوا بان كان تقدم ولكن ما سواه بانها البين وكذا الدينان او جبر القتل وضما ما لو اتفقا في اقراره لكن شهد احدهما باقراره بالعمية وشهد الاخرى بالانذار بالاسية فان اطلقا الوقتين او وقتا مختلطين ثبت الحكم حيث ان الاقرار ليس بحقيقة فلا يستلزم اختلاف في الفعل وانما خارج عن حقيقة واتحادا غير شرعي فيمكن ان يعبر عنه بكل لسان وفي كل وقت وان اتحدت المشهود عليه بحيث يستلزم التعارض بان شهدا احدهما انه اقرب في الوقت الطال في العربية وشهد الاخرى لشهادته في ذلك الوقت بعينه فان سبقتا كانا معا لا يثبت شئ منهما والحكم بعد دعوات القاعدة السافدة ومنها ما لو شهد احداهما ان غضبه من زيد او اقر بغصبه منه وشهد الاخرى ان يملك زيد لم يثبت الملك له لعدم كمال الشهادة الا ان يضمهما البين كان تقدم القسم الثاني في الطوازي وهي مسائل الاولى لو شهدا ولم يحكما فاما حكمهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان المعتبر بالعدل عند الاثبات ولو كان حقا لله عند الزمان لم يحكم كانه صفي على التخفيف ولا بد من شبهة وفي الحكم بمجد الفرق الثالثة تردد ان يشهد الحكم لغيره من الادبي به الاثبات لو شهدوا في زمانه فثبت حكم فانتقل المشهود به اليهما كما لها بشهادة فاما ما ذكره في المسئلة من اوضح بعد دعوات الاصول فان الشهادة الجامعة للشرايط مقبولة اجماعا والمراعي لا يظفر الشرايط حينئذ الشهادة وقدره من تحققها لا يقدر فيه عرق

اصلا م

واحد م

لعمري انما هو احتمال التعارض
ولا يصح انضمام البينين الى الحد
ولا في القتل لعدم احتمال التعارض
يحكم بوجه م

الى كل منهما يثبت الحكم م

والكل واضح بقدر دعوات
م

وذكر الاوليا ما فضل عن
صاحبها واطل اليه
الشهود ما يجوز بعد وضع
الضيق المقتولين
شرح في بيان ما يرتب عليه
الحاصل

الا ان على ولي الدم رد الفضل
فيرد ما ينضج كد ينضج على
المقتول ويجزله ان فعل بعض
وولدوا تو بعد رجاءهم
ولي الشاهد المقتول كما ينبغي
ادلة مفصلة في حقه انما
يؤكده اخذ الدية

فمختص في قضية الاقرار
السيرة السب

تصيب المقتول وان شأوا قتلوا اكثر من واحد ما دام اصدفه الباقي لم يرض اقراره الا على نفسه
 محسب وقال في النهاية يقتل ويرد عليه الباقي ثلثة ارباع الدية ولا وجب له ولو شهد بالحق ثم رجعا
 ضمنا الفدية فقد اخطا لهما اتفاقا لشهادتهما للمبين المصالح الحق حكم رجوع الشاهدين بعد الاستفا
 وعدم نقض الحكم بذلك حتى ان الشهود به لا يخ امان ان يكون اثلا فاولى حكم الاثلاث او اربعة او اربعا
 فان كان اثلا فاولا لا يخ امان ان يكون قطعا او غيره فان كان اول بلا يخ امان ان يعتز او بالعد من غيره
 الجاهل بان الحكم يقتله او مع دعوى ذلك او يعتز وبالخطا فان كان الاول فعليه المقتصاص بان
 هو الدية فيما لا يمكن الاقتصار وسيجي حكم في الجاهات انشاء الله وان كان الثاني فليخ بالنسبة
 بالعد فعليه الدية على المشهور مغلظة وكذا لو خلد فمات منه لقصد هم الى القتل ولو خلد
 كان الاخر فلا قوة عليهم الدية الكاملة في موالاتهم وان كان الشهود متفرقين في الاصل
 كلا حكم ما اتفق به ولو اعترف احد بشهود الزنا بعد الرجم بعد الذك قتل وان صدقه الباقي كان لو اذ
 قتل الجميع بعد ذلك الفاضل عن دية الهجوم وان شأ قتل واحد منهم بعد ذلك الفاضل عن دية
 وان شأ قتل اكثر من واحد ويعاملون معاملة ما ذكر وكل ذلك من باب التسبب وقدمه على الباقي
 لكون الاخير بحكم الشرع فلا يعقبه الضمان والضابط كاذرة الش الفاضل ان الشهادة متى اوجبت
 القتل سواء كان بسبب الزنا او بسبب القصاص او الردة او غير ذلك فالحكم ما ذكر وان لم يصدقه
 الباقي لا يتجاوز عن نفسه لا يقتصر حكمه به فيرد عليه الولى ثلثة ارباع دية محسب التبع الباقي بما
 عليه من التسبب بمقتضى الاقرار فان التسبب عبارة عما يكون مثا هذا ان اختار النفس وان احال الدية
 فليس عليه الا الربع خاصة لا خاره بالشك في القتل وكذا اذا اخطا بالخطا ولم يقر بالعد وقال التسبب في النهاية
 ان قال قتل وادى الثلثة البنت ثلثة ارباع الدية وان رجع اثنان وقالوا وهما الزنا نصف الدية
 ان قال قتلنا كان الولى قتلها ويؤدى الى وثنتها دية كاملة بالسوية بينهما ويؤدى الشاهدان الاول
 الى وثنتها نصف الدية وان اختار الولى قتل واحد قتلها وادى الاخر الباقي من الشهود على وثنته
 الثاني ثلثة ارباع الدية والمقتول عن ابن جبرين موافقة فيما ذكر له واجتوز ذلك بارواه كالثلاثة
 من زينة من البنات م كمن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابراهيم بن نعم الا انه قال
 سالت ابا عبد الله ع عن اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فاعلى قتل رجعا احدهم عن شها ته قال فقال
 يقتل الراجع ويؤدى الثلثة الى اهله ثلثة ارباع الدية وابراهيم هذه النسبة غير مذكورة في الرجال فالحكم
 محسب من الش المحقق غير معلوم الوجه فيعتبر مع ذلك فغيرنا ههنا فيما خالف الاصل للحجة
 له فان الفاعل العلوص في الشرعية مواحدة المقر باقراره ولا تفرقه اصلا في حق غيره وعلى بعضهم على اتفاهم
 في الجمع الجميع ولكن اختلفوا في اعتراف بعضهم بالعد والباقي بالخطا ولا يخفى بعد ذلك ليس الرواية ايماء
 في الكيفية

روایت از امام حسین

و کدند و قتل می نمودند و بعد از آن
از دعوای ملک فغانی و ملک
فغانی و ملک فغانی و ملک فغانی
ص

صادق مع كل الرتب
شهادة صادقة

اليه وكلما هم

وَسَمِعْتُكَ عَنِ الْمَلَأَقِ تَحْتَ طَرِيقِ الْعَمَلِ وَنَدَا عِلْمُ مَا لَيْسَ
عَنْهُ الْعَمَلُ

[illegible]

اليد وكلما غم على فقد يرتفع صوتة عن الاعاز والغمية وفي آف جبل ما ذكر محمد للقول الاخير وهو قول ليس بذلك البعيد
وهو بعيد لا بالبعارة ضد وانما ذكرها هنا بمناسبة المقام ولما لا يندى الا هنام واحتمال السهو والسيما فان الكلام يخرج الى الكلام ٢
ومناجاة شيخ الطائفة حيث ذكرها في مسبوطة ومفصلة في هذا المقام ولا تذكرها بكتاب القصاص و
الديات اولى فلو شهد الشاهدان بعق العبد ثم رجعا عما شهدا به تخينا القيمة سواء كانا في ذلك متعديني
او مخطئين لتلف المالين بسبب شهادتهما لا فرق في الاثام بين العاقد والخاطي بل ولا بين الكلف
وغیره في خصوص الثمان وان افرق في الحال من جنية اخرى وهو قائم العادي وانما كان العنق لمكان منيا
على التقلب مع نفوذ الحكم فيه فيرم حتمه للمولى لاحتمال كنه في ثاني الحال والحالات في المسئلة منسوب الى
بعض العامة ولم يفرق الاصحاب فيما علم بين اصناف المالكين من المدين والكاتب والفق وام الولد لا يشترط
العلمة وعن بعض العامة عدم الغرم في خصوص ام الولد ولو كانت الشهادة على تدبير العبد ورجعا بعد
القضاء لا يفرقان في الحال لعدم زوال الملك في الحال وفي غيره بعد وفات السيد وجها ذكرها الله
الفاضل فامثيان من عنقه بسبب شهادة وان قد المولى على نقضه اذ لا يجب عليه النشاء والرجوع لنفع
الوارث ومن اقتداره على الرجوع مع عدم لزوم بئذ وبشهادة ولو كان رجوعها بعد موت حكم عليها بالانقضاء
للوثة لما تقدم من الوجه وكذا الكلام فيما لو شهدا على العنق بصفة على وجه صحيح كما ذكره الله الفاضل
وهو اراد بذلك على وجه في المسئلة يفتح فان المشهور بين الاصحاب حتى خرج في المذهب والمخ بالاجماع
عدم جواز تعليق العنق بالصفة والنقول عن القاضي وابن الجوزي ذلك وقد تقدم تحقيق الحق في اويل
كتاب العنق فتذكر فيما لو شهدا بكبابة العبد وعق بعد ادائها ففي مقدار الغرم وجها احدهما ما اذا
من قيمته على الخوم ومبناه على كون المكتبة بيعا للملك من نفسه بخومه والوجه الاخر بيع القيمة واختاره
العلامة في عقد واستحققه الفاضل في شرحه من اجل ان ما ادعى العبد الى سيده قد حصل من كسبه
لسيده وسع العجز والرفق فلا غرم عليها الا هنام بقولنا سيما واحتمل في التحرير ضما هناما لا في
الحال انما يشترط كما ذكره الله الفاضل وكذا لو شهد الشاهدان على عنقه مال دون القيمة لانهما يوافقان

وكونا نت الشهادة المكتوبة
 ضمن الشاهد ان ما عتق منه
 ازار او ماله او نفعه او ما زاد
 من قسمة الشقص على ما ذاء منها
 وكذا اجرة ماله الخ لو كانت
 كما ذكره المحقق الفصل لو رجا
 بعد كفاية باستيلاء غيره
 ما فقت الشهادة من غيرها
 كما ذكره العلامة في عمدة القائل
 لا يبيح اذ ان مال الولد لا يبيح
 بغيره كما

مات العامة فلهذا يرد يرجع
 صلوا اقف على نص خاص في
 الحكم واستعيد المال فان قلنا
 واقررا بالعد ولو باشر الولي
 في استبداد بالطلاق ثم رجعا
 السابعة في الامانة المشهورة
 اقف الاصل في الامانة المشهورة

والأمر بالعدل ولو بأمر الولي
الإنسان بالطلاق ثم رجعا
السابعة
الاضافة إلى الامور المشهورة

هذا هو الحكم في الشهادة بالزنا...
فإن كان الزوجان متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...

حق الشهادة بما راى من غيرهما كما لا يخفى بالزنا بعد حصول المقصود من شهادتهما...
برجوع غيرهما فمن باعهم قد قضي به مقابل الرجل فيكون النصف الباقي من غيرهما...
لو زاد الشهود على ما اعتبر في خصوص المشهود به من الرجال مثل ما لو شهد ثلث رجال ثم رجعوا...
فعلى كل واحد الثلث ولو جمع واحد منهم وبقي اثنين ففي تعميمهما تقدم وجهاً أحدهما ان عليه...
لأنه جزء التسبب والآخر ان لا ضمان عليه تمام الأمر بعد شهادته من البين فلا يؤثر عدمه كما لا يؤثر...
وجودها وكذا الحال فيما اذا اقام لشهادة الزنا خمسة فما لو كان شاهداً واحداً مع عشرة سنة فخرجت...
وبقي ثلثان ففي الموضع ما لم يبق مع اعتبار الرجوع يكون على كل واحد نصف السدس وهذا...
مختار الشيخ وعلى عدم اعتبار ما لا شيء عليه من شهادته من غير اعتبار ما لا شيء عليه من الوقت...
الكن فيبقى الاثبات والاستدلال عن صاحبهم في تخطي هذا الموضع وهو ثمرة المسئلة مرة أخرى...
مناخسة حصول التكرار من غير خطر ما يكون مشتتاً لذلك يتبع التماسه فان المبدأ الفاض...
لا يخلو للس المعززة وقفاً على قوم دون الآخرين الثالث لو حكم بقامت بينة الجرح مطلقاً...
لنقض الحكم لا احتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت وهو مقدم على الشهادة فنقض ولو كان بعد...
وقبل الحكم لم ينقض اذا ثبت جرح الشهود بعد تقديرها ظاهر اقل الحكم فاما ان يكون الجرح مطلقاً...
او مقيداً او على الاخير فاما ان يكون منشأ الجرح قبل الحكم او بعده او في اثنائه فعلى تقدير الاطلاق...
فالحكم غير نقوض عندهم لا احتمال تجدده منشاءه فليست صحب حكم العدل التالى ان ثبت الزنا على...
تقدير تقييده بما قبل الحكم ولو فيه بما قبل اداء الشهادة فنقض حكمه لكون منبأه على التقديرين...
فيلزم الرجوع عما حكم ولو كان ظهور ذلك بعد الشهادة وقبل الحكم ففي اتفاق حكمه بذلك خلاف...
فالتدافع احتاره انما الحق من فاعلم ما ذكره قبل ذلك في حكم ظهور الفسق وعدم نقض الحكم وبان على...
العلق متى لف والشهود وجمع من المتأخرين احتمال نقضه هنا انهم ظهور وقوع الحكم في حالة نقض...
فمن شهادته الشاهدين ووجه الشك الفاضل ان احتمال عدم نقضه هنا البطلان في وجه الحكم...
وان قيل به هنا لك كما انما الى ما يقع وقوعه حال ظهوره هنا فاما الشهادة حاصلة للشراطين...
فان ينقض بجرح البينة والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة قلنا بعدم قبولها...
ان المفروض فيما سبق ظهور الفسق قبل الحكم بخلافه هنا او يختصصوا ولا يثبتون الفسق والعدم...
مخلاف الثاني ان غاية حصول الظن به ما خبا بالبينة الخارجة فاصل وهذا الاحتمال ما قطع به...
العلامة في عدم اختيار الحكم فيما سبق وضعفه الشك الفاضل بان الكفاءة في صحة الحكم...
تظهر اعدائه وقتئذ مستلزم لصحة وان ثبت الجرح على الشهادة لا شتر الى العلم مع انكم تاتوا...

هذا هو الحكم في الشهادة بالزنا...
فإن كان الزوجان متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...

تقولون به ولعل الاحوط والاولى من اجل فقد النص وعدم الظفر بالقاطع ابقاء المصلحة بين...
الرفيقين لرفع النزاع والله تعالى اعلم واذا انقض الحكم فان كان قتل او جرحاً فلا يؤثر...
والديه في بيت المال ولو كان المباشراً للقصاص هو الولي ففي ضمانه تردد والاشبه ان...
مع حكم الحاكم واذنه ولو قتل بعد الحكم وقبل اذنه ضمن الدية اما لو كان مالا فانه يستعاد اذا كان...
باقية وان كانت قافلة فعلى المشهود ولا ضمن بالقصاص بخلاف القصاص ولو كان جرحاً...
الشيخ ضمن الامام ويرجع به على المحكوم له اذا سير وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على الحكم...
والتلف للمال في يد ماله وجه لضمان الحاكم اذا ظهر المانع عن امضاء الحكم فانقض فيما انتقض فلا يفرغ...
ان يكون بنفسه او جرحاً او مالا فان كان الاول فلا يفرغ لعدم التعدي في خلاف الحق وعدم ثبوت...
البينة فيما شهد به فيلزم الحاكم اداء دية الخطأ من بيت المال فانه معد لا مثال ذلك من تلف...
المسلمين ويدل عليه ما رواه سيبويه من الاصحح بن نباتة قال قضى الأمير...
عمر ان ما اخطأت القضاة في دم او قطع فهو على بيت مال المسلمين وان لم يكن بيت مال كافي هذه...
الان منه فالظاهر اداءه من مال الركة بناء على تعميم سبيل الله بحيث يستعمل جميع الخيرات والمبرات...
وفي الفرق في الشرح بين ان يكون المباشراً هو الولي او غيره من تصدق له ذلك وما يفرق بين...
الحكم وضع بناء على تفرقه من الزنا لا يخفى ذلك فان المفروض مباشرة ما ذن الحاكم فلا ينعف الضمان...
منه وفيما لو ادى الى مباشرة القصاص والجرح قبل الاستدانة من الحاكم وجهان فاحتمل الضمان بناء...
على توقف استيفائه الى اذنه وان كان الحق له حديث السيوف الآتية في محله حيث قال...
واما السيف المغمود فالسيف الذي يقوم به القصاص قال الله عز وجل النفس بالنفس والعين...
بالعين فسد الى اولىء المقتول وحكمه السبيل لا ينعف عدم الضمان لا فاداه حكم الحاكم استحقاقه فلا...
الضمان وان قلنا ما ثم من اجل المباداة من دون اذنه فالظاهر ان ذلك لا يمنع النزاع وعدم...
والجرح والمج وان كان الاخير يعني ان يكون المشهود به ما لا يقع بقاءه ودلى لما خذ منه ومع اتفاق...
التلف يكون ضامناً وان تلتزم بنفسه بل باقية سنوية لعموم ما دل على ضمان اليد اما ما خرج باليد...
منها فقول المستفيض من قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدى وقد استقر على ما اخذ فيكون ضامناً للتلف...
كسائر الضمانات بخلاف الاملاجات السابقة حيث حكم فيها بعدم الغرم مع عدم العدول...
ويكون الغرم مختصاً بالوكان بدون اذن من الحاكم وحصول الاذن منه موجب لرفع الضمان حيث...
قلنا بضمانه فانه يتلزم مع يساره وامامه اعساره فالذي وجهه المصنف ثبوت الضمان على من...
فتوقف سقاطه على دليل مثبت للحكم **مسألة الاولى** اذا شهد اثنان ان الميت اعتق...
احد مالكة وقيمتها الثلث وشهد آخر ان الوردة ان العتق لعمه وقيمتها الثلث فان قلنا ان...
من الاصل اعتقا وان قلنا نخرج من الثلث فقد انقضت احدهما فان عرفنا السابق صح حقه وبطلان...

هذا هو الحكم في الشهادة بالزنا...
فإن كان الزوجان متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...
فإن كان الزوجان غير متساويين في العقل والدين...

وان جعل السخرية بالفرقة ولو اتفق عنقها في حال واحدة قال الشيخ يفرع بينهما ويعتبر المقرون ولو كانت
قيمة ما اعتق المقرون فان كان بقدر الثالث صح وجوبه وان كان لا يصح الاعتق منه في الحد
الذي يحمله الثالث وان نقص احدا الثالث من الآخر اذا تعارضت البينات في حق
فشهد احد ما اعتق سائر ما لا والاخر ما لم يفرع فان كان كل واحد منهما لا يفرع عن الآخر ولم يكن الثالث
ما بقي بهما بل باحدهما ففرق بين كون الشهادة من الورقة او غيرها في ذلك نعم لا يشترط العدول
فيما اخضع الوارد في حق نفسه وعلى تقدير فلو قلنا بكون التبرعات من اصل المال فثبت عقوبتها
وعلى القول الآخر وهو كونها من الثالث فعين احدها فان علم السابق اخضع بالاعتقاد وان كان
بعينه قال الشيخ في طائفة السخرية بالفرقة بناء على عموم مورد ما في المسئلة وجه آخر ذكره
عن قوم والظاهر انه اشار بذلك الى جماعة من العامة وذكره التمام الفاضل وهو احتمال ان يعقوب
كل واحد من نفسه معطلا بان لا ينافي من خرج الرق على السابق فيلزم منه اتفاق المخرجين في
ذكر هذا الوجه من متل غريب جدا فان فيه ابطالا للدلائل القوية وما دل على ان الخارج من التبرع
القيمة وان لم يكن كذلك فالعامة مستوفية في جميع المواضع المتعارضة فيها فيلزم منه ان يخرج
الاصحاب والاختلاف المتواترة بالمعنى والمحل من الوجه من وجوهات بعض الحالفين المتكررين
للقوة مطلقة ولكن على هذا كان اللزم التنبية والاستبعاد بذلك ولا يليق اطلاق التبرع
بنزولهم ووقع خلافه ونورد فيه بين اصحابنا فليدركت بالبدنة عنقها معا في حال واحدة
يفرغ بينهما عند الشيخ ويحكم يعقوب من خرج فرقة ان كان عقدا بالثالث ويطلب من غيره فثبت
صح فيما يحتمل الثالث ومع نقص قيمته بكل بقية الثالث من الآخر ونسبة القيمة هذا القول اليه وعدم حكم
صريحه مبنيا على ما تقدم من ان مورد الفرقة انما هو فيما كان مجهولا عندنا ومعلوم عند الله فيخرج
بالفرقة ما في نفس الامر اذا كان مفرضا للمسئلة ووقع الاعتق عليها وفعلة واحدة فلا وقع له
لستخرج ويعين بالفرقة وكذا الكلام فيما اذا توخى البينان واطلقا شاهدا في حال خيال كون عنقها
من هذا القبيل دون ان يكون احدهما سابقا والاخر لاحقا وان كان الاول او بالبرهان فان الآخر
يحتمل الاثر ان دون متيقنة بخلاف الاول واورد عليه بان في ذلك تخصيصا للعموم من غير
ظهور محض وقيل للضم من غير مقتضى لعدم ثبوت ما ذكره من التعليل بل قد ورد في لسان
ما يدل على خلافه من ذلك ما اوردته الشيخ في ف فقال وددى عمار بن حصين ان رجلا من
الاصحاب اعنى سنة اعيد عند موته ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال
فجزاهم ثلثة اشياء فافرق بينهم واعنى اثنين راقى اربعة والظان هذا الخبر من مرويات امامه
وبذلك صرح التمام الفاضل في حيث منجزات المرض من كتاب الوصية لتأييد القول بانها من تلك
لكنها ما لم تعد معاخذتها على اصحاب وغيرهم من الاخبار لان بسندها لا يتفرع على ما

فهر ضد الذي توفي فيه
سواء كانت م

فا لانه كالحرف

بكر

البرهان في التبرع بالفرقة

ذكر من القولين في العمل بالفرقة مع الاطلاق او مع السبق والقول بالنصف بينهما في الفروع كما ذكره
الشيخ في طما الوفاة البينان كذلك لكن كان قيمة احد العبدتين شكس الركة والآخر بقدر ثلثها في
القول بالفرقة اذا خرجت باسم العبد الحسنين عن يعقوب معه نصف الحق النقيض وفاقا لتمام الثالث
وان خرج باسم النقيض عن فقط ولم يعقوب من الآخر في حق وان قبل يعقوب النصف من كل منهما فان كان
وهو ففقه وجه واحد هما انه يعقوب فيما في غير من كل واحد ثلثا لانه ما زاد على الثلث من التبرع وهو
السدس ينسب الى جميع التبرع وهو النصف الحاصل من انضمام السدس الى الثالث فكان الثلث
الاعتق في كل واحد منهما ويطلب في غيرهما ان تلقى الثلث وتلقى السدس ثلث جميع المال يصح من
ثمانية عشر والوجه الثاني انه يعقوب من النقيض ثلثة اربعة ومن الحسنين نصفه من اجل ان سبق
الواقع ونقصه من يعقوب الحسنين الذي يسوى السدس في الفرض نصف النقيض وان سبق اعتناق
النقيض فنجعل من نصفه على التقديرين وانما وقع النزاع وان دحاهم الحق في النصف كما في منه
النقيض وهو سدس المال فيقسم بينهما فيعقوب من النقيض الربع ومن الحسنين النصف في حق الفاضل
وهو ان التمام الفاضل قطع بالفرقة فيما اذا اخرجت البينات عنقها بتابع واحد وذكر الوجهين
فيما اذا اطلقا او اطلقت احدهما ان الحكم بالفرقة في الاول والآخر في الثاني فافترقا في
محل المعية فكيف يحكم في الاول بالفرقة صريحا من غير تأمل ولا تردد في الآخر على احتمال مع
من عبارة الشهادة نظرا لاحتمال الآخر في الاول حيث نسبت الفرقة بثلثي التبرع ولم يذكر الاحتمال الا في
لامذهب الشيخ فيه اصل فاضل اذا شهد شاهدان بالوصية لم يرد من عند الله
ان رجوع عن ذلك وادعى ما قاله قال الشيخ فيقبل من اربعة الرجوع لانه لا يرد من عند الله
من حيث ان المال يؤخذ من يد ما فاما غيرهما المسمى او الشاهد شاهدان لو شهد بالوصية لم يرد من عند الله
بالرجوع وان ادعى لغيره كان محلفا من شاهده لان شهادته مفردة لا تعارض الا في
لو ادعى وصيتين مفردة بين فشهدت بغير الرجوع عن احديهما قال الشيخ لا يقبل لعدم التعيين في
كالوصية بدار ليدان محرم قد تقدم ان لا فرق في الشهادة على المكت من الوارد في الجنين الذي
استقر اطلاقه في الاخير وفي الاول من غيره دون ما يتعلق بنفسه كونه اولا في نفسه وهو
ما لا تقارن وكذا في شرط قبول شهادة الورقة في القيمة كغيرهم اذا عرفت هذا فاعلم ان المقام الحق في
ذكرها ثالث مسائل متعلقة بالوصايا متعلقات ذكرها في الاول لو شهدا جنبا معا فاشترط الشهادة
على ان لا وصي عنق سائر مثلا وفي غير ذلك بمقدار الثلث فقال الشيخ في ج يقبل الشهادة على وجه
التمتع وعدم المعاوضة بين البينتين حتى يتوقف من اجله ولا يلاحظ احتمال كون الاخر اصل من الاول
اذ لا مجال للثلاث احتمالات والاحتمالات في اكثر الشهادات اختصاصا في القرابات واستشكل المقام
هذا الحكم كما راجح العلما عدم القبول وجهه لطريق التمسك به من حيث لا يخرج المال من يده فيكون غرا
كما اشار

بنيان في الوفاة

كما ذكره الله تعالى في سورة
منع من ثلثة كسبة من كل واحد منهما
بشره العتق في ثلثة كسبة من كل واحد منهما
نقله

الزعم ان النصف

الثالثة

وشهد من الورقة عدلان ان رجوع عن
ذلك وادعى حقيقة عام وهو ايضا
بوصية اخرى لما اورد في
مقدار الثلث

للموصى له الاول وذلك في مقام النظر مثل الوارث والدمي في ما يملكه من اقامته المدي شهادته
ان ما في يده لم يمانه في اليد في تلك المدة غير مسبوقة وان كان بينهما فرق ما هو ان الذي
في المتنازع فيه ليس على الوارث فقط بل عليه وعلى الموصى له خلاف الما فان الدعوى مختص به ولم يكن
الوارثان جامعين لشرايط الصلوات فلا عبرة بشهادتهما في الرجوع بل يحكم بالاول لعدم المعارض له
ما شهد به ارض ما يحتمل الثلث من الباقي فان الاول لا يقره كالثالث ومن اجل اقرارهما قد ثبت
ما بقي في ايديهما من الثلثين الباقيين بعد الوصية الاولى والفرق بين هذه المسئلة وبين ما سبق فيها
رجوع المورث عن الاولى دون الثانية اذا شهد الشاهدان الجامعان للشرايط ببدء الوصية بعين
الاعيان وشهد شاهد آخر بوجوه الوصى بعد ذلك ووصيته لبايعها العمد وكان لعمرو وامضاء شأ
بافضام عينه لعدم المعارضة بين الوصيتين واحتمال صحتهما في البين الا ان الاخير لنقصه يحتاج الى
احكامه يمينه لكونه تحت القاعدة المتقدمة من تعلقه بالمال وليس ما نحن فيه من باب المعارض بل لينة
وبين شاهد وعين حيث يحكم بتقدم الاولى بطرح الاخر كما تقدم بيانه في بحث تقاض الشاهد
لما عرفت له في تحت الضابط من عدم تحقق التقاض في ما نحن فيه اصله والرجوع عن الوصية
بالشاهد واليمين وتخلو تحت الضابط الثانية لو وصى بوصيتين كل واحدة على يمينين فليفتن
وشهدا في رجوعه عن احداهما بالاجام فقال الشيخ في رد المحتار لا يرد في شهادته على
عين من الاعيان فقال انه لا يرد ولا يرد فانه لا يقبل عدم قطعه بنفسه قطعي الاعتبار ونقصه عند
الثالث يمينها ويظهر من المقام في عدم وضوح ما ذكره لديه ويختلف المسئلة بعد القول بعدم
الفرقة لظهور ان السبق الوصى في الواقع احداهما فيكشف انهما العمود ها واختره في قبل
ظاهرا اتفاقا عليه والوجهان معا ما ذكرهما الشيخ في رد المحتار القول بعدم القبول بخارجهما كما يظهر من
كلام الشافعي في كماله **الحاشية** اذا ادعى العبد الحق واقام بينة ففقد الحق الي البحث ويسال القاضي في
ثبت ان ذكره قال في المبسوط هو في رد المحتار لو اقام مدعي المال شاهدا وادعى ان له آخر وسال حصر
لا يثبت من اثبات حقه باليمين وفي الكمال شكل كانه يحمل العقوبة من ثبوت الدعوى اذا ادعى بطلان
على سيده العتق سواء كان عبد الوارثية نكاح السيد وجاز شئته معروفة العدالة حكم الحاكم بها وان
لم تعرف فلا بد من الخصم عن حالها فان سألها عبدان يعرف بغيره وبين سيده حتى يركب فيه خلاف
فذهب الشيخ في رد المحتار الى اجابته في ذلك واستشكله المصنف الاول ان العبد قد اتى بما وجب عليه
من اقامته البينة وليس للخصم والتفتيش من وظيفة كل وظيفة الحاكم فينبغي ان يجاب مسئلة من
الى ان ثبت حقيقة الامر وعلا ارض بوجه آخر وهو ان المملوك كما تقدم قد يكون امته فلو اجابته الى
التفريق بينها وبين سيده لحق ان يوافقا وهو ضرر عظيم ينبغي للقرن عنه وجوب ما استشكل المصنف
من اجل ان الفرق بين المالك ظاهرا وبين مملوكه من دون ثبوت لا وجوب فانه حكم من الاحكام الشرعية

انما هو ان الذي
الشاهد وحده لا يثبت
بغيره في الدعوى
والشاهدان جامعان
لشرايط الصلوات
فلا عبرة بشهادتهما
في الرجوع بل يحكم
بالاول لعدم المعارض
له ما شهد به ارض
ما يحتمل الثلث من
الباقي فان الاول
لا يقره كالثالث
ومن اجل اقرارهما
قد ثبت ما بقي في
ايديهما من الثلثين
الباقيين بعد الوصية
الاولى والفرق بين
هذه المسئلة وبين
ما سبق فيها رجوع
المورث عن الاولى
دون الثانية اذا
شهد الشاهدان
الجامعان للشرايط
ببدء الوصية بعين
الاعيان وشهد
شاهد آخر بوجوه
الوصى بعد ذلك
ووصيته لبايعها
العمد وكان لعمرو
وامضاء شأ
بافضام عينه
لعدم المعارضة
بين الوصيتين
واحتمال صحتهما
في البين الا ان
الاخير لنقصه
يحتاج الى احكامه
يمينه لكونه تحت
القاعدة المتقدمة
من تعلقه بالمال
وليس ما نحن فيه
من باب المعارض
بل لينة وبين
شاهد وعين حيث
يحكم بتقدم الاولى
بطرح الاخر كما
تقدم بيانه في
بحث تقاض الشاهد
لما عرفت له في
تحت الضابط من
عدم تحقق التقاض
في ما نحن فيه
اصله والرجوع
عن الوصية بالشاهد
واليمين وتخلو
تحت الضابط الثانية
لو وصى بوصيتين
كل واحدة على
يمينين فليفتن
وشهدا في رجوعه
عن احداهما
بالاجام فقال
الشيخ في رد
المحتار لا يرد
في شهادته على
عين من الاعيان
فقال انه لا يرد
ولا يرد فانه
لا يقبل عدم
قطعه بنفسه
قطعي الاعتبار
ونقصه عند
الثالث يمينها
ويظهر من
المقام في عدم
وضوح ما ذكره
لديه ويختلف
المسئلة بعد
القول بعدم
الفرقة لظهور
ان السبق الوصى
في الواقع
احداهما فيكشف
انهما العمود
ها واختره في
قبل ظاهرا
اتفاقا عليه
والوجهان
معا ما ذكرهما
الشيخ في رد
المحتار القول
بعدم القبول
بخارجهما
كما يظهر من
كلام الشافعي
في كماله
الحاشية
اذا ادعى
العبد الحق
واقام بينة
ففقد الحق
الي البحث
ويسال القاضي
في ثبت ان
ذكره قال
في المبسوط
هو في رد
المحتار لو
اقام مدعي
المال شاهدا
وادعى ان
له آخر
وسال حصر
لا يثبت
من اثبات
حقه باليمين
وفي الكمال
شكل كانه
يحمل العقوبة
من ثبوت
الدعوى
اذا ادعى
بطلان
على سيده
العتق
سواء كان
عبد الوارثية
نكاح السيد
وجاز شئته
معروفة
العدالة
حكم الحاكم
بها وان
لم تعرف
فلا بد من
الخصم
عن حالها
فان سألها
عبدان
يعرف بغيره
وبين سيده
حتى يركب
فيه خلاف
فذهب
الشيخ في
رد المحتار
الى اجابته
في ذلك
واستشكله
المصنف
الاول ان
العبد قد
اتى بما
وجب عليه
من اقامته
البينة
وليس للخصم
والتفتيش
من وظيفة
كل وظيفة
الحاكم
فينبغي ان
يجاب
مسئلة من
الى ان
ثبت
حقيقة
الامر
وعلا ارض
بوجه
آخر
وهو ان
المملوك
كما
تقدم
قد يكون
امته
فلو
اجابته
الى
التفريق
بينها
وبين
سيده
لحق
ان يوافقا
وهو ضرر
عظيم
ينبغي
للقر
عنه
وجوب
ما
استشكل
المصنف
من
اجل ان
الفرق
بين
المالك
ظاهرا
وبين
مملوكه
من
دون
ثبوت
لا
وجوب
فانه
حكم
من
الاحكام
الشرعية

لعدم القول بخصي كلامه بالثالثة فقط

هذا المله

يحتاج

يحتاج الى ايل يدل على الاحكام الشرعية متروكة على الظواهر ون البواطن والحلوله بغير
بينها وبينه غير مناسب للقواعد المثبتة الظاهرة فيها كما في مدعية الطلاق ومدعي عيب
من الاعيان فانه لا يعوق الامر بمجرد الادعاء ولو بعد قيام البينة ما لم يكن مقبولة عند الحاكم
وبما في الوجهان على الايمان بالبينة الكاملة المترتبة على تحقيق العدالة وانه هل هو موكلة
على حسن الظن ولا يحكم لحسن الظن الا بعد ثبوت الملكة على ما تقدم تحقيقه في فواتح القضا
على الاول يلغى التعويل على قول الشيخ فيكون البحث والفحص الاستظهار ولا يكون مثله مستخرج
عن مقتضى الظاهر ولا يحكم له عملا باستصحاب الملك ما لم يثبت لذلك المخرج عند وكذا الحكم
لو اقام المدعي شاهدا واحدا وادعى ان له شاهدا آخر وسال الحاكم ان يحس غريمه الى ان يحضر
فهو ايضا محل النزاع فذهب الشيخ الى اجابته مستغولة وللمصنف على شكله وجبه الاول انه ممنوع من اثبات
حقه باليمين ان لم يحضر بالآخر فينبغي ح في قوة البينة الكاملة فانه على تقدير ظهور غيره عن احصاء
قيامه بخلفه وجه الاستكال ان ذلك يحمل عقوبة من دون سبب شرعي والتحقيق ما تقدم ونشأ
تقييد مدعي بالمال في كلام المصنف كانه به الشر الفاضل من اجل تحصيل المحال مكان اثباته باليمين
محملا ان لم يذهب الى طلب شاهد آخر وهذا خلاف ما لم يكن لليمين فيه محل اصلا فان شاهد
ليس بينة كاملة فاصلا وظيفته الى الكمال ولا حكم للناقضة وان يثبت عليها حكم من الاحكام ولو
حسبه الحاكم من دون ايداع ولا اضار ولا كس خا طر بطول الى ارتفاع النزاع وانجاح المرام كما قد
لم يكن بذلك البعيد ولكن الاولى والا حوط التوقف في امثاله وعدم القطع في اضارته الى ان يظهر الفصح
وتحصيل المفاد التبع ويكشف الغمة من تمام الامته يظهر خاتمة لائمه عليه وعلى بائنه من الصلوات
ان كما هو في التحياتها وقد وقع الفراغ من شرح كتاب القضاء والشهادات بعناية الرب
الكريم مع شنت الال بكثرة الاشغال في واسط شهر جمادى الثانية المنسلكة في شهر ربيع
وستعين بعد مائة والف من الهجرة المباركة المقدسة التي هي
على ما فيها الف الف ملو وسلام ونحوه في يد مولف الحق القرف
بالحن والتقصير حسين بن محمد بن الحسين عفا عنه الغني
المعنى وتبلوه شرح كتاب الحدود انشاء الله
المحمود تم

في الشريعة

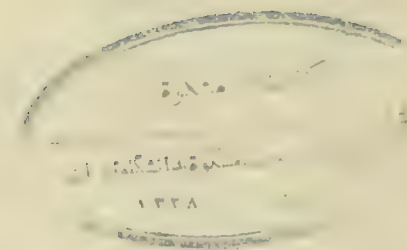
وبصر وط

العبد او

كما قاله في

المجلس العام ان راه صلاحا في

البلد



کتابخانه مشکوة
شماره
هدیه آقای سید محمد مشکوة به دانشگاه تهران
پایان ۱۳۳۸

لَا تَزِدْهُ وَأَنْ تُعْطِيَهُ مَا سَأَلَ
تَقَرَّرَ لِي جَمِيعُ ذُنُوبِي وَجَمِيعُ عِلَالِكَ
فِي وَمَنْ سَأَلَنِي كَمَا دَاشْتَهُ بَاشَدَ أَهْلِي
سَلَكْتُكَ وَدَعَاكَ كَمَا تَوْفِيقُ حَاجِبِي
وَدَرْ سَالِ آيَتِكَ وَهَر سَالِ مَفْتَادِ
مَرْتَبَةِ بَكُويدَ سَأَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَفَتَا
مَرْتَبَةِ اسْتَغْفِرُكَ رَبِّي وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ بِكُويدَ بِيَسْ جَوَانِدُ دُعَائِي رَا
كَ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَرِينَ مَقَامِ
بِحَضْرَتِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقْلِيْمُ نَمُوذِ

بعضی از اشعار در این
اسکوت علی بابا
باقی در کتابی که در کتابخانه
و انوار من اشی و علم

مُحْصِي بَعْدُ وَلَا تُكَافِي عَمَلًا
صلوات بر محمد وآل محمد بسیار
بفرستد و بگوید اَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ
يَا حَزِينُ كُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ وَ
اَسْأَلُكَ بِقُوَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ وَغَيْرِكَ
وَبِحُجَّتِكَ مَا احَاطَ بِهِ عِلْمُكَ وَ
يَا كَانِكَ كُلُّهَا وَيَحَقُّ رَسُولُكَ
صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَابُكَ
الْأَكْبَرُ الْأَكْبَرُ وَبَابُكَ الْعَظِيمُ
مَنْ دَعَاكَ بِهِ كَانَ حَقًّا عَلَيْكَ أَنْ

خداوند را گشتی که کمال دارد

بختی که در هر کف زنده است

داده داد نه هر بیدار

الهم اول هو الله ثم فرعون بنی اسرائیل

وآتش تیرید عفر را بیدار گشتی که کمال دارد

داده نموده زلف سار نه تا جبهه شاد

خداوند در هر کف صاف را بیدار

بعد و کمال جبار است خدای کمال

و این خانه کمال را صاف و صاف

مطلوبه شد عافیه سر آرد از هر کف

عبد الهی بود که فرموده و خاندان

مهر را باریک بیدار جبار است

با صدق کذب معلوم بود

آن که بیدار و روزه مکار بر سر

میشود روزه و سر است

این کمال را بیدار
خداوند را بیدار
بختی که در هر کف زنده است
داده داد نه هر بیدار
الهم اول هو الله ثم فرعون بنی اسرائیل
وآتش تیرید عفر را بیدار گشتی که کمال دارد
داده نموده زلف سار نه تا جبهه شاد
خداوند در هر کف صاف را بیدار
بعد و کمال جبار است خدای کمال
و این خانه کمال را صاف و صاف
مطلوبه شد عافیه سر آرد از هر کف
عبد الهی بود که فرموده و خاندان
مهر را باریک بیدار جبار است
با صدق کذب معلوم بود
آن که بیدار و روزه مکار بر سر
میشود روزه و سر است

Handwritten text in the top left corner of the left page.

سید محمد حسن صاحب
کتابخانه دار و نویسنده
تبریز